القرينة

في اللغة العربية

الدكتور
كوليزار كاكل عزيز

www.darsjlah.com

القرينة في اللغة العربية

القرينة في اللغة العربية

تأليف

د. كوليزار كاكل عزيز

الطبعة الأولى

2009

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2008/8/2994)

415

عزيز ، كوليزار .

القرينة في اللغة العربية / كوليزار كاكل عزيز . عمان: دار دجلة 2009.

(300) ص

ر.إ: (2008/8/2994).

الواصفات:/ قواعد اللغة // اللغة العربية /

أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية

الطبعة الأولى 2009

دار دجلة

ناشرون وموزعون

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان- شارع الملك حسين- مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس: 0096264647550

خلوي: 00962795265767

ص.ب: 712773 عمان 11171- الأردن

جمهورية العراق

بغداد- شارع السعدون- عمارة فاطمة

تلفاكس:0096418170792

خلوي: 009647705855603

E-mail: dardjlah@yahoo.com

978-9957-71-045-3 :ISPN

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ

وَيُعَلِّمُكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾

[البقرة: ١٥١]

﴿يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ

عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾

[فاطر: ١]

الإهداء

الى معلمي الاول الذي غرس في نفسي القيم السامية ، والاخلاق النبيلة ، (والدي) المتغمد برحمة الله ، ردا للجميل واعترافا بالحسنى .

د. كوليزار كاكل عزيز

شكر وتقدير

أتقدم بخالص شكري، و عظيم امتناني، لأستاذي المشرف ((د. هاشم طه شلاش)) لما بذله معي من صبر، وجهد في قراءة فصول الرسالة، و إبداء آرائه السديدة بشأنها طوال سنتي البحث، التي أغنت الرسالة و صاحبتها كثيرا، داعية الله جل شأنه أن يمد في عمره و يباركه، إنه سميع مجيب.

و يملي علي واجب العرفان، و الاعتراف بالجميل أن أعبر عن أسمى آيات الشكر الجزيل لأساتذتي في قسم اللغة العربية في كلية التربية (ابن رشد) و أخص منهم بالذكر: د. نعمة رحيم العزاوي، و د. محمد صالح التكريتي، و د. قيس إسماعيل الاوسي، و د. عبدالجليل عبيد، لما ابدوه لي من مشورة حسنة بخصوص اختيار موضوع الرسالة، فجزاهم الله عني خير جزاء.

د. (كوليزار كاكل عزيز)

المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، على ما أولى من سوابغ النعم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الانام، الذي ارسله الله لاخراج الناس من الظلمات الى نور اليقين وبعد:-

تعد القرينة ميدانا رحبا للدراسات اللغوية. لأنها تحتوي على كثير من القواعد، والقوانين اللغوية التي تعيننا على معرفة السنن اللغوية، وتتضح القرائن من خلال العلاقات السياقية التي تربط بين أجزاء الجملة، التي بها يبين المتكلم أن صورة ذهنية كانت قد تآلفت أجزاؤها في ذهنه، فيتخذها وسيلة لنقل ما جال في ذهنه الى ذهن السامع، فيتسنى للمتكلم التعبير عن غرضه، ويمكّن سامعيه من فهمه، اعتماداً على القرائن التي تعين على الافصاح عن مقصود.

فالجملة بؤرة التحليل اللغوي، وتكون أجزاؤها مترابطة، فالجزء الواحد يقتضي الآخر في تنظيم العلاقة بين تلك الاجزاء، فعند دراستها، تحلل هذه العلاقات- القرائن- وتبين الاصول التي تعمل على الربط بينها فيتم بها القفز من المبنى الى المعنى، كما تعين المتكلم على استعمال اللغة استعمالا سليما فهما وافهاما، فبهذه القرائن يتمكن المتكلم من الحكم على الجمل بأنها غير مقبولة منطقيا أو سليمة من حيث صوغها لغويا، فالمتكلمون بهم حاجة الى مقدرة تمكنهم من فهم العلاقات المنطقية - القرائن - بين مدلولات اللغة، وهنا تبرز أهمية القرائن التي تدخل ضمن إطار التأهيل للتحدث بلغة ما.

والقرائن إما معنوية، وتتمثل في مجموعة العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة، كقرينة الاسناد، والتخصيص، والنسبة والتبعية، واما لفظية، وهي الدالة على ابواب النحو المختلفة، وهي في جملتها عناصر تحليلية مستخرجة من الصوتيات والصرف، من ذلك اشتراط صيغة صرفية ما لتكون مبنى لباب نحوي ما، أي قرينة لفظية على ذلك الباب، كاشتراط صيغة المصدر للمفعول المطلق، والجمود للتمييز و والاشتقاق للحال.

بذا تتضافر القرائن المعنوية والقرائن اللفظية في بيان دلالات التراكيب النحوية، فالقرائن النحوية كالمفعول، والحال، والتمييز، و المستثنى، والمضاف اليه الخ، تحرسها قرائن صوتية كالعلامة الاعرابية، و التنغيم، او صرفية كالبنية، والمطابقة، او

تركيبية كالتضام، والرتبة، وهي ذات وظيفة سياقية، تبرز أهميتها في التركيب ولا أهمية لها خارج نظام التركيب.

إن دراسة القرينة لم يفرد لها بحث خاص أو دراسة مستقلة شاملة لكل القرائن اللغوية، الصوتية، والصرفية، والنحوية، ولم يعالجها الباحثون في سوى رسالة بعنوان (القرينة النحوية في الاسماء المعربة) اقتصر فيها البحث على القرائن النحوية، لاسيما الاسماء المعربة، فقيد الباحث نوع القرينة، ونوع الاسماء المتضمنة إياها.

فدراسة القرينة بأنواعها مفصلة، وتقديم رسالة جامعية بشأنها، ليس امراً يسيراً الآن على الدارس أن يحيط بالعلوم اللغوية المختلفة من صوت، وصرف، ونحو، وبلاغة، ودلالة، وبآراء علماء اللغة القدماء اولا ثم المحدثين المبثوثة في أثناء المصادر والمراجع اللغوية الكثيرة.

وكان منهجي في هذه الدراسة، أن قسمت موضوعاتها على ثلاثة فصول مسبوقة بتمهيد خصصته بالكلام على القرينة في الفكر اللغوي، تناولت فيه معنى القرينة عند المعجميين نحو: الخليل (ت ١٧٥ هـ)، والزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) وابن منظور(ت ٧١١هـ) واشرت الى القرينة ودلالتها عند اللغويين القدامى ومنهم ابن دريد (ت ٣٢١ هـ)، والثعالبي(ت ٤٣٠هـ)، وعلي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) وغيرهم من العلماء. وكشفت عن دلالتها عند النحويين ولاسيما سيبويه (ت ١٨٠هـ)، والمبرد (ت ٢٨٥هـ)، وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، ودورها في النظامين النحوي، والصرفي، وذكرت أهميتها عند عبدالقاهر الجرجاني (ت٤٧١ هـ) من خلال حديثه عن نظرية النظم، وبينت كيف أن النظم يقوم أساسا على القرائن اللغوية التي أطلق عليها الجرجاني مصطلح (التعليق)، فلا تعلق بين الكلمات في الجملة الا بوساطة القرائن اللفظية، والمعنوية.

ووجدت أن أسس القرينة في النظم عنده تقوم على مراعاة التركيب النحوي، وتوخي معاني النحو، ومن ثم التعليق .

وأما الفصل الاول، فعقدته لدراسة القرائن الصوتية، وأشرت فيه إلى قرينتي النبر والتنغيم ودراسة القدماء والمحدثين لهما، ثم وضحت دلالاتهما اللغوية المتباينة.

وفي مبحث القرائن الصرفية، وضحت قرينتي الصيغة، والمطابقة، وعلاقة المطابقة بالابواب النحوية، كالمبتدأ، والخبر، والتوابع، والحال.

والفصل الثاني جعلته للكلام على القرائن النحوية، وتعد لب البحث لأن القرائن الصوتية والصرفية تصب كلها في هذا المنبع الاساس، وهو النحو فكلها في خدمته.

فبدأت بالقرائن اللفظية، وقدمتها على القرائن المعنوية، لارتباطها الوطيد باللغة بوصفها تتدرج في قائمة المباني أو العناصر الملفوظة، سواء أكان لفظها صريحا كما في قرينتي الاعراب والاداة ونحوهما، أم كان ذلك ضمنا كما في قرينة الترتيب.

وفصلت بعد ذلك في قرينتي الربط، والاداة، وقدمت قرينة الاعراب على القرائن النحوية اللفظية لاهميتها، فقد كانت أوفر القرائن حظا من اهتمام النحاة، فجعلوها نظرية كاملة سموها نظرية العامل، على الرغم من أن القرائن الاخرى لا تقل أهمية عن الاعراب في افادة المعنى.

وأخرت القرائن المعنوية لكونها خارجة عن إطار المباني، فهي أقرب الى المباحث التخاطبية منها الى المباحث الدلالية التركيبية، ولكن تضافرها مع القرائن اللفظية وعدم استغنائها عنها سوغ بحثها في اطار الدلالة التركيبية.

فاوردت قرينة الاسناد أولا، لانها أهم القرائن المعنوية، ثم قرينة التبعية، وقرينة التخصيص، وما يتفرع عنهما من قرائن، وأخيرا بحثت في قرينة النسبة وموضوعيها، الاضافة، وحروف الجر.

وعقدت الفصل الثالث، لتوضيح ظاهرة الترخص في القرائن، وبتعبير آخر الاستغناء عنها في الكلام، و ذكرت أسبابها، وتوجيه الترخص فيها دلاليا وانصبت دراستي في هذا الفصل على أمثلة تطبيقية من القرآن الكريم، لكثرة حالات الترخص فيها، وجعلت الترخص في محورين اثنين:-

- الترخص في القرائن الصرفية.
- الترخص في القرائن النحوية.

واعتمدت في جمع القرائن ودراستها على الكتب النحوية التي شكلت المادة الاساسية للبحث نحو: كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، والمقتضب للمبرد (ت ٢٨٥ هـ)، وشرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، وغيرها من المصادر، والكتب اللغوية كتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، والخصائص لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وسر الفصاحة لابن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦هـ)، والكتب الصرفية نحو: شرح الشافية لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، والمقرب والممتع في التصريف لابن عصفور الاشبيلي (ت ٦٦٩هـ)،

والمبدع في التصريف لأبي حيان الاندلسي (ت٧٤٥هـ)، وغيرها، وعولت كذلك على كتب القراءات والتفاسير، نحو: المحتسب لابن جني (ت٣٩٢هـ)، الكشاف للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، روح المعاني للالوسي، وغيرها، والكتب البلاغية ولاسيما كتاب دلائل الاعجاز لعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، ومفتاح العلوم للسكاكي (ت٦٢٦هـ) والايضاح في علوم البلاغة للقزويني(ت٧٣٩هـ) وغيرها.

واضاءت المعجمات جانبا من طيات البحث، إذ ساعدتني في الوصول الى الدلالة اللغوية الدقيقة لبعض المصطلحات المستخدمة في البحث نحو: مصطلح القرينة، النبر، التنغيم.

ورجعت في تخريج الابيات الشعرية التي وردت في مواضع كثيرة من الدراسة الى ما تيسر لي من دواوين الشعراء منها:- ديوان امرئ القيس، وعمر بن أبي ربيعة، وحاتم الطائي، والبحتري، وغيرهم من الشعراء.

وأفدت من البحوث و الدراسات اللغوية الحديثة، ولاسيما كتاب اللغة العربية معناها ومبناها (تمام حسان)، وفي نحو اللغة ودراستها (محمد عيد)، والعلامة الاعرابية (محمد حماسة عبد اللطيف).

كما انتفعت كثيرا من البحوث والمقالات المنشورة في الدوريات وبعض الرسائل الجامعية. ومن العوائق التي واجهت البحث، اتساع الموضوع ودقته، وعدم تفصيل العلماء القدماء في القرينة وأنواعها ودلالاتها، فمصطلح القرينة ودلالته مصطلح حديث، الى حد ما، بحث فيه اللغويون المحدثون، ولم يكن الحصول على الكتب اللغوية الحديثة أمرا ميسورا.

وتوصلت في نهاية البحث الى جملة من الاستنتاجات التي سجلتها في خاتمة البحث.

وختاما أقول: أود ان تكون الرسالة بصورتها تلك قد وصلت بين التراث الذي لا نتخلى عنه والدرس الحديث، من دون إفراط أو تفريط، فإن كان الامر كذلك فقد رضيت عن نفسي، والا فحسبي أنني اجتهدت، والبحث في كلا الحالين معلم على الطريق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المؤلفة

تمهيد

القرينة مشتقة من لفظة (قرن) ولهذه اللفظة معانٍ متعددة، وردت في متون المعجمات: قرن الشيء عند الخليل (ت ١٧٥ هـ)، هو شده او ربطه (وقرنت الشيء اقرنه قرنا أي شددته إلى الشيء)[١] فقرين الشيء مرتبط به، ولذا يطلق على صاحبك الذي يقارنك القرين، لما يربط بين الصاحبين من اواصر ود ومحبة، وجاء في المعنى نفسه قوله تعالى:﴿ أَوْ جَآءَ مَعَهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مُقْتَرِنِينَ ﴿٥٣﴾ ﴾[٢] اي متقارنين.

ويلحظ المعنى نفسه عند المعجميين بعده، فابن دريد (ت ٣٢١ هـ) يقول: (فلان قرين فلان إذا كان لا يفارقه، والجمع قرناء)[٣] ويصرح ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) بأن: (القاف والراء والنون أصلان صحيحان أحدهما يدل على جمع الشيء إلى الشيء، والأخر شيء ينتأ بقوة، وشدة)[٤].

وللثعالبي (ت ٤٣٠ هـ) التوجه نفسه فيقول: إن قرينة احد معاني (الحبل) (لا يقال للحبل قرن إلا أن يقرن فيه بعيران)[٥] وقرنت الشيء بالشيء إذا وصلته[٦]، ويذكر الزمخشري في أساسه قوله: (وهم أقرانهم وهو قرينه في العلم والتجارة وغيرها) [٧] أي الربط المهني او الفكري.

اما القرينة في الاصطلاح الكلامي فهي: (أمر يشر إلى المطلوب)[٨] أو ما يدل على المراد فالقرينة ظاهرة لفظية، أو معنوية ، أو حالية يتم من خلالها التوصل إلى آمن اللبس[٩]: الناشئ من تركيب المفردات بعضها على بعض، في سياقات متقارية لفظا أو معنى ثم يتم ترجيح حكم على آخر بوساطتها.

---

(١) العين : ٥/١٤١
(٢) الزخرف: ٥٢
(٣) جمهرة اللغة: ٤٠٧
(٤) مقاييس اللغة: / ٧٦.
(٥) فقه اللغة واسرار العربية: ٦٠.
(٦) ينظر: لسان العرب (قرن): ٢/٧٥
(٧) اساس البلاغة:٤٠٥.
(٨) التعريفات (الجرجاني):١٨١.
(٩) ينظر القرينة في الاسماء المعربة: ٤

والجدير بالذكر أن مصطلح القرينة لم يظهر عند النحويين المتقدمين مصطلحاً نحوياً، أو لغوياً بل انهم اعتاضوا منها بمصطلحات قريبة، أو مرادفة لمعناها المعجمي، منها: مصطلح (الآية ، الرابط، الدليل، الامارة، الدلالة).

فاستعمل سيبويه مصطلح الآية عوضاً من القرينة، وذلك في أثناء حديثه عن ظاهرة حذف المبتدأ اعتمادا على القرائن الحالية المصاحبة للكلام، أو دلالة الخبر عليها، فقال: (إنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي. كانك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله)[1] فكأنه أراد أن يقول: إن قرينة الحال كانت سببا في التعرف إلى صاحب الصوت، والقرينة عند المبرد (ت ٢٨٥ هـ) تعني الرابط عند حديثه عن تركيب الجمل والعبارات قوله: (فإن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى)[2].

ويلاحظ استعمال مصطلح الدليل، أو الأمارة عوضا من القرينة عند ابن بابشاذ (ت٤٦٩ هـ) في شرحه المقدمة المحسبة، ثم ظهر مصطلح القرينة مصطلحاً نحوياً في عصور لغوية متأخرة، فاستعمله الزمخشري في مفصله، ووضحه شارحه ابن يعيش[3]،واستقرت عند النحاة بعدهما قرينة لغوية.

فالمعنى اللغوي المطابق للقرينة اللغوية هو الربط، لأن القرينة في الجملة تسهم في ربط اجزاء الجملة، واظهارها وحدة كاملة واضحة السمات، و المعالم، والدلالات.

فالمتكلم في أثناء حديثه يقوم بتنظيم كلامه بكيفية خاصة، على منوال معين، ترتبط فيه الكلمات، بعلاقات صوتية وصرفية معينة، كي يتسنى للمتكلم التعبير عن غرضه، ويمكن سامعيه من فهمه معتمدا على القرائن التي تعين على الافصاح عن المقصود، وهذه القرائن يدركها المتكلم سليقةً دون شعور منه، فيستعين بها في فهمه، وإفهامه جمل اللغة.

فللغة العربية نظام في تأليف الجملة، وهذا النظام يلتزم مراعاة العلاقات المعنوية بين الكلمات، فهو أمر معروف بين ابناء اللغة الواحدة، فاذا تجاوز الفرد النظام او اخترقه صارت جمله ألفاظا مرصوفة لا تعبر عن أية فكرة[4].

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٣٠

(٢) المقتضب: ٤/ ١٢٦

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٤/٧- ٩/ ٩٦

(٤) ينظر: نحو منهج جديد في البلاغة والنقد: ٤٢

وصرح الجاحظ (ت٢٥٥ هـ) بأهمية القرائن في توضيح معاني الكلام، من خلال ذكره أنماط المعاني فقال: المعاني منها: (معانٍ مفردة) بائنة بصورها من وجهاتها الوضعية و(معانٍ مشتركة) تقتضي التفسير، والتأويل لتحديد خصوصيتها بدلالة القرائن السياقية فالقرائن أدلة على المعاني عنده، إذ لولا الاستدلال بالأدلة لما كان لوضع الدلالة معنى عنده، وقد أشار إلى أنواع القرائن من حيث لفظيتها ومعنويتها وحاليتها بقوله: (وجميع أصناف الدلالات على المعاني في لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد أولها اللفظ، ثم الاشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمى نصبة)[1].

بهذه الأسطر استطاع الجاحظ أن يحتوي القرائن كلها، فاللفظ يعني به القرائن اللفظية في الجملة كالربط، والتعدية، والأداة، والإشارة، تكون إما باليد، أو بالرأس، أو بالعين، أو بالحاجب، فيكون ذلك زجرا، أو وعيدا، او تحذيرا، والمقصود به قرينة الحال، التي تعبر عن الحالة النفسية للمتكلم، والعقد قرينة الربط بين أجزاء الجملة، وتكون بالأدوات وبالحروف، وبالضمائر، والخط – الترقيم – قرينة العلامات الانفعالية ويعوض عنها لفظيا بـ(التنغيم و النبر)، وأخيرا ذكر قرينة الحال أي حالة الشخص، وموقفه عند تلفظه الجملة (فكل واحدة من هذه الأنواع صورة بائنة عن صورة صاحبها، وحلية مخالفة لحلية أختها، وهي التي تكشف لك عن أعيان المعاني في الجملة، ثم عن حقائقها في التفسير)[2].

لأن مدار الأمر والغاية التي إليها يسعى القائل والسامع، إنما هو الفهم والإفهام فبأي شيء بلغت الافهام، و أوضحت عن ذلك فذلك هو البيان.

القرينة والنظامان الصرفي والنحوي:

عرف النحويون الجملة بأنها، ما اجتمع فيه أمران اللفظ و الافادة، أو ما تضمن كلمتين أو أكثر بإسناد أصلي مقصود لذاته، وقد أرادوا بذلك بيان العناصر التي يمكن أن تفيد معنى يحسن السكوت عليه، بناء على العلاقة التي يمكن أن تقوم بين كل من العنصرين، أي بين الاسمين، أو بين الفعل والاسم، والمراد بها علاقة الإسناد وهي محور الكلام، والإسناد قرينة معنوية من قرائن النحو[3].

---

(١) البيان والتبيين: ٧٦/١

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) ينظر الجملة العربية(دراسة لغوية نحوية): ١١

فالنظام النحوي للغة العربية ينبني على مجموعة من الأسس، منها: المعاني النحوية سواء ما تعلق منها بالجمل كالإثبات، والنفي، والاستفهام، والأمر، والنهي ...إلخ، وما يتعلق منها بالمفردات كالمبتدأ والخبر، والفاعل، و نائبه، والمفعولات، وغيرها.

وتقابل هذه المعاني، القرائن الدالة على هذه المعاني، سواء ما كان من هذه القرائن معنويا كالإسناد، والتعدية، والغائية، والظرف ... إلخ وما كان لفظياً كالبنية الصرفية، والعلامة الإعرابية، والمطابقة ... إلخ وهي قرائن نحوية وصرفية.

وعد د. تمام حسان السياق النحوي أكبر القرائن النحوية، إذ يشتمل على جميع القرائن اللفظية والمعنوية، وكذلك قرينة المقام، ولا يمكن دراسة القرائن النحوية بمعزل عن دراسة القرائن الصوتية، كالتنغيم و النبر، والقرائن الصرفية كالصيغة، لأن معطيات النظامين الصوتي والصرفي هي التي تقدم للنحو، ما يعرف باسم القرائن اللفظية، فلا قرائن لفظية للنحو إلا ما تمده به الاصوات، والصرف، والغاية التي تسعى اليها دراسة النحو هي أن تنظر في العلاقات لتفهم بوساطتها النص، فلا يمكن للمتكلم – مثلا – أن يخطئ في فهم قرينة البنية الصرفية فيعرب الفعل المضارع مفعولا به لأن المفعول به لا يكون إلا اسما، ولا في قرينة العلامة الإعرابية فيعرب الاسم المنصوب، فاعلا لأن الفاعل مرفوع، فالمعرب يجد صعوبة في فهم القرائن المعنوية في وقت لا يجد من القرائن اللفظية ما يعين على تحديد المعنى، ومن أمثلة ذلك أن يتردد المعرب في فهم قرينة المعية، أو قرينة التبعية، (وهما من القرائن النحوية المعنوية).

وقد اعتاد المعربون اللجوء الى السياق (القرينة الكبرى) ليستعينوا بها على تحديد المعنى، وسبيلهم إلى ذلك، معرفة قصد المتكلم، أو مقام النص ويقصد منه الظروف المركبة التي تم فيها التكلم لأن المقام يمكن استعادته بالذاكرة، ولكن قصد المتكلم قد لا يكون الوصول إليه ممكنا)[1].

فالمعاني الصوتية، والصرفية، والنحوية التي يكشف عنها بالقرائن الدالة على هذه المعاني الوظيفية جميعا، تقع تحت عنوان المعنى الوظيفي.

ويتمثل المعنى الوظيفي النحوي بمعنى الأبواب النحوية كالفاعل، ونائبه، والمفعول، والحال..إلخ.

(١) القرائن النحوية: ٣٩، ٣٨

(وهذه المعاني تحرسها قرائن صوتية، كالعلامة الإعرابية، ونغمة الكلام، أو صرفية كالبنية الصرفية، والمطابقة، والربط، والأداة، أو تركيبية كالتضام، والرتبة)[1] ومعنى هذا أن الأبواب النحوية هي معانٍ وظيفية للقرائن، مستمدة من الأصوات والصرف الماثلة في التركيب والسياق.

فالقرائن اللفظية، والمعنوية تعين على تبيان دلالات التراكيب النحوية، وهي في مجموعها عناصر تحليلية تخص دراسة بنية التراكيب النحوية، شكلا، ودلالة، فالدلالة التركيبية تنشأ من ائتلاف العناصر الدلالية الجزئية، وترتيبها على وفق القوانين اللغوية المألوفة، وتعد الجملة الوحدة الدلالية الكبرى، وعندما تستعمل في سياق ما تصبح قولة، فالجملة بمفردها ليست كالجملة التي تسبّب في السياق دلالات كثيرة عند ارتباطها بما قبلها وما بعدها من الكلام[2]، فإذا أريد دراستها دراسة نحوية بمعزل عن الارتباطات الخطابية وجب أن نقدر ما حذف منها، حتى يمكن إرجاعها إلى منوال الجملة التي تمثلها تلك القولة.

وكما يحتاج المتكلمون إلى مقدرة تمكنهم من حفظ عدد من المفردات وتؤهلهم لاستخدام صيغها وقوانينها التركيبية، فهم يحتاجون أيضا إلى مقدرة تمكنهم من فهم العلاقات المنطقية بين مدلولات اللغة، ومن هنا تبرز أهمية القرائن المعنوية التي تركز أساساً في المقدرة الثانية، والذي يميز المقدرة الأولى من الثانية، أن الأولى تدخل في إطار التأهيل للتحدث بلغة فصيحة، في حين أن الثانية يحتاج اليها المتكلمون باللغات عامة.

مفهوم القرينة عند الجرجاني من خلال نظرية النظم:

النظم كما يقول صاحب اللسان[3]، هو التأليف، ونظمت اللؤلؤ جمعته في السلك، ومنه نظمت الأمر على المثل، وكل شيء قرنته بآخر أو ضممت بعضه إلى بعض فقد نظمته، ومن المجاز نظم الكلام، يقال نظم القرآن، صيغة ولغة، تناسقت أجزاؤه على نسق واحد، فالمعنى اللغوي المشترك، هو ضم الشيء إلى الشيء وتنسيقه على نسق واحد، ونظرية النظم كانت من أبرز وجوه الاعجاز عند العلماء، وقد أعادت هذه النظرية الحياة من جديد إلى التفكير البلاغي (بمقابلة بين بلاغة العبارة، وبلاغة النظم، وكان سببا

(١) الاصول (تمام حسان): ٢٢٥

(٢) ينظر: وصف اللغة العربية دلاليا: ٣٨٧

(٣) ينظر: لسان العرب(نظم): ١٢/٥٧٨

في ظهور طريقتين في البحث البلاغي، طريقة تتمثل في تفكيك النص لعزل الأساليب التي تعد وحدها حاملة للبلاغة، وطريقة تعمد إلى وحدة النص، والالتحام الموجود بين أجزائه)[1].

وخلاصة القول: أن نظرية النظم سبب في وضع علم المعاني، وطريق لعلم البيان، وقد اتخذها عبد القاهر الجرجاني أساسا لنظريته في الاعجاز، والبلاغة، والنقد.

ولم تكن نظرية النظم التي أرسى قواعدها عبد القاهر الجرجاني وليدة اللحظة، والمصادفة بل كانت نتيجة جهود فكرية متواصلة، شارك فيها الباحثون في مجال الفكر والمعرفة منذ عصر الجاحظ، إلا أن جهودهم هذه لم تتخذ منهجا علميا إلا في الربع الاخير من القرن الخامس الهجري.

فللنحاة العرب اليد الطولى، في دراسة الكلام وتحليله، والوقوف على الجملة وما يطرأ عليها من تقديم وتأخير، وذكر وحذف، ولعل سيبويه كان من أقدم الذين وقفوا عند هذه الجوانب ودرسها بعمق في أبواب كتابه، ولكنه والنحاة بعده لم يسموا هذه البحوث نظما، وإنما هي قواعد تسير عليها العرب في كلامها، أو إنشائها[2].

ومما لا شك فيه أنه لم يكن هناك رجل أكثر إيضاحاً من الجرجاني الذي بين هذه الفكرة – النظم – ووضع قوانينها الواضحة، فالأسلاف لم يبدوا الرأي المتشدد الذي لا يتزحزح في تأكيد النظم بل تارجحوا بين المفردة والنظم، أو اللفظ والمعنى.

وبلغ النظم عند الجرجاني قمة النضج، والبلاغة، إذ ربط بين نظريته في النظم، وبين الاعجاز، واللفظ، والمعنى، والصياغة ، والتصوير، والنحو في مصنفاته: دلائل الاعجاز، وأسرار البلاغة والرسالة الشافية.

ولو نظرنا متريثين في مقصده من تأكيد نظرية النظم، وتبيان ملامحها، ومرتكزاتها، لاحظنا الآتي[3]:

أ) تبيان قصور دراسات السابقين في توضيح طريقة العرب في فهم البيان القرآني و وجوه الإعجاز القرآني.

(١) نظرية النظم (الصامن): ٢

(٢) ينظر: اثر النحاة في البحث البلاغي: ١٠٩

(٣) ينظر: معالم المنهج البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني: ١٤، البلاغة العالية: ١٠ – ١٣.، في الميزان الجديد: ٢٠٠. اساليب بلاغية: ٧٣ – ٧٤ . دراسات في المعاني والبديع: ٢٥ – ٢٦.

ب) اقامة دراساته على المعاني، وكيفية سير هذه المعاني على طرائق العرب، وما تعارفوا عليه من الفصاحة والبلاغة، وتأثير ذلك في نفوسهم و أذواقهم.

ثم يلخص النظم على أنه تتبع لمعاني النحو فيما بين الكلم بحسب الأغراض التي يقصدها المتكلم وعلى أنه يقوم على محاور لغوية وعقلية، تتلخص بما يأتي:-

أولاً: أنه لا تفاضل بين كلمة وأخرى في الدلالة على المعنى قبل دخولها في نظم الكلام، ولذا لا توصف اللفظة بالفصاحة إلا عند اعتبار مكانها من النظم، وحسن ملاءمة معناها معاني جاراتها.

ثانياً: أن ترتيب الالفاظ في النطق يكون بحسب ترتيب المعاني في النفس وذلك أنه لا يتصور أن تعرف اللفظ موضوعا من غير أن تعرف معناه، كما لا يتصور أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي الفاظ ترتيبا ونظما، لذا يجب توخي الترتيب في المعاني، فالعلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق.

ثالثاً: لا نظم في الكلم حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض، ومعنى هذا أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا، لفعل، أو مفعولا له، أو تعمد لاسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر، أو صفة، أو حالا، أو تمييزا... وعلى هذا القياس.

رابعاً: الأولوية في النظم للمعنى وليس للفظ حتى تتفرع لتفصيل أمر هذه الأولوية، وبيان الجهات التي تعرض لها، وبهذا يرد على من يرجع الأولوية في النظم للالفاظ لا للمعاني مبطلا حججهم ومزيلا شبهاتهم.

خامساً: ثمرة النظم هي تصوير المعنى، وأن هذا التصوير إنما يتألف في أروع صوره إذا جاء عن طريق الصورة البيانية الأخاذة، كالكناية، والمجاز إذ جعل الصورة البيانية أداة لتصوير المعنى الذي تضمنه نظم الكلام، فجعل الصورة البيانية قيمة جمالية راجعة إلى جمال المعاني، قبل أن تكون زينة الألفاظ[1].

نستنتج من فكرة الجرجاني أن اللفظة لادلالة لها ولا أهمية لها خارج النظم، وللفظة ترتيب، أو موقع معين في الكلام، ينبغي أن يلتزم، وإلا اختل المعنى زيادة على أن الترتيب يجب أن يكون موافقا لترتيب المعاني في النفس، أي الربط بين معاني الالفاظ، ومقاصد لافظيها.

واللفظة مقدمة على المعنى وهي تتعلق بما قبلها، وما بعدها بوشائج لفظية ومعنوية أطلق عليها مصطلح التعلق.

---

(١) ينظر: النظم البلاغي بين النظرية والتطبيق: ٨٥، ٨٤، ٨٣

والنظم في جوهره يتصل بالمعنى من حيث هو تصور للعلاقات النحوية كتصور العلاقة الإسنادية بين المسند، والمسند اليه، وتصور علاقة التعدية بين الفعل ومفعوله، ثم تاتي الميزة من وراء ذلك بحسب مواقع الكلمات بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض، فقد نظر الجرجاني في الكلمة المفردة قبل دخولها التأليف فوجد أنها لا تؤدي معنى من المعاني التي لا سبيل إلى افادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة، وبناء لفظة على لفظة، بل إنها تفقد خصيصتها في حالة الافراد فلا يختص بها إنسان دون إنسان، ومن ثم فالالفاظ ليست إلا رموزا للمعاني المقررة، والانسان يعرف مدلول اللفظ المفرد أولا، ثم اللفظ الدال ثانيا، فالالفاظ سمات لمعانيها، ولذا لا يتصور أن تسبق الالفاظ معانيها فذلك ضرب من المحال[1].

وبهذا اصبحت مقومات النظرية البحث في العلاقات التجاورية – القرائن – او المتباعدة للكلمات عن طريق الروابط النحوية، ومع أهمية البحث في العلاقات التركيبية، فإنها لا تمثل سوى مستوى من مستويات البحث، الذي أجراه الجرجاني في كتابيه (الدلائل والاسرار)، (وبهذا استطاع الجرجاني ان يدرك بغيته من التوفيق، بين الشكل المادي للصياغة والجانب العقلي للمعنى عن طريق الاستعانة بالنحو التقليدي مع تحويله إلى إمكانات ابداعية بالنظر في الصور النحوية الظاهرة ومسبباتها الوظيفية)[2].

مما ذكر يتضح للبحث أن الجرجاني اعتمد على جملة مصادر، أخذ منها مادته لإرساء قواعد نظريته، وتتمثل هذه المصادر في:-

النحو الذي أخذ منه فكرة النظم، واللغة التي اعتمد عليها في كلامه، وملكة نقدية ذواقة، وذكاء شخصي مكناه من ناحية الدلالات الفنية. ويزاد على ما قيل انتماء صادق الى المذهب الاشعري، مكنه من الانتفاع من فكرة (الكلام النفسي) في صياغة نظرية النظم.

واستطاع الجرجاني أن يلمح وبذكاء العلاقات السياقية – القرائن – في الجملة العربية من خلال مصطلحات أربعة هي(أ. النظم. ب. البناء. ت. الترتيب. ث. التعليق)

أ) <u>النظم</u>: وقد جعله للمعاني، فالنظم هو تصور العلاقات بين الأبواب في الذهن كتصور علاقة – قرينة – الاسناد بين المسند والمسند اليه، وعلاقة – قرينة – التعدية بين الحدث والمفعول به.

---

(١) ينظر: دلائل الاعجاز: ٣٥٩، ٣٦١

(٢) قضايا الحداثة عن عبد القاهر الجرجاني: ٦٢

ب) البناء: أما البناء فجعله للمباني بحسب المعاني كأن يتطلب معنى الفاعلية اسما مرفوعا في بعض المواقع، وضميرا متصلا في بعضها الآخر، فحدد المباني التي يستمدها النحو من نظام الصرف، ليبني بها جملة بعينها.

ت) الترتيب: وهو تحقيق هذه المباني الذهنية في صورة كلمات مرتبة في الكلام بحسب العرف الاستعمالي.

ث) التعليق: وهو أخطر الاصطلاحات ويروم منه العلاقات بين أجزاء الجملة، ولكن بحسب الطرائق العرفية للاستعمال تقديما وتأخيرا، ذكرا وحذفا، فصلا و وصلا... الخ من علاقات النحوية، فالتعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، أهو بجملته، لأن النحو هو مجموع العلاقات السياقية.

أسس القرينة في النظم:

ليس غاية النحو معرفة الصواب والخطأ في ضبط أواخر الكلم فحسب، والمتتبع لغاية النحو هذه يلحظ أن المتأخرين هم الذين جعلوا غاية النحو تمييز صحيح الكلام من فاسده[1]، فحددوا غاية النحو ، وحصروها في هذه الزاوية الضيقة، ففي الوقت الذي كان القدماء يطلقون النحو على ما يرادف علم العربية، نجد اصطلاح المتأخرين يخصصه بفن الاعراب، والبناء و جعله قسيم الصرف، و لذلك يعرف بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء، في حين لم تكن نظرة القدماء إلى النحو هذه النظرة، فالنحو – ومنه الصرف – (في نظرهم يرشدنا إلى بناء الكلمات وتصريفها، وبيان علاقاتها معا في الجمل، والعبارات ثم يعيننا كذلك على تكوين التراكيب الصحيحة، والفقر المترابطة الاجزاء، وبذلك تنتهي مهمته مادام قد حقق لنا صحة العبارة)[2].

فدراسة العبارة، والتراكيب النحوية بما تضمنتها من علاقات ودلالات كانت غاية النحو عند القدماء، وكان الجرجاني أعمق نظرا من النحاة القدماء، فبنى نظريته على قواعد النحو وقوانينه لا على إعرابه، وكان يعني بقواعد النحو وقوانينه اختيار المفردات في الجملة وضم بعضها الى بعض، وتعليق المفردات بعلاقات خاصة[3].

---

(١) ينظر: النحو والدلالة . ١٥

(٢) الاسلوب (الشايب): ٢٦

(٣) ينظر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد: ٣٧

فأسس القرينة في النظم عند الجرجاني تتجسد فيما يأتي:-

اولاً: مراعاة التركيب النحوي/ يقول الجرجاني: (اعلم أن ليس ((النظم)) إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه ((علم النحو)) و تعمل على قوانينه و أصوله وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها)[1].

فأساس الكلام تطبيق القواعد النحوية، في كل جزء من أجزاء الكلام، وحفظ الرسوم ومرامه موقع المفردات في الجملة وعلاقتها بعضها ببعض، ورتبة العناصر النحوية، والمعاني الوظيفية، نحو: معنى الفاعلية، والمفعولية، والاشارة الى وجهيهما في نظم صحيح معين، لأن مزية النظم متكاملة تفوق كل المزايا الجمالية، فالجرجاني بوصفه نحويا بارعا، يرفض أن تقتصر مهمة النحو على صحة التركيب من الناحية الاعرابية، فالفعل أساس في الجملة، والصفة والظرف تدلان على العلاقات المتصلة بالفعل وبالاسم، وبعض الكلمات لا يحتاج اليها، الا في تقرير العلاقات المنطقية بين الافكار، أمثال الضمائر والحروف وأسماء الاشارة، فهي روابط منطقية للدلالة، وليس لها في ذاتها معنى تام[2]، فلا بدّ للفعل من فاعل، والصفة من موصوفٍ.

وتدخل هذه المميزات في قرينة التضام، أو التلازم، فالتلاعب بالقوانين النحوية والنظم سيقلب العبارة رأسا على عقب، ويخرجها من مخرج لا تحس النفس معه الإحساس الأول قبل عملية التغيير.

(فلقد عني الجرجاني بالجملة أو بالتركيب، ولم يكن للفظة المفردة أي شأن عنده، ولذا قيل عنه أنه كان ينظر إلى اللغة على أنها مجموعة من العلاقات، وليست مجموعة من الالفاظ)[3].

فاللغة ليست ألفاظا فحسب بل مجموعة الروابط التي تقيمها بين الأشياء بفضل الأدوات اللغوية، وتلك الروابط هي المعاني المختلفة التي تعبر عنها، فالألفاظ لم توضع لتعيين الأشياء وإنما وضعت لتستعمل في الإخبار عن تلك الاشياء بصفة أو حدث أو علاقة.

ثانياً: توخي معاني النحو/ يؤكد الجرجاني معاني النحو في أكثر من موضع في أثناء حديثه عن نظرية النظم، فالألفاظ على وفق فلسفته لا تخرج (عن صورها الصوتية

---

(١) دلائل الاعجاز: ٨١

(٢) ينظر: نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية: ١٤٦

(٣) النقد اللغوي عند العرب: ١٤٠، ١٤١

إلا إن ربطها الذهن بما حوله من الدلالات، والنظم الذي يؤثره الناطق أو الكاتب هو الذي يمنح الدلالات سلطانها)[1].

فيقول في توخي معاني النحو: (وامر ((النظم)) في أنه ليس شيئا غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم، وإنك ترتب المعاني، أولا في نفسك، ثم تحذو على ترتيب الالفاظ في نطقك وإنّا لو فرضنا أن تخلو الالفاظ من المعاني لم يتصور أن يجب فيها نظم وترتيب في غاية القوة والظهور)[2].

فقد استطاع الجرجاني بعبارة فائقة أن يوضح علاقة هذه القوانين بعضها ببعض أي مبدئية النظم بقوله: (معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسببٍ من بعض)[3].

ويقصد الجرجاني بكلمة المعاني (معاني النحو) أولا وأخيرا، فعلم المعاني يعلمنا كيف نركب الجملة العربية لنصيب بها الغرض المعنوي الذي نريد، على اختلاف الظروف، والاحوال فنتعلم من النحو مواطن تقديم المبتدأ، وتأخيره، وذكره و حذفه ومتى يكون معرفة أو نكرة، وكلها قرائن نحوية، توضح دلالات محددة، ففي قولنا: (زيد كريم ، زيد الكريم ، الكريم زيد، زيد هو الكريم) إذا اكتفينا بالاعراب بدت هذه الجمل جميعا على قدم المساواة من حيث إنها تختلف في مدلولاتها المعنوية اختلافا بينا، وهذه الاختلافات في المعاني من مهمات علم المعاني الذي هو روح النحو وعلته، وبيان أغراضه وأحواله، ولذا عرفه علماء العربية على أنه: (العلم الذي يعرف فيه احوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال)[4]، ويفهم من هذا التعريف انه يتضمن العلم بشيئين:

الأول/ دراسة الكلمة المفردة في مختلف أحوالها.

الثاني/ مطابقة هذه الكلمة لمقتضى الحال.

---

(١) اللغة بين العقل والمغامرة: ١٤٢

(٢) دلائل الاعجاز: ٤٥٤

(٣) دلائل الاعجاز: ٤

(٤) البلاغة العربية في ثوبها الجديد(علم المعاني): ٥٣، ٥٢، ٥١

فمعاني النحو تظهر على وفق الوظائف النحوية لأجزاء التركيب النحوي، ولذا يقول السيرافي (ت ٣٦٨ هـ): (معاني النحو مقسمة بين حركات النحو، وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير، وتوخي الصواب في ذلك، وتجنب الخطأ في ذلك)[1]، فالمعنى المذكور شامل لكل القرائن اللفظية والمعنوية والحالية أيضا عندما اشترط فيه مطابقته لمقتضى الحال، فكل زيادة، أو نقص، أو تقديم، أو تأخير، أو تغيير في العبارة، لا بد أن يتبعه تغيير ونقص أو زيادة في المعنى، لأن الألفاظ هي صور المعاني وأجسادها، فإذا تعددت الأجساد كان ذلك حتما مستتبعاً لتغير الأرواح التي احتلتها وتمثلت فيها[2].

ومن إشاراته إلى القرائن النحوية قوله: ولا يكن الضم فيها ضما، ولا الموقع موقعا، حتى يكون قد توخي فيها معاني النحو، وإنك إن عمدت إلى الألفاظ، فجعلت تتبع بعضها بعضا من غير ان تتوخى فيها معاني النحو، لم تكن صنعت شيئا تدعي به قولنا[3]، فأشار في هذا النص إلى قرينة التضام، أي تلازم الحرف مع الإسم، نحو الجار والمجرور، أو الإسم مع الإسم، نحو: المضاف والمضاف إليه، وإلى قرينة الرتبة او الموقعية فلكل لفظة في الجملة موقع معين، نحو: رتبة الفاعل، او المفعول، ولا يترخص فيها، الا لمعنى يريد المتكلم أن يوضحه.

<u>ثالثا</u>: التعليق/ والمقصود به ربط الكلام بعضه ببعض ربطا يتمشى مع قواعد اللغة المعينة[4]، ودراسة المعاني على وفق هذه العلاقات، أو الارتباطات القائمة بين الكلم، دراسة للتراكيب والإسناد، وقبل كل شيء ضم كلمة إلى كلمة أخرى على وجه يفيد الحكم بإحداهما على الأخرى، وهذا الحكم هو ما عني به الجرجاني: (التعلق بين الكلم)، فصرح: (أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يتعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك)[5].

(معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاث، إسم، وفعل، وحرف، وللتعلق فيما بينها طرق معلومة)[6].

---

(١) القزويني وشروح التلخيص: ٢٨٧، وينظر البلاغة العربية (المعاني ، البيان. البديع) : ٦٥، علم البيان.١٢.

(٢) ينظر: علم البيان: ٢٤

(٣) دلائل الاعجاز: ٤٩

(٤) ينظر. التفكير اللغوي بين القديم والجديد: ٣٦

(٥) دلائل الاعجاز: ٥٥

(٦) المصدر نفسه: ٤

ويفضي ذلك التعلق الى الترتيب الذي يمثل الكل الحاصل، من تلاحم أجزاء الكلم بعضها ببعض فقيمة الكل تبرز من خلال أجزائه، والأجزاء تحصل على قيمتها بالنظر في مكانها في الكل، لهذا فأهمية العلاقة السياقية للجزء بالنسبة للكل اهمية علاقة الأجزاء بعضها ببعض، كما أن المعنى الكلي ليس مجموعا لجزئيات متناثرة إنما هو، الأفق الأخير الذي تنتهي اليه الدلالات اللغوية في السياق[1].

فنظرية النظم أكدت أهمية تعلق الأجزاء بعضها ببعض، وأخذ الخطاب دفعة واحدة، وذلك لأنك إذا قلت: (ضرب زيد عمراً يوم الجمعة ضربا شديدا تأديبا له). فإنك تحصل من مجموع العلاقات النحوية – القرائن – كالإسناد، والصيغة، والظرفية، والتخصيص كلها على مفهوم يجسد معنى واحداً لا عدة معان، لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيد أنفس معانيها، وإنما جئت بها لتفيد وجوه التعلق التي بين الفعل (ضرب)، وبين ما عمل فيه، والاحكام التي هي محصول التعلق، فيثبت من مجموع الكلم معنى واحداً لا عدة معان وهو اثباتك زيدا ضارباً عمراً في وقت كذا، وعلى صفة كذا، ولهذا تقول: إنه كلام واحد، وان هذا الترابط التعليقي هو الذي يشير اليه الجرجاني[2]، فمنهج الجرجاني منهج علمي، لأنه يتصف بالتنظيم والمبدئية، فالتعليق يتكون من سلسلة من القوانين النحوية، التي تنظم العلاقات وتفسر الظواهر، فيتوضح السياق المترابط من خلال عملية التعليق، وان ما يجعل السياق سياقا مترابطا، إنما هي ظواهر في طريقة تركيبه ورصفه ولولاها لما كانت الكلمات المتجاورة آخذة بعضها بجانب بعض في علاقات متبادلة تجعل كل كلمة فيها واضحة الوظيفة في هذا السياق.

ففي التماسك السياقي ينظر الجرجاني إلى التعليق والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبها ما معناه، وما محصوله لها فهذا التركيب الذي يقول به – الجرجاني – بين الكلمات في السياق هو أساس التماسك السياقي، وهو شرط من شروط البلاغة، وجعله مبنيا على المعنى، وواضح هنا، أن هذا المعنى ليس معجميا ولا دلاليا، وإنما هو معنى وظيفي يدور حول وظيفة الباب في السياق[3].

ويفصل الجرجاني في التعليق موضحا: (فقد اتضح إذن اتضاحاً لا يدع للشك مجالا أن الالفاظ لا تتفاضل من حيث هي الفاظ مجردة ولا من حيث هي كلم مفردة، وان

(1) ينظر: النظم في المنظور النحوي والبلاغي: ٣٠، ٢٩
(2) ينظر: وصف اللغة العربية دلاليا: ١٢٦، ١٣٥
(3) ينظر: مناهج البحث في اللغة: ٢٣٨، ٢٣٧

الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، وما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ)[1].

نفهم من قوله: إن نظريته في الصياغة اللغوية، تمثل خصائص الاتجاه التحليلي الفني في دراسة مباحث المعاني، إذ يرى أن الالفاظ لا تتداخل من حيث هي الفاظ مفردة، فلا قيمة لهذه الالفاظ معزولة عن سياقها اللغوي، فالحكم بالجودة والرداءة على اللفظ يكون (داخل الاطار اللغوي، على اساس اتساق اللفظ وتفاعله وحيويته في تكوين الصورة الادبية)[2]، ومن ثم كانت هناك الفاظ بعينها تجود في مكان وتسوء في آخر نتيجة لموقعها في السياق اللغوي.

وتعلق مفردة بمفردة يقوم على اساس القرائن اللفظية والمعنوية، نحو تعلق لفظة بلفظة من حيث قرينة المطابقة في العدد (الافراد، التثنية، الجمع) والنوع (التذكير والتأنيث) والتعريف والتنكير ... الخ وقد يكون من حيث قرينة الربط، سواء أكان بربط مورفيمات بعينها باخرى محددة كربط ادوات الجزم والنصب بالفعل المضارع، أم بـ نون التوكيد وغيرها من ادوات الربط التعليقي.

والنظر في التعليق في القواعد يعني النظر في الخواص الجزئية بكل أبواب النحو فالاختيار الصحيح للمفردة والضم والترتيب الصحيحان، والتعليق الصحيح، يقود ذلك حتما الى إعراب صحيح فهو نتيجة العمل النحوي السليم[3]، أو قل هو دليل التعلق الصحيح.

وللتعليق علاقة وثيقة بالنظم (لأن التعليق هو الذي يحدث به النظم)[4] أو هما وجهان لعملة واحدة، لذا يقول الجرجاني بتعريف موجز للنظم (ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض)[5].

ولخص الجرجاني علاقات الكلم الجارية على قانون النحو – التعليق – التي بها يكون النظم في قوله: (تعلق إسم بإسم، وتعلق إسم بفعل، وتعلق حرف بهما)[6]،

(١) دلائل الاعجاز: ٤٦

(٢) دراسات في المعاني والبديع: ١٢، ١١

(٣) ينظر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد: ٣٦

(٤) علم المعاني ومقتضى الحال: ٢/ ٢٧٠

(٥) دلائل الاعجاز: ٤

(٦) المصدر نفسه.

فاحتمالات توالد الجمل في داخل هذه الاقسام غير نهائية ، فالاسم يتعلق بالاسم، بأن يكون خبرا عنه كـ (ضاحك) في قولك: (زيد ضاحك) او حالا منه كـ (ضاحكا) في قولك: (جاءني زيد ضاحكا)، أو تمييزا في قولنا: (خمسة عشر قلما) الى غير ذلك من الوجوه التي يتعلق فيها الإسم بالإسم، او ان يكون تابعا من التوابع كأن يكون نعتا، أو توكيدا، أو بدلا، أو عطفا، أو مضافاً الى اسم ثان.

اما تعلق الاسم بالفعل، كأن يكون فاعلا، او مفعولا، أو ظرفا، أو مفعولا لأجله كقولك: (ضرب زيد عمراً يوم الجمعة تأديباً) فالجملة اخبرتنا بوقوع الضرب الصادر من زيد والواقع على عمرو، يوم الجمعة لغرض التأديب، والقرائن التي اشتملت عليها الجملة، الإسناد (إسناد الضرب لزيد)، و التعدية (وقوع الضرب على عمرو) وظرفية (يوم الجمعة) والغائية (تاديبا) أي علة الضرب.

أما الوجه الثالث ففيه يتعلق الحرف بالاسم وبالفعل، كقولنا: (مررت بزيد) فالقرينة المعنوية هنا هي قرينة التعدية، فالفعل تعدى الى مفعوله بحرف الجر زيادة على قرينة النسبة، ولولا هذه القرينة، لما أستطعنا إيصال الفعل الى الاسم، واعانته على العمل فيه، ومن أمثلة هذا النوع ايضا، تعلق الحروف بمجموع الجملة[1]، كتعلق حرف النفي، والاستفهام، الشرط والجزاء بما يدخل عليه.

نستدل من قول الجرجاني، أن تعلق الحرف بهما – الفعل والإسم- يكون على ثلاثة أضرب:

الأول/ ان يتوسط بين الفعل والإسم.

الثاني/ تعلق الحرف بما يتعلق به العطف

الثالث/ تعلق بمجموع الجملة، كتعلق حرف النفي، والاستفهام، والشرط والجزاء بما يدخل عليه.

وهذه هي الاحتمالات التركيبية في تعلق الكلم بعضها ببعض، وهي ليست سوى معاني النحو وأحكامه، ويمتد الارتباط بين هذه الامكانات، والمستوى المادي للصياغة إلى امور عميقة يمر بها الفعل حيث يتداخل مفهوم الخبر مع مفهوم الحال، في أن كلا منهما يثبت به المعنى لذي الحال، كما تثبته بخبر المبتدأ للمبتدأ، فالمبتدأ ليس مبتدأ لانه منطوق به أولا والخبر خبرا لانه مذكور بعد المبتدأ بل كان المبتدأ مبتدأ لأانه مسند اليه وثبت له المعنى، والخبر خبر لأنه مسند ومثبت به المعنى[2]

(١) ينظر دلائل الإعجاز ١٧٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه

فالاحتمالات التجريدية التي رصدها الجرجاني ترتبط بملاحظات كثيرة لها أهميتها النظمية وهي[1]:

أولاً/ يتسع التشكيل التجريدي مداه بإدخال عناصر زائدة اخرى – قرائن – على الجملة كالإفراد، والتثنية، والجمع، والتعريف والتنكير، وتعني قرينة المطابقة، والتقديم والتأخير ويعني قرينة الرتبة، وقرينة الحذف والإضمار، والربط، باحتمال المفرد للضمير وعدم احتماله، واحتمال الصيغة للتخصيص او التوضيح او التوكيد أي قرينة التبعية.

ثانياً/ إن التشكيل التجريدي عند الجرجاني يعتمد في معظم الحالات على قرينة الإسناد المعنوية، فالعلاقة بين طرفي الإسناد تحتمل مجموعة من الاشكال المتمايزة، فالنظر في التشكيل الجزئي – مثلا – يقدم لنا مجموعة من الابنية بين المفرد والجملة واحتمال الجملة لاربعة أضرب، ثم احتمالها لوجود قرينة الربط، الذي قد يكون ضميرا، او حرفا.

ثالثاً / إن التجريد الشكلي لما يتألف منه الكلام، لايعتمد على القرائن المعنوية فحسب، بل يعتمد ايضا على مراعاة قرينة الحال، ومراعاة حال الكلام بعضه مع بعض ثم مراعاة الكلام لتمام المراد منه، من خلال تلاقي المعاني على الوجه الذي يقتضيه العقل، فالعبرة ليست بالتوالي الصوتي، وإنما العبرة بالتناسق الدلالي.

رابعاً/ يعتمد التجريد الشكلي على الصياغة والتصوير الفني او على علم الأسلوب – المصطلح اللغوي الحديث – في كل اتجاهاته، كالنسيج الدقيق الذي لا بد من إدراك دقته ومراقبة حركة خيوطه، جيئة وذهابا، طولا وعرضا، وبم يبدأ وبم ينتهي وبم يثلث من خلال الحساب الدقيق.

خامساً/ إن التجريد الشكلي للكلام عند الجرجاني ينظر الى مؤلفات الكلام من حيث الأهمية والعناية، نظرة واحدة، أي ليس هناك عمدة و فضلة في التركيب النظمي، وإنما ترتيب الدوال في داخل السياق هو الذي يضفي عليها اهميتها[2]، وهي أهمية تتأتى من استعمال الدال فيما هو أصح لتأديته وأخص به وأكشف عنه وأتم له.

---

(١) ينظر: قضايا الحداثة عند الجرجاني: ٧٤، ٧٩

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز ١٨ – ٥٦، اللغة (فندريس): ١٠٥،١٠٦، قضايا الحداثة عند الجرجاني ٧٥ – ٧٦.

سادساً/ يؤمن الجرجاني في التجريد الشكلي لالفاظ الجملة العربية بحرية المفردة داخل السياق، فليس لهذا التجريد جبرية في ترتيب عناصره او تعليق بعضها ببعض، ويشمل قرينة الرتبة – الترخص فيها – وانما تتدخل الجبرية بفرض سلطاتها عند إعمال النسق لانتاج دلالة معينة بحيث اذا اكتسبت بعض العناصر طبيعة نحوية معينة من دخولها في النسق فإنه يترتب على ذلك نوع من التعليق ذو طبيعة حتمية كجواز التشريك بالعطف وعدمه.

والإجازة او المنع انما يرجعان الى قدرة العقل على استخلاص الحصيلة الدلالية من التشكيل السطحي، ذلك أن المعنى مع التعريف على ارادة اثبات انطلاق مخصوص، قد كان من واحد، فاذا ثبت لزيد لم يصلح إثباته لعمرو.

سابعاً/ لفهم التجريد الشكلي للمفردات لابد من الاعتماد على المستوى العقلي للكشف عن طبيعة التعليقة، كما في قرينة النداء نحو: (يا محمد) اذ يقتضي تقدير فعل مضمر تقديره (اعني أو أريد أو أدعو) و (يا) ليست سوى دليل عليه، وعلى تمام معناه في النفس، اما في قولهم عن (لا) النافية للجنس نحو: (لا رجل في الدار) فان المعنى فيها أنها لنفي الكينونة في الدار عن الجنس، إذ لا يتصور تعلق النفي بالمفرد[1].

فالجرجاني لصنيعه هذا رصد لنا امكانات تكوين الجملة المقبولة نحوية التي تعتمد على مجوعة المعاني المفادة من التركيب النحوي، كالانشاء ،والنفي ، والإثبات، والأمر والنهي، والاستفهام، والشرط والقسم ... الخ مع مجموعة من المعاني التي تتصل ببعض الابواب النحوية، او المعاني الوظيفية للمفردات في داخل الجملة كمعنى الفاعلية والمفعولية، والحالية زيادة على مجموعة العلاقات (القرائن) التي تربط بين المعاني الخاصة وتكون قرائن معنوية صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، كقرينة الاسناد، او التخصيص، او النسبة، والتبعية و على هذا يمكن القول: (ان النظم يقوم على اساس وصف التعبيرات الواقعة بالفعل؛ كما يقوم على أساس تحديد العوامل العميقة التي تتحكم فيها)[2].

فيقدم أساسا أوليا لتحليل الجملة أسلوبا من خلال طرقه للعلاقة بين الصياغة اللفظية والأداء النفسي.

(١) ينظر قضايا الحداثة عند الجرجاني٧٩، ٧٤،دراسات في الادوات النحوية١٦٠، اللغة العربية معناها ومبناها: ١٣٦

(٢) قضايا الحداثة عند الجرجاني: ٧٩.

وينحو (د. تمام حسان) المنحى نفسه فيشير إلى ان (النظم = التعليق) و (التعليق= العلاقات السياقية او القرائن) و يوضحها بالمعادلة الآتية:

النظم ← التعليق ← العلاقات السياقية (القرائن)

فيطلق على التعليق قرينة[1]، ويرى ان قرينة التعليق من حيث امكانية الكشف عنها هي اصعب القرائن، لانها قرينة معنوية خالصة، تحتاج الى تأمل في بعض الأحيان وإن التأمل فيها يقود في اغلب الحالات الى متاهات الافكار الظنية التي لا تتصل اتصالا مباشرا بالتفكير النحوي.

وكانت دراسته تتسم بالدقة العلمية في الوصف و استخدام اسلوب التحليل اللغوي الحديث لتحديد المعنى النحوي بتمييزه من المعنى المعجمي، والمعنى الاجتماعي. وتقسيم المعنى النحوي العام على ثلاثة أقسام:

أ- المعنى النحوي العام (معاني أساليب الجمل).

ب- المعنى النحوي الخاص (معاني الأبواب المفردة).

ت- معنى العلاقات السياقية (القرائن المعنوية) وهو المعنى الذي يتم بوساطة التشابك بين المعنيين الأوليين.

---

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٨٢، مصطلح التعليق للجرجاني: ٢٣١

الفصل الأول

القرائن الصوتية

المبحث الأول/ القرائن الصوتية

المبحث الثاني/ القرائن الصرفية

المبحث الأول

القرائن الصوتية

قرينة النبر/

مفهوم النبر في دراسات القدماء/

جاءت لفظة النبر في المعجمات العربية بمعانٍ تكاد تكون مختلفة الدلالة في الظاهر، ولكن عند تحليلنا لمفهومها وأصولها، نجدها متفقة الدلالة، فكل واحدة منها مرتبطة بالأخرى، على أساس أصل معنوي واحد، ومن هذه المعاني: وردت بمعنى الهمز: (فالنبر بالكلام: الهمز، وفي الحديث الشريف: (انّ رجلاً قال : يا نبيءَ الله، فقال النبي (ﷺ) : لا تنبر بإسمي)[1] فالنبر يعني؛ نطق الهمزة، فلفظة النبي مأخوذة أساساً من لفظة (النبأ) والأصل: النبيء، أي :المخبر، ولكن سهلت الهمزة، فأصبحت اللفظة (نبي) وكان الرسول(ﷺ) يحبذ هذا التسهيل في الهمزة، ولذا أنكر على الرجل نطقها بالهمزة.

فالنبر: همز الحرف (ولم تكن قريش تهمز في كلامها)[2]، والهمز يعني: العصر أو الضغط، تقول : همزت رأسهُ، وهمزتُ الجوزة بكفي، أي : عصرتها، وضغطت عليها بكفي[3].

وإنما سميت الهمزة في الحروف، لأنها تهمزُ فتنهت ، فتهمزُ في مخرجها، فالهمزة؟؟ اصعب الأصوات نطقاً، لاننا حين النطق بها، نضغط على مخرجها، فالهمزة صوت ثقيل النطق، ويذكر إبن جني (ت ٣٩٢هـ) العلة في ذلك بقوله: (لأنها حرف سفل في الحلق، وبَعُد عن الحروف، وحصل طرفاً، فكان النطق به تكلفاً)[4] ويقول في موضع آخر: (الهمزة حرف ناى منشؤه، وتراخى مخرجه)[5]، فمخرج الهمزة أبعد المخارج وكلما كان

---

(١) العين (نبر). ٣٦٩/٨.

(٢) لسان العرب (نبر): ١٨٩/٥

(٣) ينظر : العين (همز): ١٧/٤، لسان العرب: (همز): ٧٢٥/٥.

(٤) سر صناعة الإعراب: ٧١/١

(٥) الخصائص. ١٣٧/٢.

الحرف بعيد المخرج تكلف الناطق اثناء نطقه، وهذا سبب آخر يضاف إلى طريقة نطقها التي تحتاج إلى شيء من الضغط.

فالنبر عند القدماء يدور مع الهمزة في الكلمات المهموزة، أو المتضمنة إياها، سواء أكانت في بداية الكلمة نحو: (أخذ) أو في وسطها نحو: (بئر)، أو في آخرها نحو: (شيء) فوجود الهمزة في مثل هذه الكلمات كانت إشارة للناطق، أن يضغط على المقطع الذي يحتويها.

وجاء النبر كذلك بمعنى الإرتفاع، (وكل شيء رفع شيئاً فقد نبره، وانتبر الأمير فوق المنبر (وسمي المنبر منبراً لارتفاعه وعلوه)[1].

وقال إبن منظور (ت٧١١هـ): (والنبر: صيحةُ الفزع، ونبرة المغني: رفع صوته عن خفض)[2]، لأن المتكلم عندما يضغط على صوت تكون النتيجة إرتفاع مستوى الصوت وبالتالي يصبح النطق أكثر فصاحة، بذا يكون النبر إمارة للفصاحة والبلاغة فيقال: رجلٌ نبار بالكلام: فصيح بليغ.[3]

مما تقدم يتضح لنا ان النبر يبدأ بمعنى الضغط على المقطع، وينتهي بمعنى الفصاحة والبلاغة، وهذا دليل على أن النبر لم يكن في السنة العرب، مجرد صوت ساكن هو الهمزة ولكن كان دليلاً على ظاهرة نطقية التزموا بقواعدها. احساساً وذوقاً، وحققوها في مواقعها الخاصة بها.

والنبر أو الهمز كان صفة من الصفات النطقية لأهل البادية الذين كانوا يقطنون وسط الجزيرة العربية وشرقيها، وأما تسهيل الهمزة فكانت صفة من الصفات النطقية لأهل الحواضر، أي: لهجة القبائل العربية في شمال الجزيرة وغربيها[4]، وليس معنى هذا أن لغة القبائل الحجازية –أهل الحواضر- خلت من ظاهرة النبر، والدليل قول سيبويه: (وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق، يحققون نبيء، وبريئة، وذلك قليل رديء)[5].

---

(١) العين(نبر): ٢١٩/٨. وينظر: أساس البلاغة: ٦١٤.

(٢) لسان العرب (النبر): ١٨٩/٥.

(٣) ينظر. أساس البلاغة: ٦١٤، لسان العرب: ١٨٩/٥، تاج العروس: ٥٥٢/٣.

(٤) ينظر: فعلت وافعلت: ١٠٣، المقرب: ٢١/٢.

(٥) الكتاب: ٥٥٥/٢.

وتحليل ما ذكر، أن البدوي الذي اعتاد قسوة الحياة الصحراوية وصعوبتها، كان يميل إلى الأصعب في النطق، وإن كان قد تعود عليها، أما الحضري فكان يميل إلى السهولة في النطق التي تتلاءم مع الحياة السهلة الرغدة التي كان يعيشها، فاستعاض عن الهمزة بوسائل عبر عنها النحاة بعبارات متباينة نحو: التسهيل، والتخفيف، والتليين، والإبدال والإسقاط.

وقد وردت اللغتان: لغة التحقيق والتسهيل في قول الأعشى[1]:

وأنكرتني وما كان الذي نكرت　　　من الحوادث إلا الشيبَ والصلعا

فانكرت بتحقيق الهمز، ونكرت بتسهيل الهمز.

ومن أهل البادية من بالغ في تحقيق الهمزة، أي النبر، فتحولت الهمزة عيناً في الفاظهم، وأطلقت على هذه الظاهرة اللفظية ظاهرة العنعنة، وتنسب إلى تميم[2]، التي تجعل همزة (أنَّ) عيناً اذا كانت مفتوحة، فإذا كسروها لم يبدلوها عيناً، فيقولون: نشهد عنك رسول الله، بدلاً من (انك).

والتفسير الصوتي لهذا الإبدال الحاصل بين الهمزة والعين، هو أن مخرجهما واحد وهو صوت مجهور أوضح في السمع قياساً بالهمزة التي توصف بانها مهموسة لا مجهورة.

أنواع النبر عند القدماء/

تتباين طريقة نطق القبائل العربية للهمزة، من قبيلة إلى أخرى، وبين سيبويه في كتابه أن العرب تفننت في النبر في كلامها، فذكر أنواعها في باب الهمز، فقال: (إعلم أن الهمزة تكون في ثلاثة أشياء، التحقيق، والتخفيف، والبدل)[3].

فأهل البادية ويمثلهم قبيلة تميم تنطق الهمزة بوضوح، ولصعوبة نطقها يعتري الجهاز النطقي نوعٌ من التوتر العضلي، ولا سيما في عضلات مخرج الصوت -الحلق- ، فيمكن تسمية النبر عندهم بالنبر الهمزي أو النبر التوتري أما اهل الحواضر ويمثلهم

(١) ديوانه : ١٠١.

(٢) ينظر: مجالس ثعلب: ٧٩/١، الخصائص:١٢/٢.

(٣) الكتاب: ٥٤١/٣.

الحجازيون، فعند نطقهم للهمزة يخففونها[1]، ويعوضون عن هذا التخفيف بتضعيف الحرف الذي يسبقه نحو: خطية من خطيئة، ومقروّة من مقروء.

ومن ذلك ، ما حكاه الكسائي والفراء: (أن من العرب من يقلب الهمزة لاماً مضعفة في مثل هذا فيقول: اللحمر في الأحمر، واللّرض في الأرض)[2]، فالنبر فيه نبر بالتضعيف لأنْ الهمزة قلبت لاماً مضعّفةً، فكان دليلاً على التحويل الصرفي الحاصل في بنية المفردة ومنه قراءة من قرأ بتضعيف الراء في لفظه (الرزيا)[3] في قوله تعالى ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾[4].

وقد يكون تخفيف الهمزة بإطالة الصوت الذي يسبق الهمزة، نحو: راس في رأس بير في بئر، بإطالة حركة الحرف الذي يسبقه، ونحوه أيضا قول العرب: دابة وشابة بالنبر الطولي والأصل شابه، ودأبه، وروي عن العجاج همز العالم والخاتم[5]، وحكي عن أيوب الجستاني، انه قرأ قوله تعالى: ((ولا الضالين)) فهمز الألف ونحوه.......... سمعت العرب تقول : (شأبة، دأبة)[6]، وفي كثير من التحولات الصرفية نلحظ تحولاً في انوع النبر، مثال ذلك لفظة (خطيئة) فالنبر فيها نبر همزي، وعند جمعها يتحول إلى نبر طولي، فيصبح (خطايا)[7]، فظاهرة النبر تفسر لنا؛ الكثير من الظواهر الصرفية المتعلقة ببنية الكلمة العربية ، كما في ظاهرتي الإعلال والإبدال، ولا سيما فيما يتعلق بإستبدال الهمزة، بأحرف العلة، فالنبروراء كل هذه التغيرات الحاصلة في بنية الكلمة.

فأهل الحواضر خففوا الهمزة او سهلوها، وكان لهم في تسهيلها سبيلان:-

سبيل المد أو الإطالة ويسمى بالنبر الطولي، والسبيل الثاني، سبيل تخفيف الحرف الذي يسبق الهمزة المخففة، ويسمى بالنبر التضعيفي.

(١) ينظر: الكتاب: ٥٤٢/٢ ، فعلت وافعلت: ١٠٤، ١٠٢.
(٢) شرح المفصل: ١١٦/٩.
(٣) ينظر: الخصائص: ٩٤/٣، أوضح المسالك: ٣٢١/٢.
(٤) يوسف: ٤٣.
(٥) ينظر: شرح الأشموني: ٩٥/٤.
(٦) الممتع في التصريف: ٦٢١/٢.
(٧) ينظر: الخصائص: ١٨٣/١، شرح الأشموني: ١٩١/٤.

فيما سبق يتضح لنا: أن العرب عرفت النبر، ووظيفته في كلامها، صوتياً لتسهيل النطق ولبيان صفات الأصوات، والتماثل والتخالف فيها، وصرفياً في التغيرات الحاصلة في بنية المفردة، لذا كان النبر قرينة صوتية، وضحت الكثير من الأمور في علمي الصوت والصرف.

مفهوم النبر في دراسات المحدثين/

اختلفت نظرة المحدثين إلى النبر عن القدماء، وقد يكون السبب دراستهم للغات الأجنبية وتأثرهم بها، فحاولوا تطبيق بعض ما جاء فيها في قواعد النبر، على اللغة العربية معتمدين في ذلك على المقاطع التي تتألف منها، مفردات اللغة العربية، بذا أخرجوا مفهوم النبر الذي هو همز وضغط على مخرج الهمزة، إلى كونه قرينة صوتية تؤدي في كثير من الأحيان إلى تغيير دلالة المفردات، معجمياً، ونحوياً، وصرفياً، فالصوت أو المقطع الذي ينطق أقوى مما جاوره يسمى نطقه نبراً أو مقطعاً منبوراً[1].

فالنبر يكون على أحد مقاطع الكلمة، أو إشباع مقطع من المقاطع، وذلك بزيادة ارتفاعه الموسيقي، أو مداه، أو شدّته[2]، وتلك الشدة أو الإرتفاع تتوقف على نسبة ضغط الهواء المندفع من الرئتين، ولا علاقة له بدرجة الصوت، أو نغمته الموسيقية وهذا التعريف أكثر دقة من التعريفات السابقة، لأنه حدد النبر وميّزه من التنغيم ويرى د.رمضان عبدالتواب: إن الإنسان حين يتحدث بلغته يميل في العادة إلى الضغط على مقطع خاص، من كل كلمة ليجعله واضحاً في السمع، مما عداه من مقاطع الكلمة[3]، وهذا الضغط، هوالذي يسميه المحدثون من اللغويين بالنبر فالنبر وضوح نسبي لصوت أو مقطع، أذا قيس ببقية الأصوات أو المقاطع في الكلام (فيكون صوتاً في الأصوات في الكلمة أقوى من بقينها)[4].

فالمقطع المنبور ينطق ببذل طاقة أكثر نسبياً، قياسياً بالمقاطع الأخرى - غير المنبورة- فيتطلب في أعضاء النطق مجهوداً أشد (ويلاحظ الفرق مثلاً في قوة النطق،

---

(١) ينظر: علم اللغة العام (كمال بشر): ١٦٢.

(٢) ينظر: التصريف العربي: ٧/١، اللغة بين القدماء والمحدث.٣٩

(٣) ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله: ٨٧.

(٤) مناهج البحث في اللغة: ١٩٤.

وضعفه بين المقطع الأول من الفعل (ضَرَبَ) والمقطعين الأخيرين (ضَ/رَ/بَ) اذ نجد الصوت (ضَ) ينطق بإرتكاز أكبر من زميليه في الكلمة نفسها)[1] فأكثر اجزاء المقطع اتصالاً بالنبر هو العلة، فهي قمة المقطع او نواته واكثر أجزائه بروزاً في السمع[2]، ويكون المقطع المنبور مع المقاطع المجاورة له (الوحدة النبرية) وهي مجموعة مقاطع متتابعة تكون مادة الكلمة ،وتقع النبرة الرئيسة على أحد هذه المقاطع[3].

وذكر المحدثون انواعاً للنبر، فاللغة العربية لا تقتصر على نوع واحد من النبر، فله تقسيمات عدة، منها تقسيم من حيث القوة والضعف: (نبر ضعيف ونبر قوي) [4] وتقسيم بحسب ما يتألف منه الكلام (نبر الكلمة، ونبر الجملة، ونبر السياق)[5]، ومن حيث الإطلاق والتقيد (نبر حر، ونبر ثابت)[6]، ومن ثم تقسيم اعتمد على الجانب النفسي، الوجداني للمتكلم ويشمل (النبر التوتري او الإنفعالي).[7]

نستنتج مما سبق ذكره أن تقسيم المحدثين للنبر، اعتمد على الجمع بين صفة الصوت الذي يتألف منه المقطع المنبور. من حيث القوة والضعف، وموقع المقطع، في الكلمة و السياق، والحالة النفسية للمتكلم، التي توجب النبر على مقطع معين في الكلمة دون غيره من المقاطع.

النبر والدلالة عند المحدثين/

يرى المحدثون ان النبر عامل مهم من عوامل تحديد معنى الجملة، وتوضيحه فإن خفة النبر وحدّته، وارتكازه على مقطع معين، ماهي إلا عادات صوتية تنتج أصواتاً ذات دلالات معنوية متعارف عليها، عند أفراد البيئة الواحدة؛ (فقد يعمد المتكلم إلى كلمة

(١) المدخل إلى العلم اللغة والمنهاج البحث اللغوي: ١٠٣

(٢) ينظر: دراسات في علم الأصوات العربي: ١٠٤.

(٣) ينظر: علم الأصوات العام (بسام بركة): ١٨٢.

(٤) ينظر: التشكيل الصوتي: ١٢٤، الصوتيات: ١٥١.

(٥) ينظر: الأصوات اللغوية: ١٧٥، دراسات في علم اصوات العربية: ١٠٠، النحو والدلالة: ١٢٥، علم الأصوات العام (بسام بركة): ١٠١.

(٦) الوجيز في فقه اللغة: ٢٦٧، ٢٦٦، الصوتيات: ١٥٠.

(٧) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٧١، الوجيز في فقه اللغة: ٢٦٢.

في جملة فيزيد من نبرها، ويميزها من غيرها من الكلمات رغبة منه في تأكيدها، أو اشارة إلى غرض خاص ، ويختلف الغرض في الجملة تبعاً لاختلاف الكلمة المختصة بزيادة نبرها)[1].

فالنبر لاغنى عنه في دراسة المعنى فهو قيمة غير مكتوبة، فللنبر أهمية دلالية كبرى في الجملة العربية عند المحدثين – فبه يشار إلى العنصر اللغوي الذي وجهت العناية إليه سواء أكان الحدث، أم الفاعل، أم المفعول، وذلك بتركيز النبر عليه، وبه يعبر المتكلم عما يجول في صدره من عواطف، وأغراض ومقاصد، يسعى لتحقيقها، ويعكس بها معاني المدح والثناء، او معاني الإستهزاء والسخرية.

وبيّن المحدثون: أن تغيير موقع النبر في مقاطع المفردة يتبعه تغيير في دلالتها الصرفية، مثال ذلك: أن المتكلم يتخيّر صيغة (كذّاب) بدلاً من (كاذب) لأنّ الأولى جاءت على صيغة يجمع اللغويون القدماء على انها تفيد المبالغة إعتماداً على التشديد الذي اساسه نبر (رئيس) على المقطع (ذا) فبذلك تزيد في دلالتها على كلمة (كاذب)[2] وقد إستمدت هذه الزيادة من طريقة نطق مقاطع هذه الصيغة.

يتبيّن للدارس أن لمواقع النبر في الصيغ الصرفية، الرأ في توجيه دلالتها الصرفية نحو الأوزان: (فعل، فاعل ، فعيل، فعال).

وزيادة على ما ذكر في الدلالات فإن للنبر دلالة نحوية ايضاً[3]، ذلك أن من إحدى مهماتها الدلالة على الفصيلة النحوية ، اي عناصر الجملة من حيث: أ:- النوع/ فيمكن من النبر الواقع على علامات التأنيث الألف الممدودة نحو : (صحراء، غيداء، بيداء)، والتاء المربوطة نحو: (فاطمة، زهرة) والألف المقصورة في: (هدى، ليلى) توضيح صفة التأنيث، أو ايضاح نوعية المفردة من حيث جنسها. ب:- العدد/ مثال ذلك لفظة (أُسد) جمع لفظ (أسد) فالنبر الواقع على الهمزة أسهم مع العلاقة الصوتية الضمة في تبيين ان لفظة (أَسد) جمع وليس مفردة.

(١) اللغة بين القدماء والمحدثين. ٣٩.

(٢) ينظر: دلالة الألفاظ:٤٧، اللغة العربية معناها ومبناها. ١٧١، مناهج البحث في اللغة: ١٩٤، ١٩٥.

(٣) ينظر: اللغة (فندريس): ١٠٥.

ثانياً قرينة التنغيم/

تعد اللغة العربية من اللغات النغمية، فهي تحوي تنغيماً مقبولاً، إجتماعياً، يبدو من غيره أو بخلافه، النطق غير مستساغ سمعياً، والتنغيم من النغم (الذي هو جرس الكلمة، وحُسْنُ الصوت)[1]، فكل لفظة تحمل في طبيعة صيغتها، نغماً تعبيرياً، يبرزها من غيرها في الإستحسان والقبول، وان أي تغيير في هذا النغم يفقد اللغة قيمتها، ويعتمد تنغيم الكلمة على صفات الأصوات أو الحروف وطريقة نطقها بالإطالة والمد أو القصر، او التقطيع، والوقف والإستئناف، وغيرها من التنوعات الصوتية التي ينتج عنها حسن الصوت، وهي ما تسمى بقرينة التنغيم.

ولم يجهل علماء اللغة القدماء هذه القرينة ، وأثرها في توجيها الدلالة، ذلك أنهم اهتموا بجرس الأصوات واثرها في توليد التنغيم والموسيقى في الشعر والنثر، وحدّدوا الأصوات التي لها القابلية على إضفاء الصفة الموسيقية والتنغيمية على الكلام، فقال الخليل: (العين والقاف لا تدخلان في بناء إلاّ حسنتاهُ، لأنهما أطلق الحروف واضخمها جرساً)[2]. وقال سيبويه: (إذا ما ترنموا فإنهم يلحقون الألف والواو والياء)[3]. وقال في حديثه عن مد أصوات اللين: (وإنما الحقوا هذه المدة في حروف الروي لأن الشعر وضع للغناء والترنم)[4].

إذن فإن مفاد أجراس الأصوات في الكلام هي إفادة نغمية، وان اختلاف هذه الأجراس بإختلاف مقاطع الألفاظ، هو الذي يؤدى إلى تباين اصواتها، واختلاف دلالاتها.

مفهوم التنغيم في دراسات العلماء /

أ) سيبويه (ت ١٨٠ هـ): وقد تنبه على أهمية التنغيم في توجيه الوحدات اللغوية في السياق الأسلوبي بين الابواب النحوية، اذ يؤكد انه قد يستعمل للتفريق بين المعاني المختلفة

(١) لسان العرب (نغم): ٦/٤٤٩.

(٢) العين: ١/٥٢.

(٣) الكتاب: ٤/٢٠٤.

(٤) الكتاب: ٢/٢٩٦.

للجملة الواحدة، ووضح ذلك من خلال تبينه اثر هذه القرينة اللفظية في تحليل العلاقات الشكلية بين الوحدات اللغوية في السياق من جهة وبين وظيفته النحوية في تغيير دلالات التراكيب وذلك بالانتقال من باب نحوي الى آخر بارتفاع درجة التنغيم وانخفاضه في اثناء نطق الجملة من جهة أخرى فبين ان الكلام ينتقل بوساطة التنغيم من أسلوب النداء إلى اسلوب الإستفهام وذلك من خلال تحليله لقول جرير[1].

أعبدا حل في شعبي غريبا   ألؤما لا أبالك واغترابا

فطبيعة النغمة الصوتية تنقل الكلام من النداء (أعبدا) لكون أن الهمزة حرف نداء إلى الإستفهام بتأويل فعل محذوف تقديره (اتفتخر عبدا؟) فيوضح الاسلوب بقوله: _وأما عبدا فيكون على ضربين إن شئت على النداء، وإن شئت قوله: ((أتفتخر عبدا؟) ثم حذف الفعل)[2].

وذكر أيضا لفظة (تالله) وردها الى أسلوب التعجب، والمعروف أنه اسلوب يفيد الحلف والتوكيد غير أن النغمة الصوتية تنقله الى باب نحوي آخر هو (التعجب) فيقول: (قد يقول الرجل (تالله!) وفيها معنى التعجب)[3]، ومن صور التنغيم الأخرى محاولته الربط بين قرينة التنغيم والقرائن الصرفية كالعدد والجنس والنوع، فاستغني عنها بالتنغيم فيقول: (يقول الرجل أتاني رجل) يريد واحداً في العدد لا إثنين... أو يقول (أتاني رجل لا إمرأة) فيقال: (ما أتاك رجل) اي (إمراة اتتك) ويقول (أتاني اليوم رجل)... فتقول: (ما أتاك رجل) اي (أتاك الضعفا))[4] فوضح سيبويه أن الجملة قد تدل على العدد والجنس والنوع بمساعدة مستويات نغمتها عند النطق[5].

إن دراسة سيبويه لظاهرة التنغيم في الأساليب اللغوية تؤكد صواب منهجه الوصفي أخذا بالحسبان ان القرائن اللفظية والمعنوية هي تكامل في النظرية اللغوية القائمة على نظام دقيق يتحكم في تبادل التأثير العلائقي بين مكونات التركيب الأسلوبي.

(١) خزانة الأدب: ١٨٢.

(٢) الكتاب: ٣٣٩/١.

(٣) الكتاب: ٤٩٧/٣.

(٤) الكتاب: ٥٥/١.

(٥) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: ٢٦٤، ٢٦٢.

وهذا ملحظ واضح للتفكير اللغوي الواسع لهذا العالم الجليل الذي جمع بين المستوى الصوتي والمستوى التركيبي وأثرهما في التوجيه الدلالي وهو أمر لم يتوصل اليه علماء الغرب إلا في العصر الحديث.

ب:- إبن جني (ت ٣٩٢ هـ):

اوما إبن جني الى التنغيم واثره في دلالة الأنماط التركيبية. ومن خلال وصفه للصوت في الكلام المنطوق المعول عليه في اثناء حذف بعض المفردات اللغوية إذ يقول: (وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب في قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل. وكان هذا مما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها وذلك انك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل او غير ذلك)[1] ففي هذا النص أراد إبن جني أن يذكر علة حذف الوصف دون إخلال بالمعنى وذلك بمعونة القرائن الصوتية ومنها التنغيم، فالتطريح يعنى تطويل الشيء الصوت اورفعه، والتفخيم ظاهرة صوتية تحدث من حركات عضوية تغير في شكل الفراغات الهوائية بالقدر الذي يعطي الصوت هذه القيمة الصوتية، وكل هذه المصطلحات، (التطويح والتطريح والتفخيم) أي رفع الصوت وانخفاضة والذهاب به، كل مذهب، إشارات الى إدراكه ظاهرتي النبرو التنغيم، وان لم يصرح بإسميهما ثم حاول إبن جني الجمع بين التنغيم و السياق الموقفي للمتكلم للدلالة على الانماط التركيبية المتنوعة، فالمتكلم في أثناء حديثه وتنويعه للصوت، تظهر بعض العلامات على وجهه ويديه تعين المتلقي على فهم الكلام فيقول: (وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان والله رجلا! فتزيد في قوة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة، ولتمكن في تمطيط اللام واطالة، الصوت بها وعليها، أي رجلا فاضلا، او شجاعا او كريما او نحو ذلك وتقول أيضا سألناه فوجدناه إنسانا! وتمكن الصوت بالانسان وتفخمه فتستغني بذلك عن وصيفه بقولك: إنسانا سمحا أو جوادا أو نحو ذلك، وإذا ذممته ووصفته بالضيق قلت: (سألناه وكان انسانا! وتزوي وجهك و تقطبه فيغني

---

(١) الخصائص: ٢/ ٣٧٢.

ذلك عن قولك: إنسانا لئيما لحزا أو مبخلا او نحو ذلك)[1]، وخلاصة، قوله انه لو أتيح لعلماء اللغة الكبار الاوائل ان شاهدوا وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها وتقصد له من اغراضها لكانوا استفادوا بتلك المشاهدة وذلك الحضور مالا تؤديه الحكايات، ولا تضبطه الروايات فعرفوا مقاصد العرب وغوامض ما في انفسها، حتى لو حلف منهم حالف على غرض، دلت عليه إشارة لاعبارة فكان حاله صادقا غير متهم الرأي والعقل[2] وعلى ذلك قالوا في المثل: رب إشارة أبلغ من عبارة – فقرينة التنغيم تغنينا (عن التصريح بصفات المذكور في مدحه او ذمه او هي أبلغ في الدلالة من التصريح بالأوصاف)[3] ويشير هذا المعنى إلى أن التنغيم يتعاون مع الموقف او سياق حال المتكلم لتوضيح المعنى فيحذف بعض الصفات ويعتمد على التنغيم في استرجاع المحذوف حينما يرفع الصوت ويخفض في بعض المقاطع تارة ويضغط على بعضها تارة أخرى، فيجمع بين التنغيم والنبر والسياق الموقفي او الحالي للمتكلم.

ما تقدم يدل بصراحة على التفات اللغويين القدامى الى التنغيم وتعبيرات الوجه وأثرهما في النظام النحوي للجملة وإسهامها في الكشف عن معنى الجملة و تعويض مالم يذكر من عناصرها.

والى جانب هذا الإتجاه (هناك إشارات ضمنية أوردها النحاة في بابي النداء والاستفهام، لتأكيد دور التنغيم في الإغناء عن بعض الحروف في هذين البابين)[4] نحو قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾[5] فحذف حرف النداء اعتمادا على التنغيم، وذلك برفع الصوت وخفضه عند النطق بلفظة (يوسف).

---

(١) الخصائص. ٢/ ٢٧٣، المدخل إلى علم ومناهج البحث اللغوي: ١٠٦، دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء: ٤٦،٤٥. النحو والدلالة: ١٢٤.

(٢) ينظر: دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء: ٤٦.

(٣) التنغيم اللغوي في القرآن الكريم: ٥٠

(٤) الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: ١٦٩.

(٥) يوسف: ٢٩.

ت:- عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)

لم يغفل الجرجاني الأهمية المتوخاة من التنغيم وأثره في دلالة السياق، وذلك من خلال حديثه عن نظرية النظم في دلائله[١]، واعتمادا عليه قسم الجملة على قسمين هما: المثبتة وهي التي تعرف في النمط التنغيمي بـ (المستوية) والإستفهامية وهي: (الصاعدة)[٢]، ولم يكتف الجرجاني بذكر نمط تنغيمي واحد للاستفهام بل قسمه على قسمين و بنمطين تنغيميين هما: الإستفهام التقريري الدال على توبيخ فاعله، والإقرار بطلب الجواب للجهل بالفاعل الحقيقي نحو قوله: ﴿ قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾ ﴾[٣] فتنغيمه يكون أقوى من تنغيم النوع الثاني من الإستفهام وهو الإستفهام الإنكاري ومنه قول امرئ القيس[٤]:

أيقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كأنياب أغوال

فالإستفهام حاصل في تحديد امرئ القيس غريمه ووصفه بانه لن يستطيع قتله والسيف معه والذي يبدو أن في العربية اساليب وتراكيب لايتمين معناها إلا بالتنغيم فهو ينقل الجملة من نمط تركيبي محدد الى نمط تركيبي آخر مغاير للأول ولهذا كان التنغيم والترقيم أسلوبين ضروريين للتعبير.

ومن القدماء من استعاض عنه بالترقيم لأنهم ادركوا عمله في الكتابة ودلالته وإن كان التنغيم أوضح في الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة ذلك ان (ما يشتمل عليه التنغيم من نغمات اكثرهامما يشتمل عليه الترقيم من علامات كالنقطة والفاصلة وعلامة الاستفهام وعلامة التأثر[٥] واذا كان الكلام المكتوب يفوق الكلام المنطوق بصفة الدوام وإمكانية الإستحضار مرة أخرى، وتخطي حدود الزمان والمكان فإن المنطوق يفوق المكتوب بما فيه من عنصر الحياة والحركة والموقف الإجتماعي.

---

(١) ينظر: دلائل الإعجاز: ١١٦،١١٧، ١١٣

(٢) التنغيم اللغوي في القرآن الكريم: ٥٢

(٣) الأنبياء: ٦٢.

(٤) ديوان امرئ القيس:٣٣.

(٥) ينظر: علم الدلالة (الوشن): ١٢٧

نخلص إلى أن التنغيم عند اللغويين القدامى قد حدد بمفاهيم خاصة، وتجسدت هذه المفاهيم بما يأتي:

١- مفهوم الحذف نحو حذف الصفة كما في قول ابن جني: سير عليه ليل أي ليل طويل، واستعيض عن الصفة بالحال، وكذلك حذف حرفي النداء الاستفهام كما مثل.

٢- مفهوم الإيقاع الموسيقي فقد اصطلح النحاة على التنوين الذي يحقق نوعا من الموسيقي والتنغيم تنوين الترنم كما في قول الشاعر[1]:-

أزف الترحل غير أن ركابنا   لما تزل برحالنا وكأن قدن

ويلحق القوافي المطلقة بحرف علة، يزاد عليه الترنم في الإسم المندوب مثل: (واعلياه) الذي يسلك فيه مذهب التطريب لذا زادوا الالف آخراً للترنم.[2]

٥- مفهوم الخلاف في دلالات الحروف كما في تفسيرهم لقول النابغة الذبياني[3]:

قالت الا ليتما هذا الحمام لنا   الى حمامتنا او نصفه فقد

فلو أدينا هذا البيت بالابطاء في لفظ (او) كانت على وضعها الطبيعي بمعنى الشك[4] اما إذا قوينا اتصالها بما بعدها كانت للعطف دون شك، لأن الشك يولد التردد بذا فالمتكلم يبطئ في درج الكلام.

٦- مفهوم التمييز بين الانماط التركيبية/ نحو التمييز بين التعجب والاستفهام نحو ما روي عن الدؤلي (ت٦٩ هـ) حين قالت له ابنته: ما أجمل السماءُ[5] مخطئة في ضبط حركات الجملة فتحولت من التعجب الى الإستفهام فصحح لها بقوله: قولي ما اجملَ السماءَ بالفتح والجدير بالذكر ان العلامات الإعرابية هي ملحظ صوتي دلالي.

---

(١) أوضح المسالك ١٤/١، شرح عمدة الحافظ ٦٠، كشف المشكل في النحو: ٢٠١/٢، الفوائد الضيائية: ٢٩٧/٢

(٢) ينظر شرح المفصل ١٢/٢.

(٣) ديوانه: ٦٠.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ .

(٥) ينظر: المدارس النحوية (شوقي ضيف):١٥.

٧- مفهوم الخلاف الإعرابي/ ويظهر جليا في المسائل المتعلقة بالإتباع ومنه النعت المقطوع كما في قوله تعالى: ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[1] بقراءة من نصب (حمالة) فقد نصبت اللفظة لقطعها عما سبقها إعرابا بالتبعية، ويستدل عليها بالنمط التنغيمي للعلامات الإعرابية ومنه ايضا الاتباع على المجاورة اذ تقول العرب: (هذا جحر ضب خرب) فقد أغنت القرينة التنغيمة وهي قرينة صوتية معنوية عن قرينة المطابقة في العلامة الاعرابية وهي لفظة لا تخرج هنا عن كونها داعيا موسيقيا اقتضى المناسبة بين المتجاورين ولا في شك انه مظهر من مظاهر التنغيم في العربية.

نخلص من ذاك أن النحاة في إدراكهم وفهمهم التنغيم انقسموا على قسمين قسم تنبه على مفهوم التنغيم كما وضح خلال الامثلة السابقة، والقسم الآخر، وهو من الكثرة الغالبة من النحاة لم يستفد من التفسير الصوتي التنغيمي للأداء الفعلي في اللغة فوقع أسير التعليلات التي خرجت في كثير من الاحيان عن طبيعة اللغة الى مسائل أخرى.

مفهوم التنغيم في دراسات المحدثين:

حظي التنغيم بأهمية بالغة عند المحدثين فوجدوا فيه وسيلة لكشف المعنى، وسبيلا لتوجيه الدلالة اللغوية، ومنهم من ربط بين التنغيم وتفسير القرآن الكريم عن طريق الجمع بين التصوير والجرس في النص القرآني(فكثيرا مايشارك الوصف والحوار وجرس الكلمات ونغم العبارات موسيقي السياق في إبراز صورة من الصوت تتملاها العين والأذن والحس والخيال والفكر والوجدان)[2]، ومن امثلة هذا النمط تفسيرهم قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾[3] فعند النطق بلفظة (اثاقلتم) يتصور الخيال ذلك الجسم المتثاقل يرفعه الرافعون في جهد، فإن في هذه الكلمة وزناً من الأثقال ولو قيل لخف الجرس وضاع الاثر المنشود، وعندما تسمع كلمة (يصطرخون) في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ نَارُ

(١) المسد: ٤.

(٢) التنغيم اللغوي في القرآن الكريم: ٦٢.

(٣) التوبة: ٣٨.

جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا كَذَٰلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ ﴿٣٦﴾ وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا﴾[1] يخيل للسامع والقارئ بوساطة الجرس الغليظ في لفظة (يصطرخون) الإصطراخ المختلط المتجاوب في كل مكان[2]، المنبعث من حناجر مكتظة بالأصوات الخشنه وفي نص آخر نجد نوعا مغايرا من التشكيل الصوتي المجسد لدلالة اللفظ في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾[3] فكلمة الزحزحة ترسم في جو العبارة وجرسها صعوبة الحركة التي تكاد تكون مستحيلة، فجرسها يلقي بظلاله الثقيلة على طريقة الحركة ودلالتها اللفظية وهذا النوع من التفسير الصوتي الإيقاعي نجده عند سيد قطب في كتابيه (التصوير الفني) للقرآن الكريم) و (في ظلال القرآن الكريم(إذ كان موفقا في تحليله الفني لنصوص القرآن الكريم معتمدا على الإيقاع الصوتي المتولد من خلال النغمات المتتابعة في السياق العام للآيات الكريمة)[4]، ومن المحدثين من درس التنغيم لتفسير الكلام العربي المنطوق ومنهم د. تمام حسان[5] وسلمان العاني[6]، وخليل عمايرة[7] وابراهيم انيس[8] و غيرهم ، وكان توجههم يتمثل في دراسة التنغيم من خلال الانماط والأساليب اللغوية وتقسيم التنغيم على مستويات محددة لكل نمط لغوي، والاشارة الى التنوعات الدلالية للتنغيم النحوية والصرفية والنطقية وذلك من خلال مستوياته التنغيمية.

نستنتج مما سبق أن التنغيم هو الصورة العامة التي تتمثل في مجموعة النغمات التي يشملها نوع خاص من انواع الحدث اللغوي، ولذا كان لجملة الإستفهام نظام خاص

---

(١) فاطر: ٣٦،٢٧.

(٢) ينظر: التصوير الفني في القرآن الكريم: ٧٧.

(٣) البقرة: ٩٦

(٤) التنغيم اللغوية في القرآن الكريم:٦٥.

(٥) ينظر: مناهج البحث في اللغة: ١٩٨، اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٢٦.

(٦) ينظر: التشكيل الصوتي: ١٤١.

(٧) ينظر: في نحو اللغة: وتراكيبها: ١٦٢.

(٨) ينظر الأصوات اللغوية (انيس):١٧٦

للنغمات يختلف عن نظام جملة الشرط، او التقريع، او الاختيار، وفيما يأتي مستويات التحليل التنغيمي من جهة نوع الأنماط التركيبية[1]:

١- ألنغمة الصاعدة/ تتمثل في الأمر والترغيب، والتعجب، والإستفهام، والإثارة، والغرابة، والإهانة، والنهي المحض.

٢- ألنغمة الصاعدة الهابطة وتتمل/ بالإنتقال من موقف إظهار الفرح الى موقف إظهار الحزن.

٣- النغمة المستوية، وتتمثل في التقرير والخبرية، والتذكير، والنصح، والإرشاد، والنداء المحض، وطلب الإنتباه.

٤- النغمة المستوية الصاعدة، وتتمثل في/ التهديد، والسخط والغضب، والتأنيب.

٥- ألنغمة المستوية الهابطة وتتمثل في: الإنكار والتوبيخ، والعتاب، والتعجيز، والإهانة والسخرية.

٦- ألنغمة الهابطة المستوية وتتمثل في: التمني والتهكم واظهار الأسف والحزن.

٧- ألنغمة الهابطة الصاعدة وتتمثل في: الإنتقال من موقف إظهار الحزن الى موقف إظهار الفرح وبعد التفصيل في المستويات التنغيمة نتوصل الى أن هناك اسبابا وراء هذا التنوع في المستوى التنغيمي[2]، ومنها اسباب تتعلق بالحالة الشعورية والنفسية للمتكلم ونوعية الصوت - أنثوي رجالي- وفيها تتعلق بتردد النغمة والفترة الزمنية التي تستغرقها، واسباب تتعلق بظواهر صوتية أخرى تتصل بالتنغيم كظاهرتي النبر والوقف.

التنغيم والدلالة:

عد التنغيم عند المحدثين عاملا مهما في تصنيف الجمل الى أنماطها المختلفة من إثباتية واستفهامية، فلها دلالة نحوية، تكمن في دراسة الاساليب اللغوية، ففي كثير من

---

(١) ينظر: التنغيم اللغوي في القرآن الكريم.١٥٧.

(٢) ينظر: التنغيم اللغوي في القرآن الكريم: ٧٠

الاحيان يكون التنغيم وحده هو الفيصل في الحكم على نوع الجملة، كما يحدث ذلك مثلا حين تخلو الجملة الاستفهامية من أداة الإستفهام: او حين تكون الجملة مشتملة على أداة إستفهام، ولكنها - حسب ما يراه البلاغيون - خرجت عن أصلها، وفي النحو العربي الكثير من الأبواب التي تحتاج في تحليل مادتها تحليلا علميا دقيقا الى موسيقى الكلام وتنغيمه[1].

فالتنغيم يقوم بعمل دلالي كبير يهدي إلى تفسير الجملة تفسيرا صحيحا، او ينوع هذا التفسير مع تنوعه من نغمة الى أخرى، وفقا للمستويات التنغيمية كاشفا بذلك عن نفسية المتكلم ومراميه، ولما كان للتنغيم أثر في دراسة الاساليب، اخذ بعض الدارسين، يجمع بين التنغيم والإسناد من حيث الأهمية، في بناء الجملة فإن هاتين الظاهرتين والتنغيم في المقام الأول تكونان الجملة، إذ تصلح كل جملة وفقاً للون موسيقي معين عكس نمط تركيبي محدد على الرغم مما تحتوي عليه الجملة من أدوات من شأنها ان تساعد على تحديد نوعها، كأدوات الإستفهام، وصيغتي التعجب فمن خلال البحث في المستويات التنغيمية، ووظيفتها اللغوية نتوصل إلى دلالات لغوية متباينة لها، منها دلالات نحوية، وأخرى صرفية، وإلى جانبيهما دلالة نفسية يعول عليها لتفسير الحالة النفسية للمتكلم، وما يروم إيضاحه.

أ) الدلالة النحوية للتنغيم:

وتتوضح من خلال المحاور اللغوية الآتية:

١- <u>التمييز بين الأنماط التركيبية/</u>

يستعمل التنغيم للتفريق بين الجملة الخبرية، والجملة الإستفهامية وكذلك الجملة التعجبية، (فهو عنصر أساسي في تمييز هذا النوع من الجمل، على الرغم من وجود عناصر أخرى تركيبية)[2]، تساعد في الوصول الى ذلك التمييز، نحو: علامات الترقيم، و أدوات الإستفهام، وصيغ التعجب وغيرها من عناصر الجملة، ان التنغيم أو المنحنى البياني الذي يسجله الصوت، يختلف في الواقع إختلافا ملحوظا بحسب المعنى، والخطاب

---

(١) ينظر: التفكير اللغوي: ١٥٢ - ١٥٣

(٢) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ٥٦٦، المدخل الى علم اللغة (رمضان عبد التواب): ١٠٦

فالتنغيم دال يقوي هذه الإختلافات لتتضح بشكل أفضل (وهكذا يتعارض الاستفهام والإثبات ليس ببناء الجملة فحسب ولكن بالتنغيم أيضا)[1]، فجملة الإستفهام تنتهي بصعود الصوت، وجملة النفي بانحداره غير أنهما ينتهيان لا محالة بوقفة.

٢- دلالة التنغيم على الحذف/

إنطلاقا من مبدأ اقتصار الجهد على المتكلم سعت اللغات منذ القدم الى إضفاء صفة الإيجاز، والإختصار على كلام متكلميها، فضلا عن أنه عنصر من عناصر بلاغة المتكلم كما يرى البلاغيون: (فهو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ عجيب الأمر، شبيه بالسحر فانك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر)[2]، ويشترط في الحذف ألا يكون مخلا بالمعنى، ويجب الإعتماد على قرينة كاشفة لهذا المحذوف سواء أكان حرفا،أم إسما، أم فعلا، كثيرا ما يعول اللغويون على قرينة التنغيم للدلالة على المحذوف فكان التنغيم بمثابة داع من دواعي الحذف، ذلك ان النغمة الصوتية تفصح عن المحذوف، فلا داعي لذكره، إستغناء بعلم المخاطب بما يعني المتكلم[3].

فقد يستغني، المتكلم عن معنى الأدوات اعتمادا على تغيير نغمة الصوت واستعانه بسحنة الوجه، نحو حذف حرف الإستفهام في قولنا: (خالد جاء) والمعنى أ خالد جاء؟ بتنغيم صاعد على الفعل، فهناك إشارات ضمنية أوردها النحاة في بابي (النداء والإستفهام) لتأكيد دور التنغيم في الاغناء عن الحروف في البابين المذكورين، ومنه قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[4] والتقدير (يا يوسف)، وقول امريء القيس[5]:

وقوفا بها صحبي عليّ مطيهم   يقولون لا تهلك أسى وتجمل

والتقدير: ياصحبي: وقول عمر بن أبي ربيعة[6]:

---

(١) بنية اللغة الشعرية: ٩٠
(٢) دلائل الاعجاز: ١٤٦
(٣) ينظر: التنغيم و دلالات التراكيب: ٢٠٢
(٤) يوسف: ٢٩
(٥) ديوان امري القيس: ٩
(٦) ديوان عمر ابن ابي ربيعة: ٦٠

ثم قالوا: أتجها؟ قلت بهرا   عدد النجم والحصى والتراب!

أي (أتجها)، فقد سقط الإستفهام وبقي السياق استفهاما مع انه لا اثر لأداة تفهد هذا المعنى في الجملة ومثل هذا كثير في كلام العرب، وشعرهم، ولعل الاستعمال اللغوي المعاصر في مختلف أنحاء العالم العربي، قد هدر استعمال اداة الإستفهام معتمدا على النغمة الصوتية التي بها تحول الجملة من خبرية الى استفهامية. (ان الإعتماد على النغمة في هذه النصوص هو الذي سوغ حذف حروف النداء، وأدوات الإستفهام، ولولا التنغيم لما أدرك المتلقي معاني تلك العبارات، ولظن النداء أو الإستفهام خبرا)[1].

وقد يحذف الاسم ايضا لدلالة التنغيم عليه، ومعظم حذفه يكون في الصفة، مدحا كانت أم ذما، وقد أشار اليه إبن جني في قوله: (فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون ليل طويل)[2] فإطالة الصوت على الليل مراد بها تشديد النغمة الصوتية عليه وعلى نحو متصاعد.

وتحذف الصفة أيضا في حالة مدح انسان فتقول: كان والله رجلا! فترفع الصوت عند النطق بلفظة (الله) وتقصد بة رجلا فاضلا، كريما ونحو ذلك وكذلك في قولك، سألناه فوجدناه إنسانا! وتمكن الصوت بانسان وتفخمه فتستغني بذلك عن وصفه[3] بقولك إنسانا سمحا او جوادا، وكذلك ان ذمته تحذف الصفة اعتمادا على التنغيم وزوي الوجه وتقطيبه، فيغني ذلك عن قولك: انسانا لئيما او لحزا او مبخلا او نحو ذلك، وفي هذا الموقف - موقف الذم - فان النغمة تهبط عن المستوى الاعتيادي لتدل على الموقف، وعكسها حالة المدح و التي فيها تصعد النغمة عن المستوى الإعتيادي لأن التركيب يفرض على المتكلم ان يصعد من نغمة صوته لتكون في مستوى التعبير عن مواطن صفات المدح.

ولا يقتصر الحذف اعتمادا على التنغيم على حذف الحرف والإسم بل قد يحذف الفعل ايضا مع التنغيم، وذلك في أبواب نحوية محددة منها الاغراء والتحذير،

---

(١) الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: ١٧٠

(٢) الخصائص . ٢/ ٢٧٣

(٣) ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها: ١٣٦ - ١٣٧ - البحث الصوتي عند العرب. ٦٦

والإختصاص[1]، فيرى النحاة، ان العامل في هذه الابواب فعل محذوف يقدرونه فعلا متعديا تقديره: (احذر، الزم، اخص)وحذفت اعتمادا على الإشارة او على السياق الذي تقال فيه فنبير سياق الحال عن الأفعال المحذوفة[2]، والمقصود التنغيم السياقي فعندما نقول: (الأسد) بالرفع نشير إلى جملة خبرية، لا يقصد منها المتكلم غير الإخبار بماجاء فيها من معنى، ولكن لو أراد المتكلم التعبير عن معنى جديد غير الإخبار، ليعبر عن صورة ذهنية أخرى عليه أن يجري تغييرا في فونيم الحركة – الصوت – فتستبدل الضمة بالفتحة فتقول: (الأسد الأسد) وينتقل المعنى من الاخبار الى التحذير ، فالصوت هو الذي أشار الى معنى جديد، وليس العامل الذي هو الفعل المحذوف الذي لا يجوز إظهاره، كذلك في قولنا: (الصدق الصدق) ولكن تغيير الحركة من الضم الى الفتح هنا جاء لينقلها الى معنى الحث على الالتزام بالصدق، فالمعنى هو الذي اوجب الحركة -الصوت- فاصبح دليلا عليه ووسيلة له، والجدير بالذكر أن النحاة واللغويين العرب قد صنفوها في الجملة الطلبية التي تكون نغمتها الصوتية مستوية.

ولعل الفتحة هنا تجسيد للنغمة الصوتية التي تقع الجملة في اطارها[3].

أما جملة الإختصاص التي يرى النحاة انها تأتي لعدد من المعاني منها التواضع والفخر وبيان النوع، او العدد، وما هذه المعاني الا اشارة الى معنى التفخيم، وتتضح الصورة من خلال تحليل الجملة الآتية:

نقول: ((نحن العرب) بضم العرب ومعناها هنا الإخبار، ونغمتها هي النغمة الصوتية المستوية)[4]، ولكن اذا اراد المتكلم ان يفخر بنفسه - فردا او جماعة - فانه يعمد الى تغيير حركة الاسم (العرب) من الضمة الى الفتحة ويصبح الاسم - العرب- مركزا للفخر وبؤرة لمعناه في الجملة فنقول : (نحن العرب - أكرم الناس) ويتبع هذا التغيير الحركي تغييرا في النغمة الصوتية، والتي تصبح نغمة مرتفعة في اولها (صاعدة) لتعبر عن الاهمية، والعناية التي جاءت بالتقديم، ثم تعود لتشير في خطها الاصل.

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٢ / ١٧ –٢٥، اوضح المسالك ٣/ ١١١ - ١١٢ - ١١٤ ، حاشية الصبان: ٣/١٨٨ – ١٨٥.

(٢) ينظر: دلالة الاعراب لدى النحاة القدماء: ٤٦

(٣) ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها: ١٦١ - ١٦٢

(٤) في نحو اللغة وتراكيبها: ١٦٢ - ١٦٤

وتحليل النحاة القدماء لهذه الجملة - على ان (كلمة (العرب) كلمة مقصورة بالإختصاص، وليست خبرا لـ(نحن) مستدلين في ذلك بمجيء الكلمة منصوبة ويعينهم على هذا الفهم كذلك موقع هذه الكلمة نفسها في الجملة اذ جاءت متلوة بلفظة (اكرم) وهي لفظة صالحة للاخبار بها في حدود ذاتها)[1]، وعلى الرغم من صحة هذا النهج الذي نهجه القدماء فقد فاتهم اهم إمارة من إمارات هذا التحليل، ونعني بهذه الإمارة تلك السمات الصوتية التي يتعين بها هذا المنطوق المشتمل على التلوين الموسيقي الذي يصاحبه، فجملة الاختصاص هذه، تصاحب – كما وضحنا في الرسم السابق – نطقها نغمتان مختلفتان، وان كانتا متصلتين غير منفصلتين الاولى منهما تصاحب الجزء الأول من المنطوق وهي النغمة الصاعدة والذي يدل على أن الكلام لم ينته بعد ويصاحب هذه النغمة في هذا الموقف عادة وقفة خفيفة ووقوع نبر قوي على كلمة (العرب) دلالة على اهتمام خاص بها، اما النغمة الثانية فتصاحب الجزء الباقي من الجملة وهي نغمة هابطة تدل على انتهاء الكلام وتمامه، وتوضح هذه السمات او الامارات الصوتية كتابة بوضع فاصلة، عقب الجزء الأول من الجملة والنقطة(.) في نهايتها[2] تتضح من الامثلة السابقة اهمية العنصر التنغيمي في تحديد مسارات الدلالات التركيبية[3] ولذا يحتاج كثير من ابواب النحو العربي في تحليل مادته تحليلا علميا دقيقا إلى موسيقي الكلام وتنغيمه.

٢- دلالة التنغيم على معاني الحروف/

لم يغب عن ذهن الباحثين ولا سيما القدماء منهم أهمية التنغيم في إيضاح ظاهرة التضمين ولا سيما في الحروف فقد يتحول الحرف من معناه الحقيقي الى معنى مجازي آخر و ذلك بمعونة التنغيم، وهذا ما سمي بخروج الاساليب عن معناها الحقيقي - عند البلاغيين.

فللتنغيم عظيم الأثر في القرينة اللفظية (الإداة) بحيث يجردها والجملة المركبة معها من المعنى الذي تحمل عليه الى معنى آخر مغاير لها[4]، ومنها الإستفهام في قوله

---

(١) التفكير اللغوي: ١٠٣

(٢) ينظر. المصدر نفسه: ٥٤

(٣) ينظر: التنغيم اللغوي في القران الكريم: ٧٥ - ٧٦

(٤) ينظر: قضايا صوتية في النحو العربي: ٣٧٦

تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ﴾[1]، اذ تبدوا هذه الآية - كتابة - إستفهامية بناء على القرينة اللفظية وهي أداة الإستفهام ولكن عند سماعها مرتلة من افواه القراء، او نظرنا اليها في السياق القرآني لا تعكس الجملة الاستفهامية دلالتها الحقيقة فالآية بصياغتها تشعر بمعنى التحقيق والتأكيد[2] وهذه الآية تقرأ بنغمة صوتية مستوية فـ(هل) هنا ليست أداة للإستفهام وإنما هي بمعنى (قد) التي تفيد التوكيد والتحقيق، لهذا نجد ان اكثر المفسرين جعل (هل) في هذه الآية بمعنى (قد) وقال الفرآء في تفسيره لهذه الآية: (معناه قد اتى على الانسان حين من الدهر (هل) قد تكون جحدا، وتكون خبرا فهذا من الخبر، لأنك قد تقول: فهل وعظتك ؟ فهل أعطيتك؟ تقرره بانك أعطيته ووعظته، والجحد أن تقول وهل يقدر واحد على مثل هذا؟)[3]. والذي اعان على تبيان هذه الدلالة اللغوية اللون الموسيقي او الإطار الصوتي للجملة، وبهذا تجردت الجملة من معنى الإستفهام، مع توافر قرينة الإستفهام اللفظية المعروفة، فقيل: أن الإستفهام في هذه الحالة خرج عن معناه الحقيقي الى معنى اخر مجازي، وهو التحقيق والتوكيد لأن الإستفهام يفهم من التركيب، وما يصحبها من قرائن معنوية، وادائية لا من الاداة وحدها. وفي هذا الصدد يقول الشاعر[4]:

حتى إذا جن الظلام واختلط ... جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط

وهي جملة خبرية تقريرية تعني: (جاؤوا بمذق يشبه لون الذئب) على الرغم من وجود أداة الاستفهام (هل)، ذلك أن النغمة الصوتية تشير الى معنى الإخبار وليس الى معنى الإستفهام[5]، فللتنغيم أثر كبير في توجيه دلالة الحروف او تضمينها معاني أخرى غير معانيها الحقيقة ويزاد على أدوات الاستفهام أداة الشرط غير الجازمة (لولا) إذ قال النحاة في دلالتها انها تفيد التخصيص، فكيف أدرك النحاة هذه الدلالة التي لا تتأتى إلا من

(1) الانسان: 1
(2) ينظر: قضايا صوتية في النحو العربي: 276
(3) معاني القرآن (الفراء): 3/ 213
(4) مفتاح العلوم: 90
(5) ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها: 174

خلال الجمل المكتوبة بل، من خلال القرينة الحالية، ثم القرينة التنغيمية الدالة عليها فغيرتها من معنى الشرطية الى معنى التخصيص الذي هو الحث مع الانزعاج كما في قوله تعالى: ﴿رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[1] وكذلك الحال في صيغة فعل الامر وهو في عرف أهل المعاني يخرج الى أساليب متعددة، (طلب والتماس ودعاء)، وقد يكون لصيغة الامر دلالات أخرى يؤديها بالتنغيم فيخرج فعل الامر عن هذه الابواب او يتفرع كل باب منها بسببه فروعا شتى نحو الفعل (اخرج) (قد يكون طلبا محضا، وقد يكون زجرا، او توبيخا، وقد يكون رجاء)[2] وخلاصة القول إن دلالة الأداة مفهومة من سياق الجملة بما يرافقها من التنغيم الذي هو في الأصل صورة التعبير عن الظرف النفسي الذي تشتمل عليه الجملة، أي الحالة النفسية للمتكلم، وان ما يذكر من خروج التراكيب الى اساليب مختلفة، او دلالة الاداة على اكثر من معنى واختلاف النحاة في ذلك، انما يرجع الى التنغيم، ودواعي هذا الاختلاف انهم ينظرون غالبا الى النص المكتوب دون المنطوق، فالقدماء اعتمدوا على حدسهم اللغوي او تذوقهم الكلام في توجيههم لهذه الدلالات.

ب) الدلالة الصرفية للتنغيم:

لقد ثبت للقدماء أولا وللمحدثين ثانيا، ان لقوالب الألفاظ وصيغ الكلمات في العربية أوزانا موسيقية، وكل بناء من هذه الأبنية، ذو نغمة موسيقية ثابتة[3]، فالعربية تمتاز في مجموع اصوات حروفها بسعة مدرجها الصوتي سعة تقابل اصوات الطبيعة، تنوعها وسعتها، ومن جهة اخرى تمتاز بتوزيعها في هذا المدرج توزيعا عادلا يؤدي الى التوازن والإنسجام بين الأصوات، أي الجمع بين الانسجام الصوتي والتآلف الموسيقي في البنية الواحدة.

---

(١) المنافقون: ١٠

(٢) قضايا صوتية في النحو العربي: ٢٧٧

(٣) ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية: ٢٨٢ – ٢٨٣، في نقد النثر واساليبه: ٩٦، اللغة وبين القدماء والمحدثين: ٣٩، علم اللغة العام (بشر): ١٦٢

فالفرق بين الكلمة ومشتقاتها نحو: الفعل إسم الفاعل، إسم المفعول، الصفة المشبهة... الخ فنقول: يحمد، حامد، محمود، حميد، حماد، حمد، حمدون، وما يتفرع عنها هو فرق بين الافعال والاسماء والمصادر الصفات وافراد ومجموع، (وهو كله قائم على الفرق بين وزن و وزن وقياس صوتي، وقياس مثله يتوقف على اختلاف الحركات والنبرات أي اختلاف النغمة الموسيقية)[1]، فلكل وزن من الأوزان الصرفية نغمة موسيقية محددة، تختلف باختلاف الصيغة ودلالتها، وتعكس هذه التنوعات التنغيمية في الإرتباط المتناسق بين الألفاظ ومعانيها حيث يتلاقى جرس حروفها مع إيحاء مدلولها، مما يسهم في مطابقة الصورة للكلام.

ويظهر اثر التنغيم بجلاء في الأوزان المزيدة والمجردة، والقرآن الكريم يعد مجالا رحبا لهذه لدراسة ومثاله، ورد في القرآن الكريم صيغة (يخصمون) و(يختصمون) بزيادة التاء في قوله: ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴿٤٤﴾﴾[2] وتدل هنا على التنازع، وجاءت الثانية في قوله: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ ﴿٤٩﴾﴾[3] بغير التاء، فإن شدة الخصومة يرافقها انفعال شديد (والانفعال الشديد يحول بين المرء وبين التعبير الدقيق، ويحول بينه وبين اتمام حروف بعض الكلمات في تعبيره فسقطت بعض حروفها او أدغمت بعض حرفها في بعض من غير سبب صوتي يسوغ الإدغام)[4]. ففي الآية يظهر مدى أهمية الصيحة لهم وهم في حالة اضطراب شديد او لا شك في ان الإختلاف الصوتي الإيقاعي بين الصيحتين يخصمون ويختصمونه اوجد تفسيرا لغويا نفسيا دقيقا للآيتين، وفي هذا تأكيد على أن الأصوات بتناغمها تعطي قيما تعبيرية ودلالية متنوعة.

---

(١) التنغيم اللغوي في القرآن الكريم: ١٠١

(٢) آل عمران: ٤٤

(٣) يس: ٤٩

(٤) التنغيم اللغوي في القرآن الكريم: ١٠٥

وكذلك الأمر في الصيغتين (تذكرون، تتذكرون)، إذ وردت في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾[1] وبغير التاء في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾[2] وهذا دليل على ان الصيغ التي حذفت منها تاء الفعل كان يراد من وراء حذفها الإشارة أنه (يكفي في هذا الموطن أدنى حد من التذكرة)[3]. ولو على وجه خفي، وإثبات التاء دليل على ان هذا الموطن ليتطلب أعلى حد من التذكرة، ووردت لفظة يشاقق بغير إدغام وبادغام (يشاق) وذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾[4] فالتفخيم الصوتي في حرف القاف، وقبله المد يعبر عن صعوبة الحدث، وعاقبته الوخيمة لانه تعامل مع الخالق وبغير إدغام مع لفظة الرسول (ص) في قوله: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ﴾[5] فيعبر التفخيم عن ان حدث الشقاق مع المخلوق غيره مع الخالق فهو اسهل قياسا بالأول [6] وهذا دليل على ان للتفخيم وظائف صرفية دلالية مهمة.

ويمكن من خلال تباين النغمة أيضا تحديد عدد وجنس ونوع الصيغة، وإليه أشار سيبويه في كتابه فقال: (يقول الرجل: (أتاني رجل) يريد واحدا في العدد لا إثنين فيقال: (ما أتاك رجل) أي أتاك أكثر من ذلك او يقول: (اتاني رجل لا إمرأة) فيقال: (ما أتاك رجل) أي (إمراة اتتك) ويقول: (أتاني رجل لا امراة) فيقال: (ما أتاك رجل) أي (امرأة اتتك) ويقول: (أتاني اليوم رجل) أي في قوته ونفاذه فتقول: (ما أتاك رجل) أي (اتاك الضعفاء)[7] من خلال هذا النص ندرك أن سيبويه قد توصل الى الدلالات الثلاث للجملة من خلال المستوى التنغيمي لكل جملة فبالنغمة المستوية ادرك دلالة العدد وبالنغمة الصاعدة أدرك دلالة الجنس فالنغمة في هذه الحالة بدأت بالصعود من (أتاك) لتستقر

---

(١) الانعام: ٨٠

(٢) الانعام: ١٥٢

(٣) التنغيم اللغوي القرآن الكريم: ١٠٦

(٤) الحشر: ٤

(٥) النساء: ١١٥

(٦) ينظر. علم اللغة العلم (بشر). ١٦٢

(٧) الكتاب: ١/ ٥٥

على (رجل) ثم هبطت طبقة الصوت فأوحت بالنوع[1]، أي انه أدرك الدلالة الثالثة - النوع - من خلال النغمة الهابطة. الموحية بالسخرية والاستهزاء.

فالنغمة في هذه الحالات تعد ملحظا صرفيا دلاليا مهما.

ت- الدلالة النفسية للتنغيم/

إن الظاهرة الصوتية المميزة لكل جملة تنشأ من التنغيم والنبر فضلا عن تآلف الحروف والكلمات، فالجرس الداخلي والظاهري للجملة يوحي (بأهمية تأثير الصوت المتناسق والجملة الصوتية في النفس والوجدان لا من حيث التأثير التعبيري وحسب ولكن من حيث التأثير الفني الجمالي ايضا)[2] وتأسيسا على هذا القول كان للصوت المناسب أثر كبير في الانفعال النفسي، الى جانب تأثره به، فأحدهما يؤثر في الآخر، فمادة الصوت هي مظهر الإنفعال النفسي[3]، وان هذا الانفعال، إنما هوسبب في تنوع الصوت المجسد في رفع وخفض ومد ولين للأصوات ويما يهيء له من الحركات المختلفة في اضطرابه، وتتابعه على مقادير تتناسب مع ما في النفس من إضطرابات فتتابع الأصوات على نسب معينة بين مخارج الأحرف المختلفة هو بلاغة اللغة الطبيعية التي خلقت في نفس الإنسان[4].

فللتنغيم أهمية خاصة بالنسبة للنظام الصوتي للجملة(فلا يمكن ان نتجاهل دوره في التعبير عن إنفعالات المتكلم ومشاعره)[5]، ويمكننا بوساطة الافصاح (عن كل صنوف حالات الفكر او مشاعر: (الرضا، والسخط، والدهشة والخذلان، والازدراء والكراهية ...الخ))[6] وعلى الرغم من أهمية التنغيم في تمييزه للانماط التركيبية للغة فهو قادر على الكشف عن نفسية المتكلم، وبالغ عدد من الباحثين في تركيزه على هذه الأهمية

(١) ينظر: المنهج الوصفي كتاب سيبويه: ٢٦٢

(٢) الظاهرة الجمالية في القرآن الكريم: ٢١٧

(٣) ينظر: علم اللغة العام (بشر): ١٩٦

(٤) ينظر: الظاهرة الجمالية في القرآن الكريم: ٢١٨

(٥) وصف اللغة العربية دلاليا: ١٦١

(٦) الصوتيات: ١٥٢

واكتفوا بتحميلها الوظيفة الدلالية الإنفعالية (أي أن التنغيم لا يسدي أي معلومات حول طبيعة وهوية الوحدات الدلالية بل يحدد هوية المتكلم (ذاته ونفسيته) وتكون وظيفته إذ ذاك (تعبيرية انفعالية وليست تمييزية او دلالية)[1] وهذا الإدعاء فيه مبالغة واضحة خلاف ما ذكرناه سابقا في مبحث دور التنغيم في التمييز بين الأنماط التركيبية وتبيان موطن الحذف، والأدلة اللغوية القديمة والحديثة تؤكد ما ذهبنا اليه.

وثمة بعض الظواهر النحوية تبرز فيها الصيغة الإنفعالية اكثر من غيرها و من ذلك التعجب - الذي سنؤكده. وقطع النعت واساليب المدح والذم، فهذه الظواهر جميعها تشترك في الإفصاح عن عواطف المتكلم وانفعالاته نحو الشيء المتحدث عنه فعندما يقول المتكلم: (ما أضيق العيش لو لا فسحة الأمل) فانه يعرب عن تذمره وسخطه وتعجبه من عيشه الضيق[2]، وقد تحقق للمتكلم التعبير عن هذه الإنفعالات والمشاعر المختلفة عن طريق صيغة التعجب.

فللتعجب مواقع فاعلة في النفس فعل اقوى الأساليب وأدخلها في البحث البلاغي والتعجب بطبيعته من الأسالب التي يتوهج فيها الإحساس البشري بالاشياء والمعاني (فطبيعة النغمة الصوتية هنا تنحو منحنى صاعدا اذا كان في الأسلوب ما يدل على الدهشة من أمر مستحب، وهابطا اذا دل التركيب على أمر مذموم)[3]، فموقف المتكلم هو الفيصل في تحديد درجات النغمة الصوتية.

ويتضافر مع التنغيم سياق الحال او حالة المتكلم في اثناء الحديث، لذلك نجد أن المتكلم في إستعماله لأسلوب التعجب، (يطرأ تغيير في سحنة وجهه، وقد يستخدم إيماءات بيديه او تحديقا في عينيه عندما يثيره أمر ذو بالٍ يستوجب ذلك)[4] فثمة علاقة وثيقة بين التنغيم والتغيرات التي تطرأ على حركات المتكلم في نحو التحديق، والتغيرات الوجهية التي توحي بدلالة معينة يروم المتكلم التعبير عنها)[5].

---

(١) علم اللغة العام (بشر): ١٠٠

(٢) ينظر: وصف اللغة العربية دلاليا: ١٦٢

(٣) التنغيم ودلالات التراكيب: ٢٠١ في نحو اللغة و تراكيبها: ١٨٩

(٤) التنغيم ودلالات التراكيب: ٢٠١

(٥) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: ٢٦٣

وتؤدي النغمة الصوتية خدمة في الانتقال من باب نحوي الى آخر، واشار سيبويه إلى هذه الظاهرة، بقوله: (وقد تقول: (تالله!) وفيها معنى التعجب)[1] فالمعروف ان (تالله) أسلوب يفيد الحلف، والتوكيد غير ان النغمة الصوتية تنقلها الى باب نحوي آخر هو (التعجب)، ولا يمكن ان يظهر ذلك إلا في اللغة المنطوقة[2] فرجة الصوت هي التي تحدد انتقال السياق من دلالة القسم الى دلالة التعجب[3].

نخلص مما سبق إلى أن التنغيم كاشف للحالة النفسية للمتكلم، بكل ما تحتويه من إنفعالات حب وحقد، ودهشة وكره وإشمئزاز ... الخ.

---

(١) الكتاب: ٣/٤٩٧

(٢) ينظر: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: ٢٦٢

(٣) ينظر: التنغيم اللغوي في القرآن الكريم ٤٠

المبحث الثاني

القرائن الصرفية

قرائن هذا المبحث يدخل في صلب موضوعات الصرف او التصريف الذي عرف بأنه علم باحوال أبنية الكلم، أي أنها علاقة منحصرة بالكلمة نفسها، وما يطرأ عليها من تغييرات في حروفها وحركاتها، وتأسيسا على هذا القول قال إبن جني: (فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة، والنحو أحواله المتنقلة)[1] ، فبنية الكلمة من اختصاص الصرف، أما أحوالها الإعرابية فهي من اختصاص النحو لذا كان التصريف قسيما للنحو لا قسما منه، ولما كانت الغاية منه معرفة بنية الكلمة العربية، وما يطرأ عليها من تغييرات كان من الواجب على من اراد معرفة النحو، ان يبدأ بمعرفة التصريف لأن معرفة ذات الشيء الثابتة، يجب ان تكون اصلا لمعرفة حاله المتنقلة[2] فليس للنحو من المباني إلا ما يقدمه له الصرف فالمفعول المطلق او المفعول له يلزمه من حيث الصيغة ان يكون مصدرا والمبتدأ والفاعل ونائب الفاعل، والمضاف تكون أسماء، والنعت والخبر والحال يطلب منها ان تكون صفات (فالصور التصريفية هي تلك الصور التي تحدد الوظيفة النحوية الخاصة بما يتولد من صور الكلمة)[3]، فالترابط بين العلمين قائم، والتفريق صناعي تفرضه حاجة البحث، وطبيعته. وفي تعريف إبن جني نوع من الإختصار والإيجاز، في عرض مهمة الصرف والتصريف في حين نجد التفصيل عند نُحاة اخرين زعموا ان الصرف يدور في محورين أساسهما التغيير المعنوي[4] وجودا وعدما، الأول/ تحويل الكلمة الى أبنية مختلفة لضروب من المعاني (المقصودة التي لاتحصل إلابها)[5]، كالتصغير والتكبير واسم الفاعل واسم المفعول، ونعني بذلك تلك الدراسة التي تعرض لدراسة الكلمات وصورها، لا لذاتها إنما لغرض معنوي او للحصول على قيم صرفية

(١) الخصائص: ٤٨٩/٢.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ١/١، المنهج في علم التصريف: ٢٨.

(٣) في الفكر اللغوي: ١٧٣(الهامش).

(٤) المبدع في التصريف: ٤٩، همع الهوامع: ٢٢٨/٦، ٢٢٩.

(٥) الغرة المخفية: ٧٢٢/٢، المقرب: ٧٨/٢

تفيد في خدمة الجمل والعبارات، وهذا الضرب جدير بتسميته صرفا، وفي هذا تفسير للسر في دراسة المتقدمين وبعض المتأخرين أبواب هذا الضرب من الصرف مع النحو، لأن هذا النوع شديد الصلة بالنحو، ومرتبط به إرتباط الجزء بالكل او المادة الأساسية بالبناء الكبير.

والآخر/ تغييرالكلمة لغير معنى طارئ عليها ولكن لغرض آخر، ينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والإدغام[1]، فهو تغيير في شكل الكلمة وصورتها أي تغيير لفظي إذ لا يترتب عليه تغيير في قيمتها او معانيها الصرفية، كتغيير (غزو) إلى (غزا) مثلا، ولما كانت القرينة مقترنه بالمعنى، انصب اهتمام البحث على المحور الصرفي الأول الذي يتناول (أحوال بنية الكلمة من حيث الحاجة اليها في فهم المعنى)[2] ويسمى بالإجتياح المعنوي، ويدور هذا المحور الصرفي حول الصور التصريفية للفعل كما يكشف عنها إسناد الأفعال الى الضمائر، وما يرتبط به هذا الإسناد من إيضاح للفروق الصيغية الشكلية بين هذه الصور من حيث العدد والنوع والشخص زيادة على تقسيمات الفعل من حيث الصحة والإعتلال، ويدور هذا المحور ايضا حول دراسة الصور التصريفية الخاصة بالأسماء وما تكشف عنه هذه الصور من إختلاف فيما بينها بخصوص النوع والعدد والتعريف والتنكير والإعراب فضلا عن تقسيمها على مقصور وممدود ومنقوص وصحيح اعتمادا على الحرف الاخير للوحدة الصرفية، والى جانب هذه التنوعات الشكلية والمعنوية هناك صور تصريفية أخرى متعلقة بالأسماء وهي صور المشتقات[3]، فتشتق من المصدر أبنية مختلفة لضروب من المعاني[4] كإسم الفاعل وإسم المفعول و الصفة المشبهة وصيغة المبالغة، وإسمي الزمان والمكان وإسم الآلة ولكل منها دلالة معنوية ووظيفية تؤديها خارج السياق وداخله.

ملاك القول إن علم الصرف في العربية متعدد الجوانب والأبعاد اذ نتبين انواعا متعددة من التغيرات الطارئة على الصيغ فمنها، تغيير صرفي بحت يتعلق اساسا بالإشتقاق، أي تصرف الافعال و اشتقاق الاسماء وهو تغيير معنوي، تغير اخر صرفي

---

(١) ينظر: المنصف: ٤/١، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٢٠١، شرح الشافية: ٧/١.

(٢) وصف اللغة العربية دلاليا: ٢٣٨.

(٣) ينظر في الفكر اللغوي: ١٧٤، ١٧٣.

(٤) ينظر: أحمد إبن فارس وعلم الدلالة: ١٣٥.

وصوتي يتعلق بتأثير التغيير الصوتي في بنية الصيغة صرفيا، نحو: تحويل (قول) الى (قال)، وتغيير ثالث، تغيير صوتي بحت يتعلق بتعامل الاصوات المتجاورة مع بعضها البعض كما في ظاهرة الإبدال في مثل (إزدهر، إتصل)، ونلاحظ ان الصنف الاول هو الذي يتعلق بتغير المعنى باختلاف الصيغ[1] اما الصنفان المواليان فاثرهما بنائي لا معنوي وشدة ارتباط تغيير البنية بتغير المعنى جعلت النوع البنائي او اللفظي لا يحظى بالإعتناء نفسه في كتب الصرف، ويكاد يكون مهملا في حين لا يقل أهمية عن الاول لأنه يدل على متانة الصلة بين نظام اللغة الصرفي ونظامها الصوتي، نستشف من كل هذا، أن النظام الصرفي يقصد منه (نظام الابنية وتقلباتها أي تصريفها قبل أن تدخل السياق ونظام اقسام هذه الابنية والمعاني الموضوعة بازائها)[2] وعلى وفق هذا التفصيل في علم الصرف ونظامه في العربية تتوضح القرائن الصرفية التي تتمثل في الصيغة اولا ثم مطابقتها لما قبلها من العناصر اللغوية.

أولاً: قرينة الصيغة:

الصيغة هيئة الكلمة او القالب الذي تصاغ الأبنية الصرفية على قياسه. وتنطوي هذه الهيئة على عنصرين أساسين هما: الأصول والحركات[3]، فالأصول هي الحروف المكونة للجملة، وهي أصوات ثابتة تحدد برموز هي (الفاء والعين واللام) التي تؤلف الجذر الأساسي للكلمة، والحركات او العلامات الإعرابية وهي الاصوات المتغيرة (اصوات المد) او الحركات القصيرة والطويلة التي تحدد صيغتها وتمنحها معناها، وبذلك تزداد في نظرنا قيمة الحركات باعتبارها العامل الحكم في خلق الكلمة العربية[4] والكلمة هي عقال المعنى فنقول:

(كَتَبَ، كُتُب، كتاب)

فاستعمال الحركات هو الذي أعطى مجموعة الصيغ الممكنة، وهذا ما يطلق عليه عملية التحول الداخلي، فالجذر الثلاثي للكلمة، او الأصول لايمكن ان تتخذ هيئة

---

(١) ينظر: نزهة الطرف في علم الصرف: ، شرح مراح الأرواح:١٠

(٢) الصيغ الزمنية في اللغة العربية:١٤

(٣) ينظر: ابحاث ونصوص في فقه اللغة العربية: ١٢٠

(٤) ينظر: كشف المشكل في النحو:٢/٢٢٤.

ما، الا بعد ان تمتزج بها الحركات لذلك كان للعرب في بناء الكلمات بوساطة الحركات ما ليس لغيرهم ويتضح ذلك في موضوعات أبواب الفعل الثلاثي المجرد والمشتقات، وفي جموع التكسير، إذ انفردت اللغة العربية بهذه العمليات الصرفية لانها تعتمد على العناصر الخارجية فقط، في تكوين الصيغ والمعاني وتتمثل باللواصق ولايتم مولد الصيغة بإمتزاج الأصول بالحركات فحسب، بل قد يتم بالاصول والحركات وباحرف اخرى نسميها احرف الزيادة، فيتحول اللفظ (ضرب) مثلا الى ضارب، تضارب والى ضارب ومضروب و مضرب[1] ... الخ في المشتقات، ولهذا التصنيف قيمة كبيرة في البناء اللغوي، وعن طريق هذه الخصيصة الاشتقاقية التي تمتاز بها اللغة العربية، تتباين اشكال الأبنية ويتبعه تغيير في الدلالات فاختلاف الابنية الصرفية يتبعه إختلاف الصيغة، إذ تدل كل صيغة من هذه الصيغ بذاتها على معان وظيفية، وصرفية ونحوية، لانها تعمل على بيان الموقع الوظيفي للكلمة في داخل التركيب النحوي، والمراد بالمعنى الوظيفي، المعنى المحصل من استخدام الالفاظ او الصور الكلامية في الجمل المكتوبة، او المنطوقة على المستوى التحليلي[2] أو التركيبي، وبتعبير آخر هي، المعاني المفادة من الصيغ المجردة لمباني التقسيم، فاذا ذكرنا صيغة الفعل الماضي نحو (ضرب) قصدنا الهيئة التي يكون عليها فعل ذو سمات شكلية ودلالية خاصة تميزه من غيره من الصيغ)[3] نستدل من هذا النص ان الصيغة او صورة الكلمة - هيئتها من حيث الوزن الصرفي - قرينة هامة في الدلالة على إستعمالها الصرفي النحوي[4].

ولعل افضل ما يصور علاقة الحروف - الأصول - بالحركات في بنية الكمة ان تقول: إن الحروف تحمل المعنى الاصلي الذي تدل عليه بمجموعها، وإن الحركات تشخص المعنى حين تبرزه في وضع معين(فهي التي تستقل بتوجيه الدلالة الى حيث يرد المتكلم، فاذا اراد وصفا للفاعل استخدم من الحركات ما تؤدي معناه واذا اراد اسم مفعول فإن له حركاته الخاصة وهكذا)[5]، وبهذا نتوصل من مفهوم الصيغة عند باحثي

(١) ينظر: شرح الشافية: ٨٤/١ ب

(٢) ينظر: اقسام الكلام العربي.١٨٩.

(٣) الصيغ الزمنية في اللغة العربية:٢٠٨.

(٤) ينظر: التوطئة: ٢٤٠، ٢٤٤، القرائن النحوية: ٤٦.

(٥) المنهج الصوتي البنية العربية:٤٥

اللغة، انه مصطلح صرفي محدد، اطلق على الوحدة المفيدة التي لها دلالة قواعدية وليست لاصقة[1].

أ) قرينة الصيغة والسياق:

يعكس السياق وبدقة معاني كثير من الصيغ الصرفية ولاسيما تلك التي تتشابه في اوزانها، فقد يحدث احيانا أن تأتي كلمة على صيغة صرفية محايدة نحو:

الوزن	الدلالة
فاعل	إسم فاعل، وفعل أمر من فاعل نحو (قاتل)
فَعْل	صفة مشبهة ومصدر نحو (عَدْل)
فعيل	صيغة المبالغة، وإسم المفعول نحو (رفيع) بمعنى مرفوع
أفعل	الفعل الماضي وصيغة التفضيل نحو (أشرف)

فانعزال الكلمة عن السياق قد يكون بيئة صالحة للبس في معناها، فالسياق يوضح معناها الصرفي بالتضافر مع القرائن الاخرى المشتملة عليه نحو: قرينة التضام أن تقول: (الأشرف الفاضل في الشرف) فنعلم في هذا ان المقصود صفة التفضيل بقرينة التضام مع اداة التعريف، وهذا دليل على ان (اللغة نظام تماسك تأخذ فيه الالفاظ بعضها برقاب بعض فلا تظهر قيمة اللفظ الواحد الا بحضور الالفاظ الاخرى على التوالي)[2].

وبتعبير آخر نقول: إن الصيغة في حالة عزلتها وتفردها في خارج السياق تكون محتملة المعنى فاذا وضعت في سياق ما افادت معنى واحدا معينا، فكلمة (ضرب) تحتمل عدة معان، او تفيد معنى ثقافياً شعبياً عاما هو (العقاب)، أما اذا وضعت في سياق ما، تحدد معناها على الوجه الاتي[3]:

(١) ينظر وصف اللغة العربية دلالياً:٤٠٧.

(٢) التحول الداخلي في الصيغة الصرفية:٤٧.

(٣) ينظر: مدخل إلى دراسة الصرف العربي: ٢٠،١٩.

الجملة	الصيغة	المعنى
ضرب الله مثلا	ضرب	ذكر
ضُربتْ عليهم الذلة	ضربت	كتبت
ضرب في الأرض	ضرب	سعى
ضرب له قبة في الصحراء	ضرب	أقام
ضرب له موعدا	ضرب	حدد
ضرب العملة	ضرب	صاغ
ضرب خمسة في ستة	ضرب	حسب
ضرب أخماسا في أسداس	ضرب	إرتبك

فالقرائن التي يحفل بها السياق أعانت على توضيح التوعات الدلالية لصيغة (ضرب) ولعل تعدد المعنى، واحتماله من جهة، او تحديده، وتعيينه من جهة أخرى، هو الفارق الأساس بين الصيغة في خارج السياق، وفي داخله ففي هذه الحالة يراعي المتكلم لكي يكون كلامه مفيدا (أن تكون تأليفاته موائمة لغرضه الإبلاغي من ناحية ومطابقة للمناويل اللغوية المعهودة لمتكلمي اللغة من ناحية أخرى)[1].

ندرك مما ورد أن الصيغة الصرفية قد لا تكون بمفردها كافية للدلالة على معناها، فهي بها حاجة الى قرائن أخرى توضح ما فيها من غموض، فتضطر الى الإستعانه بوسيلة نحوية - كما فصلنا - وتلك الوسيلة هي السياق.[2]

ومثال ذلك الغموض الصيغي فعل إذ نجدها مشتركة بين الصفة المشبهة وبين المصدر، وصيغة فعيل تأتي صفة مشبهة، ومصدرا وبمعنى اسم الفاعل، واسم المفعول، وهذا المعنى لا يتضح الا في تحليل السياق، والسياق هو إحدى، الوسائل التي يلجأ اليها اخيرا في ايضاح هذا المعنى، فالسياق اللغوي حافل بالصيغ، وهي كثيرة في العربية فمنها - واكثرها استعمالا - صيغ الافعال وصيغ المشتقات التصريفية، ويزاد إليهما اوزان

(١) وصف اللغة العربية دلالياً:٢٢٩ـ ٢٢٨.

(٢) ينظر: مناهج البحث في اللغة: ٢٠٨.

التصغير الثلاثة[1]. ويمكن إيضاح الصيغة وانواعها، من خلال تحليلنا لجملة (جلس الوالد بين أولاده) فأول قرينة على ان الكلمة الأولى في الجملة فعل ماض هي بنية الفعل ومن القرائن الدالة على ان الكلمة الثانية فاعل أنها إسم منقول عن الصفة، ولو لم يكن كذلك، ما أعرب فاعلا والقرينة الدالة على ان الكلمة الثالثة، مفعول فيه ما نعرفه فيها من بنية الظرف، إذ هي معدودة بين المبهمات المنقولة الى الظرفية، والقرينة الدالة على ان الكلمة الرابعة، مضاف اليه أن بنيتها بنية الأسماء زيادة على حركتها الإعرابية الكسرة وهكذا نجد بنية الكلمة - الصيغة - قرينة دالة على معناها النحوي و دليلا على الإعراب (وهذا هو الذي يوجب الإعتداد بالبنية الصرفية في السياق اللغوي)[2].

ب) قرينة الصيغة والتركيب البنائي:

إن بناء الصيغة في العربية مرهون بوسائل محددة، والوسائل هي:

١- الإشتقاق[3]/ لقد أولى علماء اللغة والصرفيون خاصة عنايتهم لهذه الظاهرة، لانها تساعد على إيجاد الجديد من الصيغ ومن ثم تمد اللغة باسباب الحياة والنمو، ولذا يمكن القول بأن الإشتقاق هو اللغة، وان اللغة هي الاشتقاق وهو قوامها وعمادها، فالإشتقاق يعد اهم وسيلة لتوليد الالفاظ، والصيغ، فيعني انتزاع كلمة من كلمة أخرى على ان يكون ثمة تناسب بينهما في اللفظ والمعنى، ويستفاد منها لتكوين كلمات جديدة ذات اوزان وقوالب معينة بقصد الدلالة بها على معان جديدة فعبقرية اللغة العربية متأتية من توالدها، فحياتها منبثقة من داخلها (وهذا التوالد يجري بحسب قوانين وصيغ واوزان وقوالب هي غاية في السهولة و العذوبة)[4].

فالملاحظ في المشتقات وجود ارتباط وضعي بين الكلمات، فهي ذات أصول ثلاثة يعبر عنها في الميزان الصرفي بـ (ف،ع،ل) وانها تأتي مرتبة بهذا الترتيب ويعد هذا

---

(١) ينظر: المنهج الصوتي في البنية العربية: ٤٣، مناهج البحث في اللغة: ٢١٢

(٢) القرائن النحوية: ٤٦،٤٧.

(٣) ينظر: الغرة المخفية: ٧٢٢/٢، المقرب: ٤٤/٢.

(٤) التحول الداخلي في الصيغة الصرفية: ٤٥.

الإرتباط بين الصيغ المشتقة ارتباطا لفظيا أولا، ومعنويا ثانيا فأما اللفظي فلأن حروف الاصل توجد في الصيغتين- المشتق والمشتق منه- (المترابطين بنفس الترتيب وان اختلف الهيكل العلي للكلمة عنه في الاخرى، وام المعنوي فلأن الملاحظ ان الكلمتين اللتين توصفان بهذا الوصف تعبران عن معنى عام واحد تختلفان في دائرته كما تختلف الصيغتان)[1]. ولتحديد المفهوم الصرفي للإشتقاق بحسب هذا التفضيل نقول: هو رد لفظ الى آخر لموافقته إياه في حروفه الأصلية ومناسبته له في المعنى[2]، يقول ابن جني في الاشتقاق الصغير الذي نحن بصدده: (كأن تأخذ اصلا من الأصول فتقرأه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه)[3] فهو يؤكد اجتماع اللفظين في المعنى والتركيب وتغايرهما في الصيغة بحيث يزيد أحد المعنيين على الآخر، فيشترط في المشتق ان يناسب المشتق منه في الحروف مع المناسبة في المعنى[4]، كـ(ضارب) مثلا فانه يوافق (ضرب) في معناه واصوله ويخالف صيغته ويزيد عليه بالفاعلية.

ولهذا التصنيف الصرفي قيمة كبيرة في البناء اللغوي اذ تقوم عليه المعاني الوظيفية الصرفية، كإسم الفاعل واسم المفعول ... الخ، ولا تخفى حاجة النحو الى اشكال ومعاني هذه الصيغ، فصيغة مضروب – إسم مفعول – تدل دلالة جزئية على من وقع عليه الفعل لانها على وزن مفعول ومادامت على وزن مفعول أدت معناه (ومعناه مزيج مركب ممن وقع عليه الفعل، ومن الفعل؛ اي أن المادة الأصلية للكلمة تدل على المعنى العام الذي هو مشترك بين حروفها في جميع تصاريفها)[5] فالصيغة إذن تؤدي عملا مهما في تحديد المعنى العام للفعل وتخصيه، فصيغة الكلمة، او وزنها عنصر من العناصر الاساسية التي تحدد معناها، ولولا ذلك لالتبست معاني الالفاظ المشتقة من مادة واحدة فالصيغة هي التي تقيم الفروق بين (كاتب و مكتوب وكتابة) وبين (شريك اشتراك شراكة) فان هذه القوالب – الصيغ – تشتمل على معان فكرية عامة، كالفاعلية و المفعولية والمكانية والزمانية والسببية والحدث، او الفعلية والآلية ويمكن ان تزداد هذه المعاني

(١) مناهج البحث في اللغة: ٢١٢.

(٢) ينظر: الخصائص: ١٣٦/٢، المبدع في التصريف: ٥٣، الأشباه والنظائر: ٥٧/١، همع الهوامع: ٢٣٠/٦.

(٣) الخصائص: ١٣٦/٢.

(٤) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٤٥

(٥) مدخل إلى دراسة الصرف العربي: ١٣.

الكلية او القوالب الفكرية، وترد إليها جميع المعاني الجزئية والتفصيلية وهذه هي وظيفة الصيغة الفكرية، وقيمتها المنطقية في اللغة[1]، وقد نظر الصرفيون الى هذه المسألة من هذه الوجهة، فالمعنى الوظيفي الذي تشترك فية المشتقات جميعا هو صلتها بمعنى الحدث المشترك بين جميع المشتقات، ولكن كل مشتق منها يضم الى الحدث معنى اخر – كما سبق – وقد اضاف د تمام حسان دلالات معنوية أخرى ربط فيها الحدث بالانقطاع أو الإستمرار والتجدد بكونها قيما خلافية متعلقة بالمعنى ونتلمس منها الدلالة الزمنية (فصيغة الفاعل بالحدث منقطع متجدد، وصيغة المبالغة تدل على وصف الفاعل بالحدث عن طريق المبالغة، والصفة المشبهة تدل على وصفه به على سبيل الدوام والثبوت، وصفة التفضيل تدل على وصفه به ايضا على سبيل تفضيله على غيره ممن يتصف بالحدث)[2].

ومن هذا المنطلق تعرف الصيغة بانها: قوالب فكرية [3] تصب فيها المعاني العامة فتحددها وتعطيها حجمها ومعناها، أي انها تجعلها على سمتها كما، وكيفا لذا نشعر باهمية الاشتقاق كونه ظاهرة لغوية طبيعية و صحية، لأنها تحد من نتوءات اللغة وجموحها، وتنشيء لمشتقاتها صيغا مرسومة على حدها[4]، وتجمع شملها تحت مجموعات يمكن ضبطها، نحو (سامع، شارب، ضارب)، (مسموع، مشروب، مضروب)، (خبير، عليم، حزين) والجامع بين الفاظ الصنف الواحد هنا(هو شكل البناء والصيغة والوزن الموسيقي)[5]، ويجمع بينها كذلك جزء من المعنى او صفة من صفاته كالفاعلية والمفعولية والإتصاف بصفة ما، (فكل كلمة أمة واحدة وكيان قائم بنفسه)[6] هذا من ناحية ومن ناحية اخرى تعد الصيغة في الصرف وسيلة من وسائل إثراء اللغة فعن طريقها يمكن زيادة كلمات جديدة في اللغة.

---

(١) ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية: ١١٨.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها: ٩٩

(٣) ينظر: اقسام الكلام العربي. ١٨٩

(٤) ينظر: همع الهوامع:٥/٩٠،٧٩، دراسات في فقه اللغة:٣٢٨.

(٥) فقه اللغة وخصائص العربية: ١١٣

(٦) التحول الداخلي في الصيغة الصرفية:٤٠

٢- الزيادة/ وهي الحاق الكلمة ما ليس فيها من حروف وتكون لغرضين، غرض لفظي لتكثير الصيغ، وآخر معنوي لتكثير المعاني، وتعد الوسيلة الثانية من وسائل تكثير الصيغ في العربية، وتكون الزيادة بوسيلتين(١):

أولاها حروف الزيادة، وتضاف الى أصل الكلمة أو الجذر الثلاثي لها فتتغير فيه الصيغ لاختلاف المعاني(٢)، فتحصل على معان جديدة لم تكن موجودة في الفعل عند تجرده ولذا (قيل الزيادة في المبنى زيادة في المعنى)(٣)، وإلا كانت الزيادة عبثا(٤)، فالحكم على زيادة حرف معين مشروط بأن يكون للكلمة معنى بعينه وبشرط ان يكون المعنى بعد التجريد ذا علاقة بالمعنى مع الزيادة، فكلمة (إستفهم) ذات علاقة في المعنى بكلمة (فهم) ولذلك نحكم بزيادة الهمزة والسين والتاء.

والمعاني التي تتحقق بهذه الزيادة كثيرة أثبتها الصرفيون في مصنفاتهم، فمنها ما هو شائع (كالتعدية بالهمزة والتكرير او التكثير بالتضعيف، وكالطلب بالهمزة والسين والتاء وكالإنفعال والإفتعال بصيغتيهما)(٥) وللسياق أهمية كبيرة في تحديد هذه المعاني او غيرها من المعاني الخاصة القليلة الإستعمال.

وتقتصر هذه الزيادة عند الصرفيين على المعرب من الأسماء والمتصرف من الأفعال ولا تشمل هذه الزيادة الحروف والضمائر والظروف والادوات لأن الزيادة ضرب من التصرف ولا يكون ذلك في ما ذكر لأنها لا تخضع للصياغة الإشتقاقية بل هي مبان تنتمي الى النظام اللغوي ومعانيها وظيفية وصورها محفوظة ثابته ولذا تسمى (ثوابت لغوية)(٦).

وحروف الزيادة(٧)، كما حددها سيبويه عشرة أحرف، وأتى عليها تباعاً مبينا مواضع زيادتها ثم بين التغييرات المعنوية الطارئة المضافة على كل لفظة بعد الزيادة وتابعه الصرفيون بعده.

---

(١) ينظر: المبدع في التصريف:١١٨.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ١/١٩، همع الهوامع: ٦/٢٢٧.

(٣) الأشباه والنظائر: ١/١٤١.

(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية:٦٩.

(٥) شرح المفصل: ٩/١٤١.

(٦) التحول الداخلي في الصيغة الصرفية:٤٠.

(٧) ينظر: الكتاب:٤/٢٣٥

والزيادة على انواع فقد تكون الزيادة - كما ذكر- للدلالة على معان متنوعة في الفعل كالمشاركة نحو (قاتل) او الطلب نحو (إستفهم) او التعدية نحو (أجلس)[1] ... الخ وقد تكون الزيادة لمعان خاصة في الصيغة لاتفهم إلا بها وهي الوسيلة الثانية كحروف المضارعة (التي تدل على صلاحية زمن الفعل للحال والإستقبال من نحو: أكتب، يكتب، تكتب، نكتب)[2] وقد تكون الزيادة للدلالة على الأجناس الصرفية مثال ذلك: علامات التثنية والجمع وعلامات التأنيث والتذكير وعلامات التعريف والتنكير وعلامات الاعراب[3]، ويدخل هذا الضرب من الزيادة ضمن اللواصق التي تقسم على قسمين لواصق تصريفية نحو لواصق الفعل المضارع، وعلامات التثنية والجمع والتأنيث وغيرها، ولواصق إشتقاقية وتتمثل في المصوتات القصيرة (ـُ، ـِ،ـَ) والطويلة (ا،و،ي)، وتظهر في المشتقات نحو: اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة وغيرها من المشتقات، وقد تقع هذه اللواصق في بداية اللفظة فتدعى بـ(السوابق) وتكون في وسطها فتسمى (المقحمات)، او في آخرها فتسمى لواحق.

٢- التحول الداخلي: إن أفضل ما يصور علاقة الحروف بالحركات في بنية الكلمة أن نقول: إن الحروف هي مادة الكلمة الثابتة تحمل المعنى الاصلي، الذي تدل عليه بمجموعها، وان الحركات –القصيرة والطويلة- تشخص المعنى حين نبرزه في وضع معين فهي التي: (تستقل بتوجيه الدلالة الى حيث يريد المتكلم)[4]، ويدل هذا النص على أن الحركات بنوعيها، هي العنصر المتغير في الصيغة، تستخدم لتشخيص معنى المادة في صيغة مرادة .

فقد تتحول الصيغة الى صيغة مغايرة، وبدلالة مختلفة، تعويلا على المصوتات القصيرة والطويلة، مثال ذلك الفعل (قتل) عند إشباع فتحة القاف تقلب الفا فتصبح (قاتل) صيغة إسم الفاعل وعند إشباع فتحة التاء وكسر القاف تصبح (قتال) وهي صيغة المصدر، وعند قلب فتحة القاف ضمة مع إشباعها تصبح (قتل) فيتحول الفعل من صيغة البناء للمعلوم الى صيغة البناء للمجهول.

---

(١) ينظر: التفكير اللغوي: ٣٢.

(٢) الصرف الواضح :٣٥.

(٣) التفكير اللغوي: ٣٢.

(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية:٤٥

وكثيرا ما يحدث عند صياغة مصادر الفعل الثلاثي وتحويل المفرد الى جمع، والجدول الآتي يوضح التحويلات ودلالاتها في المصادر[1]:

الفعل	المصدر	التحول الداخلي	الدلالة
زَكَمَ	زُكام	تبادل في المصوتات القصيرة بين الفتح و الضم ثم اشباع الفتحة وقلبها الفا	المرض
صَرَخَ	صُراخ	قلب الفتحة ضمة في فاء الفعل ثم اشباع فتحة الراء وقلبها الفا	الصوت
رَحَلَ	رَحيل	قلب فتحة الحاء كسرة واشباعها فتقلب ياء	السير
عَوِرَ	عَوَر	قلب كسرة الواو فتحة	عيب

وفيما يأتي جدولا بالتحولات الداخلية في جمع التكسير[2]:

المفرد	الجمع	التحويل الداخلي
كتاب	كُتُبْ	قلب كسرة الكاف ضمة و فتحة التاء ضمة
رسول	رُسُل	قلب فتحة الراء ضمة وقلب الواو ضمة بازالة إشباعها
قلب	قلوب	قلب فتحة القاف ضمة وضم اللام ثم اشباعها فتقلب واوا

فكما أن الأسماء يطرأ عليها تحول داخلي في الحركات والحروف وتؤدي بالتالي الى تغير الدلالة المعنوية كذلك الافعال يحدث فيها الشيء نفسه، فالتنوع الحركي في أبواب الفعل الثلاثي المجرد، (نصر ينصر، ضرب يضرب، فتح يفتح ... الخ) هو الذي يسمى بالتحول الداخلي ويعتمد أساسا، على الحروف الثلاث (فـ ع ل) وحركة العين في المضارع ومن ثم يحدث تحول في المعنى إذاً: (فإن التصريف بمعنى التلبس بالحال الفعلية في الزمن الماضي، ويخضع دائما لباب واحد وهو الباب الثاني أي باب (ضرب، يضرب) أما الأبواب الخمسة الأخرى فلإ فادة معنى زائد)[3]، وبالإمكان توضيح دلالات الأبواب الخمسة الأخرى في الجدول الآتي:

---

(١) ينظر: المقرب: ٢/١٣١، حاشية الصبان:٢/٣٠٥، ٣٠٤، التوطئة: ٢٣٣

(٢) ينظر: المهذب في علم التصريف: ١٨١

(٣) تحول الداخلي في الصيغة الصرفية: ٤١

الباب	المعنى الأصلي	المعنى الزائد بعد التحولات الداخلية
الأول (نصر، ينصر)	الدلالة على التلبس بالحال الفعلية	التفوقية او التركيب(**)
الثالث (فتح، يفتح)	= = = =	التغليب والإنسراح
الرابع (علم، يعلم)	= = = =	الخلو والإمتلاء وجودا او عدما
الخامس (كرم، يكرم)	= = = = =	الرسوخ والطبع
السادس (ورث، يرث)	= = = =	التجزؤ والتقسم

نستنتج من هذا أن التعبير المعنوي بالتحول الحركي ليس مقصورا على بنية الكلمة في الصرف، بل يتناول البنى التركيبية في النحو ايضا، فلو اخذنا الباب الخامس مثلا: (فعل، يفعل) الذي يمتاز بالضمة في الماضي والمضارع راينا جميع الافعال التي على هذا الوزن بلا استثناء هي افعال لازمة، فالضمة المكررة في الماضي والمضارع كأنما تشير الى اكتفاء الفاعل بذاته، وفي افعال المبنية للمجهول تدخل الضمة على المفعول به لترفعه الى مرتبة الفاعل، دليل الإكتفاء الذاتي بعد حذف الفاعل ويمكننا الربط بين ما ذكر والرفع في المبتدأ والخبر، دليل على اكتفاء الجملة بالإسمين دون فعل يربط بينها.

وقد تسبق لاصقة الميم صيغة (فعل) الماضي فتعبر بواسطة الحركة عن معان متعددة[1] كما هو موضح لاحقا:

الفعل	الوزن	اللاصقة	حركة اللاصقة	الدلالة
فَعَلَ	مَفعل	الميم	الفتحة	اسم مكان او زمان او مصدر ميمي
=	مِفعل	=	الكسرة	اسم آلة او صيغة تكبير
=	مُفعل	=	الضمة	اسم مفعول او زمان او مكان او مصدر ميمي واذا كسرت العين عبرت عن اسم الفاعل

(**) ولذا طرده اللغويون في معرض المفاخرة والمبالغة.

(1) ينظر: الكتاب :٤/٨٩، شرح الشافية:١/١٨١

ثانياً/ قرينة المطابقة/ عند الولوج في النظام الصرفي للعربية الفصحى نجد نوعين من المباني أولهما/ مباني التقسيم وهي (الإسم الصفة، الضمير، الخالفة، الظرف، الأداة)[1] وكل مبنى من هذه المباني، هو قالب تصاغ الكلمات على قياسه تسمى بالصيغة الصرفية، وثانيهما/ مباني التصريف ، وتتمثل في صور التعبير عن المعاني الآتية:

١- الشخص والمقصود به المتكلم و الخطاب والغيبة.

٢- العدد والمقصود به الافراد والتثنية والجمع.

٣- النوع والمقصود به التذكير والتانيث.

٤- التعيين والمقصود به التعريف و التنكير.

٥- العلامة الإعرابية

وتدخل هذه المعاني ضمن قرينة المطابقة، وهي قرينة على الباب النحوي كما انها وسيلة من وسائل ترابط الجملة[2]، وتؤدي إلى المعنى العام للجملة، إذ تسهم في ارتباط عناصر السياق وتوافقها حتى تحصل المطابقة التامة، (وتحصل في التعليق السياقي بين العناصر المكونة للتركيب النحوي)[3]، ويدل هذا النص على أنه بالمطابقة (تتوثق الصلة بين اجزاء التركيب التي تتطلبها، وبدونها تتفكك العرى وتصبح الكلمات المتراصة، منعزلة بعضها عن بعض ويصبح المعنى عسير المنال، ولا يقتصر دور المطابقة على رفع اللبس بين المعاني الملتبسة فقط (بل يعين على إبراز العلاقة بين الكلمات بحيث لو أزيلت المطابقة مما ينبغي ان تكون فيه كزج الكلام عن حدود الفهم وربما خرج من ان يكون مفيدا[4] (لأن الجملة تبدو كقطبي المغناطيس المتجاذبين اذ ارتبطت عناصرها ارتباطا تعتمد على الإختيار والتطابق بين الألفاظ والمعاني)[5] ذلك ان المعاني، كما يراها

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٣٤، ١٣٣.

(٢) ينظر: القرائن النحوي: ٤٧

(٣) مناهج البحث في اللغة: ٢٢٨.

(٤) وصف اللغة العربية دلالياً: ٣٠٢.

(٥) التطريز اللغوي: ١١٩.

المتكلم الفصيح متخيلة، او مقصورة في الذهن وتستلزم المقدرة على اختيار الالفاظ المناسبة للتعبير عنها.

ومسرح المطابقة هو الصيغ الصرفية و الضمائر، فلا مطابقة في الادوات ولا في الظروف الا في النواسخ المنقولة عن الفعلية، فان علاقاتها السياقية تعتمد على قرينة المطابقة، ومما لا شك فيه ان المطابقة تقوي الصلة بين المتطابقين فتكون في نفسها قرينة على ما بينهما من ارتباط في المعنى، وتكون قرينة لفظية على الباب الذي تقع فيه، ويعبر عن كل منهما، ولذا اتخذها علم اللغة الحديث (وسيلة يحقق بها التحليل الشكلي للتراكيب اللغوية)(١).

وقد نص اللغويون على وجوب المطابقة في النوع، والعدد والشخص، والتعيين والعلامة الاعرابية بوصفها عناصر للتوافق السياقي، والتطابق في المعاني المذكورة تصادفنا في الابواب النحوية كافة، لأن التطابق يقوم على اساسها وهذه المعاني لا يعبر عنها بالصيغ الصرفية، أي بالصور الشكلية المختلفة، ولكن بوساطة اللواصق والزوائد.

أ- التطابق في الشخص/ والمقصود بالشخص الشخص النحوي، وتتضح أهمية الشخص النحوي بالمفهوم الحديث في مجالين مهمين: أحدهما/ نحوي والآخر/ صرفي فتبرز أهميته في تحقيق إنسجام وتوافق أطراف السياق، و نلحظ ذلك في كثير من المناسبات لأن توافق الشخص في العبارة يجعل العلاقات الداخلية للمفردات هي الاخرى صحيحة فالضم، والارتباط الداخلي أمران متصلان غير منفصلين، والارتباط الداخلي بين صيغ التراكيب يحصل بتوافق الحروف مع الافعال، والصيغ مع الادوات، والضمائر النحوية، ومراعاة القواعد الصرفية والمستويات الدلالية.

وأوضح مايكون الشخص في الضمائر فيعبر به عن المتكلم، والحاضر والغائب وقد عالج النحاة القدامى الضمير على انه (اسم وضع لتعيين مسماه وهو اما لمتكلم كـ(ان ونحن) او لغائب كـ(هو، هي، هم، هن) او لمخاطب كـ(أنت، انت، انتما، انتم، انتن) ويؤدى الشخص بالضمائر المنفصلة ايضا.

(١) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه:٢٥٤.

ويجيء التوافق السياقي نتيجة لمراعاة الشخص النحوي من حيث كونه، يعمل على توافق الفعل معه ، وقد تأتي بعض الفضلات مكملات لهذا العمل فتدل على الشخص النحوي)[1] نحو الحال في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾[2] فتدل الحال على المفرد وان كانت دلالته على الشخص تأتي بارتباطه مع بقية العائلة اللغوية.

ب- التطابق في العدد/ والمقصود هنا العدد اللغوي او النحوي، أي التطريز اللغوي للمفرد والمثنى والجمع (وتميز بين الإسم والإسم وبين الصفة والصفة وبين الضمير والضمير سواء أكان الضمير للشخص، أم للإشارة أم للموصول)[3].

نستنتج من ذلك أن العدد توافق سياقي في خدمة التطريز اللغوي و المقتضى الإجتماعي.

ت- التطابق في النوع/ و يكون أساسا للأسماء والصفات والضمائر بانواعها ، فلما كان التانيث فرع التذكير احتاج لعلامة وهي: إما محركة وتختص بالاسماء او تاء ساكنة وتختص باتصالها بالافعال، وإما ألف مفردة (مقصورة) او ألف قبلها ألف، فتقلب الثانية همزة (الممدود)، ويختصان بالاسماء، وقد انثوا أسماء كثيرة بتاء مقدرة ويستدل على ذلك بالضمير العائد عليها.[4] كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾[5] او باسم الإشارة نحو قوله: ﴿هَٰذِهِ جَهَنَّمُ﴾[6].

ث- التطابق في التعيين (التعريف و التنكير)/ إن التعريف والتنكير لا يكونان الا للأسماء[7]، أما غير ذلك من أقسام الكلم فلا يقبل (ال) فاذا لحقت (ال) بالصفة كانت (ال) موصولة والصفة الصريحة صلتها، وتكون (ال) في هذه الحالة من

---

(١) التطريز اللغوي: ١٣٤.

(٢) الإسراء: ٣٧.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها :٢١٢.

(٤) ينظر : التطريز اللغوي: ١٢٠.

(٥) الأنفال: ٦٠.

(٦) يس: ٦٣.

(٧) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها. ٢١٢

قبيل الضمائر الموصولة لا أداة للتعريف وهذه اللواصق وسائل شكلية للتعبير عن المعاني التصريفية [1] ومن ثم يصدق عليها انها مبانٍ تصريفية.

ج- التطابق في العلامة الإعرابية/ فالمطابقة فيها تبرز السمة المسطحية للتركيب النحوي وتكون للاسماء والصفات و تتضح جلياً في التوابع (النعت، التوكيد، العطف بنوعيه، البدل) و بالإمكان دراسة و تطبيق هذه المعاني الخمسة للمطابقة، او التطريزات اللغوية المذكورة في الابواب النحوية التي تتضح فيها اهمية المطابقة واثرها في التوافق السياقي[2]، وهذه الابواب هي:

أ- إسناد الفعل للفاعل او لنائب الفاعل/ جرت العربية على مطابقة الفعل الفاعل في العدد وفي النوع، فإن صلة الفاعل بالفعل تعتمد أساسا على قرينة المطابقة، ومنها المطابقة العددية، ففعل الفاعل يوحد مع تثنيته وجمعه، كما يوحد مع إفراده فكما تقول (قام أخوالك و قام اخوتك) ، (فاذا كان الفاعل مفردا بقي الفعل مجردا مما يدل على الاثنين كذلك هو الحال اذا كان الفاعل مثنى او جمعا)[3].

ويعد ذلك التطابق وعدمه في حالة اقتضاء الرتبة للمواقع المطردة، كما في تقدم الفعل وتأخر الفاعل، وجاز على قلة الحاق علامة التثنية او علامة الجمع بالفعل (وهي لغة قديمة ما يزال لها آثار في الاستعمال)[4]. وهي لغة (اكلوني البراغيث) واما المطابقة في النوع فهي مطابقة الفعل الفاعل في التذكير والتأنيث، فاذا كان الفاعل مذكرا مفردا او كان مثنى او مجموعاً، بقي الفعل بلفظ المذكر دون ان يلحقه ما يدل على التأنيث، واذا بقي الفاعل مؤنثا، لحقت الفعل علامة التأنيث وهي تاء ساكنة تلحق الفعل الماضي، في آخره نحو: (اقبلت هند) او تاء متحركة تلحق الفعل المضارع من أوله نحو: (تذهب فاطمة) وتقول: (انا حضرتُ و انتِ حضرتِ) فكون (انا) للمتكلم استدعى تطابقا، بأن يكون الضمير المتصل بالفعل هو (تُ) تاء متحركة، إذ تعد الضمائر من

---

(١) المصدر نفسه: ١٢٤.

(٢) القرائن النحوي: ٤٧.

(٣) في النحو العربي (قواعد وتطبيق):٩٥.

(٤) المصدر نفسه

الناحية التقليدية بدائل عن الاسم، ولذا قيل الضمير هو الاسم الذي يعود الى الظاهر قبله لفظا او تقديرا، ويستفاد منه للاختصار وازالة الالتباس[1] الى جانب وظيفته الاساسية (وهي الوظيفة الدليلية التشخيصية)[2]، ويدخل ضمن الدلالة النظرية التشكيلية للعناصر اللغوية، لاننا عند ما نقول ضمائر لا نقتصر بها على ضمائر (الرفع والنصب والجر المتصلة و المنفصلة)، بل يقصد منها ايضا اسماء الإشارة والأسماء الموصولة.

ويقول سيبويه في هذا الصدد (وسمعنا من العرب من يقول، ممن يوثق به (إجتمعت أهل اليمامة) لانه يقول في كلامه: (إجتمعت اليمامة) فأنث الفعل في اللفظ اذ جعله في اللفظ لليمامة)[3]، نفهم من نص سيبويه ان ظاهرة التطابق النوعي بين الفعل و الفاعل تندرج في التحليل الشكلي لوصف العلاقات اللفظية في التركيب النحوي، نستدل مما ذكر ان اوسع اللواصق مجالا هي الضمائر المتصلة (لأنها يمكن ان يستفاد منها ثلاثة معان هي الشخص والعدد والنوع)[4].

والمطابقة فيما سبق كانت في حالة مراعاة قرينة الرتبة (تقدم الفعل وتأخر الفاعل) أما في حالة الترخص في قرينة الرتبة (تقدم الفاعل و تأخر الفعل) ، يؤثر ترتيب الكلمات في علاقات المطابقة[5]، وفي هذه الحالة وجب مطابقة الفعل اياه في:

١- العدد الإفراد والتثنية و الجمع. ٢- النوع التذكير والتانيث

فالمطابقة بين الفعل والفاعل سواء أكانت إسماً، ام ضميرا واجبة في النوع كما هي واجبة في العدد.

ب- المبتدأ والخبر/ روعيت عناصر التطابق السياقي بين المبتدأ والخبر في كل من النوع والشخص والعدد[6]، ففي المطابقة العددية، نقول (زيد حاضر، الزيدان حاضران والزيدون حاضرون) والمطابقة النوعية: (زيد مهذب، هند مهذبة) اما

---

(١) ينظر: شرح المراح في التصريف.٦٣.

(٢) اللغة والمعنى والسياق: ٢٥٢.

(٣) الكتاب: ١/٥٣.

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٥٩.

(٥) ينظر: العربية (يوهان فك): ١١٥.

(٦) ينظر: التطريز اللغوي: ١٤٠.

التطابق الشخصي فلا يطبق في الخبر المفرد بل في الخبر الجملة، ذلك ان الخبر اذا كان جملة لابد ان يكون فيه ضمير يعود الى السابق - المبتدأ- وإنما كان ذلك (لأن الجمل تستقل بنفسها فيبقى الأول كأنه أجنبي عنها، والضمير يربطها بما قبلها)(١) ويشترط في هذا الضمير مطابقته لما قبله في الغيبة و الخطاب والتكلم، فتقول: (زيد يكتب، هند تكتب) فالضمير المستتر في الفعل (يكتب) هو ضمير المذكور (هو) فتطابق مع المبتدأ (زيد) في الشخص وفي الجملة الثانية في الفعل (تكتب) ضمير مستتر تقديره (هي) متطابق مع المبتدأ (هند) شخصا، وكذلك في المثنى والجمع.

ويتضح دور التطابق السياقي (عند افتقار المقام الى وسائل امن اللبس اذ يخشى أحيانا التباس الخبر بالمبتدأ نظراً لصلاحية الصيغة (لأن يكون لكليهما وذلك اذا كانا معرفتين، او نكرتين)(٢) ، ولا قرينة ترفع اللبس، فيجب في هذه الحالة الإلتزام بقرينة الرتبة لتوضيح العناصر التركيبية - المبتدأ والخبر - فالمبتدأ واجب التقديم . نحو قولنا: (زيد أخوك) وقد خالف الشاعر القاعدة بقوله(٣):

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

إذ قدم الخبر (بنونا على المبتدأ (بنو ابنائنا) مع استوائهما في التعريف اعتماداً على القرينة المعنوية في السياق، ومن الباحثين من يرى ان غرض الشاعر في البيت هو (الإخبار عن بني أبنائهم بانهم يشبهون أبناءهم وليس الغرض ان يخبر ان بنيهم يشبهون بني أبناءهم، فلما صح ان يكون غرض المتكلم معينا للمبتدأ صح الإستشهاد به على عدم امن اللبس)(٤).

ويظهر هذا النص أن وسائل الترابط السياقي في هذا التركيب وما شابهه، يحتاج الى مزيد من الإيضاح مع بروز التطابق في الضمائر و النوع والعدد، ذلك ان الفيصل في الترابط (في الإسناد و الضمائر) التطابق في النوع والشخص و العدد هو الإستعمال

---

(١) المغني في النحو: ٢٩٠/٢
(٢) التطريز اللغوي. ١٤١
(٣) شرح المفصل:٩٩/١، وينظر: حاشية الصبان:٢١٠/١.
(٤) التطريز اللغوي: ١٤٢.

والشيوع، و في بعض الحالات وعلى الرغم من وجود عناصر الترابط في السياق النحوي، يقتضي وضوح المعنى، نوعا من التوافق الذي يفضي الى الوضوح، وقد يكون معدوما او في حاجة الى إعمال فكر حتى نتوصل اليه لان هنالك نوعا من الكلمات تكون واضحة في حالة كونها مفردة، وتكاد تفقد هذا الوضوح عندما تقحم في، تراكيب وسياقات يصعب الوصل الى المراد منها.

ت- التوابع / تعتمد العلاقة بين عناصر البنية اللغوية في النحو العربي على تحكم هذه العناصر بعضها ببعض وهذا ما يسمى بالتبعية[1] ويعرف النحويون التابع بانه المشارك لما قبله في إعرابه مطلقا[2] ويشمل سائر التوابع، ولا يقتصرون على المطابقة الإعرابية فقط، بل المطابقة في النوع والعدد والشخص ايضا، فيكون التابع والمتبوع توافقا سياقيا.

ويكون أثر السياق في التطابق السياقي بين النوع والشخص والعدد جليا كل الجلاء في هذا الباب - باب التوابع- وذلك في (الحركة الإعرابية، والتعريف والتنكير والنوع والشخص و العدد)[3].

ففي باب النعت عناصر الترابط السياقي تستلزم ان يكون التابع - النعت - موافقا لمتبوعه - المنعوت- في الحركة الاعرابية والتعريف والتنكير[4]، موافقة حاصلة متجددة ويقصد منه وجوب تغير النص بتغير الحركة الاعرابية للمنعوت. وكذلك التوكيد الذي يدخل ضمن التوابع ايضا كالنعت يطابق المتبوع - المؤكد- في الوجوه التركيبية كافة.

أما في عطف النسق الذي يقصد منه الكلام الذي يكون على نظام واحد - كلام منسق- والنظام الواحد يقصد منه علامات الاعراب التي يشترك فيها المعطوف و المعطوف عليه، ولذا يسميه النحاة المتأخرون باب الشركة، لهذا المعنى والجدير بالملاحظة ان اصطلاح التبعية - التابع والمتبوع- لا يستقيم مع هذا القسم من التوابع

---

(١) البنى النحوية: ٦
(٢) ينظر: شرح المفصل: ٣٨/٣.
(٣) التطريز اللغوي: ١٤٨.
(٤) ينظر: شرح المفصل: ٤٧/٣، ٤٦.

ذلك ان التابع لا يتبع متبوعه الا من جهة التطريز اللغوي (الحركة الاعرابية) ففي جملة (جاء زيد وعمرو) يمكننا الاكتفاء بـ: (جاء زيد) والكلام هنا مفيد فائدة يحسن السكون عليه فلا يقتضي تابعا) الذي وظيفته اكمال المعنى او توضيحه فضلا عن ان فعل المجيء قام به عمرو وزيد ايضا، فكلاهما اشتركا في فعل الحدث وبذا تنتفي فكرة التابع والمتبوع، والحقيقة أن في إدراج هذا الباب ضمن التوابع نوعا من التجوز وكان نتيجة ذلك عدم اشتراط التبعية في النوع والشخص والعدد فنقول:

(جاء زيد و هند) و (جاء زيد واخوه) و(جاء زيد والطلاب).

اما في البدل فيتضح في هذا القسم اثر التطابق في اللفظ والمعنى لانه تابع مقصود بالحكم بلا واسطة[1] اما اللفظ فيظهر بالتأويل فعندما ما نسمع حديث الرسول(ﷺ) (تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة نبيه)[2] نلاحظ أن الأمرين يستلزمان البدل بهذا التفصيل.

وقد يظهر التطابق بعود الضمير على إسم يوافقه، ويكون ذلك في بدل البعض وبدل الإشتمال اللذين يشترط فيهما، وجود ضمير يربطهما بالبدل مذكورا قد يكون كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[3] فـ (كثير) بدل من الواو في عموا[4] فالظاهر اذا ابدل من مضمر لزم التوافق في النوع و الشخص و العدد، و قد يكون الضمير مقدرا كما في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[5] والتقدير من استطاع منهم.

(وقد يلجأ المتكلم الى المعنى في تأويل ما عد بدلا في التركيب النحوي)[6] وعليه نصل الى البدلية في قول الشاعر:

كأن مشيتها من بين جارتها   مر السحابة لاريث و لا عجل

---

(١) ينظر: شرح المفصل:٣/٦٤،٦٣.

(٢) الموطا: ٢/٥٥٢.

(٣) المائدة: ٧١.

(٤) ينظر: مشكل اعراب القرآن:١/٢٤١.

(٥) آل عمران:٩٧

(٦) التطريز اللغوي:١٥٩

اي: (كون لاريث ولا عجل) بدلا من مر السحابة

و قد يتوصل الى التوافق السياق او التطابق من جهة التعين (التنكير و التعريف) بالجمل فقد تحمل النكرة على المعرفة اذا كانت نكرة موصوفة، فتقرب بهذه الواسطة في المعرفة ومنه قوله تعالى: [لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿١٦﴾][1].

ث- الحال/ و في صيغة الحال وصاحبه، يتطابق الحال مع صاحبه في الشخص والعدد، ففي الحال ضمير يعود على صاحب الحال، ويتطابق معه، وكذلك نلحظ التطابق العددي بينهما فتقول: (وجدته مسرورا، ووجدتهما مسرورين)، ولا يتطابق الحال مع صاحبه في العلاقة الاعرابية والتعيين، فالحال حكمه الاعرابي النصب دوما، في حين ان صاحب الحال يأتي مرفوعا، ومنصوبا ومجرورا، حسب موقعه في الجملة، وفي التعيين يشترط في الحال التنكير (فمذهب جمهور النحوين أن الحال لا تكون إلا نكرة)[2]، حتى وإن وردت معرفة لفظا فهي منكرة معنى نحو قولنا: (إجهتد وحدك) والتقدير (إجتهد منفردا)، وعكسه صاحب الحال فحقه أن يكون معرفة[3] ولا ينكر في الغالب إلا عند وجود مسوغ.

---

(١) العلق: ١٦.١٥.

(٢) شرح المفصل: ٢/٥٥.

(٣) ينظر: شرح قطر الندى: ٣٦.٢٣٥، شرح شذور الذهب: ٢٥١، ٢٥٠.

الفصل الثاني

القرائن النحوية

المبحث الأول/ القرائن اللفظية

المبحث الثاني/ القرائن المعنوية

القرائن النحوية

عدّ النحو العمود الفقري للغه العربية. ولذلك أولاه النحاة عناية بالغة وعرفوه أنه العلم الذي يختص بدراسة قواعد تركيب الجملة والضوابط التي ينضبط بها كل جزء منها، وعلاقة هذه الأجزاء بعضها ببعض ،فالجملة ينبغي أن يرتضيها العقل من حيث التناسق الدلالي واللفظي، لانّ الجملة عبارة عن الألفاظ التي تعبّر عن المعاني المذكورة في الذهن على وجه منتظم، وعلى شكل متناسق الأجزاء، والى هذا ذهب الجرجاني في قوله: (ليس الغرض بنظم الكلم، أن توالت ألفاظها في النطق بل تناسقت دلالتها على وجه الذي اقتضاه العقل)[1] فالعقل هنا هو الإحساس الذي يقود السامع الى التمييز بين الجملة المتناسقة الأجزاء، وأخرى لا تتوفّر فيها هذه الخصيصة.

فالغاية التي يسعى إليها الناظر في الجملة ، هي فهم النصّ ، ووسيلته إلى ذلك أن ينظر في العلاقات المنطوقة أو المكتوبة في الجملة، ليصل بوساطتها إلى تحديد المبنى، وانّ الوصول إلى المبنى بوساطة العلامة الإعرابية، ليس من العمليات العقلية الكبرى في التحليل لأنها (مسألة تعرّف يعتمد على الإدراك الحسي بوساطة السّمع او البصر)[2]. و هذا ما يقصد به القرائن اللفظية في الجملة الموضحة للمعنى، وما هو اكثر صعوبة من الإدراك من غير شك، هو القفز العقلي من المبنى الى المعنى ووسيلة الوصول الى هذا المعنى المحدّد هو إستخدام القرائن في المقال المعنوية منها واللفظية فالجملة نظام متكامل، ولكل نظام قواعدّ خاصة به، واصطلح على هذه القواعد، مصطلح العلاقات النحوية، او القرائن وهي على نوعين:-

(١) قرائن لفظية .

(٢) قرائن معنوية.

---

(١) دلائل الأعجاز : ٥٠

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩١

القرائن اللفظية

وتعرف بأنها الصور اللفظية المنطوقة او المكتوبة. (على مستوى كل جزء من الأجزاء التحليلية للتعبير الكلامي ككل)[1].

وتشمل هذه القرائن:-

أولا:- العلامة الإعرابية /

وهي قرينة لفظية لها أهمية كبرى في الجملة العربية ،وحظيت باهتمام اللغويين القدامى، والمحدثين معاً، وهي على نوعين :علامات أصلية وتشمل الضمة علامةً للرفع، او الفاعلية والفتحة للمفعولية والكسر للجر او للإضافة [2]، وعلامات فرعية نابت عن العلامات الأصلية كالحروف مثلاً.

فعند دراسة كتب اللغويين القدامى، وتتبع آرائهم السديدة في اللغة يظهر لنا انهم يؤكدون أهمية العلامات الإعرابية أولا ،و دلالاتها المعنوية ثانياً، وأهمية العلامات الإعرابية تكمن في دلالاتها على المعاني المختلفة، ومن قال خلاف ما ذكر، فلا يعتدُّ برأيه ويعَدُ رأياً شاذاً، و غير مقبول عندهم.لانَّ العلامة الاعرابية متعلقة بنظرية العامل التي تعد اهم النظريات النحوية، فالنحاة الاوائل سواء أكانوا بصريين ام كوفيين، وضعوا أصولهم النحوية على اساس العامل النحوي، فأحكام، الرفع والنصب والخفض قد علِّقت بالعامل النحوي الذي جُعل الأساس الذي يبث على كل هذه الأحكام .

فبالعوامل النحوية وبأثرها في تحديد العلامات الإعرابية، جاز لنا التوسّع في الكلام بالتقديم والتأخير، والحذف جوازاً ووجوباً، مع أمن اللبس.

إذ جاء في الكتاب (زعم الخليل انَّ الفتحة والكسرة والضمة زوائدٌ، وهنَّ يلحقن الحرف ليوصل الى التكلم به)[3]، فالخليل (ت ١٧٥هـ) يشير الى الدلالة المعنوية للعلامات

---

(١) اقسام الكلام العربي :١٨٠

(٢) ينظر :شرح الوافية .٩٦. في النحو العربي (نقد وتوجية): ٦٧

(٣) الكتاب (ط بولاق)٢١٥/٢٠ ،و ينظر :مدرسة الكوفة :٢٤٤ تيسير العربية: ٤٠

الإعرابية باختصار، دون تفصيل، فقوله: زوائد ليس القصد منه أنه يمكن الإستغناء عنها. بل القصد هو أنها منفصلة عن الكلمة وليست ملازمةً لها بل تزاد عليها متى مالزم الامر، وتتنوع حاجةُ الحروف الى هذه العلامات، بحسب مواقع الكلمات من الجمل ويحسب العوامل النحوية التي تدخل على الكلمات أما قولهُ: ليوصل الى التكلّم به فليس القصدُ منه وصل الكلمات او الوقوف عليها بل ايصال المعنى الى ذهن السامع، والقاريء وهذا هو التفسيرُ الصائبُ لقول الخليل، لأنَّ بعضهم اخطأ في تفسير قوله، فذهب مذهباً آخر في دلالة العلامات، الا وهو مذهب انكار دلالتها كما سيتمُّ تفصيله لاحقاً. ويؤكد ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) الاتجاه نفسه، اذ يصف العلامات الإعرابية بأنها وشيٌ لكلام العرب وحلية لنظامها، وفارق بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين كالفاعل ، والمفعول، فلا يفرقُ بينها، اذا تساويا الا بالإعراب ولو أن قائلاً قال: (هذا قاتل أخي) بالتنوين، وقال اخرٌ : (هذا قاتل أخي) بالإضافة، لدُلّ التنوين على انه لم يقتله بعد، ودلَّ حذف التنوين أي الاضافة على انه قد قتله)[1].

ويؤكد الزجاجي (ت ٣٣٧ه) ما ذكره ابن قتيبة، و يضيفُ العلةُ في دخولها على الأسماء بقوله: (إن الاسماء لمّا كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلةً و مفعولةً، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها و أبنيتها أدلةً على هذه المعاني بل كانت مشتركةً جعلت حركات الاعراب فيها تنبيء عن هذه المعاني)[2].

فالعرب قالوا: (ضرب زيدٌ عمراً) فأشاروا برفع زيد الى أن الفعل له، وبنصب عمرو الى أن الفعل واقع به، وقالو: (ضُرِبَ زيداً) فدلوا بتغيير حركة اول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله، وإن المفعول قد ناب منابه، وقالوا: هذا غلام زيد فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام اليه، وكذلك سائر المعاني فجعلوا هذه الحركات اشارات الى المعاني ليتوسعوا في كلامهم، ويقدّموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة الى تقديمه، وتكون الحركات دالةُ على المعاني[3].

---

(١) تأويل مشكل القرآن: ١١

(٢) الايضاح في علل النحو: ٦٩- ٧٠ وينظر: الآراء الراقية: ١٤٥ .

(٣) ينظر: الوجيز: ٢١٧

فالزجاجي أكدَ دلالة الحركات الاعرابية وسبب إختصاصها بالاسماء و سبب دخولها الكلام. كل هذه المسئل لها علاقة بالدلالة. فبها يفرّقُ بين المعاني و يُزالُ اللَّبس والابهام.

وأوما إبن جني(ت ٣٩٢ هـ) الى دلالتها بقوله إنَّ الاعراب (هو الإبانةُ عن المعاني بالألفاظ)[1]. اذ لولا الإعراب لكان الكلام شرجاً واحداً، ولاستبهم الكلام، ولما ميزنا الفاعل عن المفعولِ أو المضاف ولما جازَ لنا التقديم و التأخير، ومثل ابن جني هذه المسألة بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُاْ﴾[2]. فاللبسُ مامون لظهور الحركات الإعرابية، امّا اذا كان اللَّبسُ غير مأمون، عند تعذّرِ ظهور الحركات الاعرابية كما في الاسماء المنقوصة، و المقصورة وجب في هذه الحالة، تقديم الفاعل وتأخير المفعول، بحسب الاصل نحو:(ضربَ عيسى موسى) فهو يرى أنَّ الإعراب تجاوبُ مع المعاني بقوله: (إنك تجدُ في كثير من المنثور والمنظوم الاعراب والمعنى متجاوبين، هذا يدعوك الى أمر، وهذا يمنعك عنه فمتى اعتورا كلاماً ما امسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب)[3].

ويشير الى نظرية العامل، ويذكر العاملين اللفظي والمعنوي ، وأثرهما في توجيه العلامات الإعرابية وتنويعها، ثم يشترط قائلا: (إنَّ المتكلم هو الذي يعمل الرفع والنصب والجرْ)[4]، وهو بهذا الكلام لايدّعي خلو العلامات الإعرابية من الدلالة المعنوية، بإسنادها الى المتكلم لا العامل النحوي، بل يقصد أن المتكلم يرفع أحياناً، وقد ينصب أو يجر في أحايين أخرى وذلك لإلمامه بالعربية، فهو لا يخطئ في تحريك الألفاظ عند ضم لفظ الى آخر. وعند توضيحه للمعنى إستناداً الى العلامة الإعرابية، فالعامل النحوي وأثره في الألفاظ، ماثلٌ في تفكيره دوماً.

وهذا هو مذهب الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) ايضاً ، وبيّنهُ في اثناء حديثه عن نظرية النظم. ويؤكد أن نظم الكلام يقتفي فيه آثار المعاني، وترتيبها حسب ترتيب المعاني في

(١) الخصائص . ٣٦/١
(٢) فاطر: ٢٨ .
(٣) الخصائص ٢٥٨/٣.
(٤) المصدر نفسه:١١٠/١ .

النفس وليس النظم في مجمل الامر إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه و أصوله، وتعرف مناهجه، فلا تزيغ عنها)[1]، فمداره على معاني النحو وعلى وجوهه والفروق التي من شانها ان تكون فيه فلا معنى للنظم غير توخي معاني النحو واحكامه فيما بين الكلم، فيجب تعلم النحو ، والسير على أسسه وقواعده لانه اساس الكلام الصحيح، وبه تتضح العوامل النحوية ، والأساليب اللغوية المتباينة.

وذكر إبن فارس(ت ٣٩٥ هـ) رأيه في دلالة قرينة الإعراب، وهو مطابق لأراء العلماء الذين سبقوه، فبالإعراب نقف على أغراض المتكلمين ونميز المعاني كمعنى التعجب، والإخبار و الإستفهام و اضاف قائلاً: (العرب يفرّقون بالحركات بين المعاني، فيقولون مِفْتاح للآلة التي يُفْتَحُ بها، و(مَفْتَح) لموضع الفتح، و(مِقَص) لآلة القص، و(مَقَصْ) للموضع الذي يكون فيه القص، ومن ذلك قول العرب: (جاء الشتاءُ والحطبَ)، فبالاعراب ادركنا أن المعنى ليس مجيء الحطب، بل انما اداة الحاجة إليه، فان أراد معنى مجيء الحطب لقال :(والحطبُ بالضم)"[2]، فالأصل في الأسماء هو الإعراب، وتستحق الإعراب لانها تدل على المعاني المختلفة بصيغة واحدة[3]، والفرق بين هذه المعاني يدرك بالإعراب.

ونجد الاتجاه نفسه عند إبن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) أما إبن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) فقد تعمق في هذا الموضوع اكثر من سابقية :(فذكر معاني كل حركة من حركات الإعراب لأن دلالتها العامة اصبحت من بديهيات الأمور في اللغة. فذكر ان هذه الحركات وضعت كل واحدة منها علماً على معنى معين في الكلمة)[4]، فالرفع علم الفاعلية، وما شابه الفاعل، والجر علم الإضافة، ولايكون الجر إلادليلاً عليها نحو قولك:(غلامَ زيد، مررت بزيد) والفتحة علم المفعولية أو ما أشبه المفعول والى جانب هذا التأييد لدلالة قرينة الاعراب على المعاني، دار خلاف بين تلاميذ سيبويه فهناك من عارضهم و أنكر دلالتها على المعاني، ويمثل هذا الرأي قطرب (ت ٢٠٦ هـ)، (التي انفرد

---

(١) ينظر دلائل الاعجاز : ٨١.

(٢) الصاحبي: ١٩٠ - ١٩١ .

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة. ١/١٣٧.

(٤) شرح الوافية: ٩٦ ، وينظر: في النحو العربي(نقد و توجيه): ٦٧.

بهذا الرأي، ولم يقل بمقالته نحوي أو لغوي أخر غيره)[1]، فلم يخرج عن إجماع النحاة، إلاّ قطرب، إذ نسب اليه انه غاب على النحاة اعتلالهم لدخول الإعراب كلامهم للتفريق بين المعاني و الانباء عنها[2]، اذ يلمحّ الى أن العلامات الإعرابية ليست دوال على المعاني وما هي إلا (ادوات استمين بها، على الإزالة اللبس الحاصل من إسكان الكلمات والسرعة في الكلام، والتخلص من التقاء الساكنين عند اتصال الكلام)[3].

فقرينة الإعراب على وفق رأيه عمل لفظي محض، لاعلاقة له بالمعنى) ويقصد منه تحريك أواخر الكلم للتخلص من التسكين، ولمراعاة الانسجام الصوتي، حتى يتمكن المتكلم من النطق في درج الكلام، بلا مشقةٍ أو عسر، ولكن لوصعُ كلامه لا لتزَمَ بتحريك أواخر الكلم بحركة خفيفة تعين على النطق، وتيّسر الانطلاق في درج الكلام[4]، ويرى ان السكون أصعب الحركات مع أن السكون يعني عدم الحركة، بذلك يدعو الى إعطاء المتكلم الحرية في الكلام، فيجوز له تحريك الكلمة، كما شاء، وفي كل وضع[5]، وهذا لا يقبله احد من النحاة.

لأنه يؤدي الى التباس في المعاني، فلا يمكننا في هذه الحالة، التمييز بين الأساليب النحوية، والمعاني المتكافئة. لذا قال الجرجاني: إنّ احتقار النحو، واستصغار أمره، والتهاون به فعل شنيع واشبه ما يكون حداً عن كتاب الله، ومعرفة معانيه.

وذلك لانهم لايجدون بداً، من أن يعترفوا بالحاجة اليه، (لأن الالفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وإنْ الأغراض كامنة فيها، حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبّين نقصان الكلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع اليه)[6]، فالإعراب لايمكن تجاهله و التعويض عنه بالسكون فهو ليس عرضاً في الكلام دون أهمية بل مرجع اساسي لفهم القرآن، والحديث الشريف، وكلام العرب على حدٍ سواء.

---

(١) فقه اللغة المقارن: ١٢٠ وما بعدها.

(٢) ينظر : العلامة الاعرابية: ٢٦٤

(٣) مدرسة الكوفة: ٢٤٧ وينظر : فقه اللغة (مبارك): ١٦٤.

(٤) ينظر : نحو التيسير : ٣٤.

(٥) ينظر: احياء النحو: ٥٢.

(٦) دلائل الاعجاز: ٧٥ ، ٤٢٥.

ومن المنكرين لدلالة هذه القرينة من القدماء ايضاً، النحوي الاندلسي إبن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ)، نلحظ في كتابه(الرد على النحاة) إفصاحه عن منهجه في صدر الكتاب بقوله: (قصدي من هذا الكتاب ان أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما اجمعوا على الخطأ فيه)[1]، وفيما يخص قرينة العلامة الاعرابية، لم يصرح بانكاره لدلالتها المعنوية باسلوب مباشر، بل بطريقة غير مباشرة، وذلك من خلال دعوته الى إلغاء نظرية العامل، التي من خلال تطبيقها تثبت العلامات الاعرابية، وتتنوع.

فهو لايأبه للعلامات الإعرابية و لا يعيرها أهمية فيقول:(وكما اننّا لانسألُ عن عين عظلم، وجيم جَعفَر، وباء بُرثن، لم فُتحت هذه، وضمت هذه، وكسرت هذه، فكذلك لا نسأل عن رفع الفاعل)[2]. فيرى زيادة الحركات في الكلمة، وعدم دلالتها على المعاني لانها بحسب رأيه لا تعدّ جزءاً من بنية الكلمة. فجوّز حذفها في الكلام ولعل السبب من موقفه المتعسف تجاه النحاة، الذي دفعه الى سلوك هذا المنهج والمناداة بهذه الدعوة، (هو أخذه بالظاهر في الرأي و العقيدة)[3]، لانه كان ينتمي الى العقيدة الظاهرية، وربما يكون السبب. نشأته في عصر دولة الموحدين تلك الدولة التي ثارت على المشرق.

وتكاد آراء المحدثين تتفق جميعاً، على دلالة العلامة الإعرابية على المعاني، اذ يرى هؤلاء أنّها، من أبرز خصائص العربية، وتتميز بها عن اللغات الأخر[4]، ولم يقتصر اهتمام المحدثين على أهميتها فحسب بل اكدوا على دلالتها الخاصة- كما فعل القدامى، فالضمة علم الفاعلية و الكسرة علم الاضافة و الفتحة علم المفعولية، وإن كان من المحدثين من يرى أن الفتحة ليست علم اعراب (لكنها الفتحة المستحبة التي يحب العرب ان يختموا كلامهم بها)[5]، والصحيح هو رأي القدماء، انها علامة المفعولية، ويرى (د.تمام حسان) أن قرينة العلامة الاعرابية تعين على تبيين المعنى وتوضيحه ولكن ليست بمفردها، فلابد من وجود قرائن أخرى تتعاون معها في اظهار المعنى وتحديد معنى الباب النحوي[6].

---

(١) الرد على النحاة: ٥.

(٢) الرد على النحاة: ١٧، ١٦ وينظر: دراسات في فقه اللغة: ١٢٤.

(٣) النحو العربي نقد وبناء: ١٦٩.

(٤) ينظر : الصيغ الافرادية العربية: ٣١، النحو الوافي: ١/ ٧٤.

(٥) احياء النحو: ٥٠

(٦) ينظر: اللغة العربية معناها و مبناها: ١٩٢.

ثانياً/ قرينة الرتبة/

و تعني(ملاحظة موقع الكلمة من التركيب الكلامي)[1]، فالكلمات تأخذ مواضع خاصة بها في الجملة، وترتبط وظيفياً بعضها ببعض على اساس موقعها المثبت في الجملة[2]. فتحليل الجملة يعتمد أساساً على (موقع العنصر، وهو ثابت نسبياً في التركيب اللغوي)[3]، ويعني هذا النص أن للجملة العربية نظاماً خاصاً بها فلو تقدمت كلمة على أخرى أو حرف على فعل، لاختلَّ المعنى وتحولت الجملة الى مجرد كلمات مصفوفة لاترابط منها، فالا خلال بقرينة الرتبة في الجملة العربية، يخرّجها من كونها نسقا، ويفقدها دلالتها بالضرورة[4].

فمفهوم الجملة مرتبط ، ارتباطاً وثيقاً بالدلالة التركيبية، لأنّ الجملة هي الميدان الذي تظهر فيه تلك الدلالة.

فقرينة الرتبة هي النظام الذي تشكله الوحدات في سياق أفقي محدّد كأن تتقدم وحدة على وحدة أخرى، أو تتأخر عنها بشكل ثابت أو غير ثابت، نحو تقدّم العمدة على الفضلة، والمتبوع على التابع فعلى سبيل المثال: للتوابع مكان ثابت في الجملة فلا تتقدم الصفة على الموصوف نحو قولنا: (جاء محمدٌ الكريمُ) فالترتيب فيها سياقي ثابت لأنَّ (الكريم) لا يمكن أن يسبق محمداً، في حين يجوز تقدّم المفعول به على الفاعل أو الفعل نحو قولنا: (ضربَ محمدٌ علياً، ضربَ علياً محمدٌ، علياً ضربَ محمدٌ).

فقرينة الرتبة في الاصطلاح اللغوي (جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم واحد نحو: مجموعة العمدة في العربية، والفضلة، والتوابع والمتبوعات، ويكون لبعض اجزائه نسبة الى البعض بالتقديم و التأخير[5].

بهذا جعلوا لمواقع الكلام رتباً بعضها اسبق من بعض فقالوا: إن رتبة العمدة قبل رتبة الفضلة، فرتبة المبتدأ قبل رتبة الخبر[6]، ورتبة ما يصل اليه الفعل بنفسه، قبل رتبة

(١) اقسام الكلام العربي: ١٨٦.

(٢) ينظر: العلامة الاعرابية: ١١٤- ١١٥

(٣) البنى النحوية: ٧.

(٤) ينظر: وصف اللغة العربية دلالياً : ٢٩٨.

(٥) ينظر . وصف اللغة العربية دلالياً : ٢٩٧

(٦) ينظر . الجملة العربية تأليفها واقسامها : ٣٤.

مايصل اليه بحرف الجر، وإذا كانا فضلتين فرتبة المفعول الأول قبل رتبة المفعول الثاني، فترتيب الكلمات في العربية يتجه نحو الاستقرار لأنّ النحو يفرض على الكلمات ترتيباً لا يتغيّر، أو أن تكون السليقة اللغوية قد جرت باتخاذ ترتيب بعينه في جميع الجمل، التي هي من نوع واحد، أمّا التغيير من حيث هو وسيلة للتعبير فيتجلّى في التغيير وضع الكلمات، وترتيبها في داخل الجملة ، ومن مظاهر هذا التغيير الحالة الإنفعالية للمتكلم(فاذا أراد العربي أن يعبّر عن انفعاله حاول أن يغيّر من الترتيب المألوف للكلمات داخل الجملة)[1]، ومن مظاهرالتغيير كذلك الإنتقالات الفجائية التي يحدثها المتكلم في داخل الجملة، كعطف الإسم على الفعل، أوالإنتقال من الغائب الى المخاطب أو تفكيك الجملة المتماسكة، أو ارتباطها بغتةً ثم جعل نصفها التالي يسير على وفق خطة جديدة، لا صلة بينها وبين النصف الأول.

فترتيب عناصر الجملة العربية يكون كما يأتي: الفعل اولاً ثم الفاعل ثم المفعول به. فإن وضعت كل ذي مرتبة بمكانها، فقد أجريت على الأصل. وإلا دخلت في باب التقديم والتأخير، لضرب من التوسع والاهتمام به[2]، وهذا وصف للجملة الفعلية، وفي وصف الجملة الإسمية، وتفضيلها على الجملة الفعلية ذكر الزجاجي (ت٣٣٧هـ) في إيضاحه: (قال البصريون و الكوفيون، الأسماء قبل الافعال، والحروف تابعة للأسماء، وذلك لأن الافعال احداث الأسماء، يعنون بالأسماء أصحاب الأسماء والاسم قبل الفعل لأنّ الفعل منه، والفاعل سابق لفعلهِ ، أمّا الحروف فإنما تدخل على الأسماء والأفعال لمعانٍ تحدث فيها واعرابٍ تؤثره)[3].

وكما ان للعناصر اللغوية رتباً - (الفعل ، الفاعل ، المفعول به)- فللأفعال رتبٌ بحسب انواعها: (إعلم أن أسبق الأفعال في التقديم الفعل المستقبل لأنّ الشيء لم يكن ثم كان والعدم سابق للوجود ، فهو في التقديم منتظر ثم يصيّر في الحال(ثمّ) ماضياً فيخبر عنه بالمضي، فأسبق الافعال في المرتبة المستقبل ثم فعل (الحال ثم الماضي)[4].

(١) المدخل الى دراسة النحو العربي: ٥٨.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١/٧٥- ٧٦.

(٣) الايضاح في علل النحو: ٨٣.

(٤) المصدر نفسه: ٨٥.

وعند تحليلنا كلام الزجاجي، ندرك حجة النحويين في هذا الترتيب للافعال، فالافعال المستقبلية تقع بها الاحداث ثم توجد بعد تقدم الميعاد وانتظار الموعود، فيكون حالاً ثم ياتي عليه غير زمان وجوده فيكون ماضياً.

والمنطق يوجب أن يكون الحال هو أولّ الافعال، ويكون الأقرب اليه في الترتيب المستقبل وتاليه الماضي، وكما أنّ للأسماء والافعال رتباً فللضمائر رتبٌ ايضاً ولاسيّما المتصلة منها، وحددها القدماء، فضمير المتكلم متقدم على المخاطب، وهذا متقدم على الغائب، فتقول: الدرهمَ (أعطيتُكَهُ)، و(أعْطيتُنيهِ). ويقول إبن مالك[1]:-

وقدِّم الأخصَّ في اتصال وقدِّمت ماشئت في انفصال

وتلتزم الرتبة في علاقة الضمائر بمراجعها التي تعود اليها ابضاً فللعلاقات الموقعية و المميزات الحركية في البنية السطحية للجمل العربية أثرٌ واضحٌ في تعيين المعنى وتقريره[2]

ولا تقتصر اهمية الرتبة على تحقيق مبدأ الفهم والافهام فحسب بل على تعيين معنى الباب ايضاً نحو (تعيين معنى الفاعلية لأنه بعد الفعل بحسب الرتبة)[3]، فالاسم التالي للفعل كما يقول النحاة فاعل الجملة (فهو من هذه الناحية في موضع بعينه ليؤدي وظيفةً بعينها في الجملة هي الفاعلية)[4]، وإن كان الفاعل مؤخراً في اللفظ فإن تقديره التقديم لان الفعل يستدعيه ولا يستغني عنه وهذا مراعاة للمعنى.

نستدل مما سبق ذكره ان الرتبة مفهوم يتصل بترتيب المعاني النحوية وهي تفترض أن لهذه المعاني ترتيباً ينتظمها، وإن هذا الترتيب تراعى فيه احكام عقلية تتعلق بهذه المعاني: فتحتم الرتبة مثلاً تقدم الفاعل على المفعول، وهو ترتيب يلازم فيه اللفظ، أو المعنى الجزئي مكانه المحدد في الكلام، والذي يحدد مكانه هو حكم عقلي، فالحكم يتقدم. الفاعل في الرتبة على المفعول هو أنه لا مفعول بلا فاعل، فالفاعل يوجد أولاً ليفعل فعله في المفعول (وهذا الأمر العقلي هو الذي اقتضى هذا الترتيب للكلام ففي الرتبة نحتكم الى ما يتصل بالمعنى الجزئي أو الوظيفي، لنحدده أو نحدد موضعه عن

(١) شرح ابن عقيل :١/١٠٦

(٢) ينظر : تشومكي والثورة اللغوية: ١٤١.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٨

(٤) علم اللغة (الصامن) ٦٣٠.

طريق لوازمه وما يتصل به من احكام عقلية)[1]، فلوازم الفاعل هو التقديم على المفعول، والإعراب حكم عقلي أو لازمة معنوية مقترنة به وهذا يؤكد احتكام النحاة الى المعنى في الاعراب ، فالنحاة القدامى كانوا على يقين من أن ترتيب الكلمات في العربية ليس كل شيء في فهم تراكيبها وافهامها[2] ويكون الاحتكام الى الرتبة في حالة الاسماء التي لا تظهر عليها الحركات لأن في آخرها حرفاً من حروف العلة وهي حالة الاسماء المبنية.

والملاحظ أننا لو عرضنا اقسام الكلم و ربطنا بينها وبين قرينة الرتبة فسنجد أن الرتبة تتجاذب مع البناء اكثر مما تتجاذب فيه مع الإعراب وتتجاذب منْ بين المبينات مع الادوات والظروف ، اكثر مما تتجاذب فيه مع أي مبنى آخر فمن الواضح جلياً أنَّ عدم امكانيهِ ظهورِ الحركة الاعرابية في المبنيات قد جنح بها الى قرينة الرتبة وجعل الرتبة عوضاً لها عن العلامة الاعرابية ، لأن اختلاف النهايات الاعرابية يفسرٌ بمحوريين: المحور الاول: بناء الكلمة، والمحور الثاني: الموقع من بناء الجملة[3].

فتقدم المفعول على الفاعل مع وجود الدلالة في الترتيب اللفظي لا ضيرَ منه (اذ يوجد ما يحترز به عن الوهم، واذا لم يكن هناك دايل وجب التزام الترتيب الذي يقتضيه العقل)[4] أي أنه، اذا وقع في الكلام ما لايتبين فيه الاعراب في فاعل ولا مفعول قُدِّمَ الفاعلُ لا غيره، فالموازنة بين الجملتين (ضربَ عيسى موسى)، (ضرب موسى عيسى) تبيّن لنا: أن الفاعل في الجملة الاولى يختلف عن الفاعل في الجملة الثانية، ولا يخفى أن القرينة التي تدلنا على الفاعل في الجملتين هي قرينة الرتبة ، وذلك لتعذر ظهور الاعراب، على كلٍّ من (موسى و عيسى)، ونابت قرينة الرتبة عن قرينة الاعراب ولكن هناك امثلة اخرى ترينا أننا نحتاج إلى قرينة الرتبة حتى مع وجود الاعراب، ويتمثل هذا الوضع في جملة المبتدأ والخبر في حالة كونهما معرفتين نحو قولنا: (زيدٌ المجتهدُ أو المجتهدُ زيد) فمعرفة أيّ الكلمتين مبتدأ و أيهما خبراً متوقفة من كل منهما ففي الجملة الاولى وقع

(١) دلالة الاعراب لدى النحاة القدماء: ٤٤.

(٢) ينظر . وصف اللغة العربية دلالياً: ٢٧١

(٣) دلالة الاعراب لدى النحاة القدماء: ٤٥

(٤) ينظر : علم اللغة (السامن): ٦٢.

زيدُ أولاً ، فكان المبتدأ ، فهو المسند اليه حينئذ وفي الجملة الثانية صار (المجتهدُ) هو المبتدأ لانه قد وقع أولاً . فتساويا في المعرفة و هو الذي احدث اللبس في تبيين الوظيفة النحوية لكل منها ، لذلك يجب ان نلجأ إلى الترتيب لإزالة اللبس الحاصل.

وقد حرص النحاة القدامى إدراكاً منهم لأهمية قرينة الرتبة في توضيح معنى الجملة على استقراء مواضع أو موقعية العناصر النحوية داخل الجملة العربية[1] لذلك قال إبن جني في باب عناية العرب بالألفاظ: (لما كانت عنوان معانيها وطريقاً الى إظهار أغراضها ومراميها ، أصلحوها ورتبوها)[2]، ونجد هذا الإهتمام عند فريقين من اللغويين:-

أولهما: النحاة فالرتبة أو الترتيب تعد من الظواهر النحوية التي لقيت اهتمام النحوين، فهي موجودة في كتب النحو إبتداءً من سيبويه[3]، فجعلوا لموقع الكلام رتباً بعضها أسبق من بعض فكان من نتائجها تقسيم العناصر النحوية على قسمين العمدة وتشمل (الفاعل و نائب الفاعل، والمبتدأ والخبر) والفضلة وتشمل (المفاعيل والحال ، والتمييز والمستثنى والمنادى) وإعطاء الأولية للعمدة في الجملة من حيث الترتيب فقالوا: إن (مرتبة العمدة قبل مرتبة الفضلة، ومرتبة المبتدأ قبل مرتبة الخبر ومرتبة ما يصل إليه الفعل بنفسه قبل مرتبة مايصل اليه بحرف الجر، وإن كانا فضلتين فمرتبة المفعول الأول قبل مرتبة المفعول الثاني)[4].

وفصل إبن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) في المراتب بقوله: (رتبة الفعل يجب ان تكون اولاً و رتبه الفاعل ان يكون بعده و رتبة المفعول أن يكون آخراً)[5].

وأشار النحاة الى رتبة التوابع ايضاً، فرتبة المتبوع: (الموصوف المؤكد ، المبدل منه، المعطوف عليه) اخص من رتبة التابع (الصفة، التوكيد، البدل، المعطوف)[6].

---

(١) ينظر : وصف اللغة العربية دلالياً: ٥٠
(٢) الخصائص : ١/ ٢١٦
(٣) ينظر : التراكيب غير الصحيحة نحوياً: ١١١.
(٤) البرهان: ١/ ٢١٠.
(٥) شرح المفصل. ١/ ٧٦.
(٦) همع الهوامع: ٥/ ١٧١.

ورتبة صاحب الحال أولى من رتبة الحال، وكذلك المميزّ والتمييز. وهكذا نجد أن قرينة الرتبة ظاهرة نحوية، تتأثرت في معظم الابواب النحوية، وكان النحاة يعولون عليها في كثير من أحايين لتوضح المعنى وتبيين المقاصد.

فإعادة الترتيب في النصوص التي ترُخص فيها عن قرينة الرتبة كانت من الظواهر النحوية التي حظيت باهتمام النحويين، و اشار سيبويه الى عدد من التراكيب غير الصحيحة

نحوياً لما اصابها من التقديم والتأخير[1]، وتلك التراكيب تخصّ الجمل الفعلية والجمل الاسمية وعناصرهما، وربط سيبويه ترتيب الكلام في الجمل بالعامل النحوي، وتأسيساً على قوله لايتقدم المعمول على العامل، لأنه اضعف منه.

والثاني/ البلاغيون الذين بحثوا في قرينة الرتبة في باب (التقديم و التاخير) فربطوا بين ترتيب الالفاظ و ترتيب المعاني في النفس لأن المتكلم يعمدُ الى كلمة حقها التاخير مما جاء من كلام العرب فيقدّمها، أو يعمدُ الى ما حقها التقديم فيؤخرها طلباً لإظهار ترتيب المعاني في النفس[2]. فالترتيب فن من الفنون التي يأخذ بها الفصحاء و أصحابُ البيان في الأساليب، وأولئك الذين يجيدون التصرف في القول ووضعه الموضع الذي يقتضيه المعنى، فالثابت أن أخذ الكلمة مكانها في الأسلوب ناشئ عن ارتباط معناها بجاراتها، وأن ترتيبها في السياق ناشئ عن ترتيب المعنى في النفس، تلك هي القضية التي آثارها البلاغيون بشأن الرتبة في الجملة والملاحظ أن دراسة التقديم والتأخير عند البلاغيين دراسة لأسلوب التركيب لا التركيب نفسه، أي أنها دراسة تتم في نظامين إحدهما. مجال حرية الرتبة حريةً مطلقة والأخر مجال الرتبة غير المحفوظة فلا يتناول البلاغيون مايسمى من النحو (بإسم الرتبة المحفوظة لأن هذه الرتبة المحفوظة لو اختلت لاختل التركيب باختلالها، ومن هنا تكون الرتبة المحفوظة قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها)[3]، ومن الرتب المحفوظة في الجملة العربية (الصلة و الموصول،

---

(١) ينظر : التراكيب غير الصحيح نحوياً في الكتاب : ١١١.

(٢) ينظر : في نحو اللغة وتراكيبها: ٨٨.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٧

الصفة و الموصوف، والتمييز والفعل، وغيرها فلا يتقدم الثاني على الأول في هذه الألفاظ التركيبية).

ومع ذلك كان للتقديم و التأخير عندهم ضوابط محددة أساسها عدم الإخلال بالمعنى ولذلك انتقدوا الشعراء الذين بالغوا في هذه الظاهرة مما أدى الى فساد النظم على شاكلة قول الفرزدق في مدح إبراهيم بن هشام[1]:-

وما مثلهُ في الناس إلاّ مملكاً ابو أمّه حيٌّ أبوه يقاربه

فإنه أفسد الكلام بسوء ترتيبه ويظهر ذلك حين نعيد الكلمات الى ترتيبها الطبيعي وهو :(وما مثله في الناس حيٌّ يقاربه إلا مملكا أبو أمّه ابوه)[2].

فالكلمات تقتفي في نظمها آثار المعاني و ترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، وجملة الأمر أنه لا يكون ترتيب في شيء حتى يكون هناك قصد الى صورة وصنعة فترتيب الألفاظ يجب ان يكون موائماً لترتيب المعاني في النفس ولذا يصف عبد القاهر الجرجاني التقديم و التأخير أو التلاعب بترتيب عناصر الجملة بأنهَ (باب كثيرُ الفوائد، جم المحاسن، واسعُ التصرف، بعيد الغاية)[3]، فنصّه هذا ردّ على النحاة ومنهم سيبويه الذي كان يجعل أهمية التقديم و التأخير مقصورة على الإهتمام والعناية، فهو يقول في الكتاب: (إنماً يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كان يهمهم جميعاً ويعنيهم)؟؟[4].

فيرى الجرجاني؛ أن قصر التقديم والتأخير على العناية والاهتمام، يبعده عن الأن يكون من عناصر إدراك أسرار التركيب اللغوي وفهمو، والوصول الى كنهه وتذوق حلاوة مافيه من معنى.

فالتقديم و التأخير عند القدماء يكون لأمر يتعلق بالبنية الداخلية المرتبطة بالمعنى في ذهن المتكلم، وهذا دليل على أن الترتيب أمرٌ يراد به سرٌ من أسرار العربية ووسيلةً يقرّب بها المعنى العميق والدلالة البعيدة، وقد سلك فيه العلماء سبيلين سبيل النحو وسبيل

(١) الخصائص : ٢/ ٢٩٥.

(٢) البلاغة تطور و تاريخ: ١٧٠.

(٣) دلائل الاعجاز: ١٠٦.

(٤) الكتاب. ١/ ٣٤.

البلاغة واختلط السبيلان عند كثير من العلماء فغلبت الصنعة الشكلية على المعنى في ابحاث قسم منهم، واستطاع آخرون أن يوازنوا بين اللفظ وما فيه من قرائن والمعنى الذي يعتزم المتكلم أن يوصله الى السامع.

انواع الرتب في العربية/

نصّ النحاة على أن هناك انواعاً من الرتب منها ملتزمة وأخرى حرة، تمتاز بعض عناصر الجملة العربية بقابليتها على الحركة تقدماً وتأخراً في داخل الجملة بذلك تكون حركة بعضها حرة، وبعضها الآخر مقيدة، وعلى هذا الاساس تقسّم الرتب على قسمين:

(أ) رتب محفوظة

(ب) رتب غير محفوظة

(أ) الرتب المحفوظة/ أو الملتزمة ، ومعناها موقع الكلمة الثابت تقديماً أو تأخيراً في التركيب الكلامي بحيث لو اختل هذا الموقع، لاختل التركيب باختلاله، وعلى هذا الأساس تعدّ قرينة الرتبة بشكل عام من الظواهر الشكلية التي يمكن بها تحديد موقع الكلمة بين أقسام الكلم، (كما يمكن تحديد معنى الأبواب النحوية ومن ثمّ معرفة و ظائفها)[1].

وحرص النحاة إدراكاً منهم لأهمية الترتيب على استقراء المواضع التي تكون فيها الرتبة محفوظة، وهي الرتبة المتعلقة، تعلقاً مباشراً بالمعنى[2]، وهذا دليل على أن ترتيب عناصر الجملة في العربية، ليس ترتيباً حراً بل هو ترتيب محدّد بصورة اساسية مما يشير الى وجود ضوابط في الجملة تحدّ من حرية ترتيب عناصرها االأساسية. ومن أمثلة الرتب المحفوظة[3]:

(١) تقدم الموصول على الصلة والفعل على التمييز و المتبوعات على التوابع.

(٢) تقدم أدوات الشرط و الإستفهام والعرض و التحضيض على الفعل.

---

(١) اقسام الكلام العربي: ١٨٦ ، وينظر : اللغة العربية معناها ومناها : ٢٠٧.

(٢) ينظر : وصف اللغة العربية دلالياً: ٢٠٠.

(٣) ينظر همع الهوامع: ١/ ٢٧٩، اوضح المسالك: ٩٧، المقرب: ١/ ٢٢٩. اقسام الكلام العربي: ١٨٦- ١٨٧.

(٣) تقدم حروف الجر على الإسم المجرور والاستثناء على المستثنى و واو المعية على المفعول معه.

(٤) تقدم الفعل على فاعله، وفعل الشرط على جوابه وأشار إبن جني الى هذا النوع من الرتب بقوله: (لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول، ولا الصفة على الموصوف.......... ولا يجوز تقديم المضاف اليه على المضاف ولا شيء مما اتصل به)[١]، وأوردها إبن السراج (ت٣١٦ هـ) في كتاب الأصول في باب التقديم و التأخير، و حصرها في ثلاثة عشر موقعاً فقال: (و اذا عرفنا أن للرتبة طرفين هما المقدم والمؤخر عرفنا أن المقابل كما كان محفوظ الرتبة، بالتقدم، فما قابله محفوظ الرتبة بالتأخر، فإذا كان الموصول محفوظ الرتبة بالتقدم، كانت الصلة محفوظة الرتبة بالتأخر، وهكذا الأمر بالنسبة لباقي العناصر اللغوية، فمعنى قرينة الرتبة هنا انها: (معلم من معالم الطريق في السياق، تتعيّن بها مواقع الكلام، ويعرف الباب النحوي حينئذ بموقع الكلمة من السياق)[٢].

(ب) الرتب غير المحفوظة/ أو الرتب الحرّة ، ومعناها موقع الكلمة المتغيرّ في التركيب الكلامي، متقدماً احياناً و متأخراً احياناً أُخر[٣]، ومن أمثلة هذا النوع من الرتب رتبة المبتدأ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول، ورتبة الضمير والمرجع، ورتبة متعلقات الفعل، كالتمييز والحال والمستثنى.......... الخ من العناصر اللغوية.

فللكلمة موضع مألوفٌ يحسن أن تلازمه، إلا إذا طرأ عليها ما يقتضي مفارقتها إياه، ويقتضي تقدمها، من اضطرار يستدعيه النَّظمُ[٤]، أو اهتمام تمليه مناسبات القول.

والعلةَ في تسمية هذه الرتب بالرتب غير المحفوظة هي أنهّا، قد تهدر اذا أمن اللبس أو اقتضى السياق تأخرها و لكنها تحفظ، اذا توقف المعنى عليها، او اقتضى السياق الإحتفاظ بها[٥]، وتلك هي الرتبة بين المبتدأ و الخبروبين الفاعل والمفعول به وبين إسم إن و خبرها وإسم كان و خبرها، و بين نعم و المخصوص به وهلمّ جراً.

(١) الخصائص: ٢/ ٣٨٥. الجملة الشرطية عند النحاة العرب:- ٣٠

(٢) الاصول: ٢/ ٢٢٢ . الاشباه و النظائر: ١/ ١٤٠

(٣) ينظر. اقسام الكلام العربية: ١٨٨.

(٤) ينظر: في النحو العربي (قواعد وتطبيق):٨٨.

(٥) ينظر: اللغة العربية معناها و مبناها: ٢٠٧

فمثال إهدراها عند أمن اللبس تقدم الخبر على المبتدأ و مثاله ايضاً حين يقتضي السياق تقدم المفعول على الفاعل في نحو قولنا (زيداً ضربهُ عمروٌ) ومثال ضرورة حفظها، توقف المعنى عليها نحو قولنا: (ضرب موسى عيسى) فالحال يدعو الى حفظ الرتبة لأن أمن اللّبس متوقف عليها، فالرتبة تصبح محفوظة إذا اقتضى ذلك المعنى أو المبنى ولكن اذا لم يقتضِ احدهما حفظ الرتبة كانت هناك حرية التقديم و التاخير في الاستعمال فيعوّض عن قرينة الرتبة بالقرائن المعنوية و السياقية، التي تُعينُ على فهم معنى الجملة ولحرية الرتبة هذه نوعان:

(أ) نوع يتقدم فيه المتأخر مع المحافظة على الوظيفة داخل السياق، نحو تقدم الخبر على المبتدأ، والمفعول على الفاعل، وتقدم خبر كان و أخواتها عليها[1]، والذي يحرس ويصون الوظيفة السياقية لهذه المفردات هو العلامة الإعرابية.

(ب) نوع يتقدم فيه المتأخر و لكنه لايبقى على وظيفته[2] السياقية التي كان عليها بل ينتقل الى وظيفة أخرى نحو: تقدم الفاعل على الفعل، يحوله من فاعل الى مبتدأ - بحسب رأي البصريين- لأن الكوفيين أجازوا تقدمه دون الإخلال بوظيفته السياقية ومثله كذلك، تقدُم الصفة على الموصوف ، فإذا كان الموصوف نكرة و تقدّمت الصفة أعربت حالاً نحو قولنا:-

(في جسمي شحوبٌ بيِن)، (بيناً شحوبٌ في جسمي)

صفة حال

واذا كان الموصوف معرفة وتقدمت الصفة المعرفة تحولت الصفة الى فاعل اوالموصوف، الى بدل أو عطف بيان نحو قولنا:

(جاءَ زيدٌ الكريمُ) (فاعل + صفة) (جاء الكريم زيدٌ) (فاعل + بدل)

ويظهر أن بين (الرتبة النحوية و الظواهر الموقعية رَحماً موصولةً لأن الرتبة حفظ الموقع)[3] والظاهرة الموقعية هي تحقيق مطالب الموقع على الرغم من قواعد النظام اللغوي.

(١) ينظر: العلامة الاعرابية: ٣١٤.

(٢) ينظر : العلامة الإعرابية. ٣١٤.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٨.

نستنتج من تفصلينا لقرينة الرتبة عدّة أمور وهي:

(١) تقوم قرينة الرتبة على تعيين معنى الباب نحو تعيينها للفاعل لانه يقعُ بعد الفعل بحسب الرتبة و كذلك الأمر بالنسبة للعناصر الأخرى.

(٢) إن الرتبة غير المحفوظة قد يدعو الحال الى حفظها إذا لم يؤمن اللبس فهي تخضع لمطالب أمن اللبس.

(٣) قرينة الرتبة اكثر ورودها مع المبنيات منها مع المعربات لخلوها من قرينة الإعراب ، و إن ورودها مع الأدوات و الظروف من بين المبنيات- لاتصافها بالجمود أكثر إطراداً منه مع غيرها.

(٤) إن الرتبة قرينة لفظية، وعلاقة بين جزاين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه، وهذا يحيلنا على قرينة لفظية أخرى هي قرينة التضام.

ثالثاً: قرينة التضام/

عند دراستنا للجملة العربية، نجد ان هناك الفاظاً لا يتضح معناها بمفردها بل بها حاجة إلى غيرها من الألفاظ، سواء أكانت إسماً أم فعلاً أم حرفاً، فيمكن تسمية العلاقة التي تربط بين هاتين اللفظتين علاقة تضام.

وذكر سيبويه هذه القرينة في مواضع كثيرة من كتابه منها ما ذكره في باب (المسند و المسند إليه)، اذ يفهم أن هذين الركنين الأساسيين متضامان فيقول: (وهما ما لا يُغنّي واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً)[1] وهذا ما يسمى باللفظة الإسنادية وتمثل الفعل في الجملة الفعلية، والخبر في الجملة الاسمية، فالخطاب لا ينحصر في لفظة إسنادية واحدة فلابد من إقحامها في سياق اقل عناصره لفظان وإن كانت الجمل تبدو مختصرة في لفظة واحدة نحو قولنا: (شُكراً، اهلاً وسهلاً) فهي في الواقع صدور مختصرة لجمل مفيدة فاللفظة الاسنادية تحتاج الى لفظ مقحم له في سياق معين، و هو عادةً الفاعل في الجملة الفعلية والمبتدأ في الجملة الإسمية أي المسند إليه.

---

(١) الكتاب : ١٠/ ٢٣.

ولم يقتصر سيبويه على التلميح للتضام في الجملة الاسنادية فحسب بل جاوزها إلى ذكر المركبات النحوية المتضامة كالصفة والموصوف، والموصول والصلة، والجار والمجرور، والمضاف، والمضاف اليه[1]، وهلمّ جر والظاهر أنه كان يرمي من خلال بحثه في التضام الى تحليل العلاقات الشكلية بين أجزاء الكلمة ، والكشف عن طبيعة ائتلاف أجزاء الجملية الواحدة فيما بينها لحصول الفهم، فتضام الجملة العربية لا يُبيح الفصل بين الاجزاء المؤتلفة ضمن قرينة التضام، وهذا الهدف هو ما سعى اليه المنهج الوصفي الحديث الذي يذهب الى أن فهم الجملة إنما يتمّ عن طريق العلاقات التي تربط بين أجزائها و أشار الجرجاني أيضا الى قرينة التضام في دلائله بقوله: (إن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضمّ بعضها الى بعض، فيعرف فيما بينهما من فوائد)[2]، فقرينة التضام تشترك بين الأفعال والأسماء والحروف، فلا تقتصر على عنصر نحوي دون آخر، فمن مواضع التضام في الجملة العربية:-

(١) التضام بين حرف النداء والاسم[3] اذ يشترط مجيء اسم بعد حرف النداء ، يدعى المنادى نحو قوله تعالى: ﴿يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾[4].

(٢) وفي قسمي الإضافة هناك تضام، ففي الإضافة المحضة يضاف الاسم الى إسم بعده يدعى مضافاً اليه نحو : (كتاب الطالب) وفي الإضافة غير المحضة يضاف الموصوف الى إسم بعده، يدعى ايضاً مضافاً اليه نحو:- ضاربُ الرجلِ[5]، وفي الحالتين تكون العلاقة بين المضاف والمضاف اليه علاقة تضام.

(٣) الأسماء المبهمة نحو: الأعداد و الموازين و المكاييل و الجهات و المقاييس والاوقات، تحتاج الى إسم يوضحها يدعى تمييزاً فالتمييز ضميمة تضاف الى الاسماء المبهمة في العدد ، هذا بشأن التمييز المبين اجمال ذات وكذلك الأمر في

---

(١) ينظر : الكتاب : ١/ ٨٨- ١٢٨ ، ٢/ ١٦٤- ٢٦٨ .

(٢) دلائل الاعجاز : ٥٣٩.

(٣) ينظر : شرح قطر الندى: ٢٠١.

(٤) البقرة / ٣٥.

(٥) ينظر : كشف المشكل: ١/ ٥٨٦، همع الهوامع: ٣/ ٢٦٤

التمييز المبيّنِ اجمال نسبة نحو قوله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[1] ففي الحالتين تكون العلاقة بين التمييز و المميز علاقة تضام، فلا يمكن استغناء احدهما عن الأخر .

(٤) قرينة الإسناد يمكن عدّها قرينة تضام في ذاتها لأن بالمسند حاجة الى المسند اليه، فبالفعل حاجة الى ان يضمّ الى فاعل، وبالمبتدأ حاجة الى خبر والفعل المتعدي به حاجه الى مفعول به يبين تعديته، وبالفعل اللازم حاجة الى جارو مجرور يبين لزوميته والعلاقة بين هذه المفردات، هي علاقة تضام.

(٥) تحتاج الأسماء الموصولة الى حاصلة تُضَمُّ اليها لتبين معناها، إذ إن الأسماء الموصولة تفتقر الى الدلالة بمفردها على المعنى ولذا تذكر صلة لها، ودليل افتقارها الى المعنى بمفردها، بناؤها فهي مبينة لأنها تشبه الحروف شبهاً إفتقاريا.

(٦) الظروف في معظم الاحيان تحتاج الى ضميمة مجرورة تبَيِّن معناها[2] نحو قولنا :(فوقَ الارض، ومساءَ غدٍ).

(٧) بفعل التعجب حاجة الى (ما) التعجبية في صيغة (ما افعله) و الى حرف الجر في صيغة (أفعل به)[3] وبغيرها لا يتضح المعنى فالعلاقة بينهما علاقة تضام.

(٨) فعلا المدح والذم، بكليهما حاجة الى ضميمة ويدعى، (المخصوص بالمدح أو الذم)[4] فبغير هذه الضميمة لا يظهر المعنى.

(٩) الأدوات والحروف – حروف المعاني- جميعا تفتقر دوماً إلى الضمائم فلا تؤدي معناها إلا مع ضمائمها، سواء أكانت الضميمة اسماً مفرداً أم كانت فعلاً ، ومن هنا يتّضح لنا؛ تعريف النحاة للحرف على أنهُ كلمة لاتدل على معنىً الا مع غيرها ، فلا فائدة لحرف العطف الا مع المعطوف ولا فائدة لحرف الجر إلا مع

---

(١) مريم/ ٤.

(٢) ينظر: كتاب الواضح. ٧٧.

(٣) ينظر : شرح قطر الندى: ٢٢٠.

(٤) المصدر نفسه: ١٨٦

المجـرور ، فافتقـار الأدوات الى الـضمائم افتقـار متأصّل لا يجيـزا بقـاء الأداة، وحذف ما بعدها الا (بقرينة سياقية)(1)، فالعلاقة بين الاداة و الضمائم وثيقة جداً، ولا يترخص فيها إلا لحالات نادرة كما في الضرورة الشعرية(2) فيفصل بين المتضامين بأجنبي او قد يحذف احد جزأي التضام(3) فيقدر، ويطلق على هذه الظاهرة سلب التضام.

فالتحليل الوظيفي للغة كشف لنا عن مدى الالتحام الحاصل بين الألفاظ في الكلام، فمن الألفاظ ما يلتحم بعضه ببعض ، التحاماً شديداً فيسمى (مركبات نحوية متضامّه)(4)، فما يربط بينها قرينة التضام. ويطلق عليها بعض الباحثين مصطلح المصاحبة ويعرّف هذا المفهوم بأنه الارتباط المعتاد للكلمة في اللغة العربية بكلمات أخرى معينة في الجمل(5).

فتستدعي الكلمة كلمة أخرى في السياق أو الاستعمال ، أو انه إيراد كلمتين أو اكثر لخلق معنى أكثر عموماً فالتضام هو إتصال سياقي كاتصال القسم بالمقسم به والمستثنى بالمستثنى منه والمعطوف بالمعطوف عليه معنى.

ويعدّ من القرائن الشكلية التي تعين على تحديد مواضع الكلمات بين اقسام الكلم فهي ذات علاقة بقرينة الرتبة، لانها محددّة لمواقع الكلم في داخل السياق، لذا كانت من العناصر البارزة المكوّنة لنظام تأليف الجملة العربية.

وتعرف هذه الوسيلة في الدرس اللغوي الحديث بـ(قواعد الحالات المتناهية) والمقصود منها (القواعد التي تحدد العلاقة بين خطى متعددة فكل خطوة منها تعتمد على الخطوة التي قبلها، كاعتماد الفعل على الفاعل في الجملة الفعلية، واعتماد المبتدأ على الخبر في الجملة الاسمية و اعتماد حرف الجر على المجرور و المضاف على المضاف

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها : 217 اقسام الكلام العربي : 196.

(2) ينظر : العلامة الاعرابية :336.

(3) ينظر: القرائن النحوية :490.

(4) اهم المدارس اللسانية : 48، و ينظر : الاصول (تمام حسان) : 247، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه : 257 - 258 - 267

(5) ينظر: وصف اللغة العربية دلالياً : 102.

إليه)[1]، فكل عنصر من العناصر اللغوية المذكورة تعتمد على عناصر أخرى ، لتوضيح التركيب النحوي وهذه العلاقات الإعتمادية هي التي تعرف بقرينة التضام ، وبتوضيح أدق نقول: إنّ العلاقة الإعتمادية تعني أن ظهور أجزاء الكلم يعتمد على ظهور أجزاء أخرى أو يكون سبباً في ظهورها ، ولذلك يعدّ التضام (الأساس الوحيد الذي يقبل معه القول بالحذف أو الزيادة في النحو العربي و لولاه ما قبل ذلك)[2]، وهذا ما يفسر لنا ظاهرة التقدير في النحو العربي ، فيما يلحظ في بعض الابواب النحوية، المسؤولة عن ظاهرة (تقدير المحذوف) لأن المطلوب اذا لم يكن مذكوراً ، فإن كونه مطلوباً قد حتمّ – في نظرهم، تقديره في الكلام.

واذا كان ما سبق من القرائن قد مثّل السّمات الشكلية التي تتعرض موضوعاتها في الغالب للأجزاء التحليلية في التركيب الكلامي ، فإن التضام من السمات الشكلية التي يتعرض موضوعها للتركيب الكلامي نفسه، (فالتضام يتعلق بالسياق وبقية السمات الشكلية تتعلق بمكونات السياق)[3] وفي هذا إشارة الى اهمية التضام لأنها ظاهرة شكلية كبرى تصورٌ أسلوب تآلف الكلمات في اللغة ثم استخدام صور التآلف في إعطاء المعنى العام للتركيب الكلاميّ.

رابعا: قرينة الربط/

وتعد هذه القرينة سمة غالبة في التركيب النحوي ويعتمد عليها في التحليل الشكلي للتركيب النحوي إذ يحتم الترابط السياقي النحوي ان يشتمل السياق على قرينة الربط لانها تربط بين أجزائها[4]، فاللغة العربية تعتمد كثيرا على وسائل الربط[5] وهذا الأمر دفع بعض الباحثين إلى القول :(لا نغالي حين نقرر أن اللغة العربية لغة وصل ، ففيها أدوات الربط مالا تكاد نراه في غيرها)[6]، فيضفي الربط سمة التماسك الشكلي

(١) المنهج الوصفي في كتاب سيبوية: ٢٥٧.
(٢) القرائن النحوية : ٤٩.
(٣) اقسام الكلام العربي : ١٩٦.
(٤) ينظر : الاشباه و النظائر ١/ ٢٠، القرائن النحوية: ٤٨
(٥) ينظر : حاشية الصبان: ٣/ ٦٣.
(٦) ينظر : من اسرار اللغة، ٣٢٧.

للسياق اللغوي في العبارة الواحدة، وتنبه سيبويه على دور الربط و اهميته في الجملة العربية عندما نقل جواب الخليل عن سؤاله عن الربط بـ(اذا الفجائية) في قوله تعالى : ﴿تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[1] فقال: (هذا كلام متعلق بالكلام الاول، كما كانت (الفاء) معلقة بالكلام الاول)[2] فعبرّ سيبويه عن هذه الوسيلة اللغوية المحسوسة بمصطلح التعليق واستبدل النحاة مصطلح الربط بمصطلح التعليف، فهذا إبن معط (ت ٦٢٨ هـ) يشير في ألفيته الى قرينة الربط من خلال حديثه عن وظيفة الحرف فيقول[3]:-

يجيء إمّا رابطاً او ناقلاً   او زائداً مؤكداً او عاملاً

وعلّق عليه إبن الخباز (ت ٦٣٩هـ) بقوله: (امّا الرابط فهو الداخل على شيء ليعلق غيره به غيره)[4] فيشير إلى أن الربط قرينة لفظية على اتصال احد المترابطين بالآخر ومن ثمّ هو وسيلة لفهم المعاني النحوية ، ولنا أن نفهم السياق بوصفه إمتداداً خطياً منتظماً للكلام ، وسلاسل الكلام التي يحتوي عليها هذا السياق لابدّ لحلقات أن تترابط ، فالترابط هو شرط المعنى[5] والاتصال من غير رابط يصبح انفصالاً، ففي هذا الكلام تصريح بأهمية الربط والنتائج المترتبة على الإخلال به، اذ تصبح الجملة التي يشرط اشتمالُها على رابط يعود على ما تقدم أجنبيةً عمّا قبلها، والمثال على ذلك؛ أن الجملة الخبرية ينبغي ان تشتمل على ضمير يربطها بالمبتدأ نحو قولنا: (البيضُ اكثرُهُ من الدّجاج) فالجملة الخبرية (اكثره من الدّجاج) قد اشتملت على ضمير يعود على المبتدأ (البيضُ)، فأصبحت مرتبطة بما قبلها بكونها خبراً له[6]، وعند حذف هذا الرابط ، نقول: (البيضُ اكثرُ من الدّجاج) اصبح الخبر هو (اكثرُ) و تغيرّ المعنى تبعاً لذلك ومن

---

(١) الروم/ : ٣٦.

(٢) الكتاب: ٣/ ٦٤

(٣) الغرة المخفية : ٨٠/١.

(٤) الغرة المخفية : ١/ ٨٠.

(٥) ينظر : حاشية الصبان : ٦٣/٣، ومنف اللغة العربية دلالياً : ٣١٤

(٦) ينظر الايضاح في شرح المفصل: ١/ ١٣٣، اللمع في العربية:٨١/١، همع الهوامع: ١٥/٢.

الباحثين من يرى أن اللغة (ليست في حقيقة أمرها الانظاماً من الكلمات التي ارتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً تحتّمهُ قوانين معينة لكل لغة)[1].

ووسع الجرجاني و قبله إبن خلدون[2]- دائرة نطاق هذا المصطلح وجعله يشمل كل القرائن النحوية في خضمّ حديثه عن نظرية النظم.

انواع الربط في الجملة العربية/

الربط في الجملة العربية يكون على نوعين:-

(أ) الربط المعنوي / ويكون في الإسناد لبيان ارتباط الفاعل بفعله في الجملة الفعلية والخبر بالمبتدأ في الجملة الإسمية ، فلا حاجة بالإسناد الى رابط لفظي ، لان قرينة الإسناد تعد من أقوى القرائن المبيّنة للمعنى، (فاتخاذ المسند و المسند اليه أقوى من اي رابط)[3]. لان قرينة الإسناد هي في نفسها رابطة معنوية تربط بين الفعل وفاعلو والمبتدأ وخبره ، فصورة الربط بالإسناد هي تضمينية، أو مباشرة دون الحاجة الى ادوات لفظية (فهي مفروضة ضمنياً من خلال ضرورات المعنى)[4]، فالفعل- كما يقول سيبويه- لابد له من فاعل كذا المبتدأ لابد له من خبر. فالمعنى لا يتضح بانفرادهما . بل بارتباطهما معنوياً.

(ب) الربط اللفظي / بيّن السيوطي (ت ٩١١ هـ) روابط الجملة وعددها ، بأنها عشرة:- الضمير واسم الإشارة وإعادة المبتدأ بلفظه، أو إعادته بمعناه، والاسم الموصول، وفاء السببية، والواو واسم الشرط وال النائبة عن الضمير وكون الجملة هي المبتدأ في المعنى[5]، فتاسيساً على قول السيوطي: يكون الرابط (إسماً او ضميراً او حرفاً) ومن اكثر الروابط دوراناً في الجملة العربية الضمير وهو مبنى صرفي عام[6]، حدّه النحاة بأنه (كل إسم دلّ على معناه بقيامه مقام غيره)[7].

---

(١) من اسرار اللغة : ٢٩٥ . العربية: (فك): ١/ ٨١.

(٢) ينظر : مقدمة ابن خلدون : ٥٥٥- ٥٥٦.

(٣) الربط في الجملة العربية: ٣٦.

(٤) النص القرآني من الجملة الى العالم: ٥٢.

(٥) ينظر : الاشباه والنظائر : ٢/٤٨- ٤٩.

(٦) ينظر : اقسام الكلام العربي: ١٩٣.

(٧) الغرة المخفية : ١/٢١٦.

ويندرج تحت الربط بالاسم، ويرى معظم النحاة انه –الضمير- الأصل في الربط ولهذه يربط به مذكوراً ومحذوفاً، ويقول سيبويه بخصوص الربط بالضمير: (فإن قلت: زيدٌ كم مرّةً رأيتَ؟ فهو ضعيف إلاّ أن تدخل (الهاء))[1] فأشار هنا الى غموض المعنى وضعفه عند فقدان الرابط –الضمير- ويدل كلام سيبويه على حسه اللغوي العميق بنظام الجملة العربية، وأسس العلاقة القائمة بين أجزاء هذا النظام، وأن في الجملة العربية حاجة الى (الربط) الذي هو جزء من هذه العلاقة.

ومن نماذج الربط بالضمير ، ربط صلة الموصول بالاسم الموصول بوساطة الضمير فحد النحاة القدماء الإسم الموصول بأنه: ما لا يتم جزءاً، إلا بصلة وعائد ومعناه انك اذا قلت: (قام الذي فلا تتم فاعلية الذي الابقولك؛ قام أبوه).

إذ لا قيمة للصلة دون العائد –الرابط- [2] فيشترط في صلة الموصول الاسمي ان يشتمل على ضمير لائق بالموصول، وتطبيقاً لهذه القاعدة نقول: (جاء الذي اكرمته، اللذان اكرمتهما الذين اكرمتهم) ويؤكد الإتجاه نفسه إبن مالك في الفيته بقوله[3]:

وكلُها يلزمُ بعدَهُ صله   على ضمير لائقٍ مشتمله

وقد يكون الضمير الرابط داخلاً في حيّز جملة معطوفة على الجملة المراد ربطها نحو قولنا: (الذي يبكي فيضحك الناسُ منهُ هُوَ الممثل) وفي هذه الجملة يتضافر الرابط الحرفي الفاء مع الرابط الاسمي الضمير العائد[4]، فالموصول والصلة والعائد وحدة لا تتجزأ فلا قيمة للصلة بغير العائد، وإن حذف لا بد من وجود قرينة تدل عليه[5]، ويحذف الرابط ، في جملة صلة الموصول اذا كان الكلام مفهوماً، ودلّ عليه دليل وذلك في:

(١) حالة الرفع / كما في قوله تعالى ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ [6] في قراءة من قرا بالرفع والتقدير (هو احسنُ) ومن ذلك ايضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن

---

(١) الكتاب : ١/ ١٢٧

(٢) شرح اللمحة البدرية: ١/٣١٤.

(٣) شرح ابن عقيل. ١/ ١٥٢ ، في النحو العربي (قواعد و تطبيق): ٥٣.

(٤) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١٥.

(٥) ينظر: النحو الوصفي من خلال القرآن: ٢٧٢

(٦) الانعام: ١٥٤.

يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ﴾[1] والتقدير : (مثلاً الذي هو) ومنه قول الشاعر[2]:

من يُعْنَ بالحمد لم ينطقْ بما سَفَهٌ ... و لا يَحِدْ عن سبيل المجد والكرمِ

والتقدير: (من يُعْنَ بالحمد لم ينطق بالذي هو سَفَهٌ).

(٢) في حالة الجرّ / كما في قوله تعالى: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ﴾[3] والتقدير ما أنت قاضيه وقوله: ﴿وَيَشۡرَبُ مِمَّا تَشۡرَبُونَ﴾[4] اي (منه) و قول الشاعر[5]:

وقد كنت تُخفي حبَّ سمراءَ حقبةً: فبحْ لأن منها بالذي انت بائحُ

اي بائحٌ به.

(٣) في حالة النصب / كما في قوله تعالى : ﴿ذَرۡنِي وَمَنۡ خَلَقۡتُ وَحِيدٗا ۝﴾[6] وقوله: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[7]، والتقدير (خلقتهُ وبعثهُ).

ويستعمل الضمير رابطاً كذلك في الجملة الواقعة خبراً ، ولم تكن هي المبتدأ في المعنى، وقد يكون الضمير مستتراً نحو: (هندٌ قامَتْ) أي قامت هي أو ضميراً بارزاً كقولنا: (زيد قام ابوه) وقد يكون الرابط الضمير مقدّراً نحو قولنا: (السَّمن منوانٌ بدرهم) والتقدير: (منوانٌ منه).

ويستغنى عن الرابط في الجملة الخبرية . اذا كانت هي المبتدأ في المعنى كقولنا: (قولي: لا إله إلا الله) و (هو الله احدٌ)[8] واستغنى عن الرابط بالرابط المعنوي فالمعنى واحد.

---

(١) البقرة: ٢٦ .

(٢) أوضح المسالك : ١/ ١١٩.

(٣) طه: ٧٢.

(٤) المؤمنون: ٣٣.

(٥) شرح ابن عقيل: ٧٤/١، همع الهوامع: ٣٠٧/١، حاشية الصبان : ٧٣/١.

(٦) المدثر: ١١.

(٧) الفرقان: ٤١.

(٨) اوضح المسالك: ١٢٩/١، شرح المفصل: ٩٢/١.

وقد شبّهت الجملة الواقعة نعتاً، بالجملة الواقعة خبراً، في اشتمالها على الضمير[1] قال إبن مالك[2]:

ونعتوا بجملةٍ منكراً فأعطيتْ ما اعطيتهُ خبراً

فيشترط في الجملة الواقعة نعتاً أن تشتمل على ضمير، يربط بين المنعوت وجملة النعت نحو قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾[3] وقد يحذف للدلالة عليه كقول الشاعر[4]:

وما ادري اغيرّهم تناءٍ وطولُ دهرٍ ام مالٌ اصابوا ؟؟

فاصل الكلام أم مالٌ اصابوه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾[5]، اي (لا تجزى فيه)[6]، والذي سهّل حذف الرابط، دلالة السياق عليه. فالجمل المذكورة آنفاً- صلة الموصول ، الخبر الصفة- لابدّ لها من ضمير يعود على الكلام السابق، وانما كان ذلك لان الجمل تستقل بنفسها فيبقى الاول كأنه أجنبي عنها، والضمير يربطها بما قبلها، اذ لا بدّ من عوده على شيء[7] يتضح مما تقدم من الأمثلة أثر الضمير واهميته في تحقيق مبدأ التماسك السياقي للجملة العربية لأنّ الخبر والنعت حينما يقعان جملاً يصبحان شبه منفصلين، عن المنعوت والمبتدأ فيؤدي الضمير مهمة الربط بينهما، فضلاً عن هذا الدور الاساس، يؤدي دور المُوجز أو المختصر لأنهُ بمثابة البديل عن الإسم الظاهر، فلو كان التعبير بالظاهر دائماً لانعدم الاتساق والتوافق بين أجزاء الجملة[8].

---

(1) ينظر : الاصول: ٧٦/١، الوافية في شرح الكافية : ٦٥.

(2) شرح ابن عقيل : ١٩٧/٢.

(3) يس: ٣٧ .

(4) شرح ابن عقيل : ١٩٧/٢.

(5) البقرة / الآية: ٤٨.

(6) في النحو العربي (قواعد وتطبيق): ١٨٩.

(7) ينظر : المغنى في النحو: ٢٩٠/٢.

(8) ينظر: النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم: ٢٨٩.

وحينما يُفتَقَدُ الضمير في الرّبط بين عناصر الجملة ، تقوم بعض العناصر الاخرى مقام الضمير الشخصي من هذه العناصر: إسم الإشارة او ضمير الاشارة، ومما يدل على ما بين الاشارة والضمير الشخصي من آصرة قوله تعالى: ﴿ وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ ﴾[1] فاذا وضعنا الاشارة موضع (هو) في الكلام العادي ما تغيّر من المعنى شيء[2] ومثّل النحاة لذلك بقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[3]، فاسم الاشارة (ذلك) في هذا الموضع هو الرابط والمرجع لما تقدم، فيلخص الموقف كله بذلك المرجع الإشاري[4]. ومثله قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُواْ عَنْهَآ أُوْلَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ﴾[5]. إذ ربط اسم الإشارة (أولئك) بين المبتدأ (الموصول و صلته) وبين الخبر (أولئك أصحاب النار) ولا يقتصر الامر على المبتدأ والخبر، بل يربط اسم الاشارة بين عناصر الجملة المختلفة مثاله مع (إن) قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ۝﴾[6].

فشارك إسم الاشارة في الربط بين اسم إنّ و خبرها ومثل هذا الأثر الربطي(يثبت العمل الذي يقوم به ضمير الاشارة وهو العمل لا يختلف عن العمل الضمير عندما تفتقد الجملة الضمير كرابط)[7] وكما يؤدي ضمير الاشارة مهمة الربط بين عناصر الجملة يؤدي كذلك مهمة الربط بين الجمل، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُواْ رَسُولَ ٱللَّهِ وَلَآ أَن تَنكِحُوٓاْ أَزْوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦٓ أَبَدًاۚ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمًا ۝﴾[8] فضمير الاشارة (ذلكم) جاء للربط بين الجمل المتقدمة عليه ، وهذا يؤكد ما قلناه عند الحديث عن الضمائر : إنّ الاشارة ما هي إلا نوع من الضمائر.

---

(١) ال عمران / الآية:١٨
(٢) ينظر: القرائن النحوية: ٤٨.
(٣) الآية / الاعراف / ٢٦.
(٤) ينظر: النحو الوصفي من خلال القران الكريم : ٣٢٠.
(٥) الاعراف / ٣٦.
(٦) البينة / ٧.
(٧) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم: ٣٢٢.
(٨) الأحزاب: ٥٣

وتؤدي الأسماء الموصولة كذلك مهمة الربط بين الجمل ، ونفهم هذه المهمة من إسمه، موصول أي أنهُ يصل بين شيء وآخر أو يربطُ بينهما ، فيسبق الاسم الموصول عادة بجملةٍ ثم تأتي بعده جملةٌ تدعى صلة الموصول فيكون الاسم الموصول حلقة وصل أو ربط بينهما ، فيوضح معناهما[1].

ولذلك عدَّ بعض المحدثين إسم الإشارة و الإسم الموصول - ضمن الضمائر- الضمائر الاشارية والضمائر الموصولية[2]. وادخلت ضمن الكنايات ووجه الشبه بينهما أن الضمائر هي عبارة عن اشارات فالضمير المنفصل (أنا) إشارة الى المتكلم نفسه، و(انت) اشارة الى المخاطب و(هو) اشارة الى الغائب، وكذلك إسم الإشارة ، وظيفتها اللغوية هي الإشارة كما تدلّ عليها التسمية، وتمين المشار اليه بها، باشارة حسية تصحبها، أمّا الإسم الموصول فهو كناية موصولة بجملة معهودة المضمون لدى المتكلم والسامع وهي إشارة ايضاً ، إلا أنها اشارات الى غير الحضور في اغلب الإستعمالات وإنما نعمد في تبيين المشار اليه على جملة موصولة بها، معهودة المضمون عند المتكلم والسامع معاً[3].

وقد يكون الربط بتكرار المبتدأ بلفظه، واكثر ما يكون في مواضع التفخيم كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَاقَّةُ ۝﴾[4] و قوله: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾[5]، وقد يكون باعادة اللفظ و المعنى معاً ويدخل ضمن هذا الباب ، التوكيد اللفظي الذي يعني تكرار اللفظ حرفاً كان ام اسماً ام فعلاً او أن تكون الجملة الخبرية هي المبتدأ في المعنى، فيكون الخبر تكراراً لمعنى المبتدأ[6] نحو قولنا (قولي: لا اله إلا الله) و فيه خلاف بين النحويين.

واحياناً يكون الرابط الخبر الذي هو عمومٌ يدخل تحته المبتدأ نحو قولنا: (زيدٌ نعمَ الرجلِ) وعند خلو الجملة من الضمائر أو أسماء الاشارة و الأسماء الموصولة ، والروابط

---

(1) ينظر. شرح المفصل : ٣/ ٥٠.

(2) ينظر: العربية الفصحى ١٦١ ، التطور النحوي (برجستراسر): ٨٢.

(3) ينظر: في النحو العربي(قواعد و تطبيق) : ٥ ، ٥٣.

(4) الحاقة: ١ ، ٢

(5) القارعة: ١ ، ٢ .

(6) ينظر الوجيز: ٢٢٥

المذكورة سابقاً تؤدي الحروف مهمة الربط في الجملة، لا على إطلاقها فهي تكون رابطة في بعض صورها، وأقرب ما تكون (ال) للربط في العهدية بأنواعها الثلاثة[1]: العهد الذكري / وفيه يتقدم لمصحوبها ذكر في اللفظ[2]، فاللفظة تذكر مرتين بلفظ واحد تكون في الأولى مجردة من (أل) وفي الثانية مقترنة بـ(آل) العهدية التي تربط بين النكرتين و تحدد المراد من الثانية [3]. نحو قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ۝ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾[4] ففائدة أل في (الرَّسول) تنبيه على أن الثاني هو الأول، فـ(آل) نبهتْ على الاول من خلال الثاني، وربطت بينهما بكونيهما واحداً، ولو جيء به منكراً لتُوهم أنه غيره. فـ(أل) هنا بمنزلة الضمير العائد على الإسم الظاهر والدليل أنه يمكن أن يستغنى عن الكلمة الثانية (الرسولُ) بذكر ضمير ينوبُ عنها ويؤدي وظيفتها ، كما لو قلنا في غير القرآن ، (فأرسلنا الى فرعون رسولاً فعصاه) فالضمير (الهاء) في الفعل (عصى) حلَّ محل ذكرها ثانية[5] .

(١) العهد الحضوري / وهو أن يكون مصحوبها حاضراً أو مشاهداً أو محسوساً ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾[6] إذ إنَّ تعريف (اليوم) كان لحضور زمانه، وزمن التكلم، وإنه كان آخر أيام لقاء الرسول (ص) بالمسلمين، فاليوم هنا ليس مجهولاً، وإنما هو اليوم المحدد أو اليوم المشهود، وهكذا يكون التعريف بـ(ال) قرينة الحضور رابطة بين الزمان والمكان في آن واحد من خلال لفظة (اليوم).

(٢) العهد الذهني (العلمي) / ويكون التعريف بـ(ال) هنا نتيجة لانحصار الفكرة المعرفة في مدلول واحد دون غيره نتيجة للعلم السابق به كقوله تعالى:

---

(١) ينظر: اللامات (الزجاجي): ٢١.
(٢) ينظر: معاني الحروف. ٦٥، بلاغة القرآن في آثار القاضي عبدالجبار: ١٥٦.
(٣) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم: ٤٢٩.
(٤) المزمل. ١٥ ، ١٦.
(٥) ينظر : النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم: ٤٢٩.
(٦) المائدة: ٣.

﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ۝﴾[1] حيث لا ساعة الا يومُ القيامة، ولا انشقاق للقمر إلا في ذلك اليوم(فالعهد هنا ذهني أو علمي لعلم كل من المتكلم والمخاطب، بمدلوله وإن لم يتقدم له ذكر في الكلام)[2]، فـ(أل) هنا تربط بين المعلومات المخزونة في ذهن السامع وبين ما يلقى عليه من الكلام، ولهذا السبب عدّ بعض الباحثين (أل) قرينة نحوية عقلية[3] .

وحروف الربط في الجملة العربية كثيرة يندرج تحتها (حروف الجر وحروف العطف وحروف الشرط و إن و أما و لولا و واو الحال، ويمكن دخول حروف الجواب تحت الرابط لانها تربط الجملة بجوابها)[4]، نستدل من هذا النص ان حروف المعاني جميعاً[5]، تؤدي مهمة الربط في الجملة .سواء أكانت حروف نسقٍ ، أم كانت حروف تعليق[6] نحو إن الشرطية وجميع ما ركبت مع (آن) قبلها و بعدها.

ولكثرة الحروف المستخدمة روابط في الجملة العربية ، نحاول بيان أهمها مما استعمل اكثر من غيره نحو : إن الشرطية الجازمة، فهي تؤدي مهمة الربط بين جملتين الاولى فعل الشرط والثانية جوابه، وعملية الربط هذه لا تتحقق إلا إذا كان جواب الشرط على الاصل ، أي فعلاً ويجزم سيبويه أن أداة الشرط (إن) وحدها لا تعمل في الجواب، بل إن الأداة وفعل الشرط معاً يعملان في الجواب، ولذا قال في كتابه: (واعلم أنّ حروفَ الجزاء تجزمُ الأفعال، و ينجزم الجوابُ بما قبله، وزعمَ الخليلُ أنك إذا قلت : (إن تأتني آتك) فـ(آتك) إنجزمت بـ(إن تأتني)، كما تجزم إذا كانت جواباً للأمر حين قلت: (ائتني آتك)[7] وإذا كان الجواب بغير الفعل لم تعدّ الاداة قادرة على ربط الجواب، فوجب ربطه بـ(الفاء) أو بـ(إذا) نحو قولنا: (إن تأتني فأنا مضيافٌ) فالفاء هنا رابطة بين

---

(١) القمر : ١

(٢) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم : ٤٢٨.

(٣) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها: ١٥٨.

(٤) المغني في النحوي: ١/ ١٧٩.

(٥) ينظر: النحو الوافي: ١/ ٦٢.

(٦) ينظر: العربية الفصحى : ١٨٠.

(٧)الكتاب. ٣/ ٦٢- ٦٣.

الجواب و الشرط[١]، ولو أزيلت لصح في (إن) التي في صدر الجملة ان تكون مخففة من الثقيلة، ولكن وجود الفاء إزال هذا اللبس الممكن ولاشك أن الفاء حين تزيلُ هذا اللبَس تكون قرينة لفظية على المعنى لربطها بين الشرط وجوابه.

ومثل ذلك يقال في اللام الواقعة في جواب (لولا) والواقعة في جواب القسم و الفاء الواقعة في جواب أما، (ومن هذا يبدو أن الأجوبة تفتقر الى هذا الروابط الحرفية حتى تعلم بهذهِ القرائن اللفظية انهّا اجوبةٌ)[٢] وتؤدي مهمة الربط في الجملة كذلك ، واو المعية[٣] نحو قوله تعالى:﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[٤] و واو الحالية . نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾[٥] وتؤدي المهمة نفسها الأدوات ذوات الصدارة في الجمل، كأداة الشرط كما تقدم وأداة الإستفهام...... الخ. حين تربط الأداة بين اجزاء الجملة وتعطي الجملة أسلوبها المخصوص لانها تلخص معناها، حتى إن الجملة لو حذفت بدليل وبقيت الأداة لأفادت المعنى كاملاً.

خامساً: قرينة الأداة:

قبل التغلغل في الاداة بوصفها قرينة لفظية مهمة في الجملة العربية، يجب ان نذكر الفرق بين الاداة و الحرف و لم فضلّنا ذكر الاداة دون الحرف و الجواب ان الأداة أعم من الحرف، فالحرف لفظ يقيدنا بالحرف وحده دون الاسم و الفعل، اما الاداة فيدخل فيها زيادةً على الحرف الاسم و الفعل، لان الادوات في العربية ليست حروفاً فقط، بل ترد احياناً اسماء وافعالاً نحو: أسماء الشرط وأسماء الإستفهام اوأفعال الإستثناء.

فالاداة في اللغة الآلة الصغيرة[٦]، و في اصطلاح النحويين الكلمة تستعمل للربط بين الكلام او للدلالة على معنى في غيرها، و هي كثيرة الدوران في الكلام، عظيمة الاستخدام في اللغة فلا تكاد تخلو جملة او عبارة من حرف جر او عطف او اداة تأكيد

---

(١) ينظر: الا شموني ٣/ ٥٨٨٠
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها . ٢١٦.
(٣) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٢.
(٤) يونس : ٧١.
(٥) الكهف : ١٨.
(٦) لسان العرب: ٤٧/١- ٤٨

او نفي او استفهام او نحو ذلك، و قد وردت لفظة الأداة عند المبرد (ت ٢٨٥ هـ) بمعنى الآلة التي تستخدم في العمل سواء اكانت حرفاً ام كانت غير ذلك فجاء في المقتضب: (إعلم أن الافعال ادوات للأسماء كما تعمل فيها الحروف الناصبة و الجارة)[١] اما المتأخرون من النحاة فقد اطلقوا لفظة الاداة على بعض الابواب النحوية العامة مثل: ادوات الشرط و ادوات الاستفهام، و ادوات القسم و الخلاصة ان لفظة الاداة قد وردت في كلام النحاة القدامى متماشياً مع المعنى المعجمي احياناً، و غالباً ما تطلق الاداة و يراد بها معنى الحرف المقابل لإسم والفعل.

والأداة قرينة لفظية، و تعد من القرائن المهمة في الاستعمال العربي، لأنها عبارة عن مبنى تقسيم تؤدي معنى التعليق[٢] فالعلاقة التي تعبر عنها الاداة إنما تكون بين الاجزاء المختلفة في الجملة، و التعليق بالأداة اشهر انواع التعليق في العربية الفصحى.

(فإننا نجد كل جملة في اللغة الفصحى على الإطلاق تتكل في تلخيص العلاقة بين اجزائها على الاداة)[٣]، وهذا النص يوضح لنا دور الاداة و اهميتها في تلخيص المعاني اللغوية، نحو معاني النفي والتأكيد والإستفهام والأمر باللام والعرض والتحضيض والتمني والترجي والنداء والشرط الامتناعي والشرط الامكاني و القسم و الندبة و الاستغاثة و التعجب والى جانب هذه الوظيفة، تؤدي الاداة وظيفة الربط بين اجزاء الجملة كالذي نجده في حروف الجر و العطف والاستثناء والمعية و واو الحال.

وتشترك الادوات جميعا في انها لا تدل على معان معجمية، و لكنها تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق ثم تختص كل طائفة منها تحت هذا العنوان بوظيفة خاصة، وحين اراد النحاة ان يعبروا عما فهموه بوضوح من ان معاني الادوات هي وظائفها أي أن معناها وظيفي لا معجمي، قالو في تعبيرهم عن هذا الفهم، إن هذه معانٍ حقها ان تؤدى بالحرف. فالمعاني الوظيفية يكشف عنها في مظانها الاصلية، وإذا امكن الوصول الى المعنى الوظيفي باسم او فعل او حرف او ضمير فالنحاة وصفوا هذه الكلمات بأنها أشبهت بالحرف شبهاً معنوياً و ربما اصبحت هي أنفسها الأداة محولة للسبب نفسه،

---

(١) المقتضب: ١/ ٢٣٨

(٢) اللغة العربية معناها و مبناها: ١٢٣

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها

فالأداة تكتسب معناها من السياق الذي توضع فيه، فدلالتها مرهونة بوجودها في السياق، و لذلك زعم النحاة (إن الحرف ليس له معنى في نفسه و لكن له معنى في غيره)[1] و نرى تاثر الدكتور المخزومي بهذا التعريف في قوله (إنها كلمات اذا أخذت مفردة، غير مؤلفة فليس لها دلالة على معنى، و لا تدل على معانيها إلا في إثناء الجملة)[2] و الادوات في العربية كثيرة، و دخلت الاستعمال على صورة مجموعات، كل مجموعة منها تنتظم ادوات عدة تشترك في دلالة عامة، وتختلف فيما بينها في الاستعمالات الخاصة ويجب ان تدرس الأدوات مجموعات لا منفردة لتكون الفائدة أعم (و ليس للأدوات في الكلام ما نسب اليها من عمل او تاثير فيما بعدها كل ما تؤديه هو التعبير عن المعاني العامة التي تطرأ على الجملة، مما يقتضيه حال الخطاب و مناسبات القول)[3]

لذلك يمكننا القول إن الاداة من اهم الوسائل التي تغير المعنى النحوي في الجملة العربية و قد فطن النحاة الى اهمية الاداة حين اشاروا الى الفرق بين قولنا (يا لَزيدٌ و يا لِزيد) إذ دلت اللام الاولى على المستغاث به، ودلت الثانية على المستغاث من أجله. وبين قولنا: (إن زيداً لهذا) و(إن زيدٌ لهذا) فالأولى لام التوكيد و الثانية لام الجر و من القدماء من قدم قرينة الاداة على قرينة الاعراب، و منهم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) الذي كان يرى ان دلالة الاداة ابين من دلالة الاعراب في الفرق بين الجملتين المذكورتين، ذلك (لأن الاعراب يسقط في الوقف، فيسقط الدليل، فجعل الفرق باللام لئلا يزول في وصل و لا وقف فكان ابين دلالة مما يدل في حال و يسقط في حال)[4].

و الحقيقة أن تناول القدماء للادوات لم يكن تناولاً منظماً، بدليل انها لم تدرس مجتمعة في باب مستقل، بل درست موزعة على ابواب النحو المختلفة، فأداة النفي تدرس في كثير من الأبواب النحوية، في باب جوازم الفعل المضارع (لم ، لما) وفي النواسخ (ليس، ما، لات، لا، إن النافية) و ما يقال في النفي يقال ايضاً في غيره من الادوات.

ذلك أن الدراسة النحوية اهتمت بالناحية الاعرابية في المقام الاول و اعطت الشكل الاهمية الأولى دون المعنى النحوي (فلم يعتبر النحاة الادوات نوعاً مستقلاً بل عالجوها

---

(١) شرح شذور الذهب: ١٤

(٢) شرح الوافية نظم الكافية١٢٥، الاصول ٤٣/١

(٣) في النحو العربي: (قواعد و تطبيق: ٣٨)

(٤) اللامات: ١٩٠

تحت اقسام الكلمة المختلفة)[1] فعولجت مرة تحت الاسماء و اخرى تحت قسم الافعال وثالثة تحت قسم الحروف، والحق ان النظرة الصحيحة المتأنية لهذا النوع من الكلم يعطيها الحق في ان تكون قسماً مستقلاً عن الاسم و الفعل فـ (مَن) الاستفهامية يمكن ان تكون اسماً دالاً على مسمى كما يدل (محمد) او (علي) كما لا يمكن ان تكون (ليس) فعلاً دالاً على الحدث و الحرف كما يدل الفعل (عَلِمَ) و(جاهَدَ).

فنحن نفهم معنى الشرط من (إن) والاستثناء من (إلاّ) والاستفهام من (هل) والتحضيض من (هلاّ) و القسم من (الواو)[2] و هلم جراً، و ما دمنا نفهم هذه المعاني مباشرة من الادوات فالأدوات قرائن لفظية على هذه المعاني.

نستنتج من هذا الكلام ان المعنى الوظيفي الموكل للأداة في العربية (هو المعنى النحوي الذي تفيده الاداة عندما تكون في تركيب لغوي معين، وذلك بحسب ما تدل عليه القرائن في السياق)[3] يفسر لنا هذا النص ان قرينة الاداة لا تقف وحدها في نظام افادة القرائن و انما تكون افادتها في اطار مبدأ عام هو مبدأ تضافر القرائن (فإذا كانت القرائن الأخرى بحيث تغني عن ذكر الاداة فلا تكون الاداة بمفردها مناط المعنى فإن النص حينئذ يمكن أن يؤمن فيه اللبس بدون ذكر الاداة)[4] فمن ذلك التلازم الذي بين همزة التسوية و بين ام يجعل (ام) هذه قرينة على الهمزة فيستغنى احياناً عن الهمزة بقرينة ذكر (ام) نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝﴾[5] في قراءة من قرأها بدون همزة الإستفهام، ومنه قول عمر بن ابي ربيعة[6]:

فوالله ما أدري؟ و إني لحاسب ... بسبع رمين الجمر أم بثمان؟

واصل الكلام (أبسبع رمين) و إنما حذفها اعتماداً على القرينة اللفظية (ام).

---

(١) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم: ٤٢.

(٢) شرح المفصل: ٨/ ١٠ شرح شذور الذهب: ٣١٨.

(٣) دراسات في الادوات النحوية: ٦٨.

(٤) اللغة العربية معناها و مبناها: ٢٢٠.

(٥) البقرة: ٦

(٦) ديوان عمر بن ابي ربيعة: ٢٩٩

و الأدوات في الجملة العربية منها أصلية و منها مرتجلة في اللغة[1] نحو: حروف المعاني كحروف الجر و العطف و إن و أخواتها و منها منقولة، أي لها اصل في الاستعمال اللغوي ثم تحمل معنى الحرف و تقسم على ثلاثة أقسام:

١- ما هي منقولة عن الاسم نحو: الأسماء المبهمة في تعليق الجمل مثل: كم، كيف، في الإستفهام.

٢- منقولة عن الفعل، و ذلك نحو تحويل بعض الافعال التامة الى صورة الاداة بعد القول بنقصانها مثل (كان واخواتها) و(كاد واخواتها)، و ذلك لدخولها على الجمل المفيدة بنفسها، وافادتها وظيفة نحوية قريبة من وظيفة الاداة من مثل: (إنْ، لا) فكثير من النحاة عدوا النواسخ من الادوات في العربية، و ذلك بسبب التغييرات الواضحة التي تطرا على هذه الافعال حين انتقالها الى الأداتية، فالفعل حينما ينتقل الى معنى النسخ يفقد الدلالة على الحدث، و لا يبقى له من معنى الفعل الا الدلالة على الزمن، و هذا هو المقصود بأنها ناقصة، بل إنَّ (ليس) من بين هذه الأدوات تتمخض للنفي و لا يتضح فيها حتى معنى الزمن، و تفقد مهمة الاسناد كذلك (فلا إسناد بين هذه الادوات ومرفوعاتها و لكن هذا المعنى واضح بين المرفوع و المنصوب بعدها)[2]، ولا توصف –النواسخ- هذه بتعد او لزوم، فلو بقيت افعالاً، لوصفت علاقتها بالخبر المنصوب بعدها بأحد هذين الوصفين، وتمتاز هذه النواسخ بقابليتها على الدخول على الأفعال، فتدل على خصوص زمن الفعل الذي، دخلت عليه و بهذا تكون تعبيرات عن الجهة نحو: (كان يفعل، صار يفعل).

٣- منقولة عن الظرفية كاستعمال بعض الظروف في تعليق جمل الشرط والجزاء مثل: (حتى، ايان، أين... الخ).

---

(١) ينظر: العلامة الاعرابية: ٧٤

(٢) القرائن النحوية: ٢٤

٤- منقولة عن الضمائر نحو (من، ما، اي) الى معاني الشرط والاستفهام، والمصدرية والظرفية والتعجبية.

والأدوات المنقولة من الفعل و الاسم و الظرف و الضمير تحتفظ غالباً ببنيتها التي كانت عليها قبل النقل[1] ومن ثم لا تكون بنيتها قرينة على المعنى الذي اريد بها بعد النقل.

خصائص الاداة:

تمتاز الأداة بخصائص معينة تميزها من باقي اقسام الكلام -الإسم و الفعل- ونجملها فيما يأتي:

أ- الاداة والمعنى الوظيفي: إن المعاني التي تؤديها الادوات جميعاً هي نوع من التعبير عن علاقات في السياق وواضح أن التعبير عن العلاقة معنى وظيفي لا معجمي. فلا بيئة للأدوات في خارج السياق. و من هنا حدد النحاة القدماء، متعلقاً خاصاً بالجار و المجرور تقديره (استقر او مستقر) بل انهم لما رأوا الظروف تسلك مسلك الادوات احياناً، قالوا بتعليق الظرف ايضاً، والحقيقة ان التعليق او الربط لا يقتصر على الجار والمجرور و الظرف فقط، وإنما هو وظيفة الادوات جميعاً (فالعاطف و المعطوف متعلقان بالمعطوف عليه و واو المعية و متبوعها متعلقان بالمصحوب وهلم جراً)[2]، وحين يكون الربط بين اجزاء الجملة كلها، يكون معنى الاداة وهو ما يسمونه (الاسلوب) نحو حديثهم في أسلوب النفي و الشرط والإستفهام فالربط هنا بما تحمله الأداة من وظيفة الاسلوب.

ب- الأداة و التضام: الاداة اكثر اقسام الكلام استخداماً و اقوم دوراً فيه، وإن كانت اقلها عدداً، و هي تحتاج الى غيرها في الاسم و الفعل، ليظهر معناها (فالادوات ذات افتقار متأصل الى الضمائم، و من هنا لا يكتمل معناها الا

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٥٠

(٢) دراسات في الادوات النحوية: ٣٦.

بها)[1]، فلا يفيد حرف الجر الا مع المجرور، و لا العطف الا مع المعطوف، حتى ادوات الجمل كالاستفهام والشرط والنفي مفتقرة الى ذكر الجملة كاملة بعدها، و في اشارات القدماء الى قرينة التضام من الادوات ومتعلقاتها، قول إبن مالك في حديثه عن ادوات الجزم[2]:

فعلين يقتضين شرطٌ قُدِّماً   يتلو الجزاء وجوابا وسُما

ت- الأداة و المبنى: تتصف الأدوات بعدم دخولها في جدول تصريفي، كما هو الحال بالنسبة للأسماء و الأفعال والصفات، فهي من حيث كونها مبنى تقسيم لا ترجع إلى أصول إستقهامية أو الى صيغ تصريفية، شأنها في ذلك شأن الضمائر و الظروف، و لا تكون لها صفة معينة ولا تتصرف الى صيغ غير صيغها، و هذه الأدوات إما ثنائية الحروف مثل: (من) و(عن) و(في) و من حروف الجر، وإما ثلاثية الحروف نحو: (أين، متى، حيث)، في الجزاء و (ثمّ) في العطف و(كيف) في الإستفهام و(الا) في الاستفتاح وأما ما جاء على أربعة أحرف فقليل نحو: (حتى، أما، لكن، لعلّ)، و ما جاء على خمسة أقل مما جاء على أربعة، نحو: (لكنّ) المشددة.

ث- الأداة والرتبة: تلتزم الأداة موقعاً معيناً في السياق[3]، و الأدوات أشد تأصلا في حقل الرتبة من الضمائم، ومن ثمّ تعد مجالاً خضباً للدراسة قرينة الرتبة، فمعظم الجمل في العربية، تتخذ أدوات خاصة تلخص العلاقة بين أجزائها فرتبة أدوات الجمل جميعاً هي الصدارة نحو: أدوات الإستفهام و النفي والنهي والدعاء، و النداء، كما أن رتبة حرف الجر هي التقدم على المجرور ورتبة حرف العطف هي التقدم على المعطوف، وهكذا الحال بالنسبة لحروف المعاني الأخرى، فكل أداة

---

(١) المصدر نفسه: ٣٧، و ينظر: اللغة العربية معناها و مبناها: ١٢٦.

(٢) شرح ابن عقيل: ٢/٢٧٠

(٣) ينظر: دراسات في الأدوات النحوية: ٣٠.

في العربية الفصحى تحتفظ برتبة خاصة ومن هنا تعدّ الرتبة قرينة لفظية تعين على تحديد المعنى المقصود بالأداة (فالصدارة هنا هي الفارق الوحيد في الرتبة بين الأداة و الظرف)[1] لأن الظرف يتقدم على مدخوله نحو: (أزورك متى أهل العيدُ) ولكن الظرف اذا تعدد معناه الوظيفي فأصبح أداة شرط لزم الصدارة في الجملة فتصير الجملة (متى أهلَّ العيدُ أزورك) ولا تكون الشرط إلا في هذا الموضع.

ج- الأداة والإسناد: لا يلمح في الأداة قرينة الإسناد، فلا تقع مسنداً كما لا تقع مسنداً اليه، و هذا يفسر لنا قول النحاة في تعريف الحرف أنه: ما لايجوز أن يخبر عنه و لا يكون خبراً.

ح- الأداة و الاختصاص والعمل: من الأدوات ما تدخل على الجمل رتبتها على وجه العموم الصدارة وتدعى ادوات الجمل نحو: الشرط و الأستفهام والنفي وغيرها، ومن حيث العمل، منها أدوات غير عاملة نحو: أدوات النفي والأستفهام و قد و السين و سوف و ادوات عاملة في فعل واحد[2] نحو: أدوات النصب و أدوات الجزم، أو عاملة في فعلين نحو: أدوات الشرط الجازمة لفعل الشرط وجوابه.

ومن الأدوات ما تدخل على المفردات أو الأسماء، و رتبها دائماً التقدم على ما دخلت عليها، ومنها أدوات غير عاملة نحو: إلا الاستفتاحية وحروف النداء[3]، وعاملة نحو حروف الجر والأحرف المشبهة بالفعل وأدوات الاستثناء.

ولكل اداة من هذه الأدوات زيادة على دلالتها المعنوية الخاصة- ضمائمها الخاصة، فهي تتطلب بعدها شيئاً بعينه فتكونُ قرينة متعددة جوانب الدلالة فيها إذ تدل بمعناها الوظيفي وبموقعها وتضامها مع الكلمات الأخرى.

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٢٦.

(٢) ينظر : شرح شذور الذهب: ٢١٥.

(٣) ينظر: المقتضب: ٢/٣٢/٤، همع الهوامع: ٢/٤٣.

وربما يكون الموضع لدلالتها العلامات الإعرابية لضمائمها[1]، إذ تؤدي العلامة الإعرابية عملاً مهماً في تحديد معاني الأدوات التي تحدد مبناها وتحدد وظائفها، وهذه الأدوات تُضام أشياء أخرى[2]، و لذا يقرن بعض المحدثين قرينتي الأداة والتضام معاً إذ لا أداة من غير تضام، وهذا التعدد في جوانب الدلالة بقرينة الأداة يجعلها في التعليق النحوي قرينة لفظية مهمة جداً، و الرسم الآتي يوضح االأدوات من حيث الإختصاص والعمل:

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٢٥.

(٢) ينظر: العلامة الإعرابية: ٣١٦.

الأدوات

- مختصة
  - مختصة بالإسم (المفرد)
    - عاملة
      - حروف الجر
      - حروف الإستثناء
    - غير عاملة
      - حروف الإستفتاح (اما، الا)
      - حروف النداء
  - مختصة بالجملة
    - جملة فعلية
      - غير عاملة (قد السين السوف)
      - عاملة
        - لفعل
          - أدوات الجزم
          - أدوات النصب
        - لفعلين
          - أدوات الشرط الجازمة
    - جملة اسمية
      - النواسخ
      - إن و اخواتها
      - كان و اخواتها
      - كاد و اخواتها
- غير مختصة
  - ادوات الإستفهام
  - حروف العطف
  - حروف الجواب
  - حرف النفي (ما)

المبحث الثاني

القرائن المعنوية

من الأسس التي يبنى عليها النظام النحوي للغة العربية، مجموعة العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها لذا تحكم الجملة العربية مجموعة من العلاقات المتشابكة في نسيج متلاحم، و القرائن النحوية هي التي تكشف عن هذه العلاقات و تتعاون هذه القرائن بحيث تساعد كل منها الأخرى في أدائها الغاية التي تراد لها[1].

و تعد القرائن المعنوية من القرائن المهمة التي تربط بين أجزاء الجملة لأن الجملة يعتمدُ عليها في ربط سياقها، وإتساق طريقة تركيبها، ورصف الكلمات فيها، وتفيد تحديد المعنى النحوي للكلمة، وتضمّ القرائن المعنوية:

أولاً: قرينة الإسناد:-

تنبه النحاة و لا سيما سيبويه على قرينة الإسناد، هذا القانون اللغوي، منذ وقت مبكرٍ و جعل له باباً مستقلاً أسماه باب المسند و المسند اليه فقال: (و هما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، و لا يجدُ المتكلم منه بداً، فمن ذلك الإسم المبتدأ و المبني عليه، و هو قولك: عبدالله أخوك وهذا أخوك)[2] فاكد في هذا النص على أهمية قرينة الإسناد بوصفها وسيلة ترابط اجزاء الجملة- المسند و المسند اليه- فعلية كانت ام إسمية. فلا بد للمبتدأ من خبر، وللفعل من فاعل او نائب فاعل، و إهتمام سيبويه بهذين الركنين الأساسيين في الجملة نابع من أن السامع يحتاج اليهما في افادة المعنى و ان الجملة لا يمكن ان تنهض الا بهما، و هنا يتبين لنا سبب استحقاق هذين الطرفين، ان يكونا في

(١) ينظر: العلامة الإعرابية: ٣٠٩.
(٢) الكتاب: ١/ ٢٣.

المنزلة العليا منزلة الرفع، ونتبين كذلك العلاقة بين المعنى اللغوي للرفع، و المعنى الذي اصطلح علية النحاة.

وأكد الجرجاني أيضاً أهمية ركني الإسناد بقوله (ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس أنه لا يكون خبر حتى يكون مخبرٌ به و مخبرٌ عنه....... ومن أجل ذلك امتنع ان يكون لك قصد الى فعل من غير ان تريد إسناده الى شيء مظهرٍ أو مقّدرٍ)(١). فلابد للمسند من مسند إليه عند القدماء، أما الدراسات اللغوية الحديثة فلا تعترف بالابدية في فهم الجملة فالجملة هي التي تؤدي الفائدة كاملة، أما تكونها الشكلي فلا يشرط فيه وجود الركنين (بل قد تتحقق بكلمة واحدة، إذا أردت المعنى المفيد، كما في أسلوبي التحذير والإغراء فلقد فهم النحاة الجملة على أساس منطقي وفرضوا الواقع الفلسفي على الشكل اللغوي.

بمعنى أنهم فهموا الجملة في ضوء المنطق، فلما لم يكن هناك حدث بلا مُحدث لم يرتضوا أن يجيء مسند اليه بلا مسند او العكس، وإذا غاب احدهما قدّروه حتى يتوافقُ النّصُ اللغوي مع الواقع الخارجي، واغفلوا ان في التقدير أهداراً للمعنى واطاحة بقيمة التعبير اللغوي فالجملة في نظرهم تركيب لغوي يقوم على ركنين اساسين هما الموضوع، و المحمول ففي قولنا: (العلم نورٌ) تكون كلمة العلم أمراً موضوعاً، أمام العقل ليحكم عليه حكماً مناسباً لذلك يسميه المناطقة والنحاة بالموضوع(١) والدراسة اللغوية الحديثة لا تعترف بهذا الإلتزام المنطقي، ولا تسمح لاحكام المنطق الفلسفية أن تتحكم في دراسة اللغة.

و اشار الفراء (ت ٢٠٧ هـ) في كتابه معاني القرآن الى قرينة الإسناد، وذلك من خلال توضيحه جملة (ضقت به ذرعاً) فقال: (فلما جعلت الضيق مسنداً اليك فقلت (ضقتُ)، جاء الذرع مفسراً: لأن الضيق فيه، كما تقول: هو اوسعكم داراً)(٢) فالفعل

---

(١) دلائل الاعجاز: ٥٢٧.

(٢) معاني القرآن (الفراء)، ١/ ٧٩.

(ضقتُ) مسند وتاء الفاعل مسندٌ إليه، فالعلاقة المعنوية وثيقة بينهما. فلا يستغني احدهما عن الآخر، و لاهميتها في الجملة إصطلح عليها النحاة العمدة في الكلام، نخلص مما قيل أن الجملة التامة التى تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يصح السكوت عليها تتألف من ثلاثة عناصر رئيسة[1]، هي:

١- المسند اليه أو المتحدث عنه وهو ما يسند اليه لتتم به الفائدة[2]. وقد يكون المسند اليه أكثر أهمية من الركن الثاني (المسند) و السبب يتمثل في أنه يمثل الركن الثابت في الجملة في حين يمثل المسند الركن المتغيرّ منها، بتعبير آخر يمثل المسند اليه (الذات) و يمثل المسند (الوصف) وكما يقول علماء المنطق، الذات أقوى في الثبوت من الوصف فحاجة الجملة الى الدال على الثابت أشد وأقوى من حاجتها الى المتحوّل العارض[3].

٢- المسند الذي يبنى على المسند إليه ويتحدث به عنه هو المحكوم به.

٣- الإسناد او ارتباط المسند بالمسند إليه، هو رابط دلالي بين الطرفين- المسند والمسند اليه. و لو تجردّ الجزءان من الإسناد (لكان في حكم الأصوات التي يتطق بها غير معربة، لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب)[4] فالإسناد عملية ذهنية تربط بين ركني الجملة، فعندما نقول: (ذهبَ محمدٌ) فقد أسندنا الذهاب الى (محمد) ورُبط الذهاب به، فالإسناد تعليق خبر بمخبرٍ عنه، او طلب بمطلوب سواء كان ذلك الاسناد معنوياً او كان الاسناد لفظياً فالاسناد اذا يفيد معنى تعليق الكلام بعضه ببعض و عقد الوصل بين كلماته.

نستنتج مما ذكر آنفاً ان الإسناد في عرف النحاة عبارة عن ضمٍّ إحدى الكلمتين الى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أي على وجه يحسن السكوت عليه، و بذا تتحقق

(١) ينظر: في النحو العربي (قواعد و تطبيق): ٨٤، البلاغة العربية: ١٠١.
(٢) ينظر: شرح شذور الذهب: ١٨.
(٣) ينظر: البلاغة العربية في ثوبها الجديد: ١٢٢، و علم المعاني (العتيق): ١٣٢
(٤) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: ٢٢٦

الجملة التامة وأما أنواع الأسماء من حيث الإسناد فقد بينها السيوطي (ت ٩١١ هـ) بقوله: (الأسماء في الإسناد على أربعة أقسام: (قسم يسند ويُسند اليه وهو الغالب. وتشمل الاسماء والأفعال وقسم لا يسند ولا يُسنَد اليه. كالظروف والمصادر التي لا تتصرف، والاسماء الملازمة للنداء، وقسم يسند و لا يُسند اليه، كاسماء الافعال، وقسم يسند اليه، ولا يسند كالضمائر المتصلة)[١].

ومما يجدر ذكره ان مصطلحي المسند والمسند اليه، انتقل بعد ذلك الى البلاغة (لكنه ظلّ معيار الجملة عند النحاة)[٢] لأنَّ إختصاص النحاة، و اختصاص اهل المعاني واحد[٣] فالتفرقة بين صحة الكلام و فصاحته مبنيّ على إعتبارات عقلية محضة.

أنواع الإسناد:

يقسم الإسناد على عدة اقسام متباينة إستناداً الى نوعية ركنيه المسند والمسند اليه- من حيث تمام المعنى، وصيغتهما وأوزانهما الصرفية فمنها:-

أ:- الإسناد الأصلي/ و فيه يسند الفعل الى الفاعل والخبر الى المبتدأ و هذا دليل على تمام المعنى أي معنى يحسن السكوت عليه. كقولنا: (يجتهدُ زيدٌ) و(زيدُ مجتهدٌ).

ب:- الإسناد غير الأصلي/ و يتم بإسناد المصدر و إسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و الظروف فانها مع ما أُسنِدتْ اليه ليست بكلام و بجملة، فالنحاة يقررون ان الفعل مع فاعله، جملة و إسم الفاعل مع فاعله ليس جملة[٤]، وكذلك سائر المشتقات لأنها تقع في معظم الأحيان فضلة في الكلام ويمكن توضيحه في الجملتين الآتيتين:

---

(١) الاشباه و النظائر: ٥/٢.

(٢) دروس في المذاهب النحوية: ٣٢.

(٣) ينظر: في النحو العربي (نقد و توجيه): ٣٥.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٥٨١/١

صيغة المسند اليه	الجملة
(إسم فاعل)	١- رأيتُ المنطلق أخوه.
(صفة مشبهة)	٢- إن رجلاً حسناً غلامه في الدار.

ففي الجملة الأولى أسند الانطلاق الى الأخ، أي المنطلق مسند وأخوه مسند اليه. وفي الجملة الثانية أسند الحسن الى الغلام، فالحسن مسند و الغلام مسند اليه، وفي الحالتين كان الإسناد ناقصاً وليس تاماً لأن ماعدُ مسنداً في الجملتين ليس بمسند، ففي الجملة الاولى (المنطلق) مفعول به وهو فضلة و(غلامه) فاعل لإسم الفاعل هو فضلة أيضاً. وفي الجملة الثانية (حسناً)صفة وهي فضلة، و(غلامه) فاعل للصفة المشبه الواقعة فضلة أيضاً، بذا فانك ترى ان (هذه كلها فضلات فكيف تكون مسنداً و المسند عمدة لا فضلة؟)[1] والذي نراه أنه لاداعي لهذا النوع من التمييز بين الإسناد الأصلي الحاصل بالأسماء والإسناد غير الاصلي الحاصل بالمشتقات (الفضلة)، وذلك لسببين:

أولهما:- أن الإسناد غير الأصلي وإن كان قد تحقق بالفضلة من الكلام، فقد حقق الغاية الاساسية من الكلام وهو معنى يحسن السكوت عليه.

والثاني:- أنَّ الفضلة في العربية، لا تقلُ أهمية عن العمدة و قد سميت فضلة (لأنها خارجة عن الاسناد)[2] في معظم الحالات في حين هي داخلة في الإسناد في هذه الامثلة الثلاثة، فلم لا يدخلُ هذا النوع من الاسناد ضمن الاسناد الاصلي.

ت:- الاسناد التام/ وهو الاسناد المشتمل على طرفيه (المسند والمسند اليه) مذكورين أم مقدرين[3] المذكور نحو: (العلم نورٌ) والمقدّر نحو: (تحيةً) مفعول به لاسناد تام حذف طرفاه وتقديره: (اقَدمُ او أهْدي)، وتحيةٌ بالرفع اسناد تام حذف منه

(١) الجملة العربية تاليفها و أقسامها: ٢١.
(٢) البلاغة العربية. ١٠٣.
(٣) ينظر: الجملة العربية تاليفها واقسامها: ٢١

المسند والتقدير: (تحيةٌ لكم) و مثاله قوله تعالى: ﴿فَقَالُواْ سَلَٰمًاۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوۡمٌ مُّنكَرُونَ﴾[1].

ث:- الإسناد الناقص/ وفيه يذكر أحد طرفي الإسناد من غير ذكر للطرف الآخر، لا لفظاً ولا تقديراً، وذلك في الحالات الآتية:

١- في حالة (إعمال الوصف الرفع لا لكونه مسنداً بل لكونه وصفاً)[2]، وذلك نحو: (رايت المنطلقَ أخوه) فأخوه مسند اليه لإسم الفاعل ليس له مسند فـ (المنطلق) فضله و هو مفعول به. فهذا إسناد ناقص، اذ ذكر المسند اليه وليس له مسند، و لكن الذي يرى أنَّ الانطلاق يليق به في هذا المقام ان يكون مسنداً، لأن الانطلاق حاصل من المسند اليه (الاخ)، و بتعبير آخر أسند الانطلاق الى الاخ (المسند اليه).

٢- اذا كان الفاعل او نائبه، ضميراً مستتراً نحو: (هو منطلق، او هو طويل، او هو مضروب)، ففي كل من: (منطلق، طويل، مضروب) اسناد ناقص فإن فيها مرفوعاً مستتراً ليس له مسند[3]، ولكن كيف تعرب الجمل السابقة الا تعربها مبتدأ وخبراً. و اذا كان الضمير مستتراً الا نعرب (طويل، مضروب، منطلق) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) إذ، لا يجوز الإبتداء بالنكرة، يقول ابن مالك[4]:

ولا يجوز الابتداء بالنكرة   مالم يفدْ: كعند زيد نمرة

او ليس في المبتدأ و الخبر أسناد تام؟

وحدّد د. فاضل السامرائي، الوصف الرافع لمرفوعه الواقع إسناداً تاماً، فقال: (فاسم الفاعل وغيره من الصفات لا تكون جملة مع مرفوعها إلا اذا تجرد لأن يكون

---

(١) الذاريات: ٢٥.

(٢) الجملة العربية تاليفها واقسامها: ٢١

(٣) ينظر: المصدر السابق: ٢٢.

(٤) شرح ابن عقيل: ١/٢١٥

مسنداً لهذا المرفوع ليس إلا ، وذلك اذا اكتفى الوصف بمرفوعه في نحو: (أمسافر الرجلان؟) و (ما حاضر الطلاب)، فهنا تجرد الوصف، لكونه مسنداً الى المرفوع بعده، فهذه جملة مؤلفة من مسند و مسند اليه)[1] و لكنه لم يوضح معنى، التجرد وهذا النص مقابل لشرط ذكره النحاة للمبتدأ الذي يكون وصفاً، وله فاعل سدَّ مَسَدَّ الخبر، فقالوا: (كل وصف اعتمد على إستفهام أو نفي- نحو: أقائم الزيدان. وما قائم الزيدان- فإن لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ)[2].

و هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى عدم اشتراط ذلك، فأجازوا: (قائمٌ الزيدان)، فقائمٌ مبتدأ ، والزيدان فاعل سدّ مسد الخبر. فما ذكره النحاة من ان اسم الفاعل مع فاعله لايكون جملة ليس على اطلاقه. بل قد يكون جملة كما وضحنا.

ج:- الإسناد المعنوي و الإسناد اللفظي/ كل ما ذكر من أنواع الاسناد فيما سبق يدخل ضمن الاسناد المعنوي و هو: (ان تنسب لكلمة ما معناها)[3] نحو: جاء زيدٌ و عمرو مسافرٌ ومعنى ذلك اننا ننسب المجيء في الجملة الاولى للشخص المسمى (زيد) والسفر في الجملة الثانية للمطلق عليه (عمرو) و هذا الاسناد هو الاسناد الشائع في العربية.

أما النوع الثاني- الاسناد اللفظي- فينسبُ الحكم فيه الى اللفظ نحو قولك: قولي (لا إله إلا الله) فيكون الخبر هو المبتدأ في المعنى، وهو إسناد لفظي، وكذا مثله قول العرب: (زعموا مطية الكذب) أي هذا اللفظ مطيه الكذب، فالخبر هو المبتدأ نفسه في المعنى.

---

(١) الجملة العربية تأليفها واقسامها: ٢٢.

(٢) شرح ابن عقيل: ١/١٨٩، و شرح شذور الذهب: ١٨٠.

(٣) الجملة العربية تأليفها واقسامها. ٢٦.

ثانياً:- قرينة التبعية/

قرينة ذهنية او قرينة معنوية عامة[1]، تدخل في نظم الجملة و تاليفها ايضاً، يتعلق فيها التابع بالمتبوع و يقيده[2]، و يفهم بها إرتباطهما وهي قائمة بين ماياتي:[3]

المتبوع	التابع
المعطوف عليه بالحرف	المعطوف
المنعوت	النعت
المؤكد	التوكيد
المبدل منه	البدل
المبين	البيان

وتأكيدا لهذا الإرتباط، يعرفُ التابع انه: (ألجاري على ما قبله في إعرابه من رفع و نصب و جر وجزم، فهذا هو شرط التابع ان يكون حكمه حكم المتبوع)[4]. فالتابع اذا وصف للمتبوع و مشارك له مطلقاً[5]، فهو إنما ينطبق على مثاله، ويكون له ما للمتبوع من سمات، أي انها تتضافر مع قرينة المطابقة، و اشهر ما تكون فيه المطابقة بين التابع والمتبوع، هو العلامة الاعرابية. و يرى سيبويه ان التبعية في الإعراب للتبعية في المعنى وان عدم التبعية في الاعراب لعدم التبعية في المعنى، فسيبويه يوضح الاعراب حسب ما يفهمه من معنى الكلام، فإن كان الثاني- المتبوع- خارجاً عن معنى الاول كان مقطوعاً مستأنفاً[6].

---

(١) ينظر: اللغة العربية معناها و مبناها: ٢٠٤.

(٢) ينظر: نظام الجملة العربية: ١٣٩.

(٣) ينظر: اللمع في العربية: ١٦٤/١- ١٧٣، شرح الوافية: ٢٥٥، حاشية الصبان: ٥٦/١.

(٤) شرح المقدمة المحسبة:٤٠٧/٢.

(٥) شرح الحدود النحوية:١١٧.

(٦) ينظر: الكتاب (ط. بولاق): ٢٨٦/١

فالإعراب لا يمس التابع الأعلى على سبيل التبع الغيره، لانه لم يثبت له الاعراب مباشرة و انما ثبت له بالوساطة، فليس له علم خاص به، فهو يماثل متبوعه في الحركة الإعرابية. كما يطابقه في كل ماله من خصائص وصفات، كالتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع. ويتضح اثر السياق في التطابق بين النوع والشخص و العدد في هذه القرينة[1] فالتابع و المتبوع بمنزلة الكلمة الواحدة لا يجوز فصلهما و لا تقديم الثاني على الأول منهما[2]، كما لا يجوز تقديم بعض أجزاء الكلمة الواحدة على البعض، ولذلك يتحركان معاً في داخل الجملة، يتقدمان و يتأخران بحسب اهتمام المتكلم.

و التابع يقيد ما دخل في نظام الاسناد و يمكن إيضاح ذلك من خلال الموازنة بين جمل خلت من التابع و اخرى اشتملت عليه، كما يأتي:-

		التابع
١- سافر خالد	سافر خالد المهذب	النعت
٢- قدم زيد	قدم ابو عبدالله زيد	عطف بيان
٣- وصل الحجاج	وصل الحجاج كلهم	توكيد
٤- جاء محمد	جاء محمد اخوك	بدل

ففي الجملة الأولى: (سافر خالدٌ) الملاحظ اننا اسندنا السفر الى خالد مطلقاً، وفي جملة (سافر خالدُ المثابر) تعلق بالمسند اليه تابع يوضحه بوصفه، فيعرف السامع الشخص المقصود بالتحديد، و بذلك يميز المسافر بانه (خالد المثابر) ما بين المشتركين في هذا الإسم فالنعت أفاد في ازالة اشتراك عارض في معرفة[3]، ويخصصه إذا كان نكرة، وقد

(١) ينظر: التطريز اللغوي: ١٤٨- ١٥٥.

(٢) ينظر: نظام الجملة العربية: ١٤٠.

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤١٢/٢ . شرح الوافية: ٢٥٦، الفوائد الضيائية: ٣٢/٢.

يتولى النعت مهمة مدح المسند اليه، او الثناء عليه، كما في قولنا (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) فالوصف هنا لم يذكر لتوضيح المسند اليه، و تمييزه عن غيره، و انما جاءت الصفة لمجرد الثناء له سبحانه و قد يكون العكس، او تأتي لذم الموصوف و تحقيره، وإبرازه في صورة الساقط الذي لا يحق احترامه، فهو غير جدير بالإحترام نحو صفة الفسق، او النفاق، و أحياناً يسعى التابع- الوصف- الى الكشف عن معنى المسند اليه اذا كان معرفة، و ايضاحه وزيادة بيانه لدرجة قد تصل الى تحديد الموصوف تحديداً تاماً، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ۝ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ۝ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا ۝﴾[1] فصفتا الجزع والمنع توضيح و كشف و تفسير لمعنى الهلع، فالهلع سرعة الجزع عند مسّ المكروه، و سرعة المنع عند مس الخير، فصار الوصف مبيناً للموصول وكاشفاً عن معناه، و قد يكون غرض التابع تأكيد المسند اليه اذا كان التابع- الوصف- متضمناً معنى الموصوف- المسند اليه- فكان فيه تكراراً له، والتكرار يعطي ميزة التقرير والتأكيد، و منه قوله تعالى: ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَـٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ ﴾[2] فقد كان من الممكن الاكتفاء بذكر الموصوف- المتبوع من غير التابع له مع استقامه المعنى (فنقول في غير القرآن: و ما من دابة و لا طائر دون ان يذكر في الارض، او يطير بجناحيه، و لكنه ذكر التابع في كل منهما قصداً الى تأكيد معنى جنس الدواب والطير)[3]، فاذا لم يذكر الوصف ربما يتوهم أنه قصد إثبات الإفراد و نفي التثنية او الجمع، و ليس هذا مراد الله سبحانه و تعالى، فالقصد هو الجنس ومعناه زيادة العموم و الإحاطة، بحيث يشمل الجنس كله بجمع و إفراد، وليس فرداً واحداً فقط، والعموم لم يأت من وقوع النكرة في سياق النفي وحده، وإنما أتى ايضاً من الوصف، اذ ان الوصف ينفي احتمال ان يكون المراد دواب

(١) المعارج:١٩، ٢٠، ٢١.
(٢) فن البلاغة: ٢٠١.
(٣) ينظر: المصدر نفسه.

ارض واحدة، و طيور جوّ واحد، و هنا فائدة أخرى اتى بها الوصف، وهي ارادة حقيقة المعنى و رفع توهم المجاز، فقد اراد حقيقة الطيران و ليس معناه المجازي، أي الخفة وسرعة العدو، وذكر بذكره لفظة (جناحيه)[1] و مثله قوله تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾[2]، (فليس ثمة نوعان من قتل الانبياء نوع بحق و نوع بغير حق و لكن قتل الانبياء في جميع صوره يكون بالباطل و بغير حق)[3] فالوصف هنا لا يعطي معنى جديداً لان الموصوف يتضمنه، و لكن التصريح به ابلغ في افادة معنى الذم على فعلهم القبيح لانه بمثابة تكرار الوصف، كما في قولنا: (قلت بفمي، وسمعت باذني وكتبت بيدي) فالضوابط والأغراض الدلالية التي سيقت آنفاً، توضح حد النحاة للتابع -النعت- فهم يقولون (وأما النعت فهو تحلية المنعوت بفضله أو بحليته أو بضاعته او بنسبه او بذي التي بمعنى صاحب)[4] و يعنون بنصهم هذا أن دلالات النعوت لا تخلو من أن تكون فعلية علاجية او حلية ظاهرة او صفات معنوية او نسبة ابوية او بلدية ؟؟.

وفي الجملة الثانية/ جملة (قدم زيد) يلاحظ أننا أسندنا القدوم لزيد مطلقا اما في جملة (قدم ابو عبدالله زيد) تعلق المسند اليه -زيد- بتابع، و ضحه و كشف عن دلالته، يشبه النعت في كونه يكشف عن المراد[5] الا انه يكون بغير المشتق وعطف البيان يكون جامداً دوماً، وعنه يقول ابن مالك[6]:

فذو البيان: تابع، شبه الصفة حقيقة القصد به منكشفة

ويقوم عطف - البيان- بوظيفة التخصيص، اذا كان المتبوع – المسند اليه- نكرة[7] كما في قولنا (اشتريت حلية سواراً) وقد يوضح التابع هنا المتبوع – المسند

(٢) آل عمران. ٢١.
(٣) فن البلاغة: ٢٠٤.
(٤) شرح المقدمة المحسبة: ٢/ ٤١٢.
(٥)الاصول: ٢/ ٤٥، شرح المفصل: ٣/ ٧١، الفوائد الضيائية: ٢/ ٦٨، حاشية الصبان: ٣/ ٨٥.
(٦) شرح ابن عقيل. ٢/ ٢١٨.
(٧) ينظر: شرح الواقية: ٢٧٠، شرح شذور الذهب: ٤٣٤، شرح قطر الندى: ٢٩٧.

اليه- بحرف من الحروف يطلق عليه حروف النسق، و لكل حرف من هذه الحروف دلالة خاصة[1] تزيدها على المسند اليه فتكون دلالته تفصيل المسند اليه، مع الإختصار نحو: (جاء زيد و عمرو) او تفصيل المسند مع الاختصار نحو: (جاءني زيد فعمرو، او ثم عمرو) و قد يكون الغرض رد السامع الى الصواب نحو: (جاءني زيد لا عمرو) او الشك و التشكيك للسامع نحو: جاءني زيد او عمرو).

وفي الجملة الثالثة/ (وصل الحجاج) فإن المتكلم يسند حدث الوصول الى الحجاج من غير قيد و في جملة (وصل الحجاج كلهم) تعلق بالمسند اليه -الحجاج- تابع يقيده بتأكيده وتحقيق مفهومه فيكون مستقراً محققاً ثابتاً، في ذهن السامع بحيث لا يظن غيره[2].

فإذا زدت في الفاظ التوكيد لفظاً نحو قوله تعالى:﴿ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[3] فقد سعيت الى مزيد من الفائدة حتى تكون الزيادة في اللفظ، معادلة للزيادة في المعنى، فالعرب تظهر العناية بالأمر بتكثير عدد القاظه[4] كما في قوله: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[5]، فلفظ كلهم أفاد الإحاطة و الشمول، و لفظ (اجمعون) افاد قدراً زائداً لم يفده اللفظ الاول، و هو انهم قد سجدوا في وقت واحد، مجتمعين لا متفرقين، و لا يتأتى هذا المعنى الدقيق اذا استغنينا بأحد اللفظين عن الآخر، و هو التوكيد إذ انه: (من المعاني العامة التي تطرأ على الجمل)[6]، فتوكيد الجملة يعني توكيد الإسناد الذي تم بين طرفي الجملة، فلا يأخذ ماخذ المجاز، فيدفع التابع كل توهم انحصر في ذهن السامع من حيث ظنه ان المتكلم ذكر المتبوع تجوزاً، لأنه يمكن

(١) ينظر شرح المقدمة المحسنية: ٤٢٩/٢، التوابع في كتاب سيبويه: ٦٧

(٢) ينظر: اوضح المسالك: ١٩/٢، نظام الجملة العربية: ١٤٢.

(٣) الحجر: ٣٠.

(٤) ينظر: فهرست فقه اللغة: ٢١٩، حاشية الصبان: ٧٢/٢.

(٥) الحجر: ٣٠.

(٦) النحو العربي (قواعد و تطبيق): ١٢٦، ١٩٤.

المعنى في النفس باعادة لفظه او تكرير الشيء بلفظه، أي تكرير المعنى[1] دون اللفظ ويراد به تثبيت أمر المكرر في نفس السامع وتمكينه في قلبه، وإزالة ما في نفسه من الشبهة منه، فعندما قلنا: (وصل الحجاج) فإن اعتقد المخاطب أن الواصل هم الحجاج لا غير ادعيت ذلك، وان أنكر او أظهر دلائل الإنكار كررت الجملة: (وصل الحجاج، وصل الحجاج) تثبت الخبر في قلبه وتميط عنه الشبهة بتكرار اللفظ، اما تكرار المعنى، فيكون على أساس استخدام كلمات خاصة نحو: (نفس، عين) وفائدة هذا الضرب من التوكيد، رفع إحتمال ان يكون الكلام مجازاً او سهواً باللسان بالنسبة للمسند إليه المفرد، و تستخدم للجمع الألفاظ (كل، جميع، عامة) للدلالة على الإحاطة و الشمول، كما في الجملة السابقة، و ربما يتوهم السامع ان بعضهم قد جاء و البعض الآخر قد تخلف عن المجيء فتقول (جاء القوم كلهم) رفعاً لهذا التوهم لأنه جمع قابل للتجزئة[2]، فالتوكيد يحسن مع اختلاف ظن السامع وتشوقه الى الحقيقة.

ويرى فندريس أن التكرار من الوسائل التي نشأت في اللغة الانفعالية، ثم صار بعد استعماله في اللغة المنطقية مجرد سياسة نحوية، (أما أصله فيجب البحث عنه في الإنفعال الذي يصحبه التعبيرية عاطفة، قد دفعت الى اقصاها وفي كثير من اللغات ينحصر التفصيل الكلي في تكرار الصيغة)[3]، نخلص من هذا القول إن الاستعمال النحوي للتوكيد، قد تطور من الاستعمال الانفعالي والتكرار لم يكن في الاصل، إلا وسيلة لإعطاء العبارة زيادة في القوة.

فافتنّ العرب في ذلك افتناناً واسعاً، فجاءت بالتوكيد على صور متعددة إسمية وفعلية وحرفية، وقد تكون على صور إعرابية وتركيبية مختلفة نحو: المفعول المطلق، وتقديم ما حقه التأخير.

---

(١) ينظر شرح المقدمة المحسبة: ٢/٤٠٧.

(٢) ينظر الغرة المخفية: ١/٣٩٦

(٣) ينظر: اللغة (فندريس): ١٩٩- ٢٠٠

والتوكيد في الجملة العربية وحدة متكاملة، منظور إليه نظرة شاملة، وقد روعيت في ذلك جميع مواطنه. فالمتكلم يؤكد في موطن ما، فتدرك أنه أكد في هذا الموطن بسبب إقتضى التوكيد، ولم يؤكد في موطن آخر لسبب دعا إلى استعمال كل تعبير في موطنه المناسب له[1]. فالسياق هو الذي يحدد وجود التوكيد ونوعيته.

وفي الجملة الأخيرة (جاء محمدٌ) يسند المتكلم المجيء لـ (محمد) من غير قيد، وفي جملة: (جاء محمد أخوك) يقيد المتكلم المسند إليه بتابع يبنه فيعرف السامع ان المجيء منسوب إلى أخيك محمد، دون غيره ممن يشاركونه في الاسم نفسه فـ(أخوك) تابع لـ(محمد)فذكر المتبوع –محمد- ذكر توطئة وتمهيد له ليستفاد من مجموعهما فضل توكيد وبيان لا يكون في ذكر أحدهما دون الآخر، فـ (محمد) غير مقصود بالذات لأنك لو حذفته لاستقل أخوك بالذكر منفردا، ولقلت (جاء محمد) كان كلامك مستقلا. وفي هذا توضيح للمعنى اللغوي – البدل- الذي يعني العوض[2]، وفي التنزيل قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ﴾[3] اما حده الإصطلاحي (فهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة)[4] فلفظة (أخوك) تابع مقصود بالحكم على التابعين السابقين- النعت والتوكيد- اللذين كانا متممات للمقصود بالحكم، ولذا عرفه أبن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) بقوله: إنه (إعلام السامع بمجموعي الإسم على طريقة البيان، من غير ان ينوى بالأول الطرح)[5] والدليل على انه ليس في نية الطرح انه قصد به البيان على جهة الإعلام بمجموعي الاسم، فلم يصح أن ينوى بالاول الطرح لان جعله في نية الطرح يخرجه من أن يكون مبنيا، فقيمة هذه القرينة –البدل- كما يراه النحاة –تتلخص في

(١) ينظر : التعبير القرآني: ١١٥

(٢) ينظر: كشف المشكل في النحو: ١٦/٢، الفوائد الضيائية: ٦٢/٢، حاشية الصبان: ١٢٢/٣.

(٣) القلم:٣٢

(٤) شرح المفصل : ٦٣/٣ شرح الوافية:٢٦٨، شرح شذور الذهب : ٤٣٩.

(٥) شرح المقدمة المحسبة: ٤٢٣/٢.

الإيضاح بعد الإبهام، والتوكيد بعد الاخبار[1]. فلما قلنا –آنفا- (جاء محمد أخوك)، بينا أننا نريد لمحمد الاخ، وجاء واضحا للسامع المراد بـ(محمد) بعد ان كان مبهما، وأما التوكيد فلأن البدل لا يكون على نية تكرار العامل من جهة ولدلالة المبدل منه على البدل أي دلالة (محمد) على (الاخ) فجرى البدل من المبدل منه مجرى التوكيد لتكراره، ويمكن توجيه الدلالة التوكيدية للبدل في كل اضربه، ففي بدل البعض عن الكل: نحو قولنا: (ضربت خالداً راسه) أوضحت أولا الجزء المضروب بعد أن كان مبهما، وأكدته ثانيا، لأني ذكرت الراس مرتين مرة ضمن خالد وأخرى بلفظها وكذلك في بدل الإشتمال نحو قولنا: أعجبني بكر علمه) فالبدل هنا فائدته البيان بعد الإجمال والتفسير بعد الإبهام، فذكر بكر ثم ذكر العلم بعد ذلك، أو ما يشتمل عليه، فيكون بمثابة التكرار فيحصل التوكيد لأن ما يذكر أولا يكون توطئةً لما يذكر ثانيا.

فمن الأمثلة التطبيقية الموضحة يتبين لنا أن التبعية من القرائن المعنوية التي توضح معنى الجملة، وذلك من خلال نقلها لادراك الفكر من المجمل إلى المفصل ومن العموم إلى الخصوص)) وكذلك يكون لتعبير الانسان عما يدركه من الاشياء اذ يضع المعنى العام في الجملة بالتدريج، وينقل المتكلم من العموم إلى التفصيل ومن الاطلاق إلى التقييد منسجما بتعبيره مع أدراكه تمام الانسجام.

ثالثاً: قرينة التخصيص:

التخصيص يعرف بأنه علاقة نحوية عامة تربط بين المعنى الإسنادي المستفاد من المسند، وبين طائفة من المنصوبات[2] وتشمل (المفعولات الخمسة والحال، والمستثنى والتمييز) وبتعبير آخر، هي قرينة نحوية كبيرة تتفرع عنها قرائن معنوية أخفض منها، وكل واحد من هذه المنصوبات هو في المعنى تخصيص لعموم معنى الاسناد الذي في

(١) ينظر: الكتاب: ١/٧٥، فن البلاغة: ٢١٨

(٢) ينظر: القرائن النحوية: ٤٢.

الجملة ، وتضييق له، وتوضيح ذلك اننا إذا قلنا: (يدرس الطلاب) على اعم وجه واوسعه حتى يصلح المعنى لجميع أنواع الدروس ولجميع الغايات التي فيها النجاح والتثقيف أو الحصول على الشهادات ولجميع الظروف والملابسات ولكننا إذا قلنا: (درس الطلاب النحو). أخرجنا من الإحتمالات الممكنة كل الدروس عدا النحو، وهكذا نرى أن المفعول به يصح قيدا في عموم دلالة إسناد الدراسة الى الطلاب، وجعلها لهذه الدلالة، ولو قلنا: (يدرس الطلاب رغبة في النجاح) أخرجنا من عموم دلالة الإسناد، كل غاية محتملة، لأن المفعول لأجله -رغبة- اصبح قيدا في عموم دلالة الإسناد، ومحددا له، وإذا قلنا يدرس الطلاب نهارا، أخرجنا من دلالة الاسناد كل وقت غير النهار، ومن ثم يصبح معنى الاسناد مخصصا بالمفعول فيه، ولو قلنا: (يدرس الطلاب متفائلين أو يدرس الطلاب الا المهملين، يدرس الطلاب خمس ساعات في اليوم) من الواضح ان كلا من (الحال والاستثناء والتمييز) لم يكن إلا ليجعل إسناد الدراسة إلى الطلاب بهذا المعنى فتصبح الأبواب النحوية جهات في فهم الإسناد، أو بالأحرى فهم معنى الحدث.

فقرينة التخصيص تندرج تحتها القرائن الفرعية الآتية:

أ :- قرينة التعدية/ وهي قرينة معنوية إذا اتضحت كان باستطاعة السامع والمعرب أن يدركا معنى المفعول به، فالتعدية في حقيقتها علاقة قائمة بين معنى الحدث الذي في جملة الاسناد، وبين المنصوب المعين، الذي نسميه المفعول به، وقد حرص النحاة على ان يلخصوا هذه العلاقة – بوصف هذا المنصوب بأنه : (وقع عليه الفعل) نحو قولنا (ضرب زيد عمرا) فإسناد الضرب إلى المسند إليه مخصص بوقوعه على عمرو (أي ان الوقوع على عمرو كان قيدا في إسناد الضرب إلى من أسند إليه وكان إيضاح جهة في الضرب حالت بينه وبين ان يفهم على خلافه فطوعته لأن يفهم من جهة وقوعه على عمرو)[1]، فالتعدية تجديد لعلاقة الإسناد أولا وتعبير عن الجهة ثانيا، وذلك من خلال: تبيينها

(١) اللغة العربية معناها ومبناها. ١٩٥

عمن وقع به الفعل[1] وقد يقع الحدث على واحد ويقع على اثنين أو أكثر فالحدث يقتضي محدثا، وهو المفعول به، الواقع عليه الحدث.

تحدث سيبويه عن هذه القرينة المعنوية في مواضع كثيرة و بين آثارها في التركيب فقال: (ضرب عبدالله زيداً) و (عبدالله) ارتفع ههنا كما ارتفع في (ذهب) و شغلت (ضرب) به، كما شغلت به (ذهب) و انتصب (زيد) لأنه مفعول تعدى اليه فعل الفاعل[2] و يتضح من قوله: ان اسناد الضرب مختص بوقوعه على زيد، فالتعدية كانت قيداً في إسناد الضرب الى من أسند اليه، و على هذا كانت تحديداً لعلاقة الاسناد.

وتجد قرينة التعدية معونة من قرينة الاعراب -النصب- فالمفعول به علاقته النصب دوماً و كذلك قرينة الرتبة، غير المحفوظة حيناً و المحفوظة حيناً آخر[3]، اذ يتقدم المفعول به أو يتأخر سواء على الفعل أم على الفاعل.

ب :- الغائية: و تشمل هذه القرينة المفعول لأجله و المضارع بعد (اللام و كي والفاء و لن وإذن) و تذكر ، (للبيان عن علة الفعل وعذره)[4]، نحو قولك (جئت قضاء حقه) او (لا قضي حقه) فقضاء الحق عذر لحدث المجيء، وهنا أسندت المجيء الى نفسك مقيداً بسبب خاص و هذا القيد هو الغائية، ويعد جهة في فهم المجيء و لأن هذا المجيء من غير سبب اعم منه وهو مسبب فالمجيء هنا مفهوم من جهته كونه مسبباً عن قضاء الحاجة وتكون الغائية وهي قرينة معنوية دالة على المفعول لأجله او على معنى المضارع بعد الادوات المذكورة سابقاً (ومقيده للاسناد الذي لولاها لكان اعم و تكون ايضاً بسبب تقييدها للاسناد دالة

---

(١) ينظر : شرح المقدمة المحسبة: ٢/٢٠٢.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤٢/١.

(٣) ينظر · القرائن النحوية: ٤٣

(٤) شرح المقدمة المحسبة: ٢/٣٠٨

على جهة في فهم الحدث الذي يشير اليه الفعل)[1] وهذه هي مهمة القرينة في الجملة العربية، فهي تسعى الى توضيحها وتحديد معناها تحديداً دقيقاً.

و أوثر استخدام مصطلح الغائية بدلاً من السببية، لأن هذه القرينة كما يبدو من تطبيقاتها في النحو (اعم من ان تكون سببية فقط)[2] فهي تقسم على ثلاثة اقسام:

١- غائية السبب: و تكون الغائية فيها بمعنى السبب فالسببية هي إحدى معاني الغائية، و تشمل المعنى الذي يعبر عنه بالمفعول لأجله- كما تقدم و السببية فيه واضحة في لفظة –لأجله- أي بسببه حدث الفعل، و كذلك يعبر عن هذا المعنى بنصب الفعل المضارع، بعد (اللام، وكي، والفاء، و حتى)، نحو (جئت لاتحدث اليك، و كي أتحدث اليك، و حتى اتحدث اليك) و لكن هل لقيتك فأتحدث اليك و قد تضافرت مع هذه القرينة مجموعة قرائن نحوية، لتوضحها و تبيينها على الوجه الاكمل، منها العلامة الإعرابية –الفتحة[3] والبنية في اشتراط المصدر في المفعول لاجله و بنية الفعل المضارع، و قرينة الإداة كما في أدوات نصب الفعل المضارع.

٢- غائية الزمان: و تشمل الفعل المضارع بعد (لن، إذن، حتى، الواو)، فـ(لن) تفيد نفي الغاية الزمانية[4] و لذا يعربها النحاة على انها اداة نفي مختصة بزمن الفعل المضارع نحو: (لن تطلع الشمس من المغرب) فالمعنى ان طلوعها منفي الى آخر الزمان و (إذن) تحدد غاية زمانية يترتب عنها، حدث على حدث آخر فتقول: (ازورك)، فأجيبك (اذن اكرمك) أي عند هذه الغاية الزمانية و ليس المقصود بسبب زيارتك، و انما المقصود عند زيارتك فقط و إلا فلن أكرمك في وقت آخر

(١) اللغة العربية معناها و مبناها: ١٩٥- ١٩٦

(٢) القرائن النحوية: ٤٣

(٣) ينظر: العلامة الاعرابية: ٣٩١

(٤) ينظر: الحلل في اصلاح الخلل: ٢٥٢، شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٤٠، الجنى الداني:٢٨٤، مغني اللبيب: ١/ ٣٧٣، الاشباه و النظائر: ٢/ ٦٠، همع الهوامع: ٤/ ٩٣.

و (حتى) تفيد استمرار الحدث الى غاية زمانية هي وجود حدث آخر كقولك (نم حتى يؤذن للفجر) فيكون المعنى طلب استمرار النوم الى غاية زمانية، هي حدوث الأذان، و يتضافر مع الغائية هنا قرائن كالعلامة الاعرابية- والبنية كبنية الفعل المضارع و الاداة ادوات النصب الداخلة على المضارع وقرينة التضام و تعني لزوم شيء لشيء ضمه و هنا ضم الإداة للفعل المضارع.

٢- غائية المكان: و يعبر عن هذا المعنى الفعل المضارع بعد (حتى) كقولك (سر حتى تصل الى السوق) فالغائية هنا لا تتمثل في الوصول الى النقطة المكانية التي يبدأ عندها وجود السوق[١] بل قد يتخطاه الى وسط السوق او نهايته، وتتضافر مع الغائية هنا قرائن اخرى، كالعلامة الاعرابية والبنية والاداة والتضام.

ت- المعية: (و هي علاقة مصاحبة بين ما قبل الواو والمنصوب بعدها)[٢]، وتكون على غير طريق العطف او الملابسة الحالية لأن اصطلاح المعية مقصود على قرينة المفعول معه (الذي يذكر للبيان عن مصاحبته الفعل ومقارنته)[٣]، أي اريد بها التنصيص على المعية، ليدل على شيء حصل الفعل لمصاحبته – أي معه بلا قصد في اشتراكه في حكم ما قبله نحو (مشيت والنهر)، وإنما سمي مفعولاً معه لأنه يقدر بـ(مع) وهو حرف يفيد المصاحبة الظرفية ثم حذفت (مع) و اقامت الواو مقامها و نقل اعراب المفعول او الاسم الواقع بعده من الجر إلى النصب.

وكذلك المضارع بعد الواو، نحو قول النحاة: (لا تأكل السمك و تشرب اللبن)، و مع ان معنى الواو هنا هو نفسه معنى الواو التي في المفعول معه، و لتشابه المعنى في الحالتين رغب النحاة في التفريق بين معنيين متشابهين بسبب الإختلاف في التضام بين

---

(١) ينظر: القرائن النحوية: ٤٢- ٤٤

(٢) المصدر نفسه: ٤٤

(٣) شرح المقدمة المحسبة: ٢/٢٠٩، التوطئة: ٢٠٨، همع الهوامع: ٢/٢٢٥

الواو و ما يتبعها (فالذي يضام الواو في المعية اسم منصوب و الذي يضام في المصاحبة مضارع منصوب)[1] والملحظ الذي نلحظه، ان المفعول معه يصاحب ما قبله، اما في الفعل المضارع بعد الواو فالواقع هو عدم المصاحبة، و بتعبير آخر عدم مصاحبة ما قبل الواو لمعنى المضارع المنصوب بعدها، كما ذكرنا في المثال السابق، و تتمثل عدم المصاحبة في ان الفعل الاول قبل الواو فعل منهي و ما بعده مثبت و كذا العلامة الاعرابية مختلفة، ففي الاولى الجزم بالسكون، و في الثانية -بعد الواو- النصب بالفتح زيادة على عدم صحة المعية، لأن معنى الواو في هذه الحالة يكون على معنى الجمع -لا المعية- اي لا تفعل هذا مع فعلك هذا، (و لا يسمى مفعولاً لكونه ليس اسماً)، و قد يفسر عدم المصاحبة هنا في نطاق قرينة المخالفة، اذ ان ما بعد الواو هنا منصوب على مخالفته لمعنى آخر يمكن ان يرد عليه يغلب فيه ان يكون للمشاركة.

وتحدث سيبويه عن هذه القرينة في باب (ما جرى منه على الأمر و التحذير)، بقوله: (و من ذلك قولهم (شانك والحج) كانه يقول: (عليك شانك مع الحج))[2]، فاشار إلى أن الواو قرينة لفظية تسهم في إيضاح علاقة معنوية بين معنى المعية من خلال الإسم المنصوب الواقع بعدها.

ث- الظرفية (الزمن)/ قرينة معنوية على إرادة معنى المفعول فيه (و الظروف في العربية قسم من اقسام الكلام قائم بذاته)[3] و ان بعض ما ينتمي الى الاقسام الاخرى من الكلام ينتقل الى معنى الظرف، فيستعمل استعماله و يسمى معظمه متصرفاً، كالمصدر و صيغتي الزمان و المكان و بعض حروف الجر كـ (منذ ومذ) و بعض الضمائر الاشارية كـ (هنا، ثم) و بعض المبهمات مثل (كم والاعداد والجهات واسماء الاوقات المبهمة) واسماء العلاقات المفتقرة الى الإضافة كـ (قبل و بعد و تحت) و الاوقات المعينة كـ (الآن و امس، و سحر).. الخ، و

---

(١) اللغة العربية معناها و مبناها: ١٩٦

(٢) الكتاب: ١/٢٥٦.

(٣) ينظر: الصيغ الزمنية في اللغة العربية. ١٤

كل هذه الكلمات ليست ظروفاً و لكنها تشترك مع الظروف في امر مبهم هو انها تنقل الى الظرفية فتفيد معنى المفعول فيه، فتخصيص زمان الحدث و مكانه على معنى الاقتران، اي يقيد زمن الاسناد و مكانه[1]، و هذا يشير الى ان النحاة قد درسوا الزمن و المكان النحويين تحت عنوان واحد، في قسم المفعولات (المفعول فيه) لان لهما وظيفة نحوية واحدة هي وعائية الحدث[2]، اذ بالامكان القول بأن الفرق بينهما فرق معجمي ليس غير، و لما كانت هذه القرينة متشعبة و متداخلة في كل عناصر الجملة، زيادة على الإتساع فيها بمعونة القرائن الزمنية، آثر البحث بغية الاحاطة بها دراستها على وفق الازمنة الصرفية و النحوية السياقية و درج كل نوع منها في قسمه الخاص.

الزمن وانواعه:

الزمن كما هو معروف في النحو العربي يرتبط بالأدوات او الحركات الثلاث المعروفة، و هي حركة مضت و يعبر عنها بالزمن الماضي وحركة حاضرة و زمنها الحال، و يعبر عنها بالفعل المضارع، و حركة آتية و يعبر عنها بالمستقبل[3]. و هو الزمان الفلسفي (الذي اخذ به النحاة الاقدمون و قسموا الفعل على اساسه الى ماض وحاضر ومستقبل)[4]، و صادف النحاة خروج الفعل، عن صيغته للدلالة على زمن آخر، و ذلك اذا ارتبط بقرائن معينة فاذا قلنا: (جاء خالد) الفعل ماضي اما اذا قلنا: (إن جاء خالد فاخبرني)، اصبح الماضي دالاً على المستقبل مع ان الفعل واحد، والصيغة واحدة و كذلك في الفعل المضارع (يكتب) للحال او الاستقبال، و(لم يكتب) للماضي و(لن يكتب) للاستقبال، وقد فك هذا الإشكال بالتمييز بين الزمنين الصرفي و النحوي، فالزمن

(١) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٦- ١٩٧.

(٢) ينظر: الصيغ الزمنية في اللغة العربية. ٤.

(٣) ينظر: الغرة المخفية: ١٤٦/١، شرح الوافية نظم الكافية ٣٣٨- ٣٣٩

(٤) اسم الفاعل بين الاسمية و الفعلية: ٥١

الصرفي يبدأ بالصيغة وينتهي عندها، اما الزمن النحوي فهو المستخلص من السياق، الذي له اثر كبير في تحديد الزمن الفعلي للصيغة.

١- الزمن الصرفي: و يدعى بالزمن الصيغي، و هو الزمن الذي يعطى للصيغة وهي منفردة بعيدة عن السياق، اذ نفهم (فعل) في مقابل (يفعل) و (افعل) تماماً كما نفهم من استفهم معنى الصيرورة و الطلب في مقابل المطاوعة في (انفعل) .. الخ، أي أن الزمن الصرفي يكون محدداً بالصيغة لا يخرج عنها، فمعنى الزمن يأتي في شكل الصيغة و معناها فالدلالة الزمنية هنا وظيفة الصيغة المفردة(١)، ومن الباحثين من يرى ان الصيغة في اللغة لعربية تخلو من الدلالة على الزمن في المستوى الصرفي، فإذا وضعنا بإزائها (قيمة) عددية فإن هذه القيمة هي: صفر(٢)، في حين نجد أن صيغة كل فعل لها دلالة زمنية خارج السياق نحو (فعل للماضي ويفعلُ للحال و الاستقبال و كذا افعلْ) فقيمة الصفر لا يمكن الاعتداد بها لأن صيغة كل فعل، دالة على زمنها بمفردها.

٢- الزمن النحوي: و يدعى بالزمن التركيبي أو السياقي، و هو الدلالة الوظيفية على معنى الزمن(٣) لأن الفعل على صيغة (فعل) قد يدل في السياق على المستقبل، والذي على صيغة المضارع قد يدل على الماضي فالزمن في النحو وظيفة السياق و ليس وظيفة صرفة للفعل.

فالدلالة الزمنية تتنوع من سياق الى آخر لاعتمادها على القرائن اللفظية او الحالة التي تحدد زمنه، لأن النحو هو نظام العلاقات في السياق، فالنظام اللغوي للسياق (عناصره وموقع هذه العناصر والعلاقات القائمة بينها والآثار المترتبة على هذه العلاقات من اجل انتاج المعنى)(٤)، و هو معنى الفعل في السياق نحو: (أتى زيد فلا تعاقبه) (فأتى)

(١) ينظر: اللغة العربية معناها و بناها: ١٠٤، الزمن و اللغة: ٢٦

(٢) ينظر: الصيغ الزمنية في اللغة العربية: ٩٢

(٣) ينظر: اسم الفاعل بين الاسمية و الفعلية: ٥٦- ٥٧، الزمن و اللغة: ٩٥

(٤) الصيغ الزمنية في الجملة العربية: ٩

فعل ماضي و لكنه دل على الحال لقرينة حالية وهي المضارع الذي تلاه، فالزمن السياقي لا يقرره معنى الفعل في السياق فقط، بل يصح ان يكون وظيفة من وظائف معنى الجملة، كذلك بمعنى ان الاستقبال مثلاً، سيكون زمن الفعل في الجملة الطلبية و الشرطية، كما أن الحال هو زمن الفعل في الجملة التعجبية، و الماضي زمن الفعل في الجملة الإخبارية.

فالزمن النحوي السياقي جزء من الظواهر الموقعية السياقية لان دلالة الفعل على الزمن تتوقف على موقعه، و على قرينته في السياق، مثال ذلك، الفعل الماضي (اتى) لا يدل على الزمن الماضي فقط، اذ تختلف دلالته الزمنية باختلاف السياق، فقد يدل على المستقبل وعلى ازمنة جديدة، لم يعهدها النحاة من قبل فهناك ما بعد الماضي وما قبل الماضي والماضي البعيد والماضي القريب والماضي المؤكد والحال المستمر. الخ الا ليس كل ماضي الصيغة يدل على الزمن الماضي، و لا كل فعل مضارع دال على الحال أو الاستقبال والجدول الآتي يوضح التنوعات الزمنية للفعل الماضي:

النص	الدلالة الزمنية
﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾ [النحل/١]	المستقبل
﴿فَتَوَلَّىٰ فِرۡعَوۡنُ فَجَمَعَ كَيۡدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ﴾ [طه/٦٠]	ما بعد الماضي
﴿إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيۡدُ سَٰحِرٖۖ وَلَا يُفۡلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيۡثُ أَتَىٰ﴾ [طه/٦٩]	الحال المستمر (المشبه للحقائق الثابتة)
﴿إِلَّا مَنۡ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلۡبٖ سَلِيمٖ﴾ [الشعراء/٨٩]	المستقبل
﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوۡ مَجۡنُونٌ﴾ [الذاريات/٥٢]	قبل الماضي

وقد يتضمن السياق عدداً من العناصر اللغوية التي تسهم في توجيه الدلالات الزمنية والتي يمكن ان نطلق عليها مصطلح القرائن الزمنية و هي كالآتي:

١- الدلالة الزمنية لصيغة المضارع من خلال القرائن/

أ:- القرائن الزمنية الحرفية: تشترك مجموعة من الحروف او الأدوات التي تندرج تحت ابواب نحوية متباينة في توجيه الدلالة الزمنية النحوية[1] السياقية وتوضح في الجدول الآتي:

الفعل المضارع	القرينة الزمنية الحرفية [2]	الصيغة التركيبية	الزمن و الجهة
يكتب	لام الإبتداء	ليكتب	المستقبل القريب
	قد	قد يكتب	المستقبل
	ما	ما يكتب	المستقبل التجددي والإستمراري
	السين	سيكتب	الاستقبال
	حتى	حتى يكتب	المستقبل المتجدد الاستمراري
	سوف	سوف يكتب	المستقبل
	لا	لا يكتب	المستقبل البسيط
	لن	لن يكتب	المستقبل القريب و الاستمراري
	لما	لما يكتب	الماضي المتصل بالحاضر
	هل	هل يكتب	حال عادي

(١) ينظر: اسم الفاعل بين الاسمية و الفعلية: ٥٧ ٥٨

(٢) ينظر: الغرة المخفية: ١/٧٧، شرح المفصل: ١٠٧- ١١٢، مغني اللبيب: ٧٨، معاني النحو: ٤/٤٠٤، معجم الجملة القرآنية: ٢/١٥٨، في النحو العربي (قواعد و تطبيق): ١٢٠.

	هل يكتب	حال متجددي
	هل يكتب	حال استمراري
	هل يكتب	استقبال بسيط
الهمزة و السين	اسيكتب	استقبال قريب
الهمزة و سوف	اسوف يكتب	استقبال بعيد
الهمزة و لما	الما يكتب	ماضي متصل بالحاضر
الهمزة و لم	الم يكتب	ماضي مستمر
الهمزة و لم	الم يكتب	ماضي بسيط
الهمزة و ما	اما يكتب	حال عادي
	اما يكتب	حال تجددي
	اما يكتب	حال استمراري
الهمزة و لا	الايكتب	استقبال بسيط
الهمزة و لن	الن يكتب	استقبال قريب
	الن يكتب	استقبال بعيد

ب:- القرائن الزمنية الفعلية[1] وتتضح في الجدول الآتي:

الفعل المضارع	القرينة الزمنية الفعلية	الصيغة التركيبية	الزمن والجهة
يكتب	ليس	ليس يكتب	الحال العادي
	ماكان	ماكان يكتب	المستقبل البعيد
	ظل	ظل يكتب	المستقبل المستمر
	كاد	كاد يكتب	المستقبل القريب

جـ:- القرائن الزمنية الإسمية[2] وتتضح في الجدول الآتي:

الفعل المضارع	القرينة الزمنية الاسمية	الصيغة التركيبية	الزمن والجهة
يكتب	الآن	الآن يكتب	الحاضر المتصل بالمستقبل
	الساعة	الساعة يكتب	الحاضر المتصل بالمستقبل
	اليوم	اليوم يكتب	الحال المتصل بالمستقبل
	غداً	غداً يكتب	المستقبل القريب

(١) ينظر: اللغة العربية معناها و مبناها: ٢٤٨.
(٢) ينظر: دراسات في الأدوات النحوية: ٥٧- ٥٩- ٦١- ٦٤.

٢- الدلالة الزمنية لصيغة الماضي من خلال القرائن[1]:

أ:- القرائن الزمنية الحرفية وتتضح في الجدول الآتي:

الفعل الماضي	القرينة الزمنية الحرفية	الصيغة التركيبية	الزمن و الجهة
كتب	لقد	لقد كتب	ماضي منتهي بالحاضر
	ما	ما كتب	ماضي شروعي
	هل	هل كتب	ماضي بسيط
	اذا	إذا كتب	ماضي استمراري
	كلما	كلما كتب	ماضي تجددي
	لما	لما كتب	المستقبل البعيد المتصل
	إذا	إذا كتب	المستقبل القريب

ب:- القرائن الزمنية الفعلية[1] وتتضح في الجدول الآتي:

الفعل الماضي	القرينة الزمنية الفعلية	الصيغة التركيبية	الزمن والجهة
كتب	كان	كان كتب	ماضي بعيد منقطع
	هل كان	هل كان كتب	ماضي بعيد منقطع
	كان قد	كان قد كتب	ماضي قريب منقطع
	هل كان قد	هل كان قد كتب	ماضي قريب منقطع
	الم يكن	الم يكن كتب	ماضي بعيد منقطع
	الم يكن قد	الم يكن قد كتب	ماضي قريب منقطع

(١) ينظر: الفرة المغفية: ١/١٤٧- ١٤٨، الدلالة الزمنية في الجملة العربية: ٦٠، ٦١، ٦٢

(٢) ينظر: في النحو العربي (قواعد و تطبيق): ٢١

جـ:- القرائن الزمنية الإسمية[1] وتتضح في الجدول الآتي:

الفعل الماضي	القرائن الزمنية الاسمية	الصيغة التركيبية	الزمن والجهة
كتب	الآن	الآن كتب	الحال المتصل بالمستقبل
	الساعة	الساعة كتب	الحال المتصل بالمستقبل
	اليوم	اليوم كتب	الحال المتصل بالمستقبل

٢- الدلالة الزمنية لصيغة الأمر من خلال القرائن:

لم يتفق النحاة على الدلالة الزمنية لصيغة فعل الامر، و كان لهم في دلالتها الزمنية آراء متباينة: فمنهم من يرى انها خالية من الدلالة الزمنية، أي ان الأمر بصيغته لا يدل على زمن إلا اذا اريد النص به، ذلك، وحينئذ يشير الى قسمي الحاضر و المستقبل دون الماضي[2]. و هذا يفهم من تقسيم نحاة الكوفة للفعل على ثلاثة اقسام، باعتبار صيغة (الماضي والمضارع والدائم) فلم يجعلوا الامر قسيماً للماضي او للمستقبل. وحذا المحدثون حذوهم، فكثير منهم صرح بخلوها من الزمن و فهم د. مهدي المخزومي، فقال: (لا دلالة على الزمان بصيغته و لا استناد فيه)[3] اما كونه خالياً من الزمن فلأن المدلول عليه بالفعل هو الزمن الذي يتلبس فيه الفاعل بالفعل، ولا دلالة على شيء من هذا، إن الذي يدل عليه هو طلب الفعل، فحسب، فليس هناك من فعل و لا زمان، يتلبس فيه الفاعل بالفعل، و منهم من خالفه فأكد انها لا تقتصر على الدلالة على وصف الحال فحسب بل تدل على الاستقبال ايضاً بحسب وضع تركيب الجملة، فلا دلالة زمنية لها بصيغتها المستقلة، بل إن مصدر الدلالة الزمنية لصيغة الأمر تركيب الجملة أو السياق.

---

(١) ينظر: شرح المراح في التصريف: ٧٨، النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم: ٤٠٩، دراسات في الادوات النحوية: ٣٧، علم الدلالة (بالمر): ٧٢

(٢) ينظر: الصيغة الزمنية في الجملة العربية: ٢٥.

(٣) في النحو العربي (نقد و توجيه): ١٤٥، ١٤٦.

وأكد الإتجاه نفسه د. تمام حسان[1]، عندما ربط بين الدلالة الزمنية لصيغة الامر و القرائن الزمنية ولا سيما الإسمية منها، فهي تدل بوساطتها على زمن الحال أو الاستقبال، فقرينة الحال (الآن) تربط دلالتها بالحال فنقول: (افعل الان) و قرينة الاستقبال (غداً) تربط دلالتها بزمن الاستقبال كقولنا: (افعل غداً) أي ان صيغة الأمر لا دلالة لها على الزمان وصفاً اصلاً، وانما يفهم من الزمان التزاماً، فالفعل لابد ان يدل على حدث يلزم ان يكون لهذا الحدث زمن، او ان يكون الزمن من مستلزماته، و يرجح أن تكون لصيغة الأمر ازمنة متعددة، إذا اعانها سياق واضح على ذلك، فإذا لم يمنها سياق مقيد و جاءت غير مستعينة بظرف او بقرينة اخرى، فإن زمنها يكون مطلقاً أي غير مقيد بزمن فلا يدل على الحاضر ولا على المستقبل بل تكون خالصة من قيودها لكنها في الوقت نفسها ليست مفرغة من الزمن لانه فعل، و الفعل لايخلو من دلالة زمنية حتى ولو كانت مطلقة، و خير مجال لتطبيقات الازمنة المتباينة لصيغة الامر هو القرآن الكريم، و الجدول الآتي يوضح هذه الحقيقة[2]:

الآية القرآنية	الدلالة الزمنية	القرينة الزمنية الدالة	العلة في التوجيه الزمني
١- ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ (العلق/١)	المطلق	معنوية سياقية	لأن صيغة الأمر تحمل التكليف لكل مسلم في كل آن و زمان
٢- ﴿فَذُوقُواْ فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾ النبأ/٣٠	المستقبل المتحقق الحدوث	لن (لتهيد الاستقبال)	لأن وقوع العذاب في زمن المستقبل متحقق الحدوث.

(١) ينظر: اللغة العربية معناها و مبناها: ٢٥١

(٢) ينظر: الفرة المغنية: ١٤٨/١، معاني النحو: ٤١٢/٤، معجم الجملة القرآنية: ٢٧٩ الى ٣٠٩.

٣- ﴿اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾ النازعات/١٧	حكاية الحال في الزمن الماضي	طغى (فعل ماض)	جاء فعل الأمر ضمن حكاية في زمن ماض، أي وقوع الفعل في سياق حديث مضى.
٤- ﴿كُلُوا وَتَمَتَّعُوا قَلِيلًا إِنَّكُمْ مُجْرِمُونَ﴾ المرسلات/٤٦	الحاضر المستمر الى زمن المستقبل	قليلاً (الوقت الحاضر)	فصيغة الأمر (كلوا و اشربوا) تفيد وقوع الحدث في زمن الحال واستمراره الى زمن مستقبلي قليل.
٥- ﴿فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ﴾ المعارج/٤٢	المستمر حتى وقوع حدث تال له	حتى (بدء حدث جديد)	صيغة الأمر (ذرهم) يدل على وقوع الحدث في الزمن الحاضر و استمرار زمنه الى المستقبل حتى وقوع حدث آخر و هو ملاقاة يوم القيامة.
٦- ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ الطارق/٥	المطلق*	- - - -	فصيغة الأمر (لينظر) غير محددة الدلالة على زمن معين لانها جاءت في تركيب شرط مقدر في المعنى.

فنستدل من التحليل الزمني الذي سبق، انه ليس في صيغة (فعل، يفعل وصيغة الأمر (افعل)) دلالة زمنية محددة[1]، بل ان مصدر الدلالة الزمنية الأول هو السياق، وتعينه القرائن اللفظية (الادوات والظروف) والمعنوية احياناً في تخصيص الدلالة الزمنية، وإن تنوع الدلالة الزمنية في التركيب الواحد، يحقق اغراضاً بلاغية، وإعجازاً مبيناً، كتنوع الدلالة الزمنية لصيغة (يفعل) على المستقبل القريب او البعيد او المتحقق الحدوث،

(*) و هو الزمن المطلق بين الحدود الزمانية الثلاثة المعروفة و بين الزمن المطلق الذي لا حد له. و يكون متوقعاً حدوثه او عدم حدوثه و هذا يصدق على سياق الشرط و الطلب و جوابه

(١) ينظر: شرح المفصل: ٧/٤، ٦، وينظر. اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٤٠، ٢٥٣، ٢٥٦.

فنتحقق من خلال هذا التنوع الدلالي الزمني ولا سيما في النص القرآني، أغراض بلاغية كالتهديد والوعد والوعيد والزجر والتحسر والانذار وغيرها من الأغراض.

٤- القرينة الزمنية الشكلية: و يقصد منها الحركات الإعرابية، و تتعلق هذه القرينة بالصيغ التي اتخذت سمات فعلية في النظام النحوي، تجري مجرى الفعل و من هذه الصيغ صيغة إسم الفاعل[1]، واسم المفعول وصيغة المبالغة والمصدر وثمة خلافات منهجية في الحاق تلك الصيغ بالفعلية، وبين القدماء والمعاصرين، فالقدماء يؤكدون في الاساس على عمل تلك الصيغ و هو ملحظ بارز، في مصنفاتهم (أما زمن هذه الصيغ فهو ملحظ ثانوي للعمل، فإن كان اسم الفاعل، ينحو منحى (يفعل) او يحاول التطابق معه في العمل، كان لابد أن يعبر عن زمنه، الذي عندهم (الحال و الإستقبال)[2] فالحكم بانعدام الملحظ الزمني لهذه الصيغ حكم غير منصف، و خصصها الكوفيون بمصطلح زمني هو (الدائم) فالكوفيون لمحوا السمات الفعلية في هذه الصيغ و لا سيما صيغة اسم الفاعل، وأدركوا دورها الوظيفي في الكلام ودلالتها على الحدث الزمني ورشحوها لأن تكون فعلاً، و(سموها الفعل الدائم وجعلوها نسيجاً للماضي المضارع)[3] فقولك: (هذا ضارب زيداً غداً) فمعناه وعمله (هذا يضرب زيداً غداً) و في هذا التفسير اشارة واضحة الى اشتمال صيغة اسم الفاعل علىالزمن، و استناداً الى هذا القول، أفردت لهذه الصيغة خانات زمنية، وذلك بالنظر الها بوصفها شكلاً في النسق الزمني شأنها في ذلك شأن الصيغ الفعلية والمركبات الزمنية والجدير بالذكر ان كل الملاحظات الزمنية لم تعدم ربط زمنها بالظاهرة الشكلية، ظاهرة الاعراب، أي ان زمنها ليست مرتبطة بذاتها او بشكلها فاذا نونت صيغة

(١) حاشية الصبان: ٢/ ٢٩٣

(٢) الصيغ الزمنية في الجملة العربية: ٢٧ ٢٨.

(٣) اسم الفاعل بين الاسمية و الفعلية. ٨٢

الفاعل، اي قطعت عن الإضافة، عملت و اذا عملت تحولت إلى فعل و هذا الفعل هو (يفعل) لتوافقهما في العمل والمعنى.

ومن الكوفيين الذين أكدوا دلالتها الزمنية الفراء (ت ٢٠٧ هـ) و ذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾[1] فقال في معانيه: (و اكثر ما تختار العرب التنوين و النصب في المستقبل فإذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة)[2] و في قوله هذا تلميح الى القرائن الشكلية الدالة على الزمن في صيغة اسم الفاعل و هي التنوين للدلالة على الحالية والمستقبلية والإضافة ترشحه للدلالة على زمن المضي.

فالعلة في دلالة صيغة إسم الفاعل على الزمن زيادة على شبهها بالفعل المضارع هي ان هذه الصيغة- اسم الفاعل ذاتها صالحة لأن تدخل في علاقات سياقية كعلاقة الاسناد والتعدية في قولك: (اضارب اخوك زميله) (فأخوك) فاعل (و زميله) مفعول به لـ (ضارب) فكلمة ضارب في هذا التركيب محتملة للحال والإستقبال من غير تعيين لأحدهما بقرينة لفظية، لكنها لا بد ان تتعين لاحدهما هنا بقرينة حالية و الا كان في الكلام لبس[3]، فالقرينة الحالية كأن تقال الجملة في اثناء وقوع الضرب او بالقرينة اللفظية، نحو الظرف كأن يقال: (أضارب أخوك زميله الآن) نستنتج مما ذكر ان الذي يعين هذه الجملة للاستقبال امران، قرينة حالية كان تقال الجملة و قد شاع في الناس العزم على الضرب، و ان لم يقع بعد، و الذي يوضح الدلالة الزمنية أكثر التنوين، و هي قرينة يمكن ان نعدها قرينة شكلية ترشح إسم الفاعل للدلالة على المستقبل و بذا نضيف الى انواع التنوين المعهودة نوعاً جديداً يمكن ان نطلق عليه، مصطلح (تنوين الزمن) او قرينة لفظية كالظرفية -كما ذكر- و من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ

---

(١) آل عمران: ١٨٥

(٢) معاني القرآن (الفراء): ٢/٢٠٢

(٣) ينظر: اللغة العربية معناها و مبناها: ٢٥٣

إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾[1] اما اذا اضيف الوصف الى ما بعده ففي معناه من جهة الزمن احتمالان[2]:

١- الدلالة على الزمن الماضي و يكون بمعونة قرينة حالية أو مقالية نحو قولنا: (طه حسين قاهر الظلام) او (هذا ضارب زيد امس).

٢- الدلالة على الزمن المطلق و يكون ذلك إذا دل اللفظ على مطلق الوصف، كقولك: (الله واهب الرزق و النعم) فالوصف في هذه الحالة، يكون خالياً من معنى الزمن، فلا زمن محدد لهبة الله. و يخلو الوصف من الدلالة الزمنية ايضاً عند استعماله علماً كما في قولنا: (عادل، صالح) و كذلك إذا دخل في اضافة وصفية، نحو : (ساحر النظرة، طويل الجهد) أو إضافة الجزء الى الكل نحو: (قائم السيف، مرفوض الكلام) و الوصف مقصود به المشتقات، و كلها تخضع للقرينة في افادة الدلالة الزمنية، و المصدر كذلك يدخل في علاقات سياقية كالإسناد والتعدية، فيدرك فيه معنى الزمن بحسب القرينة، فهو صالح للحال و الاستقبال و المضي كذلك (حينما يدخل المصدر في هذه العلاقات السياقية فإما ان يكون على معنى الإنشاء وإما إن يكون على معنى الاضافة، فإذا كان على معنى الإنشاء صار شبيهاً بالامر لكونه واقعاً نائباً عنه، كما قول الشاعر:[3]

فصبراً في مجال الموت صبراً   فما نيل الخلود بمستطاع

والمصدر هنا دال على الاستقبال بقرينة (الموت) فالمعنى السياقي يوحي بزمن المصدر و هو زمن الحال فالحديث عن ساحة الوغى و هو المقاتل فيه و من هذا الباب قول الآخر[4]:

(١) الكهف: ٢٣

(٢) ينظر: اللغة العربية معناها و مبناها: ٢٥٤

(٣) اوضح المسالك: ٢/٢٩

(٤) الكتاب: ١/١١٦، اوضح المسالك: ٢/٢٨

على حين ألهى الناس جل أمورهم فندلاً زريق المال ندل الثعالب

اي (إندل ندلاً) و يتضمن الدلالة الزمنية الحالية، و قد ذهب د. تمام حسان[1] مذهباً آخر في هذا الباب فزعم ان المصدر في المثال الأول (صبراً) يختلف عن فعل الأمر و إن كان قد ناب منابه في مادته، بأن الأمر للطلب المحض وهذا المصدر للإفصاح فهو قريب الشبه من اسم فعل الأمر (نزال، تراك) مما عده من خوالف الاخالة فهو خال من الزمن و في المثال الثاني، (ندلاً) لم يكن المعنى الذي قصد اليه مساوياً تماماً لمعنى (اندل) و انما اراد بذلك معنى افصاحياً، و انفعالياً آخر فيه من الحث و الحض على العجلة و الخفة في محاولة الهرب مما عززه الشاعر بقوله: (ندل الثعالب) و هي معان لا توجد في صيغة الامر المجردة.

اما في حالة اضافة المصدر الى ما بعده فإنه يحتمل زمن الماضي و الحال والاستقبال جميعاً و يتعين له أحدهما بالقرينة او المقابلة، نحو قولنا (أعجبني ضرب زيد عمراً الآن) او (غداً)، فيحدد الظرف (الآن، وغداً) الدلالة الزمنية بالحال او الاستقبال[2] و عند اجراء موازنة بين ازمنة المصدر و الفعل، نلحظ ان للفعل زمنين زمناً صرفياً يتحدد بصيغته و زمناً نحويا يتحدد بالسياق، او التركيب الكلامي، اما المصدر فليس له دلالة صرفية على الزمن كالفعل، فهو ينطوي على قيمة زمنية نحوية، أي ان النظام الزمني في الصرف يأخذ في اعتباره الافعال من غير الصفات والمصادر أما في الاستعمال حيث يكون النص مسرح القرائن فإن القرائن الحالية والمقالية تضيف الى الصفات والمصادر معاني جديدة لم تكن لها في الصرف والمقصود في هذا النص الدلالات الزمنية.

وسيراً على القياس النحوي عند القدماء، جعل المحدثون صفة اسم المفعول مساويا لصيغة اسم الفاعل في دلالتها الزمنية[3]، ففي أغلب الاحيان تدل على الدوام في حال

---

(١) ينظر: اللغة العربية معناها و مبناها: ٢٥٤، ٢٥٥

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٥

(٣) ينظر الدلالة الزمنية في الجملة العربية : ٨٥

اتصال (ال) بها وهي اذا نونت، دلت على الحال والإستقبال، وإذا أضيفت دلت على المضي.

جـ- قرينة الملابسة/ وهي قرينة معنوية، وظيفتها تخصيص عموم الدلالة في الإسناد وتوضيح قرينة الاسناد[1]، ويقصد بها باب الحال الذي يذكر (للبيان عن هيأة الفاعل والمفعول، منتقلاً أو مقدرا او موطأ أو مؤكداً)[2] فالحال مشبهة بالمفعول به ولم تكن حقيقة لأنها تعمل فيها المعاني، ولأنها صفة الفاعل والمفعول في المعنى والفرق بينها وبين الصفة ان الصفة ثابتة مستمرة مع الموصوف والحال متنقلة، فإذا قلت (جاء زيد الراكب) فالمركوب صفة له في حال مجيئه، وفي غير حال مجيئه إذا قلت (جاء زيدا راكباً) فالمركوب حال له في حال مجيئه فقط بخلاف الصفة، فوظيفة قرينة الحال هنا تخصيص عموم الدلالة في الإسناد لأنك بهذه الجملة تخبر على أية حالة جاء زيد وهي حال ملابسته لحال المركوب[3]، والمقدر بالمنتقل نحو قولك. (هذا زيد صائداً غداً) لان تعليق القرينة الزمنية (غداً) بصائد دليل على أنه ليس بصائد في حالة الاشارة إليه، وإذا لم يكن صائداً في حال الاشارة إليه، وجب ان يقدر بما ينتقل وهو قولهم (مقتدرا) أو ناوياً أو معتقدا كانك قلت: مقدرا الصيد إذا أو ناوياً أو معتقداً، والموطأ بالمستقبل نحو قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾[4] ففي أحد الوجهين يعرب (لساناً)حالاً لأنك (لما نعت اللسان بعربي والصفة والموصوف كالشيء الواحد، صار الحال بالمشتق وصار عربيا هو الموطيء يكون اللسان حالا وليس حقيقة اللسان ان يكون حالا لكونه

---

(١) ينظر المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: ٢٣٨.

(٢) شرح المقدمة المحسبة: ٢/٣١٠، حاشية الصبان: ٢/١٩٦.

(٣) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٨

(٤) الاحقاف. ١٢.

جامدا لو لا ماذكر من الصفة)[1] اما المؤكد فهو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾[2] فـ(مصدقا)حال من (الحق)مؤكدة ومعلوم ان الحق مصدق، فلم تفد هذه الحال الا التأكيد لانها لا تنتقل[3].

وتوصف قرينة الحال –الملابسة- بأنها وصف فضلة وليس معنى ذلك أنه يصح الأستغناء عنها اذ قد يجيء الحال غير مستغنٍ عنها : كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ﴾ وتخصص قرينة الحال ، قرينة الإسناد زيادة على بيان هيئة صاحبها بتأكيده أو تأكيد عامله، أو تأكيد مضمون الجملة كله.

ولا تقتصر قرينة الملابسة على كونها مفردة بل ترد جملة مشتملة على الواو، المسماة بواو الحالية وقدرها النحاة القدماء بـ(إذا): (ولا يريدون أنها بمعناها أذ لا يرادف الحرف الاسم بل أنها وما بعدها قيد للعامل السابق)[4] فالحال قيد على الاسناد وكل المنصوبات تؤدي وظيفة التخصيص في الجملة العربية .

وتتضافر قرينة الملابسة في بيان الحال أو الهيأة مع قرائن اخرى كالعلامة الأعرابية وعلامتها النصب ، وقرينة البنية، فبنية الحال تكون نكرة، وصاحب الحال معرفة[5]، وفي الجملة الحالية تضاف قرينة الاداة ، وهي الواو الحالية، زيادة على قرينة الرتبة، فرتبة الحالة التأخر عن صاحبها[6].

حـ- قرينة التفسير / وهي القرينة الدالة على التمييز و علة المجيء بها البيان وتسمى تفسيرا وتبيينا، وكله بمعنى واحد، لانها الفاظ مترادفة لغة واصطلاحا.[7]

---

(١) شرح المقدمة المحسبة: ٢/٢١١

(٢) البقرة : ٩١

(٣) ينظر : شرح شذور الذهب: ٤٤٠.

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٩.

(٥) ينظر اللمع في العربية: ١/١٣٤، ، همع الهوامع : ٤/١٧ ،شرح الاشموني ٢/٤٩٢شرح عمدة الحافظ: ٣٠٦.

(٦) ينظر القرائن النحوية: ٤٥٠

(٧) شرح عمدة الحافظ:٢٤٩. ينظر شرح شذور الذهب: ٢٥٤، شرح الاشموني : ٢/٦٣٦.

فوظيفتها في الجملة (تبيين جنس الشيء المفسر في نفسه)، وتعبير ادق فإن وظيفته إزالة الابهام المتعلق بالمميز، والابهام عموم وإن التقييد تخصيص لهذا العموم (ومادام التفسير يزيل الابهام فهو تخصيص يزيل العموم)[1] فقرينة التفسير قيد على الاسناد، ومزيل للابهام، - كما ذكرنا- فهو تخصيص يزيل العموم، وإلى هذا أشار سيبويه فقال: (وقع ذلك لانك اذا قلت : لي مثله فقد أبهمت، كما انك أذا قلت: (لي عشرون) فقد أبهمت الانواع وإذا قلت (درهماً) فقد أختصصت نوعا ، وبه يعرف من أي نوع ذلك العدد ، فكذلك (مثله) وهو مبهم يقع على أنواع: على الشجاعة والفروسية والعبيد ، فإذا قال: (عبداً) فقد تبين من أي أنواع (المثل)[2] يفهم من كلام سيبويه، أن وظيفة التمييز هي إزالة الإبهام ولمح لأنواع المبهمات في العربية من خلال ذكره لمثال العدد وهو المبهم الملفوظ أو، الصريح ومثله من المبهمات المقادير والممسوحات، ثم اشار إلى النوع الثاني من انواع التمييز وهو تمييز التشبه، والذي يفسر جملة مبهمة النسبة، نحو قولك: (ملأ الله قلبك سروراً) فنسبة ملء الله القلب قد أزال أبهامها بقولك (سروراً) وقد يقع هذا النوع من التمييز بعد ما يفيد التعجب، وبه مثل سيبويه في النص نحو (لله دره بطلا)، فالتمييز أزال إبهام الجملة السابقة له (لله دره)[3] ولذا حده النحاة بأنه: (إسم نكرة فضلة، يرفع إبهام اسم او إجمال نسبة)[4] أي ان التمييز يكون تارة لبيان الذوات وتارة لبيان جهة النسبة.

فقرينة التفسير حاله كحال بقية المنصوبات، مخصص لعموم الدلالة في الاسناد ومن ثم دال على جهة معينة في فهم علاقة الاسناد.

ومن خلال بحثنا في هذه القرينة نتوصل الى مجموعة القرائن التي تتضافر معها لتساعدها على تأدية مهامها التخصيصية و منها قرينة البنية كون التمييز إسماً نكرة

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها:١٩٩.

(2) الكتاب: ١٧٢/٢

(3)اللمع في العربية : ١٣٧/١، شرح قطر الندى: ٢٣٣٨.

(4) شرح شذور الذهب: ٢٥٤.

جامدة مفسراً لمبهم. وقرينة العلامة الإعرابية و هي الفتحة فحكمه انه منصوب دائماً و لا يجوز جره بمن او بالاضافة الا في حالة كم الخبرية، فالفتحة في مواضعها، والكسرة في مواضعها ايضاً، و قرينة الرتبة كذلك تتضافر مع هذه القرينة، إذ ينبغي أن يتأخر التمييز عن المميز و لا يتقدم عليه، و كذلك قرينة الاداة و تكون مقدرة، لأنه يشترط في التمييز ان يكون بمعنى (من)، فنقول: لله دره من فارس في جملة لله دره فارساً.

خ- قرينة الإخراج/ علاقة الإخراج قرينة معنوية على إرادة باب المستثنى (فالمستثنى يخرج من علاقة الاسناد حين تفهم هذه القرينة المعنوية من السياق)[1] أي أنه إذا فهم السامع او المعرب من الكلام، معنى الإخراج أدرك ان ما قصد اخراجه قصد استثناؤه و من ثم فهو مستثنى من فهم ما سبقه من إسناد، فإذا قلنا: (جاء القوم إلا زيداً)، فقد أسندنا المجيء الى القوم و هو الكل، و اخرجنا زيداً – البعض- من هذا الإسناد، و لذا حد الاسناد بانه (اخراج بعض من كل بإلا، او بكلمة بمعنى إلا)[2] و الاستثناء هو ما دل عليه معنى (إلا) لانها ان دخلت على موجب اخرجت ما بعدها الى معنى النفي و ان دخلت على منفي اخرجت ما بعدها الى معنى الموجب في مثل قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[3] فالموجب لهم الفعل هو (القليل) او البعض، فقرينة الإخراج وظيفتها تخصيص صفة عامة بذكر ما يدل على تخصيص عمومها و شمولها بواسطة اداة من ادوات الإستثناء، و بمفهوم آخر إن الاستثناء يصرف لفظ المستثنى منه من عمومه باخراج المستثنى من ان يتناوله، ما حكم على المستثنى منه.

و يشترط في الاستثناء الذي يؤدي هذه الوظيفة –وظيفة التخصيص- ان يكون استثناءً حقيقياً أي ان المستثنى من جنس المستثنى منه، لانه يفيد التخصيص بعد

(١) ينظر شرح الوافية: ٢٢٩، شرح الاشموني: ٢/٢٩٠، حاشية الصبان: ٢/١٤١.
(٢) شرح المقدمة المحسبة: ٢/٢٢١.
(٣) النساء: ٦٦.

التعميم، ويزيل ما يظن من عموم الحكم اما الاستثناء غير الحقيقي فهو استثناء لا معنى له الا الاستدراك فلا يفيد تخصيصاً لأن الشيء إنما يخصصه جنسه فإذا قلنا: (جاء المسافرون الا امتعتهم)، فلفظ المسافرين لا يتناول الامتعة و لا يدل عليها، و ما لا يتناوله اللفظ لا يحتاج الى ما يخرجه منه و لكن انما استثنينا استدراكاً كيلا يتوهم ان امتعتهم جاءت معهم ايضاً، و منه قوله تعالى: ﴿مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَىٰ ۝ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ۝﴾[1] اي لكن انزلناه تذكرة.

و تتضافر مع قرينة الإخراج في كل الحالات قرينة اخرى هي قرينة الاداة المتمثلة بـ (الا الاستثنائية) كما تتضافر معها العلامة الإعرابية في حال التمام وهي الفتحة، وكلما ذكر المستثنى منه فالعلامة الإعرابية واحدة من القرائن الدالة على معنى المستثنى و لا يجوز لها ان تتخلف إلا مع النفي أم مع النفي و النقصان، فلا تتضافر مع قرينة الإخراج إلا الأداة، فلا تكون العلامة الإعرابية حينئذ من بين القرائن الدالة على المستثنى[2].

فلما كانت قرينة الإخراج بمثابة تقييد للإسناد، و تحديد له ساغ لنا ان نضع المستثنى بين الابواب المعبرة عن جهة المعنى وعن تخصيص وظيفة.

د- قرينة المخالفة/ و تعد هذه القرينة مظهراً من مظاهر (تطبيق استخدام القيم الخلافية بجعلها قرائن معنوية على الاعرابات المختلفة)[3]، فالمخالفة قرينة معنوية، و يدخل ضمن هذا الباب موضوع الاختصاص، وحده حكم علق بالبناء للمفعول بضمير ما او شيء تأخر عنه أي عن الضمير سواء أكان الضمير لمتكلم و هو الغالب/ نحو (نحن العرب أقرى الناس للضيف) أم بغيره نحو قولنا: (بكَ اللّه نرجو الفضل) و يعرب الاسم المنصوب الواقع بعد الضمير مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً تقديره اخص، فهو اسم معمول لاخص واجب الحذف، ويشترط ان يكون

(١) طه: ٢-٣

(٢) ينظر: القرائن النحوية: ٤٥

(٣) اللغة العربية: معناها و مبناها: ٢٠

المقدم عليه إسماً بمعناه، و الغالب كونه ضمير تكلم، و قد يكون ضمير خطاب و يقل كونه لضمير غيبة و هذه الاسماء المنصوبة لا يعنى بها غير الضمائر التي قبلها[1] و جيء بها للبيان و الاختصاص و الغرض من ذكر الاسم الظاهر تخصيص مدلوله مع امثاله، بما ينسب اليه بمفهوم آخر، انه قصد حكم أسند لضمير إسم ظاهر معرفة،والمنصوب على الاختصاص هو إسم ظاهر معرفة قصد تخصيصه لحكم ضمير قبله، والباعث على هذا النوع من الاسلوب – الاختصاص- إما فخر او تواضع او بيان المقصود[2] بالضمير لذا يكون الكلام معه خبراً.

و يعلق د. تمام حسان على العامل في نصب الاسم المختص و هو الفعل اخص، فيقول: الا انني احس عزوفاً تاماً عن هذا التقرير الذي ينقل مبدأ وجوب الإستتار من الضمائر الى الافعال و يرى ان القيمة الخلافية في نصب الاسم هي المقابلة بينه و بين الخبر الواقع بعد مبتدأ مشابه لما قبل الاسم المنصوب فيقابل الضمير –المبتدأ- الواقع في بداية الجملة مع الخبر الجملة الفعلية الواقع بعد الاسم المنصوب و للتوضيح نذكر الجملتين الأتيتين:

١- نحن العربُ نكرم الضيف و نغيث الملهوف.

٢- نحن العربَ نكرم الضيف و نغيث الملهوف.

فالعرب في الجملة الاولى خبر و ما بعده مستانف و في الجملة الثانية مختص و ما بعده خبر و لو اتحد المعنى لاتحد المبنى فاصبحت الحركة واحدة فيهما و لكن إرادة المخالفة بينهما كانت قرينة معنوية تتضافر مع اختلاف الحركة لبيان ان هذا خبر وهذا مختص بذلك يتوضح لنا ان قرينة المخالفة هي قرينة معنوية، و هي من قبيل القيم الخلافية و الفرق بينهما ان القيم الخلافية اعم من ان تكون معنوية فقط فكما نلاحظ

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ١٨/٢، شرح شذور الذهب: ٢١٦

(٢) ينظر: الغرة المخفية: ٥٥٠/٢

القيم الخلافية بين المعنى والمعنى نلاحظها كذلك بين المبنى و المبنى وحين تكون بين المعنى و المعنى تصبح معنوية، كما مثلنا بالاختصاص، او المخالفة و اما حين تكون بين المبنى و المبنى فانها تصبح قرينة لفظية، لأن المبنى يتحقق بالعلامة و العلامة لفظ لا معنى، و تتضافر قرينة المخالفة مع قرينة العلامة الإابية فحكمها النصب على الدوام ومع قرينة البنية يشترط في بنيتها ان تعرف بـ (ال) او أن تضاف.

رابعاً: قرينة النسبة:

و هي قرينة معنوية كبرى، و تعني اضافة شيء الى شيء آخر و ربطه به و من اجل ذلك، كان بها حاجة دائماً الى طرفين منسوب و منسوب اليه[1]، و تدخل تحت هذه القرينة قرائن فرعية، كما دخلت قرائن فرعية في قرينة التخصيص المعنوية، (و النسبة قيد عام على علاقة الاسناد او ما وقع في نطاقها ايضاً، و هذا القيد يجعل علاقة الاسناد نسبية)[2] و بهذا يتضح لنا الفرق بينه و بين قرينة التخصيص، فالتخصيص تضييق النسبة فالحاق.

و المعاني التي تدخل تحت عنوان قرينة النسبة و تتخذ قرائن في التحليل و الاعراب و في فهم النص بصورة عامة معاني المجرورات جميعاً[3]، فالقرينة العامة في المجرورات هي قرينة النسبة و يستفاد هذا المعنى من الاضافة اولا ومن حروف الجر ثانياً.

أ- الإضافة: و هي لغة الإسناد و الإلصاق او نسبة ارتباط بين شيئين على نحو لا تعبر معه عن فكرة تامة و انما يضاف شيء الى شيء ليرتبطا ويكونا بمنزلة شيء واحد، فيكتسب الأول من الثاني ماله من صفات وخصائص كالتعريف والتخصيص[4].

---

(١) ينظر: البحث النحوي عند الاصوليين: ١٨٠
(٢) اللغة العربية معناها و مبناها. ٢٠١
(٣) ينظر: القرائن النحوية: ٤٥
(٤) ينظر: شرح شذور الذهب: ٣٢٥

فالاضافة إسناد اسم جامد او مشتق الى اسم غيره و لو كان مؤولاً بتنزيله. و يفهم من هذا القول، ان الاضافة نسبة بين المضاف و المضاف اليه[1]، و ان معنى الإضافة يكفي لبيان قوة التعليق فيه، و النحاة لم يغفلوا هذه الحقيقة و لذا قالوا: ان المضاف و المضاف اليه، مرتبط احدهما بالآخر لفظاً و معنى، كالكلمة الواحدة ولا يفصل بينهما فاصل، فالنسبة من هذه الحالة تكون بين المتضايفين الواقعين في نطاق الاسناد و قرينة النسبة بين المتضايفين قرينة نسبة تقييدية ناقصة وتركيبية اشارة اليها النحاة في اثناء تقسيمهم للمركبات وفقاً للنسبة القائمة بين عناصرها، فالمركب التقييدي، هو ما كان بين جزأيه نسبة تقيدية، ذلك بأن يكون احد الجزئين قيداً للآخر فقد يكون القيد بالإضافة فيسمى إضافياً، وقد يكون بالوصف فيسمى قريناً وصفياً.

فالعلاقة وثيقة بين المضاف والمضاف اليه، والدليل على قوة العلاقة بينهما، ان الثاني ينزل في الاول منزلة تنوينه او يقوم مقام تنوينه، و لهذا وجب تجريد المضاف من التنوين في نحو: (غلام زيد) و من النون في نحو : (رأيت غلامي زيد) و منه قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ۝﴾[2] و قوله: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾[3] (ذلك لأن نون المثنى والمجموع على حده قائمة مقام تنوين المفرد)[4]، وكما ان الاضافة تستدعي وجوب حذف التنوين كما ذكر آنفاً، تستدعي ايضاً وجوب تجريد المضاف من التعريف سواءً اكان التعريف بعلامة لفظية ام بأمر معنوي. والاضافة من حيث دلالتها على قسمين[5]:

١. الإضافة المعنوية: وتسمى بالاضافة الحقيقية او المحضة وتفيد التعريف او التخصص و تكون على معنى (من) و المضاف فيها بعض من المضاف اليه الذي يكون صالحاً

(١) ينظر: شرح الحدود النحوية: ١٢٤
(٢) المسد: ١
(٣) العنكبوت: ٣١
(٤) شرح شذور الذهب: ٣٢٦
(٥) ينظر: النحو و الدلالة: ١٢٨

للاخبارية عن المضاف مثل قولنا: (خاتم فضة) وتدعى بالاضافة البيانية، او اضافة على معنى اللام او الاضافة اللامية و تفيد الملك او الاختصاص نحو قولنا: كتاب محمد او على معنى (في) وضابطها ان يكون المضاف اليه ظرفاً للمضاف وتفيد زمان المضاف اليه او مكانه[1] و من هذا الباب قوله تعالى ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[2]، بذلك يمكننا القول بان (الاضافة قد توازن الإبدال او التأكيد في بعض الأحوال)[3] لأن المضاف والمضاف اليه إسمان بينهما حرف جر مقدر.

٢. الإضافة اللفظية: و تدعى بالاضافة غير الحقيقية او غير المحضة، وأما تسميتها باللفظية فلأن فائدتها راجعة الى اللفظ فقط و هو التخفيف اللفظي و بحذف التنوين و نوني التثنية و الجمع لان التنوين علامة التنكير و الاضافة علامة التعريف وتخصيص فلا يجتمعان ولا يجوز ايضاً ان يعرفا المضاف بـ (ال) لأن المضاف صار معرفة بالاضافة فلا داعي لتعريفه بـ (أل). و تسمى بالمجازية ايضاً، لأنها استخدمت لغير الغرض الأصلي من الإضافة، وهي اضافة غير محضة لانها ليست خالصة بالمراد في الاضافة بل هي على تقدير الانفصال، فالاصل من (ضارب زيد) هو (ضارب زيداً)[4] و الدليل على انها لفظية فقط بقاء المضاف فيها على تنكيره و انه قد وصفت به بالنكرة نحو قولنا (هذا الرجل طالب علم، وانصر رجلاً مهضوم الحق) و ضابطها ان يكون المضاف من المشتقات في العربية وتضاف الى فاعلها او مفعولها[5] في المعنى.

---

(١) ينظر: معاني الحروف: ١٦٦، الحلل في اصلاح الخلل: ٢٤٥، شرح الوافية: ٢٤٨، اوضح المسالك: ١٦٧/٢، الفوائد الضيائية: ٢٦/٢.

(٢) سبأ: ٣٣

(٣) ينظر: التطور النحوي (برجستر اسر). ١٥٠

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب: ٣٢٧

(٥) ينظر: معاني النحو: ١١٤/٣- ١١٨

والجر في كل ما ذكر هو الاصل (لانه خاص بتركيبات الأسماء غير البدلية والوصفية بخلاف النصب الذي هو خاص بعمل الافعال في الاسماء)[1]، و يلخص بالقاعدة النحوية التي مفادها لا جر في الافعال و لا جزم في الاسماء، فالجر خاص بالاسماء وحدها.

ب- حروف الجر: ويطلق عليها الكوفيون مصطلح الخفض، فالحرف عنصر اساسي من عناصر تأليف الجملة، فالجملة العربية تتكون من كلمات ذات معان مختلفة، لا يمكن ان تؤدي معنى موحداً مفيداً للسامع ما لم ترتبط هذه الكلمات بعضها بالبعض، و العنصر الذي يربط هذه الكلمات المتباينة هو الحرف الذي يتولى وظيفة الربط بين المفردات متمثلة في حروف مستقلة عن أصول الكلمات و لكنها تمتزج معها بحيث تسهم في بناء معنى المفرد.

و لهذه الحروف معان نسبية تشارك في المدلول العام للجملة تؤديها ضمن وظيفة الربط و مجمل القول ان المعنى المدلول عليه بالحرف لا يقوم بلفظ الحرف (وإنما يقوم بما يتعلق به الحرف من الاسماء و لافعال فدلالة من على الابتداء انما هو في معاني ما ترتبط به هذه الاحرف من الفاظ الجملة لا في نفس الحرف)[2].

وحروف الجر يدل الشق الثاني من دوال قرينة النسبة التي توصف بأنها نسبة تركيبية تامة[3] فحروف الجر تدل على قرينة النسبة من جهتين الاولى: دلالته على الربط فهو يرتبط بالاسم الواقع بعده، و لا ينفصل عنه، و الثانية: عدم استقلاله بالمفهومية فحرف الجر كباقي الحروف، لا يدل على معنى في نفسه، و لذا قال النحاة: الحرف ما أوجد معنى في غيره[4] وكما يحتاج الإنسان الى التعبير عن المعاني الملحوظة بالذات المستقلة بالمفهوم، يحتاج ايضاً الى التعبير عن المعاني الملحوظة بالعناصر اللغوية التي لا

---

(١) التطور النحوي (اسر):١٥٣.

(٢) المصدر السابق: ٢٠٢

(٣) ينظر: البحث النحوي عند الاصوليين. ٣٠٦

(٤) انظر: المصدر نفسه. ٢٠١

تستقل بمفهومها، و قد وضعت اللغة لكل من المعنيين الفاظاً للتعبير عنها، فالمعاني المستقلة التي يمكن الحكم عليها و بها، وضعت ازائها الاسماء والمعاني، غير المستقلة التي لا يمكن الحكم عليها و بها- و الذي هو موضوعنا- وضعت بإزائها الحروف مثل: مثل حروف الجر الدالة على نسب خاصة في مدخولاتها، فمعنى الإبتداء الذي يتضمنه حرف الجر (من) لا يدركه الفعل بصورة مستقلة بالمفهومية، لانه معنى خاص متعلق بشيء معين وجب ذكره وحينذاك يكون التعبير مفهوماً فنقول: (كتبت على القرطاس) فنجد ان معنى الاستعلاء في الحرف (على) معنى لا يستقل بمفهومه الأضمن هذه الجملة التي ربطت (على) بين جزأيها -حدث الكتابة والقرطاس- فإن معنى الاستعلاء الذي تفيده (على) انما يعبر عن نسبة بين مستعل هو صاحب الضمير وبين مستعلى عليه هو المجرور، وكذلك اذا قلنا (صلى زيد في المسجد) فان معنى الظرفية الذي تفيده (في) يربط بين عموم (الحدث) الصلاة و بين ظرف المكان المسجد (المجرور) فتكون نسبة بين الظرف والمظروف ويترتب على ذلك ان الحرف (في) غير صالح للحكم عليه و لا به منفرداً و هذا هو المعنى الحرفي لحرف الجر.

نستدل مما ورد أن حروف الجر تضيف معاني الافعال الى الأسماء وتنسبها اليها. وتجعل علاقة الإسناد نسبية سواء أكانت هذه العلاقة بين المبتدأ و خبره أم بين الفعل وفاعله وغير ذلك.

وفي هذا المعنى يقول سيبويه: (وأما الباء) و ما اشبهها فليست بظروف ولا أسماء و لكنها يضاف بها الى الاسم ما قبله او ما بعده، و اذا قلت (مررت بزيد) فإنما أضفت (المرور) الى (زيد) بالباء[1] أي انها -حروف الجر- تصرف الفعل الذي هي صلته الى الاسم المجرور لها و نستشف هذا المعنى من العلة في اطلاق مسمياتها، فهي سميت حروف جر لانها تجر معنى الفعل و ما قبلها لاسم بعدها، أي تخفضه وتسمى ايضاً حروف الاضافة لانها تضيف معاني الافعال قبلها الى الاسماء بعدها، ذلك ان من الافعال ما لا

(١) الكتاب: ١/٤٢٠- ٤٢١

يقوى على الوصول الى المفعول به فقووه بهذه الحروف والمقصود به اللازم من الافعال فيمتاز بضعفه وقصوره عن الوصول الى المفعول به، الا ان يستعين بحروف الاضافة.

وللأسباب المذكورة آنفاً، اصطلح عليها النحاة القدماء (ادوات التعليق)[1] فالجار و المجرور عندهم متعلق و هذا دليل على ان النحاة كانوا حريصين على شرح ما تفيده معاني الجر من تعليق يكون بمعنى الحدث لا بزمنه فإذا قلنا: (حلّقَ الطّيرُ في السمّاء) فإن لفظه السماء تعلقت بحدث التحليق بوساطة حرف الجر لا بزمنه.

فالتعليق بوساطة ما يفهم بالحرف من نسبة هو في حقيقته إيجاد علاقة نسبية بين المجرور ومعنى الحدث الذي في علاقة الإسناد.

ولكل حرف من حروف الجر –النسبة- معان أصلية، وقد تتضمن معاني أخرى متباينة[2] خدمة للسياق اللغوي، وعلى أساس من ظاهرة تعدد المعاني الوظيفية للمبنى الواحد. ولتوضيح هذه المعاني المتعددة المتباينة على وفق السياق تتضافر هذه القرينة مع قرائن أخرى نحو قرينة العلامة الإعرابية فالإسم الواقع بعدها يكون مجرورا على الدوام، وقرينة التضام لأن الجار والمجرور من التراكيب المتلازمة في العربية، فلا يمكن الفصل بينهما، زيادة على قرينة الأداة وهي حرف الجر نفسه.

◆ ◆ ◆ ◆ ◆

(١) اللغة العربية معناها و مبناها: ٢٠٢

(٢) ينظر : في النحو العربي (قواعد تطبيق): ١٧٨، القرائن النحوية: ٤٥

الفصل الثالث

الترخص في القرائن

المبحث الاول/ الترخص في القرائن الصوتية

المبحث الثاني/ الترخص في القرائن الصرفية

ظاهرة الترخص في القرائن

المقصود بالترخص إهدار القرينة في الجملة والإعتماد على القرائن الأخرى لتوضيح المعنى أولا، ولتبيان القرينة المحذوفة ثانيا والذي ينبغي أن يكونَ واضحا منذ البدء، ان المقصود بالترخص ليس فتح الباب على مصراعيه أمام العبث في علاقات الجملة وقرائنها، اعتماداً على فهم المعنى وعدم اللبس بل يكون في حدود خاصة ومواقف شائعة والترخص هو خروجٌ على الدارج من الاستعمالات والتراكيب ، ويطلق النقاد على مثلِ هذا الأسلوب (كسرُ البناء) وفي القرآن الكريم أمثلة رائعة يمكن ان تساقَ للاستشهاد ، بهذه الحقيقة نحو استعمالهِ الأفراد بدل التثنية [1]، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾[2] أو العكس، ولقد التمس علماء البلاغة لأمثال ذلكَ مسوغات بلاغية[3] ومعنى هذا ان الترخص يؤتى به لغرض معين، فاللغة لا تترخص في قرائن الجملة جزافا، بل يكون ذلك في موقعيات خاصة، بحيث لا يمثّل هذا الترخص قاعدة عامة يمكن النسج على منوالها.

يدرك مما قيل أن إهدار القرينة يعني حدوث صدع في بناء الجملة ، وهناك وسيلة أصطنعها النحاة ليجبروا بها كل صدع في (بناء الجملة) إذا لم يكن متوافقاً مع البنيةَ الأساسية وذلك بأن يُحملَ الكلام على مَعناه لا على لفظه وبهذه الوسيلة (يقوم العنصر الدلالي بعلاجِ كثيرٍ من المخالفات اللفظية المنطوقة)[4] نحو تذكير التأنيث أو عكسه، وتضمين الأفعالِ أزمنةً غيرَ أزمنتها[5] والانتقال بالكلام من الخطاب إلى الغيبة وبالعكس وكلها ترخصات في القرائن اللغوية، فالحمل على المعنى هو مصطلح للقدماء في مقابل

---

(١) ينظر : الكشاف ، ٣/٩١
(٢) طه: ١١٧
(٣) العلامة الاعرابية: ٣٢٤
(٤) النحو والدلالة : ٣/٢٣٦
(٥) ينظر : اثر المعنى في الدراسات النحوية: ٤/١٥

الترخص عند المحدثين، وهو أهم أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق اللغوية. ووضع سيبويه بابا في هذا المضمار أطلق عليه باب تسمية المذكر بالمؤنث قال: (أعلم أن كلَّ مذكر سميته بمؤنث على أربعة أحرفٍ فصاعدا لم ينصرف، و ذلك أن اصل المذكر عندهم ان يسمى بالمذكر، وهو شكله والذي يلائمهُ فلما عَدلوا عَنهُ ما هو له في الأصل، وجاءوا بما لا يلائمهُ ولم يكن منه فعلُوا ذلك به)[1].

وضح سيبويه في هذا النص ظاهرة العدول عن الأصل أو الحملِ على المعنى، من خلال تأنيث المذكر، فكثير من الصفات أثبتت للذكور وهي للإناث وتوضح من خلال الحمل على المعنى لكون ان المذكر أصل والمؤنث فرع عليه، ومثل ذلك قول العرب: (رجُل نكحه وَ رَجُل ربعة). ولكن مع ذلك حدد سيبويه حدود الخروج عن المعاني الاصلية للغة وقواعده، فلا تكون المخالفة شاذة أو خارجة عن المنطقِ المعهود وقد عبر عن هذا المفهومِ حينما بحثَ في اقسام الكلام فقالَ: (فمنهُ مستَقيم حسن ، ومحالُ ومستقيم كذب و مستقيم قبيح، وما هو محال كذب)[2] فبذلك أخرج النوع الأخير من الكلام فشبههُ بالمتناقضِ من الاستعمالِ والخارجِ عن منطق اللغةِ نحو قولنا: (سوفَ أشربُ ماءَ البحرِ أمسِ).

ويقول إبن جني في وصفه هذه الظاهرة (إعلم أن هذا الشرج غور من العربية بعيد ومذهب نازحٍ فسيح قد ورد به القرآن و فصيح الكلام منثورا ومنظوماً، كتأنيث المذكر و تذكير المؤنث. وتصورِ معنى الواحد في الجماعة. والجماعةِ في الواحد وفي حمل الثاني على لفظٍ قد يكون عليه الأول أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا)[3]. يريد إبن جني بهذا النص إثبات هذه الظاهرة في الكلام العربي نثراً و شعرا وفي القرآن الكريم ايضاً وان لهذه الظاهرة عدة مناحٍ و لا يقتصر الحمل على المعنى عنده على التذكير والتأنيث أو المخالفةِ النوعيةِ بل أشار الى نوعٍ ثانٍ منه و هو المخالفة العدديةُ، نحو الإشارة الى المفرد بالجمع، وبالعكس أو الإشارة الى المثنى بالمفرد و هكذا، ويبقى المعنى واضحا ، فلا يحدث لبس في الكلامِ، اعتمادا على إرجاع اللفظ الى اصلهِ، أو الحملِ

(١) الكتاب : ٢٣٦/٣.

(٢) الكتاب : ٢٥/١.

(٣) الخصائص : ٤١٣/٢ وينظر الاشباه و النظائر : ١٨٥/١

على المعنى ، فإن أمن اللبسِ هو أغلى ما تحرِصُ عليه اللغة استعمالاً ، وأهمُ ما يتطلبه اللغويون تحليلاً ، ومن ثم يصبح الوصول اليه غاية لا يدعو الأمر بعدها الى البحث عن مزيد فريدٍ من القرائن . ومن هنا يكونُ إهدار القرينة عند أمنِ اللبس أمرا مقبولاً لا يأباه الاستعمالُ اللغويُ.

فالقرائن المعنوية تكون كفيلةً بتوضيح المعنى ، وتحقيقِ أمن اللبس ففي بعض الأحيان تهدرُ قرينةُ العلامة الإعرابية وبالرجوع الى معنى العنصر اللغويّ في الجملة يمكن تحديدُ الحركة الأعرابية للعنصرِ سواء أكان فاعلاً أم كان مفعولاً أم كان غيره منَ المتعلقاتِ، فالمعنى النحويُّ لا يرتبط بقرينةٍ واحدةٍ ولا يتوقفُ عليها، فيمكن أهدار قرينة الحركة الأعرابية، مع محافظة القرائن الأخرى على المعنى.

ومن أمثلة الترخص في المطابقة النوعية[1]. قوله تعالى : ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾﴾[2] ذكر الخبر (قريب) مع ان اسم إن مؤنث لأن الرحمةَ بمعنى المطرُ فحملِ المؤنثُ على معنى الأصل الذي هو مّذكر، و يرى الزمخشري (إنها على تأويل الرحمة او الترحم)[3]. وعلق إبن جني[4] على هذه الآية بقوله: (وقيلَ إنما أسقطت منهُ التاءُ لأن الرحمةَ والرحمُ واحد فحملوا الخبرَ على المعنى، ويؤيدهُ قوله تعالى: ﴿هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي﴾[5]، فمجالات الحملِ على المعنى عند العربِ كثيرة، زيادةً على ما ذكر، التنوع في استخدام الضمائر بالانتقال من الغيبةِ الى الخطابِ أو بالعكس، وكذلك، تضمينُ الافعالِ أزمنةً غير ازمنتها ومن النحاةِ من جعلَ الحذفَ ضربا من ضروبِ الحمل على المعنى.

فالحمل على المعنى إذن علاج لكل مخالفةٍ بين ظاهر اللفظِ ، والتقدير أو بينَ العبارةِ المنطوقة والقواعد أو بين بناء الجملةِ و بنيتها الأساسية ، و لذلك نستطيع القول:

---

(١) الاشباه والنظائر ٢/١١٧.

(٢) الاعراف: ٥٦.

(٣) الكشاف: ٢/١١١.

(٤) ينظر الخصائص : ٢/٤١٤.

(٥) الكهف: ٩٨.

(إنَّ الحمل على المعنى، كانَ وسيلةً دلاليةً بارعةً ربطت بين بناء الجملةِ وبنيتها إي بين سطحها وعمقها في منهج النحاة العرب، وكشف عن دور المعنى أو الدلالة في التقعيد النحوي أيا كان أتساعُ هذا المعنى الذي يحمل عليه الكلامُ أو ضيقه)[1]. وبذلك كان وسيلة اكثر شمولاً من كل ما لجأ اليه النحاة في منهجهم مثل التقدير والتأويل و الاضمارِ والحذفِ لأنهُ وراءَ كلُّ هذهِ الوسائل المختلفةِ، وهي جميعا بمثابةِ وسائل منهجيةٍ لتصحيح اللفظ المنطوق ليطابق المعنى المراد.

وعولج موضوع الحملِ على المعنى عند القدماء تحتَ مصطلحات أخرى نحو : الاتساع و الالتفات و التخلص أو الانعطاف والتضمين[2]. و العدول عن الأصل و الاتساع وهو مصطلح ذكرهُ سيبويه في مجال الترخص في قرينة الذكر فقال: (ومما جاء على أتساع الكلام و الاختصارِ) قوله تعالى جده ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ إنما بريد اهل القرية فاختصر)[3].

أما مصطلحُ الإلتفاتِ فقد استخدمه إبن الاثير[4] وقال فيه: إنه خلاصة علم البيانِ وحقيقته ماخوذةُ من التفات الإنسانِ عن يمينه وشماله، وفيه ينتقل المتكلم من صيغة الى صيغةٍ كانتقالٍ من خطابِ حاضرٍ الى غائبٍ أو خطاب غائبٍ الى حاضرٍ أو فعل ماضٍ الى مستقبلٍ......الخ، من المخالفات اللغوية المنطوقةِ المؤولة بالرجوعِ الى الاصلِ.

واستعمل الزمخشري هذا المصطلح فقالَ ما مضمونه: إن الرجوع من الغيبة الى الخطابِ إنما يستعمل للتفننِ في الكلامِ. والانتقالِ من اسلوبٍ الى أسلوب تطريةً لنشاطِ السامعِ، وإيقاظاً للإصغاء اليهِ.

وذكر القرطاجني (ت٦٨٤ هـ) مصطلحينِ جديدين هما : مصطلح التخلص من حيزٍ الى حيزٍ وعطف اعنةِ الكلام من جهةٍ الى أخرى ومن غرضٍ الى آخرٍ فقال: (إعلم أنَّ الانعطافَ بالكلامِ من جهةٍ الى أخرى أو غرضٍ إلى آخرٍ لا يخلو من أن يكونَ مقصوداً

---

(١) النحو و الدلالة : ١٦٠

(٢) ينظر: شواهد التوضيح و التصريح . ٢٠٣ ،الإتقان: ٩٠/٢، النحو الوافي : ٤١٨/٢، ، في حركة تجديد النحو: ١٤٨ ، التضمين في حروف الجر: ١.

(٣) الكتاب: ٢١٢/١

(٤) ينظر المثل السائر: ١٨١/٢، نصوص النظرية البلاغية : ١٧٨، مباحث في اعجاز القرآن الكريم: ٢١٦

أولاً فيذكرُ الفرضُ الأول لان يستدرج منه الى الثاني...أو لا يكونُ قصدَ أولاً في غرض الكلام الأول أن يجعل ذكره سبباً لذكر الفرض الثاني)[1] فاستعمل القرطاجني مصطلحاتٍ معجميةٍ، مرادفةً للالتفاتِ والخروج عن الاصلِ والمعنى واحد.

وحذا المحدثونَ حذوَ القدماء في إطلاقِ مسمياتٍ لهذهِ الظاهرةِ منها الإنزياحُ والعدولُ وإهدار القرينة[2] والترخص[3].

آثرَ البحثُ استعمال المصطلحِ الاخير لانسجامهِ مع مصطلحِ القرينةِ وموافقته إياهُ.

---

(١) منهاج البلغاء و سراج الادباء. ٣١٤.

(٢) ينظر : القرائن النحوية . ٥٣.

(٣) ينظر العلامة الاعرابية: ٣٢١

المبحث الأول

الترخص في القرائن الصرفية

إعتور الترخص ايضا القرائن الصرفية، ودار تأثير هذا الترخص في الصيغة أو البنية الصرفية في محورين المحور الأول: إختص بالتغيرات الحاصلة في بنية الصيغة، وما يعتري حروفها من تغيرات منشودة الغرض منها اداء معنى من المعاني، أما المحور الثاني: فجاوز الصيغة إلى دلالتها سواء كانت دلالة معنوية، نحو دلالة اسم الفاعل على اسم المفعول، ونحوه أم دلالة نوعية، فالصيغة الدالة على المؤنث احيانا يترخص فيها للدلالة على المذكر وفيما يأتي تفصيل لهذا الضرب من الترخص.

أولاً/ الترخص في قرينة الصيغة:

أ :- الترخص في بنية الصيغة/ وتتضح أغلب الترخصات الحاصلة في بنية الصيغة في الشعر والقراءات القرآنية واختصت بمطل الحركات الاعرابية (الضمة، الكسرة، الفتحة) وتحويلها الى (واو، وياء، وألف) وجعل لها إبن جني بابا اطلق عليه (باب في مطل الحركات) يقول فيها: (وإذا فعلت العرب ذلك نشأت عن الحركة الحرف من جنسها فتنشئ بعد الفتحة الالف وبعد الكسرة الياء وبعد الضمة الواو)[1]. ومن إشباع الفتحة وإنشاء الألف قول الشاعر:

فأنت من الغوائل حين ترمى ومن ذم الرجال بمنتزاح

(أراد بمنتزح) مفتعل من النازح فأشبع فتحة الزاي، وأصل المد وأقواه انما للألف وانما الياء والواو في ذلك محمولان عليها، وملحقان في الحكم بها[2]، ومن إشباع الكسرة ومطها، نطق العرب للفظتي (الصيارف والدراهم) بإشباع كسرة الراء في (الصيارف) فأصبحت (الصياريف) وكسرة الهاء فنطقت (الدراهم)[3] (دراهيما)، ومنه قول الشاعر[4]:

(١) الخصائص: ١٢٣/٣، سرضاعة الاعراب: ٢٥/١.

(٢) ينظر الاشباه والنظائر: ١٦٢/١

(٣) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٧٤٩/٢.

(٤) المحتسب: ٢٥٨/١.

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف

وفي إشباع الضمة قول الشاعر[1]:

وأنني حيثما يشري الهوى بصري من حيثما أسلكوا أثني فانظور

واغلب الظن ان سبب هذا المطل هو الضرورة الشعرية، فالشاعر اراد ان تستقيم التفعيله الاخيرة من العجز ومن الدواعي الاخرى للمطل، التذكر (ولا شك ان التذكر يضفي على الكلام نغمة موسيقية معينة) [2].

وهذا دليل على الدلالة الموسيقية لأصوات المد، ومنه قولنا: (أخواك ضربا) اذا كنت متذكرا للمفعول به، أي (ضربا زيداً) ومثله كذلك قولنا، (ضربوا) أذا تذكرنا المفعول أو الظرف في نحو قولنا : ضربوا زيداً أو ضربوا يوم الجمعة، او ضربوا قياما فتتذكر الحال، ومن مطّ الياء للتذكر قولك: اضربي فكنت عند التذكر كالناطق بالمستذكر، وعليه قراءة الحسن البصري[3]، لقوله تعالى: ﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾[4] بمطّ ضمة الهمزة (وهي لغة فاشية بالحجاز)[5] والذي زاد من احتمال الواو في هذا الموضع انه موضع وعيد واغلاظ فمكن الصوت فيه وزاد اشباعه وأعتماده فالحقت الواو فيه، لذلك ينبغي ان نتربط الإشباع في الصيغ بالموضع الذي قيلت فيه، بحيث يفسر في صوته، أما اذا مطّت، وكان مرامك الوقت لا التذكر، (لأوهمت كل الإيهام انك قد اتممت كلامك ولم يبقَ من بعده مطلوب متوقع لك)[6].

وكذلك الحال في الندبة، فتمط الحركة فيها نحو: (واعلياه، وامعتصماه) والمعنى الجامع بين التذكير والندبة قوة الحاجة إلى اطالة الصوت في الموضعين.

نستنتج من هذه النتيجة ان سبب الاطالة هو اشباع الحالة النفسية عند المتكلم ولا سيما في الندية فالمتفجع يرغب عن السكوت ويسعى إلى اعلام الجميع.

---

(١) سر صناعة الاعراب: ٢٦/١.

(٢) ابن جني وعلم الدلالة: ١٢٧

(٣) المحتسب : ٢٥٨/١.

(٤) الأعراف: ١٤٥.

(٥) الكشاف: ١٥٨/٢.

(٦) الخصائص : ١٢٠/٣.

وأحيانا تكون الاطالة لعلة صرفية أخرى وهي تجنب التقاء الساكنين وذلك اذا وقع قبل حرف المد حرف مشدد في مثل: (ولا الضالين) وعللها إبن جني بقوله: (وكذلك يطلن بعد المشدد لانهن سواكن. او المثلين مع تشديد الساكن فيجفو عليهم أن يلتقي ساكنان حشوا في كلامهم)[1] فعلة المد في هذه الحالة صوتية لا معنوية، كإظهاره بمعنى الانكار والتعجب فمطل الصوت في نحو قولك في جواب من قال: رايت بكراً، ابكرنيه؟ وفي رايت أحمدَ، أأحمداه؟

وقد يمد الصوت للمبالغة في النفي وللتعظيم، ومنه قراءة قوله تعالى: ﴿ لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾[2].

ففي اطالة الصوت نفي الأهمية عن سوى الله[3]، وذكر لنا إبن عصفور (ت٦٦٩هـ) ضربا اخرى من الترخص الصيغي ولا يكون بان يبدل بالحركة حرفا من جنسها بل بان يبدل بحركة اخرى مغايرة لها، نحو ابدال الكسرة التي قبل ياء المتكلم بالفتحة في غير النداء تشبيها بالنداء نحو قول الشاعر[4]:

أطوف ما أطوف ثم آوي إلى أما ويروينى النقيع

يريد: (إلى أمي).

فاللغة العربية لغة دقيقة في تعبيرها، واضحة في دلالاتها، ولذلك لا يحدث في اللغة اي تغيير أو زيادة او إبدال الا لعلة لغوية محددة، سواء اكانت للضرورة الشعرية أم لمعانٍ بلاغية محددة.

ب :- الترخص في الدلالة المعنوية للصيغة:

عند بحثنا في هذا الضرب من الترخص وجدناه انه يسير في أتجاهين الاتجاه الاول، ترخص في الدلالة المعنوية للصيغة، فالصيغ العربية ذات اوزان متعددة ودلالات متباينة فلكل وزن دلالة محددة نحو: اسم الفاعل فوزنه (فاعل) ويدل على من قام بالحدث، ولكن نجد ترخصاً في بعض الاحيان فيدل بصيغة على دلالة صيغة اخرى نحو اسم

(١) الخصائص: ١٢٨/٣، وينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٣٦/١، الاصوات اللغوية (انيس): ١٥٨.
(٢) ينظر: محمد: ١٩
(٣) ينظر النشر: ٣٤٠/١. الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٥٢٦.
(٤) المقرب :٢٠٥/٢.

المفعول، فالعرب تقول سر كاتم أي سر مكتوم، وجاء التنزيل قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[1] أي لا معصوم (بمعنى: لا ذا عصمة إلا من رحمه الله)[2]. وقوله: ﴿خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾[3] أي من ماء مدفوق، وقوله: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[4] أي مرضي بها[5]، وقوله: ﴿جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا﴾[6] أي مأمونا وقوله: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[7] وهو بمعنى (مقرب) تشبيها بـ(قتيل) الذي هو بمعنى قاتل، وقال الشاعر[8]:

إن البغيض كمن يمل حديثه   فانقع فؤادك من حديث الوامق

أي الموموق

وعلى هذا جرى السياق في قول الحطيئة[9] يهجو الزبرقان بن بدر:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها   واقعد فإنك انت الطاعم الكاسي

أي (المطعم المكسو) للدلالة على أنه لا يتولى أمر نفسه بنفسه فيطعم ويكسي ولو كانت الصيغة دالة على دلالتها الحقيقة اسم الفاعل لما تحقق هذا المعنى بل بالعكس لكان هو الفاعل وكما ان صيغة فاعل تكون بمعنى مفعول ، يحدث العكس فقد ترد صيغة اسم المفعول بمعنى اسم الفاعل كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾[10] أي ساترا والعلة في الاتيان بهذا الوزن هي (الانسجام) الموسيقي للمفردات القرآنية في الاية، لانه لو جاء في

(١) هود:٤٣.
(٢) الكشاف: ٢/٢٧٩.
(٣) الطارق:٦
(٤) الحاقة:٢١.
(٥) ينظر: روح المعاني : ٢٩/٥٨.
(٦) العنكبوت: ٦٧.
(٧) الاعراف: ٥٦.
(٨) الصاحبي: ٢٢٠-٢٢١ ،وينظر علم الدلالة (الوشن): ٨٨.
(٩) المقتضب:٢/١٦٣شرح الشافية : ٢/٨٨.
(١٠) الاسراء:٤٥.

السياق بصيغه اسم الفاعل (ساتر) لاختلفت الموسيقي (لان الآية التي قبلها كانت نهايتها) (غفورا) والآية التي بعدها (نفورا) فجاءت بصيغة (مستورا) لينسجم السياق كله انسجاما موسيقيا)[1].

ويدل إسم الفاعل على دلالة صيغة صرفية اخرى هي صيغة النسب، فيدل بذلك على النسب إلى شيء، كقولهم لذي الدرع، (دارع) ولذي النبل (نابل) ولذي الرمح (رامح) ففاعل هنا ليس بجار على الفعل إنما هو أسم صيغة لذي الشيء، لذا قال سيبويه: (كما انه حين قال: دارعٌ لم يخرجه عن فعل، كأنه قال: درعي)[2]، فإسم الفاعل في هذا الموضع يدل على النسبة إلى الشيء.

ومنه أيضا الوزن (فعول) بفتح الفاء ، كرسول بمعنى مرسل أي بمعنى اسم المفعول ويجيء الفعول لما يفعل به الشيء كالوجور لما يوجريه، وهو الدواء الذي يدخل الفم، والنقوع وهو ينقع ليلا ليشرب، والقيوء دواء يشرب للقيء وتدل هذه الصيغة كذلك على المبالغة لاسم المفعول كقول العرب، ناقة ذلول ركوب ومنه قوله تعالى:﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا﴾[3] للدلالة على فرط التذليل[4] في مجاوزة الغاية.

ويأتي فعيل بمعنى مفعول نحو: كف خضيب وعين كحيل وهو معدول عن جهته إذ المعنى كف مخضوب بالحناء وعين مكحولة بالكحل وترخصوا في تذكيرها وتأنيثها أيضا والظاهر أن كثيرا من الصيغ الصرفية يترخص فيها دلالها فتدل على صيغة مفعول نحو:

١) (فعل) بكسر الفاء وسكون العين نحو: (طحن) بمعنى (مطحون)، (طرح) بمعنى (مطروح)، وهذه في الحقيقة اسماء تدل على المفعول لا الصفة.

٢) فعل بفتح الفاء والعين (كالنفض، والسلب) فالنفض بمعنى المنفوض والسلب بمعنى المسلوب.

---

(١) السياق الموسيقي للكلمة العربية: ٥٨.

(٢) الكشاف: ٣/ ٢٨٤.

(٣) الملك: ١٥.

(٤) ينظر: الكشاف : ٤/ ٥٨٠ روح المعاني : ٢٩/ ١٦

٣) فعل بضم الفاء وسكون العين كالخبز بمعنى المخبوز، والطعم بمعنى المطعوم.

٤) فعلة بضم الفاء وسكون العين: كاللعنة بمعنى ملعون، الذي يلعن كثيرا، والسبة بمعنى مسبوب الذي يسب كثيرا، وهو يفيد المبالغة.

٥) فعل بضم الفاء والعين كالأكل بمعنى مأكول وهو اسم وقد يأتي وصفا يفيد مبالغة اسم المفعول نحو: (باب فتح) أي واسع ضخم مفتح ومثله شيء نكر أي منكر شديد النكارة نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ ۝﴾[١] أي منكر فظيع تتكره النفوس وهو هول يوم القيامة[٢].

نستدل من الذي ورد أن كل وزن كان وصفا وكان بمعنى مفعول دل على المبالغة وتعد هذه الدلالة قرينة معنوية على الترخص في الصيغة دلاليا.

وكما أن فعيلا يأتي بمعنى مفعول ويأتي بمعنى فاعل فإذا قصد حدوث الصفة المشبهة في الماضي أو الاستقبال حولت الى فاعل فتقول في (عفيف وشريف وحسن) (عاف وشارف وحاسن) امس وغدا، والظاهر ان الامر كذلك أذا قصد حدوثها في الحال[٣] وظاهر القول ان الدلالة تكون في كل الأزمنة مطلقة، ولكن الذي يحدد هذه الدلالة السياق الذي هو أكبر القرائن اللغوية.

ج :- الترخص في الدلالة النوعية للصيغة/

المقصود بالدلالة النوعية هي دلالة المفردة على نوعها من حيث التذكير والتأنيث اذ يترخص في العربية في الصفات المؤنثة عن دلالتها على التأنيث بوصفها صفات خاصة بالمؤنث نحو: (حائض وطالق، ومرضع)[٤] فتدل على نسبة الصفة اليها، فحائض بمعنى ذات حيض ومرضع بمعنى ذات أرضاع فتدل على صفة ثابتة بالمرآة، فلما كانت هذه الصفات مخصوصا بها المؤنث استغنى عن علامة التأنيث، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾[٥] ولم يقل منفطرة، فمنفطر هنا على النسب اي ذات انفطار[٦]، ولمح

(١) القمر: ٦.

(٢) ينظر الكشاف: ٤/٤٣٢.

(٣) حاشية الصبان: ٣/٣٠٤

(٤) الكشاف: ٣/٢٨٣.

(٥) المزمل: ١٨.

(٦) الكشاف: ٤/٦٤٢

سيبويه هذا المعنى في قوله: (وكقولك: (مرضع للتي بها أرضاع) أما المنفطرة فيجيء على الفعل وكقولك منشقة، كقولك مرضعة للتي ترضع)[1].

وتقول العرب: ريح عاصف للدلالة على انها صفة ثابتة في الرياح أي ذات عصف أما حينما تقول: ريح عاصفة فقد أردت بها الحدوث، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِى بِأَمْرِهِۦٓ﴾[2] ولكن قد تثبت هذه الهاء عند دلالة الوزن على معنى مغاير، اذ قد يأتي فاعل وصفا للمؤنث بمعنيين فتثبت الهاء في أحدهما وتسقط من الأخرى لاختلاف المعنى فيقال مثلا: (امرأة طاهر) من الحيض و(امرأة طاهرة) أي نقية من العيوب كذلك: (إمرأة حامل) من الحبل و(حاملة) على ظهرها أو تحمل شيئا ظاهرا، فوجود الهاء دليل على أن الصفة صفة وقتية عارضة ولذا قالوا: (حائضة غدا وطالقة غدا لانه شيء لم يثبت وإنما هو إخبار على طريق الفعل كأنك قلت: تحيض غداً وتطلق غداً)[3]، أما عدمها فدليل على ثبوت الصفة ويشير اليها الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في تفسير بقوله: (فالمرضع من كان لها لبن رضاع، وإن لم تباشر الإرضاع، في حال وصفها به، وأما المرضعة فهي التي في حال الإرضاع، ملقمة ثديها للصبي)[4] وقد وردت للدلالة على الفعل الوقتي العارض في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾[5].

ونظرة الكوفيين إلى مسألة ثبوت هاء التأنيث وعدمها هي انها صفات خاصة بالمؤنث وهذا الرأي مردود، ورده ابن يعيش وزعم انه يفسد من وجوه[6]:-

أحدهما/ أن ذلك لم يطرد فيما كان مختصا بالمؤنث بل قد جاء أيضا فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث قالوا: رجل ضامر وناقة ضامر، فإسقاط العلامة مما يشترك فيه

(١) الكشاف: ٤٧/٢.

(٢) الانبياء: ٨١.

(٣) شرح المفصل: ١٠٠/٥.

(٤) الكشاف: ١٤٢/٣، وينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٧٦٢/٢.

(٥) الحج: ٢.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ١٠١/٥، ١٠٢.

القبيلان دليل على فساد ما ذهبوا إليه وإن، كان أكثر الحذف إنما وقع فيما يختص بالمؤنث .

والثاني/ أن التاء ملحق الفعل المؤنث نحو : حاضت المرأة وطلقت الجارية ولو كان اختصاصه بالمؤنث يكفي فارقا لم يفترق الحال بين الصفة والفعل. أي لم يؤنث الفعل أيضا للدلالة على جنسه بالصفة.

ويترخص في قرينة التذكير والتأنيث، كذلك في الاوزان الآتية: (ويستوي المذكر والمؤنث في فعول ومفعال ومفعيل وفعيل بمعنى مفعول)[1] مثال وزن فعول: رجل صبور وإمرأة شكور ووزن مفعال: إمرأة مذكار ورجل معطار، ووزن فعيل: رجل منطيق وإمرأة معطير.

وزعمَ الخليل:إن فعولَة ومفعالاً، ومفعلاً(إنما يكون في تكثير الشيء وتشديده والمبالغة فيه)[2]، وبخلاف هذه الصفات المجردة من الهاء، التي يستوي فيها المذكر والمؤنث، هناك صفات ترتبط بها الهاء ويستوي فيها المذكر والمؤنث[3]، نحو:

١) فعلة فتقول العرب: رجل ربعة وإمرأة ربعة.

٢) فعولة: نحو: رجل فروقة وإمراة ملولة.

٣) فعلة: كقولنا: رجل همزة لمزة وإمرأة كذلك.

ويرى د. إبراهيم السامرائي[4] إن علامة التأنيث - الهاء- لم تلحق هذه الألفاظ القليلة إلا في زمن لاحق للزمن الذي لم يتضح فيه الفرق بين المذكر والمؤنث وفي كلامه دليل على ان الفرق بين المذكر والمؤنث لم يكن واضحا إن لم يكن موجودا مع نشأة اللغة. فهذا التمييز دليل تطور اللغة ونمائها.

ولكن زعمه فيه نظر؛ لأن اللغة منذ نشأتها كانت واضحة المعالم، دقيقة الخصائص.

---

(١) شرح المفصل ١٠٢/٥

(٢) الكتاب ٣٨٤/٣.

(٣) ينظر : الكتاب:١٣٢/٤ ؛الخصائص:٢٠٣/٢، شرح الفصيح : ٢٠٨.

(٤) ينظر : مباحث لغوية: ١٢٧ ١٢٨

ثانيا/ الترخص في قرينة المطابقة:

أ:- الترخص في المطابقة بالضمير/ عند صياغة الجمل في العربية يشترط فيها أن يكون منحنى الكلام وإتجاهه واحدا، فعند حديثنا إلى المخاطب نستعمل ضميره الخاص به ، ولا نستعمل غيره ليكون الكلام واضحا ويسير على وتيرة واحدة ولكننا نجد بعض النصوص النثرية والشعرية قد خرقت هذه القاعدة ونجد ترخصا في قرينة المطابقة في الضمائر وعرف إبن الاثير هذا الأسلوب بأنه خلاصة علم البيان، وفيها ينتقل من صيغة الى صيغة كانتقال من خطاب حاضر إلى غائب أو من خطاب غائب إلى حاضر، ويقول الزمخشري في الانتقال من أسلوب إلى أسلوب أنما يستعمل قصدا للمخالفة بين المنتقل والمنتقل عنه، لا قصدا لاستعمال احسن، وأورد هذا النص إبن الأثير في مثله، السائر ولكنه إنتقده بقوله: (إن هذا الانتقال لا يكون إعتباطا ، بل يكون لفائدة اقتضته، وتلك الفائدة امر وراء الإنتقال من أسلوب إلى أسلوب غير أنها لا تحد بحد ولا تضبط بضابط ولا يعتمد على معنى محدد ذلك ان المعنى يتشعب شعبا كثيرة لا تحصر وأنما يؤتى بها على حسب الموضع الذي ترد فيه)[1].

ومعظم النقاد والبلاغيين ينظرون إلى هذه الظاهرة اللغوية من الجانب النفسي ومنهم القرطاجني[2] فهي في نظره وسيلة لدفع السأمة من الاستمرار على ضمير المتكلم او ضمير الخطاب او الغيبة فيحدث الإنتقال من بعضها إلى بعض لأن الكلام المتوالي على ضمير واحد ، لا يستطاب.

والبحث يتخذ رأيا بين بين يتجسد في إتجاه محايد، وهو ان لهذه الظاهرة فوائد عامة وأخرى خاصة، العامة لتحقيق المخالفة التي يدفع بها السأم والملل عن نفوس السامعين وفائدته الخاصة تتطلق بالموقف نفسه، فقد يكون الانتقال بين الضمائر للتعظيم أو عكسه او التلطف أو المبالغة او غيرها، من المعاني البلاغية التي سنوردها من خلال التطبيق لاحقا. على الآيات القرآنية التي وجدناها مجالا رحبا لتوضيح هذا المسلك اللغوي.

---

(١) المثل السائر ٢/١٨٣- ١٨٤

(٢) ينظر: منهاج البلغاء: ٣١٤ ـ ٣١٥.

١- الإنتقال من الخطاب إلى الغيبة/ عدل عن الخطاب في (كنتم) إلى الغيبة في (بهم) وذلك في قوله تعالى[1]: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾[2] وفائدة المغايرة هنا، العدول عن خطابهم الى حكاية حالهم لغيرهم لتعجبه من كفرهم فقصد المبالغة في التعجب من أحوال المخاطبين. إذ لو استمر على خطابهم لما كانت تلك الفائدة، وقال بعض المفسرين إن الخطاب أولا كان للناس مؤمنهم وكافرهم فعدل عن الخطاب العام إلى الذم الخاص ببعضهم، وهم الموصوفون بما أخبر به عنهم[3]. (وقالوا: وقت الركوب خافوا الهلاك وتقلب الرياح فناداهم نداء الحاضرين) فذكر لغيرهم حالهم ليعجبهم فها، كالمخبر لهم ويستدعي منهم الإنكار عليه والتقبيح)[4].

٢- ومنه قوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ أَنتُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ تُحْبَرُونَ ۝ يُطَافُ عَلَيْهِم بِصِحَافٍ مِّن ذَهَبٍ﴾[5] فانتقل من الخطاب الى الغيبة ولم يقل يطاف عليكم[6]،وهذا الانتقال سببه (والله أعلم) ان الله بعد ان طمأن المؤمنين أراد ان يسوق الغائبين لهذا النعيم الذي فيه المؤمنون ولذا توجه اليهم بقوله: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ ۝﴾[7] انتقل من الخطاب (اوتيم انتم)إلى الغيبة (اولئك هم) اراد الله تذكير المخاطبين بضعف هولاء الذين يتصدقون عليهم وفي هذا نوع من التركيز والتنبيه ويتحقق بالانتقال الحاصل.

---

(١) ينظر : الكشاف: ٢/٣٢٨- ٣٢٩.

(٢) يونس:٢٢.

(٣) ينظر : مجمع البيان: ٥/١٧٤.

(٤) مباحث في اعجاز القرآن الكريم : ٢٦٣- ٢٦٤.

(٥) الزخرف: ٧٠- ٧١.

(٦) ينظر: فن الالتفات:٧١

(٧) الروم: ٣٩.

٢- الانتقال من الغيبة الى الخطاب/

كما في قوله تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝ ﴾[1] فقد عدل عن الغيبة في الآيات الثلاثة الاول إلى الخطاب[2] في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾ والعلة في هذا الانتقال)) تخصيص العبادة بالمخاطب - الخالق- دون غيره، وفيه نوع من التوكيد اي التوكيد على حدث العبادة، والاستعانة (وتعظيم لشأن المخاطب)[3].

ففي هذا الكلام من الفوائد أنه ذكر الحقيق بالحمد وأجرى عليه تلك الصفات العظام من الربوبية العامة والملك الخاص، والإستعانة به في المهمات ثم خاطبه ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾ اي نخصك بالعبادة والإستعانة لأنها لا تكون إلا لك ولا تكليف إلا بك.

وفي قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۝ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ۝﴾[4] فالانتقال من الحديث عنهم - ضمير الغيبة- إلى الحديث اليهم - ضمير الخطاب- زيادة في تهديد من قالوا ومواجهة لهم بالسخط عليهم والتأنيب لهم)[5] ففائدته التوبيخ لان في قوله (جئتم) وما فيه من المخاطبة بعد الغيبة زيادة تنكيل عليهم. بالجرأة على الله والتعرض لسخطه وتنبيهه أياهم على عظم ما قالوه.

أما في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ﴾[6] ففيها عدل عن الغيبة (ارسل) إلى الخطاب فقال (فسقناه)(وفائدته التنبيه على التخصيص

---

(١) الفاتحة : ٥
(٢) فن الإلتفات: ٧١.
(٣) المثل السائر : ٢/١٨٤.
(٤) مريم: ٨٨ - ٨٩.
(٥) الظاهرة الجمالية في القرآن الكريم: ٢١٢.
(٦) فاطر: ٩

بالقدرة)[1]، فلا نجد في هذا الضرب من الأسلوب غرضا بلاغيا سوى لفت الأذهان إلى ما تعبر الآيات عنه من المعاني.

٣- الانتقال من التكلم إلى الخطاب:

كقوله تعالى : ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴾[2] والاصل (إليه أرجع) فالتفت من التكلم إلى الخطاب زيادة على ان فيه عدولا عن خطاب الواحد إلى خطاب الجماعة، وانما صرف الكلام عن خطاب نفسه إلى خطابهم لأنه أبرز الكلام لهم في معرض المناصحة لذمه وهو يريد مناصحتهم ليلطف بهم ويداريهم (ولأن ذلك أدخل في امحاض النصح حيث لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه)[3] ولو لم يكن مريدا لذلك لقال: (وإليه أرجع).

فالغاية الأساسية ههنا حث السامع وقومه ويمنهم على الاستماع حيث اقبل المتكلم عليه وانه أعطاهم فضل عناية وتخصص بالمواجهة، فمن فوائده هنا التلطف والترفق مع المخاطب وقومه فنبههم على أنه مثلهم في وجوب عبادة من إليه الرجوع.

٤- الانتقال من التكلم الى الغيبة:

وذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ ۝﴾[4] حيث لم يقل (فصل لنا)[5] و الفائدة هنا التنبية على ان العبادة و الربوبية و تقديم القرابين، خاصة بالخالق من جهة و من جهة ثانية تنبيه على عظمة الخالق، و قد يكون العكس، فيكون الانتقال من الغيبة الى التكلم[6] كما في قوله تعالى: ﴿وَأَوۡحَىٰ فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمۡرَهَاۚ وَزَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا﴾[7] فانتقل من الغيبة الى التكلم فلم يقل (وزين) فلما كان

---

(١) الكشاف: ٦٠١/٢، مباحث في اعجاز القرآن الكريم : ٢٦٤.

(٢) يس: ٢٢.

(٣) مقالات في التربية اللغة البلاغة: ٢١٧ ٢٤٨، وينظر: ومباحث في اعجاز القرآن: ٢٦١.

(٤) الكوثر:١- ٢.

(٥) فن البلاغة: ١٥٨.

(٦) ينظر: روح المعاني: ٢١٥/٣.

(٧) فصلت: ١٢.

الحديث في جزاي الكلام عن السماء اراد تنويع الكلام جلباً لانتباه السامع ووقفاً للسأم.

ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ﴾[1] عدل الاسلوب القرآني في هذا النص عن الغيبة الى الحضور تعظيماً من شأن المسجد الأقصى ومن شأن من يُري الله من آياته[2].

نستنتج من الأمثلة القرآنية التي اوردناها، مع رأي البلاغيين و المفسرين لها، ان أسلوب العدول في الضمائر ليس نوعاً من انواع الإتساع في اللغة التي قد تكون اعتباطاً من غير سبب يذكر بل إنها جاءت لهدف اسمى وهو إثبات معنى من المعاني، قد يكون التعظيم او عكسه او المبالغة في المدح او التعجب او التلطف و الترفق و قد يكون الغرض توبيخاً، و كل ذلك من خلال مذهبين من وجوه الإلتفات التي أثبتها البلاغيون و هما التخصيص و التعميم.

ب:- الترخص في المطابقة العددية/ الرتب في الأعداد ثلاث:- رتبة الواحد (المفرد) ورتبة الإثنين (المثنى) و رتبة الجماعة (الجمع) فالرتب تكون للتوحيد و التثنية و الجمع و لا يزاحم في الحقيقة بعضها بعضاً. فالاصل في المفرد ان يكون للمفرد وفي المثنى ان يكون للمثنى وفي الجمع ان يكون للجمع، فان عبر عن واحد بلفظ الجماعة، او عبر عن اثنين بلفظ الجماعة، فذلك كله مجاز والتحقيق ما ذكرناه، أما العدول عن الأصل، فيكون لمعنى او هدف يسمى إليه المتكلم.

١- المفرد موضع المثنى/ قد يوضع المفرد موضع المثنى نحو قوله تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾﴾[3] (اراد عن اليمن قعيد وعن الشمال قعيد فهما قعيدان لا قعيد واحد)[4]، وقوله: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ ﴿١١٧﴾﴾[5] و المراد

---

(١) الإسراء: ١
(٢) ينظر: الظاهرة الجمالية في القرآن الكريم: ٢١٢.
(٣) ق: ١٧.
(٤) فن البلاغة: ١٧٣.
(٥) طه: ١١٧.

فتشقيان فوضع المفرد موضع المثنى. وقوله: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾[1] والمعنى ان يرضوهما[2]. و قال عزّ من قائل: ﴿وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلۡخَٰشِعِينَ ۝﴾[3] عدل عن المثنى (وانهما لكبيرتان) الى المفرد (وإنها لكبيرة)[4] و تمثل هذا الضرب من الاسلوب كذلك في الشعر العربي فهذا حساب بن ثابت يقول:

إن شرخ الشباب والشعر الأسـ ... ود ما لم يعاص كان جنونا

فكان ينبغي للشاعر ان يقول (مالم يعاصا) بالتثنية لكنه افردها فقال: (ما لم يعاص) وادرج ابن فارس[5] البيت الشعري الآتي انموذجاً لأسلوب الترخص في المطابقة العددية قول الشاعر:

نحن بما عندنا و أنت بما ... عندك راض والرأي مختلف

ولكن عند تحليلنا العناصر اللغوية المكونة الشعري نجد ان للبيت لا شاهد فيه على هذا الباب، لان أصل الكلام (نحن بما عندنا راضون) و (و انت بما عندك راضٍ) فطابق الجمع الجمع والافراد الافراد فلا خلاف، فلا يمكن ان تكون لفظة (راض) تتعلق بالجمع بل انها تتعلق بالمفرد و قدأ ورد النحاة هذا الشاهد للدلالة (على حذف الخبر (راضون) للاختصار مع ضيق المقام)[6] أما لو نظرنا الى البيت من جانب آخر، ولم نقدر المحذوف و اعتبرنا (راض في العجز جزءاً من (نحن) في الصدر، و ذلك بناءً على ان (نحن) للمتكلم المعظم نفسه، و يكون الخبر بالمفرد، ففي هذا تناقض واضح لأن العظمة المنشودة في ضمير الجمع (نحن) ينفيه الإفراد الحاصل، هذا من جانب ومن جانب آخر إن صحَّ ما قيل فان هذا يدخل ضمن باب وضع المفرد موضع الجمع. وهذا ليس موضعه لأن

---

(١) التوبة: ٦٢.

(٢) ينظر: الكشاف: ٢٨٥/٢، الاتقان: ١٠٠/٢، مجمع البيان: ٨٠/٤.

(٣) البقرة:٤٥.

(٤) الصاحبي: ٢١٨، مجمع البيان:١٩٢/١.

(٥) ينظر: ديوانه. ٢٥٢، الكامل:٧٩/٢.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢١٥/١.

إبن فارس حدد الباب بانه: (باب نسبة الفعل الى احد اثنين او لهما)، ومنه كذلك قول الشاعر:

فمن يك أضحى بالمدينة رحله ... فاني و قيار بها لغريب

(و قدّر النحاة ذلك (لغريبان))[1] والذي سوغ الترخص في هذا الضرب من لمطابقة الكمية وجود قرينة الربط (حرف العطف) الذي حقق أمن اللبس فلو تأملنا المفردات الثنائية التي افردت في الأيات القرآنية الواردة. نجد انهما يتطابقان كانهما واحد، نحو: (قعيدان) (لكبيرتان)، متحدان في الصفة و(تشقيان) متحدان في الحال و(يرضوهما) متحدان في الفعل، بذلك تتضح العلة في هذه المخالفة الاسلوبية (لان كل واحد منهما بمنزلة الآخر، فجريا مجرى الواحد)[2] فعبر بالمفرد والقصد مثنى، لأنهما صارا متلاحمين ولا يغني احدهما عن الآخر، فلذلك عبر عنهما بصيغة المفرد.

وفي هذا الباب قال الرضي في شرح الكافية (و قد يقع المفرد موقع المثنى فيما يصحبان و لا يفترقان كالرجلين و العينين، يقول: عيني لا تنام أي: عيناي)[3].

فالعرب تقول: عيني رأته و أذني سمعته، فعبروا عن العضوين بواحد، و قد يثنى الخبر حملاً على المعنى فتقول: (أذني سمعتاه وعيني رأتاه و هذا قليل)[4] و منه قول امرئ القيس[5]:

وعينٌ لها حدرة بدرةٌ ... شقت مآقيهما من آخرِ

٢- المفرد موضع الجمع/ وفي احايين اخرى يوضع المفرد موضع الجمع نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾[6] أي اطفالاً و قوله: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ۝﴾[7]

---

(١) القرائن النحوية:٥٦.

(٢) تاويل مشكل القران:٢٢٢ (الهامش).

(٣) شرح الكافية: ٢/١٧٧.

(٤)الحمل على المعنى: ٢٢٠.

(٥) ديوانه: ١٦٦

(٦)غافر: ٦٧.

(٧) التحريم:٤.

اي ظهراء و قوله: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَـٰٓئِكَ رَفِيقًا ۝﴾[1] اي رفقاء، و قوله: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ ضَيْفِى﴾[2] اي ضيوفي[3]، فالعرب تلفظ بلفظ الواحد والمعنى يقع على الجمع.

علق سيبويه على قوله تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾[4] اي انفساً فقال: (و قررنا به عيناً ان شدت قلت: اعيناً و انفساً)[5] تلميحاً منه الى اسلوب العرب في اطلاق المفرد على الجمع. ومما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع[6].

كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن خميص

يريد بطونكم فاستخدم المفرد (بطن) بمعنى الجمع.

وقول الشاعر:

فقلنا أسلموا أنا أخوكم   فقد برئت من الإحن الصدور

أي أنا إخوانكم.

والعلة البلاغية في وضع المفرد موضع الجمع هي ان المتكلم جمع الجمع كنفس واحدة لشدة تماسكها، واتصالها، وليست ذوات معدودة، تنفصل أحداها عن الاخرى، فيحدث بينهما التمايز والافتراف، بل جعلهم كذات واحدة في الإجماع والترافد.

ووقوع المفرد بمعنى الجمع كثير في الكلام نثرا وشعرا لأن المفرد يدل على الجنس وهو أصل الجمع إذ جاء في الكتاب: (ما تريد بقولك: هذا رجل وانت تريد هذا رجل واحد ولكنك تريد الجمع)[7] وفي كلامه اشارة إلى اسم الجمع (رجل) الذي يتضمن معنى الجمع غير انه لا واحد له من لفظه، ويجوز في اسم الجمع وفي كل اسم يتضمن معنى الجمع الحمل على اللفظ وعلى المعنى وقد جاء الحمل على المعنى في آيات كثيرة في

---

(١) النساء:٦٩.

(٢) ينظر: الحجر:٦٨.

(٣) المزهر: ٣٣٣، الاتقان: ١٠/٢، الاصول: ٤٦٩/٢، الاشباه و النظائر:١٨٦/١.

(٤) النساء: ٤.

(٥) الكتاب:١٢٠/١.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) الكشاف:٢٦٣/٣.

القرآن نحو قوله: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٞ يَهۡدُونَنَا﴾[1] جمع الضمير في يهدوننا حملا على معنى (بشر) ولو حمل على اللفظ لقال: (يهدينا)[2].

وكذلك إسم الجنس الجمعي فهو واحد مذكر يقع على الجمع لأن الجنس جمع، فهو واحد في اللفظ مجموع في المعنى، ولذلك جاز الحمل على اللفظ وعلى المعنى نحو لفظه (السحاب) في قوله تعالى: ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ١٢﴾[3] ولوجاء على اللفظ لقال: السحاب الثقيل وعلق الفراء على هذه الآية بقوله: (السحاب وإن كان لفظه واحد فهو جمع واحده سحابة جعل نعته على الجمع)[4] والدليل على صحة ما ورد أنها جمعت حملا على اللفظ في قوله : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابٗا ثِقَالٗا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ﴾[5] وصف السحاب بالجمع (ثقال) ثم قال سقناه على اللفظ المفرد.

والمصدر كذلك يحمل على المعنى لأنه يدل على الجنس فيقع على القليل والكثير ولذلك يستغنى عن تثنيته وجمعه وتأنيثه، قال إبن جني في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ﴾[6] فالأصل جمعه حملا على الظاهر، كما في قراءة إبن سيرين: (فإذا جاء آجالهم)[7] وذلك: (لأن لكل انسان أجلا فاما إفراد الأجل فلأنه جعل جنسا أو لأنه مصدر فاتته الجنسية من قبل المصدرية وحسن الافراد لإضافته ايضا إلى الجماعة)[8] وعليه تقول العرب: (رأس القوم صلب) حملا على اللفظ . ويجوز ان تقول (رأس القوم صلاب) حملا على المعنى. وعليه كذلك لفظة (الطاغوت) في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ﴾[9] وقرئ بالجمع ذلك أن الطاغوت مصدر بمنزلة الرغبوت

---

(١) التغابن:٦ ،

(٢) ينظر: الكشاف : ٥٤٧/٤

(٣) الرعد:١٢.

(٤) معاني القرآن (الفراء):٦٠/٢ ، والكشف:٥١٨/٢.

(٥) الأعراف:٥٧

(٦) الأعراف:٣٤.

(٧) ينظر الكشاف:١٠١/٢.

(٨) المحتسب:٢٤٦/١.

(٩) البقرة: ٢٥٧.

والرهبوت ووقوعها على الواحد والجملة بلفظ واحد يدل على انها في الاصل مصدر[1].
كذلك الاسم المعرف بـ(أل) الجنسية يحمل على المعنى فيكون مفرد اللفظ مجموع المعنى لانه يشمل جميع جنسه كما في لفظتي (الدينار والدرهم) في قول العرب: (أهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض) فقد وصف الدينار والدرهم بالجمع لانه المقصود بكل منهما الجنس لا دينار واحد ولا درهم واحد[2].

وكذلك لفظ الإنسان فقد جاء مفردا على ظاهر اللفظ وجمعا حملا على المعنى في اية واحدة في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ إِذَآ أَذَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِنَّا رَحۡمَةٗ فَرِحَ بِهَاۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ فَإِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ كَفُورٞ ۝﴾[3] عاد عليه الضمير المفرد في قوله: (بها) وعاد عليه بالجمع في قوله: (أيديهم) والدليل على ان الانسان لفظ مفرد فيه معنى الجمع[4] اتصال (ال) الجنسية به كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[5] (استثنى من الإنسان ولو كان الإنسان واحدا لما جاء الإستثناء منه).[6]

٢- الجمع موضع المفرد / ومن سنن العرب الإتيان بلفظ الجمع والمراد واحد أو اثنان[7]، ويأتي جمع الشيء الواحد، على تعدد اجزائه بان يتصور أن له أجزاء فتجمع هذه الاجزاء المتعددة للشيء الواحد كالمجموعة أو الرهط كقوله تعالى: ﴿وَلۡيَشۡهَدۡ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٞ﴾[8] يراد به واحد أو إثنان وقوله: ﴿فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ﴾[9] وهما قلبان وقوله : ﴿بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ۝﴾[10] وهو واحد ويدل عليه قوله:

---

(١) ينظر: المحتسب: ١/١٣١- ١٣٢.
(٢) المحتسب : ٢/٢٤٠، وينظر : سر صناعة العرب: ١/١٥.
(٣) الشورى:٤٨.
(٤) ينظر: الكشاف: ٤/٢٣٢.
(٥) العصر : ٢- ٣.
(٦) ينظر: الجمل على المعنى:١٦٨.
(٧) الصاحبي: ٢١١، الاتقان: ١/١٤٧.
(٨) النور :٢.
(٩) التحريم:٤.
(١٠) النمل:٣٥.

﴿ٱرْجِعْ إِلَيْهِمْ﴾[1] ويكون هذا الضرب من الجمل في الاماكن التي تتعدد اجزاؤها فتجمع هذه الاجزاء المتعددة للشيء الواحد أي يجمع المكان بما حوله وما جاوره نحو لفظة: (غيابات) جاءت بمعنى غيابة في قوله تعالى: ﴿وَأَلْقُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾[2] قرأ نافع: (غيابات الجب) والمقصود بذلك غيابة واحدة ولكنه جعل كل جزء منهاغيابة، فجمع على هذا المعنى[3].

ونظيره لفظة (المساجد) إذ جاء في الكتاب (يخرج إليه الواحد للجميع نحو : مساجد ،ومفاتيح)[4] ومنه قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا۟ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلْكُفْرِ﴾[5] إستعملت لفظة المساجد للدلالة على الجمع وهي في الأصل مفردة، لان المقصود بها المسجد الحرام[6]، أطلق عليه الجمع لان كل مكان فيه مسجد[7] او لأنه قبلة المساجد كلها، ومنه كذلك قول امرئ قيس[8]:

يزل الغلام الخف عن صهواته ويلوي بأثواب العنيف المثقل

وصهوة كل شيء ظهره، وجمعت الصهوة بما حولها وهي مفردة في الاصل،

وقد يوضع الجمع موضع المفرد في الأشخاص، للدلالة على اهمية الشخص وكونه يؤدي عن غيره في الجماعة، ويقوم مقامهم كما انه في سلوكه قد يعبر عن سلوك مجموعة من الناس من ذلك النبي إبرهيم (ع) وصفه الله عز وجل، بانه: (امة) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا﴾[9] فوصف ابراهيم (ع) بالجمع وهو مفرد لانه كان[10] يعبر عن الجماعة.

---

(1) النمل:٣٧.
(2) يوسف:١٠.
(3) ينظر: الكشاف:٢/٤٤٧.
(4) الكشاف:٣/٢٩٧.
(5) التوبة:١٧.
(6) ينظر: مجمع البيان: ٢/٢٥، الكشاف:٢/٢٥٢.
(7) الحمل على المعنى: ١٨٥- ١٨٦.
(8) شرح المعلقات السبع (الزوزني):٤٣.
(9) النحل :١٢٠.
(10) ينظر: الكشاف:٢/٦٤٢.

ومن الجموع التي تدل على المفرد والجمع جمع التكسير فيجري عليه كثير من احكام المفرد كتذكير فعله وعود الضمير إليه مفردا، فيجري مجرى اسم الجنس، ومن الجمع الذي جاء بمعنى الواحد قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾[1] فالضمير في بطونه عاد مفردا على الجمع لانه بمعنى المفرد.[2]

وقد يأتي الجمع بمعنى المثنى لنكت بلاغية ومنها:

١) جاء في إعراب القرآن المنسوب للزجاج (ت٣١١هـ): ان التعبير بالجمع أفصح من التعبير بالمثنى فقولنا: (ضربت رؤوس الزيدين وقطعت ايديهما وأرجلهما أفصح من قولك راسيهما)[3] فالعرب تكره توالي الامثال فصرفوا الأولى إلى لفظ الجمع. وسبب توجهه هو آن المضاف والمضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة. فإذا كان المضاف مثنى المضاف إليه وهو الضمير مثنى لزم أن يجتمعا في كلمة واحدة وهي المضاف والمضاف إليه مثنيان مثل: يديهما، وقلبيهما[4] وفي ذلك من الثقل والبعد عن الفصاحة ما لا يخفى.

ولكن مع ذلك لا نستطيع الاخذ بهذه العلة في التعبير عن المثنى بلفظ الجمع لانها غير مطردة فيما يبدو أذ ان بعض الامثلة لم يجمع فيها بين إثنين وإنما اقتصر فيها بما يدل على المثنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ﴾[5] وقوله: ﴿فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا﴾[6].

ومن اللغويين من ذهب مذهبا عقليا في تفسير وضع الجمع موضع المثنى فقالوا في علته: (ذلك بان الشيء الواحد يقوم مقام شيئين لان اكثر ما تكون عليه الجوارح اثنين في الانسان وضم إثنين إلى اثنين جمع)[7] ومنه قوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ

---

(١) النحل:٦٦

(٢) ينظر: الكشاف:٦١٥/٢، الحمل على المعنى: ١٩٥

(٣) أعراب القرآن (المنسوب للزجاج): ٦٠٩/٢.

(٤) ينظر: الصاحبي:٢١١، الحمل على المعنى:٢٠٩.

(٥) الأعراف:١٥٠

(٦) الشعراء:١٥.

(٧) شرح المفصل: ١٥٥/٤.

صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[1] فالجمع هو القياس ولذا جمع ولم يقل قلبكما، وقوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[2] والمقصود بالأيدي في الاية الكريمة اليمين في كل واحد منهما[3] اذ ليس في الجسد إلا يمين واحدة، فلما علم بالدليل الشرعي، ان القطع محله اليمين وليس في الجسد الا يمين واحدة، جرت مجرى آحاد الجسد، فجمعت كما جمع الوجه والظهر والقلب.

٢- ويرى بعض اللغويين ان القصد المبالغة إذ يجعل مثل واحد من الشيئين اشياء كثيرة أي قصدت المبالغة في الواحد من الاثنين المذكورين، فجعلته لكبر شأنه وجلالة قدرة كأنه أشياء، للمبالغة في التعظيم والتقدير، وعليه قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۝ وَنَجَّيْنَٰهُمَا وَقَوْمَهُمَا مِنَ ٱلْكَرْبِ ٱلْعَظِيمِ ۝ وَنَصَرْنَٰهُمْ فَكَانُواْ هُمُ ٱلْغَٰلِبِينَ ۝ ﴾[4] فالآيات بصدد موسى وهرون ولكن الضمير جاء جمعا في (نصرناهم) وذلك للمبالغة في تعظيمهما وتقديرهما واتباعهما، وقوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ۝﴾[5] جمع الضمير في (حكمهم) العائد لـ(داود وسليمان) عليهما السلام. ولم يقل لحكمهما تعظيما وتقديرا لشانيهما[6].

٣- ومن النكت البلاغية التي اوردها اللغويون بصدد إطلاق الجمع على المثنى، جمع الشيء على تعدد أجزائه أو باعتبار ما حوله وهذا يأتي في الاماكن وغيرها، فقد تقدر تسمية جزء باسم كل فيقع الجمع موقع واحده أو مثناه نحو قول العرب: (رجل ذو مناكب ورجل غليظ الحواجب، ورجل شديد المرافق ورجل ضخم المناخر

---

(١) التحريم: ٤.

(٢) المائدة:٣٨

(٣) ينظر : مجمع البيان: ٣/ ٢٣٠، الكشاف: /

(٤) الصافات:١١٤- ١١٦.

(٥) الأنبياء: ٧٨.

(٦) ينظر: الكشاف:٣/ ١٢٨.

فاطلق الجمع على المثنى (المنكبين، والحاجبين، والمرفقين، والمنخرين) لتعدد اجزائها.

ومن إعتبار ما حوله قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[1] وجاء الضمير مجموعا (يسبحون) وإن كان عائدا على الشمس والقمر، وذلك بإعتبار مطالعهما[2]، لكثرة المطالع.

٤- وضع المثنى موضع المفرد/ نلحظ في بعض النصوص الشعرية والنثرية كثرة استخدام المثنى موضع المفرد وعند انعام النظر في هذه المواضع نجد ان لها عللا متباينة بحسب المواضع التي تقع فيها: وهي كالآتي:

أ:- الحالة النفسية/ إعتاد الشعراء العرب الصحبة، وصحبتهم لم تكن تقل عن ثلاثة، فيقف الشاعر فيبث ما يجيش في صدره من هموم لصاحبيه وإن كان واحدا، وقد لا يكون لهما وجود إلا في خيال الشاعر ومنه قول امرئ القيس[3]:-

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

والخطاب للواحد (ويطرد هذا الأسلوب في مطلع القصائد العربية التقليدية، حيث كان الشاعر يبكي الديار وينوح على الأطلال)[4] ومنه قول الشاعر:-

خليلي ما أحر بذي اللب أن يرى صبوا ولكن لا سبيل إلى الصبر.

فالشاعر طالما يميل إلى التثنية في الخطاب لانه كان يرى في الحديث إلى الآخرين راحة ما وراءها راحة، فالرفقة عند الشعراء - كما ذكرنا- أدنى ما تكون ثلاثة نفر، فجرى كلام الواحد على صاحبيه فأكثر ما يرده الشعراء (صاحبي، خليلي)[5] لتمرن السنتهم عليه .

---

(١) الأنبياء: ٣٣.

(٢) ينظر : الصاحبي: ٢١١ الكشاف:١/١١٥، والحمل على المعنى : ٢٠٩.

(٣) ديوانه: ٢٣.

(٤) اصول التفكير النحوي:٣٥٦.

(٥) المزهر :٣٣٥.

ب:- ارادة التوكيد/ إن في تقسيم الشيء الواحد الى إثنين ثم الحديث عنهما توكيدا لا نجده إذا عبرنا عنه بلفظ المفرد، فيكون بمثابة تكرار الفعل ثم امتزاج الفعلين كما في قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ۝﴾[1] فتثنية الفعل هنا بمثابة تكرار الفعل فكأنه قال: (الق، الق) فكان تثنية الفاعل تقوم مقام تكرار الفعل، وبمثل ذلك فسر قوله تعالى: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ ۝﴾[2] أي: (أرجعني أرجعني) فالتكرار يعطي المعنى قوة وتأكيدا، يزيد فضلا وتأثيرا واول من اشار إلى هذه العلة ابن جني وذلك خلال تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾[3] فإن لفظها لفظ التثنية ومعناها الجماعة (أي كل اثنين فصاعدا من المسلمين اقتتلا فاصلحوا بينهما الا ترى ان هذا حكم عام في الجماعة وليس يختص به منهم اثنان مقصودان)[4] فالمراد بوضع المثنى موضع الجمع ان يتكرر الشيء مرة بعد مرة وفي ذلك من التأكيد مالا نجده في التعبير بالجمع دفعة واحدة.

ت:- للدلالة على إحتواء الأمكنة/ فأكثر ما يأتي هذا الضرب من العدول في الأماكن والبقاع ويقصد العرب منه الاشارة إلى جانبي كل بلدة أو الاشارة إلى أعلى البلاد وأسفلها، فيجعلونها اثنين على هذا المغزى، ومنه قول زهير بن أبي سلمى[5]:

ودار لها بالرقمتين كأنها مراجيع وشم في نواشر معصم

فالرقمتين أتت بصيغة المثنى ويراد بها الإفراد لأن الرقمتين، إحداهما قرب المدينة والأخرى قرب البصرة فلا يمكن ان تكون دار حبيبته إلا واحدة منهما.[6]

---

(١) ق:٢٤.

(٢) المؤمنون:٩٩.

(٣) الحجرات:١٠.

(٤) المحتسب:٢/٢٧٨، الكشاف:٤/٣٦٦.

(٥) ديوانه: ٧٤.

(٦) شرح المعلقات السبع (الزوزني):١٠٠

واحسن ما تكون هذه التثنية اذا كانت في ذكر جنة وبستان فنسميها جنتين وبستانين[1] وجعل في ذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ﴾[2] ولكن السؤال المتبادر إلى الاذهان لماذا لا يذكرون الإحاطة الكلية للامكنة ويؤثرون الإحاطة الجزئية؟ الجواب: وحسب ما إطلعنا عليه في باب العدول أن التثنية أحيانا تكون افصح في الدلالة على الجمع فنقول في رجل يجلس مجلسا (اصدقاؤه في يمينه ويساره) وهذا التعبير اقوى من ان يقولوا: (حوله اصدقاؤه) ونقول : جاب شرق البلاد وغربها، ولا نقول : شمالها وجنوبها أو أطرافها فالتثنية ابلغ من الجمع في هذا الموضع.

ث:- رعاية الفاصلة / من المحدثين من يرى ان للسياق الموسيقي أثرا في إستبدال صيغة بصيغة أخرى من أجل المحافظة على نسق الكلام وموسيقاه، وإن هنالك طرائق يؤثر بها السياق الموسيقي في بناء الجملة العربية، ومن هذه الطرائق استبدال صيغة المثنى بصيغة المفرد، مثال ذلك قوله تعالى، مخاطبا آدم وحواء: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰ ﴿١١٧﴾﴾[3] والاصل بالتثنية (فتشقيا)ولكن عدل عنها ينسجم السياق مع الآيات الاخر، قبلها وبعدها[4]، فالسياق قبلها بهذه الصورة: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ ﴿١١٦﴾﴾[5] فالتناسب حاصل في الفواصل وهي (ابى، تشقى، تعرى)[6] فلو جرى الكلام على النسق المضاد لقيل فتشقيا و ما أثقل الاسلوب في تلك الحالة، وما أبعده عن مواطن الايجاز، مع كونه لا يؤدي الغرض الموسيقي المقصود.

---

(١) ينظر : الكشاف ٢/٥٧٥

(٢) سبأ :١٥

(٣) طه :١١٧

(٤) ينظر :الكشاف:٢/٩٢.

(٥) طه :١١٦.

(٦) السياق الموسيقي للجملة العربية :٥٨.

٥- وضع المثنى موضع الجمع/ أن العدول في الجمع إلى المثنى قليل في العربية . فالقياس في الجمع أن يثنى لان الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة أما التثنية فتدل على القلة والعدد المحدد بإثنين وهذان المعنيان، متدافعان ولا يجوز أجتماعهما في كلمة واحدة [١].

فالاصل في المثنى ان يدل على المثنى حقيقة، فالعرب اذا ارادت التثنية ثنت الشيء المطلوب اما أذا أرادت الجمع فقد تفرد اللفظ، وذلك لان الواحد قد يكون في معنى الجمع ولا يكون في معنى التثنية، فالعرب تقول: (كم عندك من درهم؟) أو دراهم، ولا يجوز كم عندك من درهمين ولكن مع هذا قد يكون اللفظ ظاهره التثنية ، ومعناه الجمع أذا دلت على ذلك قرينه[٢]، أستنادا إلى قول الفراء: وربما ذهبت العرب بالأثنين إلى الجمع كما يذهب بالواحد إلى الجمع.[٣]

ويشترط في المثنى الواقع موقع الجمع ان يقع تحته أفراد كثيرون، وإنما جازت هذه التثنية على التأويل بالجماعتين أو الفريقين وما لا يحمل على هذا المعنى لا يجوز فيه التثنية (والمفرد في هذه التثنية جمع في حقيقته لانه يضم افرادا كثيرين ولذا فإن هذه التثنية جمع في الحقيقة وليست كتثنية شيئين مفيدين منفصلين)[٤].

ومما جاء في المثنى محمولا على معنى الجمع قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَـٰلِحًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴿٤٥﴾﴾[٥] فلفظه (فريقان)مثنى بمعنى الجمع وذلك لأن الفريق إسم جمع يقع تحته أفراد كثيرون[٦]، ولو جاء على اللفظ لقال: (فريق يختصمون)، وكذلك لفظه (طائفة) يجوز ان تكون مثنى لفظا وجمعا معنى ،والعلة هي اندراج عدد كثير من الناس تحتها، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ

---

(١) ينظر: التكملة: ٤٥٣ .الحلل في اصلاح الخلل: ٣٢٧ ،شرح المفصل: ٤/ ١٥٢.

(٢) ينظر المحتسب:٢/ ١٧٨

(٣) معانى القرآن (الفراء):٢/ ٢٢٠.

(٤) معاني القران (الفراء)٢٠/ ٢٢٠

(٥) النمل:٤٥.

(٦) ينظر: الكشاف:٣/ ٢٧١

ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾[1] (جمع الضمير العائد إلى الطائفتين لان الطائفة تفيد الجمع وهي بمعنى القوم والناس)[2] وإن جاءت بلفظ المثنى.

وكذلك يجوز العدول عن الجمع إلى المثنى في اسم الجمع، وجمع التكسير ومما جاء على هذا الاسلوب قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾[3] ثنى الجمع لانه جعلهما صنفين لان المراد جماعة السموات وجماعة الارض)[4] كقول العرب: (لقاحان سوداوان)[5] أو جماعتين، جماعة السموات وجماعة الارض وفي تثنية اسم الجمع قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْا۟ مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ﴾[6] ثنى الجمع[7] وهو إسم جمع وإسم الجمع لا يثنى لكنه أراد جمع المؤمنين وجمع المشركين فعليه صحت التثنية .

ت- الترخص في المطابقة النوعية:

آثرنا استخدام مصطلح المطابقة النوعية للدلالة على التذكير والتأنيث ، ليتناسب مع مصطلح المطابقة الكمية، الافراد والتثنية الجمع.

ودراسة التذكير والتأنيث تقع في صلب الدراسة النحوية (وتندرج تحت ما يسمى بالفصائل أو الاقسام النحوية)[8] وهي الدراسة المهمة في النحو، إذ تتوقف عليها اشياء كثرة في تركيب الجملة ذلك أن الجنس اللغوي يجري على منطق خاص.

فالتطابق في التذكير والتأنيث أحد الخصائص الجوهرية في الأساليب اللغوية مما أدى بالنحاة إلى فرض قاعدة لا يصح الخروج عليها حفاظا على القواعد اللغوية.[9]

---

(١) الحجرات: ٩.

(٢) الكشاف: ٣٦٤/٤.

(٣) النبياء٣٠.

(٤) الكشاف٣٠٠.

(٥) الكتاب:٦٢٣/٣، وينظر شرح المفصل:١٥٤/٤.

(٦) آل عمران: ١٥٥.

(٧) ينظر: مجمع البيان: ٤٢٢/٢.

(٨) دروس في المذاهب النحوية:١٦٢،

(٩) ينظر: أصول التفكير النحوي:٣٥٩.

والأصل في الأسماء التذكير والتأنيث فرع على التذكير والدليل اللغوي على ذلك، إن الاسماء قبل الإطلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبر عنها بلفظ مذكرنحو: (شيء، حيوان، إنسان) فإذا علم تأنيثها ركبت عليها العلامة ، ويؤكد هذه النظرية السيوطي(ت٩١١هـ) بقوله: (أن المؤنث له علامة تدل على فرعيته إما لفظية كقائمة أو معنوية وهي إن كمال المذكر مقصود بالذات، ونقصان المؤنث مقصود بالعرض، ونقصان العرض فرع على كمال الذات)[1] فالعربية خصت المؤنث بعلامات ميزتها عن المذكر وهي علامات عرضية، عرضت لها لتمييزها عن المذكر، ويسمى هذا الضرب من التأنيث حقيقيا وإلى جانبه المجازي الذي هو مؤنث معنى لا لفظا نحو (النار، الشمس، البئر) وغيرها من المفردات يقول ابن يعش بهذا الصدد: (والتأنيث على ضربين حقيقي كتأنيث المرأة والناقة ونحوهما، مما بإزائه ذكر في الحيوان، وغير حقيقي كتأنيث الظلمة والنحل ونحوهما مما يتعلق بالوضع والاصطلاح)[2].

وزيادة على العلامة التأنيثية يستدل على النوع في الجملة من خلال الضمير العائد أوالاشارة إليه أو ثبوت التاء في تصغيره أو في فعله.

ومع هذا التأكيد على التطابق النوعي، وردت نصوص كثيرة افتقدت هذا التطابق، وقد أولها النحاة بواسطة اسلوب الحمل على المعنى، ويؤكده أبن جني بقوله: (أعلم ان هذا الشرج غور من العربية بعيد ومذهب نازح فسيح، وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوماً، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث)[3] فعبر بالمذكر عن المؤنث أو بالعكس وثبت في العناصر اللغوية الآتية.

١) المصدر: الأصل فيه التذكير ولكنه يؤنث تأنيثا مجازيا لأنه يدل على معنى مجرد كما انه قد يدل على مصدر آخر مرادف له كما في قول الشاعر: [4]

يا أيها الراكب المزجي مطيته   سائل بني أسد ما هذه الصوت

---

(١) الاشباه والنظائر: ١١٧/٢.

(٢) شرح المفصل:٩١/٥.

(٣) الخصائص:٤١٣/٢.

(٤) ينظر اصول التفكير النحوي: ٢٦

فالصوت مصدر انث بدليل إسم الاشارة المؤنث (هذه) لانه جاء في معنى الإستغاثة أي في معنى المصدر المرادف للمؤنث (الصيحة) فحمل على المعنى ومنه كذلك قول الشاعر[1]:

أيهجر بينا بالحجاز تلفعت   به الخوف والأعداء من كل جانب

انث المصدر المذكر - خوف- حملا على المعنى لان الخوف بمعنى المخافة، وسمع عن العرب (الغناء رقية الزنى)[2] ولا مطابقة بين الأول والثاني - اذ أنث المصدر (غناء) بدليل وصفه بالمؤنث (رقية) وهي قرينة ادت إلى وضوح المعنى وأمن اللبس على الرغم من المخالفة النوعية.

فالمصدر يجوز فيه التذكير والتانيث، ومن تذكيره[3] قوله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ﴾[4] ومن تانيثه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾[5] انما ذكر حملا على المعنى (لان الموعظة والموعظ واحد)[6]، وقوله: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[7] انه اراد بالرحمة هنا المطر[8]، والرحمة والرحم واحد ويرى الزمخشري (أن الرحمة على تأويل الرحم او الترحم).[9]

فحملوا الخبر على المعنى ويؤيده قوله تعالى: ﴿قَالَ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي﴾[10] وتعليق الزمخشري (أن هذا إشارة إلى السد أي هذا السد نعمة من الله، فقدر محذوفا وهو السد)[11].

---

(١) ينظر: سر صناعة الأعراب:١٢/١

(٢) القرائن النحوية: ٥٦.

(٣) ينظر مجمع البين:٢٠٧/٢

(٤) البقرة:٢٧٥.

(٥) يونس:٥٧

(٦) الخصائص:٢٤١/٢: النحو والدلالة:١٥٨.

(٧) الأعراف:٥٦

(٨) الخصائص:٤١٤/٢، الموازنة بين التذكير والتأنيث:١٠٠

(٩) الكشاف: ١١١/٢.

(١٠) الكهف:٦٨.

(١١) الكشاف:٧٤٨/٢.

٢- اسم الجنس / وهو اسم يتضمن معنى الجمع غير انه لاواحد له من لفظه، ويدل على الجنس نحو لفظه (شخص) فالاصل فيه التذكير وانث في قول الشاعر[١]:-

فكان مجني دون من كنت أتقي ثلاث شخوص: كاعبان ومعصر

فأنث الشخص لانه أراد به المرأة، والقرينة الدالة على تانيثه تذكير العدد أولا كمخالفة المعدود ثم ذكر لفظة (كاعبان) وهي صفة خاصة بالمؤنثة.

وتذكر أحيانا لفظه (الارض) وهي اسم جنس مؤنثة مجازا كما في قول الشاعر:

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل أبقالها

أهدرت قرينة المطابقة في خبر (لا) - الارض- وقد ذهب الشاعر به إلى الوضوء والمكان فذكره حملا على المعنى، كذلك انثت لفظة (قوم) في قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْتَادِ ﴿١٢﴾﴾[٢] وفي تذكيره قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ﴾[٣].

وقرنت لفظه (نفس) بالتانيث[٤] في قوله تعالى: ﴿يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا﴾[٥] على معنى الجماعة، ولو جاء مذكرا لجاز ان يكون على معنى الجمع.

قال سيبويه (وقالوا ثلاثة انفس) لان النفس عندهم انسان الا ترى أنهم يقولون نفس واحد فلا يدخلون الهاء)[٦] وقال: (وزعم يونس عن رؤبة انه قال: ثلاث انفس على تانيث النفس)[٧] ومثله لفظه (نسوة) ذكر في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾[٨] على معنى

(١) اصول التفكير النحوي:٢٦٠.
(٢) ص:١٢.
(٣) الأنعام:٦٦.
(٤) ينظر: المحتسب:٢/٢٢٦.
(٥) الأنعام:١٥٨
(٦) الكتاب:٣/٢٦٥.
(٧) المصدر نفسه.
(٨) يوسف: ٣٠.

الجمع (إنما حذفت فيه حرف التانيث لانه تانيث جمع)[1]، ويرى الزمخشري: ان (النسوة اسم مفرد لجمع المراة وتانيثه غير حقيقي)[2] ويرى المفسرون ان لفظة (نسوة) إجتمع فيها تأنيثان تانيث لفظي التاء المربوطة وتانيث معنوي لانه دال على جماعة نساء، ولا يجوز إجتماع تأنيثين في لفظ واحد لذلك جاز تذكيرها[3].

وقال بعض العرب (قال فلانة): (وكلما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك: حضر القاضي إمرأة؛ لانه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل)[4] فيرى سيبويه أن ظهور معنى التأنيث يكفينا عن ذكر التاء وتعليه يدل على الموازنة والاتساق.

٣- أسم الجنس الجمعي/ وهو الاسم الدال على المفرد اذا اضيفت له التاء، ويدل على الجمع إذا جردت منها، نحو (نخل ، نخلة) و(حمام، حمامة)[5] (ويجوز فيه التانيث والتذكير وقد نسبت لغة التانيث إلى اهل الحجاز، ولغة التذكير الى تميم واهل نجد وجاء في القرآن باللغتين)[6]، ويجوز في هذا الضرب من الأسماء، التذكير على اللفظ لانه جنس مع الإفراد والتأنيث على تاويل معنى الجماعة[7]، فأنث في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ۝﴾[8] وذكر في قوله: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ۝﴾[9] فذكر صفة الحمل على اللفظ ولو حملها على المعنى لأنث كما قال: (أعجاز نخل خاوية)[10] ويضاف لعلة الجمل العلة الموسيقية، فالفواصل التي تسبق هذه الآية تنتهي بالكلمات الآتية: (طاغية، عاتية) فأتت خاوية مؤنثة مراعاة للفواصل القرآنية، وتحقيقا لانسجامها الموسيقي كذلك في سورة القمر،

---

(١) الكشاف: ٢/ ٤٦٢
(٢) مجمع البيان:٥/ ٢٩٥.
(٣) مجمع البيان: ٥/ ٣٩٥.
(٤) الكتاب:٢/ ٣٨.
(٥) حاشية الصبان:١/ ٢٥.
(٦) الحمل على المعنى:١٢٥.
(٧) شرح المفصل:٥/ ١٠٦.
(٨) الحاقة:٧.
(٩) القمر:٢٠.
(١٠) الكشاف:٤/ ٤٣٦.

فالفواصل التي تسبقها ثنائية الايقاع، وهي كالآتي: (مدكر ، نذر) (نذر، مستمر)، (منقعر، نذر) فناسب التذكير اوزان الفواصل السابقة، واللاحقة.

فالترخص النوعي في هذا الضرب من الاسماء يجمع بين الحمل على اللفظ أو المعنى وبين مراعاة الجانب الموسيقي للجملة العربية.

٤- جمع التكسير/ أجاز النحويون في جمع التكسير التذكير والتانيث، سواء أكان لمذكر أم لمؤنث فالتذكير بالحمل على معنى الجمع، والتانيث بالحمل على معنى الجماعة وأذا اطلعنا على جمع التكسير، نجد انه (يتبع في بعض الاوقات كانه مذكر مجموع وفي بعضها كأنه مؤنث مجموع وفي أكثرها، كأنه مؤنث مفرد بغير رعاية لمفرده أكان مذكرا أم مؤنثا)[1] فيجوز فيه الحالتان وإن كان التانيث أكثر ، ورجح فيه التأنيث على التذكير ذلك ان التانيث فيه من جهتين، من جهة أن الواحد مؤنث ومن جهة أنه مقدر بالجماعة، والتذكير من جهة واحدة، وهو تقديره بالجمع وجمع المذكر بالعكس التذكير فيه من جهتين، من جهة ان الواحد باق وهو مذكر والثاني انه مقدر بالجمع، وهو مذكر والتانيث من جهة واحدة هو تقديره بالجماعة.[2]

فتقول: (قامت الرجال ، وقام النساء)، أنث فعل الرجال مع أن الواحد فيه مذكر ،وهو رجل وذكر فعل النساء مع ان الواحدة إمرأة، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾[3] (ولا فرق بين العقلاء وغيرهم فالرجال والأيام في ذلك سواء لأن التانيث للإسم لا للمسمى)[4].

وكقولهم (ذهبت بعض أصابعه) أنث لأن بعضها اصبع في المعنى ويجوز التذكير على معنى المفرد فتقول: (ذهب بعض اصابعه) وأنث بعض النحويين جمع التكسير على

---

(١) التطور النحوي (آسر) ١١٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٥/١٠٤.

(٣) الحجرات، ١٤٠.

(٤) شرح المفصل: ٥/١٠٢.

تأويله بالمؤنث كما في قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾(1) فأنثت الأمثال وهي مذكرة لتأويلها بالحسنات.(2)

نستنتج مما سبق ذكره أن جمع التكسير الدال على تكسر اوزانه وعدم ثباته على وزن واحد اثر في موقعه في التذكير والتأنيث، أو في ثباته النوعي، فهو غير خالص للذكور كما في جمع الذكور ولا خالص للأناث كما في جمع الاناث بل يقع بين بين.

٥- الصفة/ كثير من الصفات ترد للذكور وقد أنثت نحو: (علاّمة أي الكثير العلم والنسابة العالم بالانساب)(3) ومما جاء مؤنثا صفة تقع للمذكر وللمؤنث (هذا غلام (يفعة) وجارية يفعة، وهذا رجل ربعة وإمرأة ربعة)(4)، فالهاء لم تلحق الصفة التأنيث لا موصوف بما فيه ، وإنما لحقت لإعلام السامع (أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة إمارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة)(5) وتكون المبالغة للمدح والذم ن وسواء أكان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكرا ام مؤنثا، وفي المؤنث ليعلم أنها بلغت المعنى الذي هو مؤنث ايضا، وفي هذا تكرار للجنس وفيه مبالغة وتقوية للمعنى كما كررت الألفاظ لتكرير المعانى نحو : (الزلزلة ، الصلصلة، والصرصرة).

وعلل سيبويه هذا الوصف بأنه تشبيه لوصف النفس او السلعة المؤنثين يقول: (فأما ما جاء في المؤنث لا يقع إلا لمذكر وصفا، فكأنه في الاصل صفة لسلعة او نفس)(6) نخلص من ذلك إلى ان علامة التأنيث و لاسيما التاء غير مختصة بالمؤنث، ومعنى هذا انها ليست ذات أصالة في التأنيث فهي تدل على صفات الذكور كما مر (علامة، نسابة، راوية) وتكون في طائفة من ابنية جموع التكسير نحو: (المارة، السيارة) وكالتاء في (الملائكة ، الاساتذة، التلامذة) زيادة على انها تفيد الوحدة كما في مفرده أسم

(١) الأنعام: ١٦٠.
(٢) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٤٣
(٣) الكتاب: ٥٦٣/٣ . كتاب الواضح: ٢٢٣ ، التكملة . ٣٦٦ ،شرح الفصيح: ٢٠٦.
(٤) الكتاب: ٢٣٧/٣ وينظر. كتاب الواضح : ١٥٧، شرح جمل الزجاجي : ٢٧١/٢.
(٥) الخصائص: ٢٠٣/٢ ، شرح الفصيح: ٢٠٦.
(٦) الكتاب: ٥٦٥/٣

الجنس الجمعي نحو: (تمرة، نخلة) ويلمح من هذه التاء معنى القلة[1]. والصغر، وذلك في الاسماء المصغرة، نحو: سويقة مصغر ساق وعيينة مصغر (عين)، اذنية مصغر (اذن) فهذة التاء لحقت هذه المصغرات في حين أن أصولها المبكرة خلت منها لتشير إلى شيء غير التأنيث وهو إيضاح التصغير وما يلحقه من معان هي القلة والتحقير والصغر ونحو ذلك:

فمعظم ما قيل عن الترخص في المطابقة النوعية يشمل تذكير المؤنث وهو شائع في كلام العرب، أما تأنيث المذكر فهو قليل، وذلك ان المذكر هو الاصل، والمؤنث فرع عليه، ولذلك ساغ رد الفرع الى الاصل وحمله عليه .

ولهذا السبب يصف إبن جني ظاهرة تأنيث المذكر بالغرابة، والانكار بقوله: (لكن تأنيث المذكر، اذهب في التناكر والإغراب)[2] (فإذا جاز تأنيث المذكر على ضرب من التأول كان تذكير المؤنث، لغلبة التذكير أحرى وأجدر)[3]، ومن امثلته قوله تعالى: ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ [4] قرئ بالتأنيث لأن بعضها سيارة أيضا[5].

وادلى الفراء (ت٢٠٧هـ) بدلوه في هذه القراءة فذكر أن سبب التأنيث هو إضافة المذكر (بعض) الى المؤنث (السيارة) وقد اجاز العرب فيها التذكير والتأنيث فقال[6]: تلتقطه بعض السيارة بالتاء بدلا من قراءة حفص (يلتقطه) بالياء لان العرب اذا اضافت المذكر إلى المؤنث وهو فعل له أو بعض له قالوا فيه بالتأينث والتذكير.

وحكى الأصمعي عن أبي عمرو قوله[7]: سمعت رجلا في اليمن يقول: فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له : أتقول جاءته كتابي؟ فقال: نعم : أليس بصحيفة؟ فتأنيث المذكر ورد في العربية ولكنه قليل، معتمد على التأويل والتقدير فقط.

---

(١) ينظر : نظرة مقارنة في التأنيث والتذكير: ١٢٤.

(٢) الخصائص:٢/٤١٧.

(٣) المحتسب:٢/١٨٦

(٤) يوسف:١٠

(٥) ينظر الكشاف:٢/٤٤٧.

(٦) ينظر: معاني القران (الفراء):٢/٢٦

(٧) ينظر الخصائص: ٢/٤١٨، الانصاف من مسائل الخلاف: ٢/٧٦٣.

الترخُصُ في القرائنِ النحويّةِ

أولاً/ الترخص في قرينة الإعراب

إتخذ العربُ منحيين في ترخصهم للعلامة الإعرابية ويتجسدُ أولهما: في قطع الحركة في آخر الكلمة أو الوقفِ عليها بالسكون، وثانيهما: بذكر حركةٍ مغايرةٍ لحركتها الأصلية نحو: رفع المفعولِ ونصب الفاعلِ، وكل ذلك مع أمن اللبس، فالمعنى واضح على الرغمِ من الترخص الإعرابي، ويعتمدُ على القرائن الأخرى في توضيح المعنى وقد ذكرنا سابقا، ان القرائن اللغوية بنوعيها، اللفظية والمعنوية، تتضافر بعضها مع بعض في تبيان المعنى الصحيح، فلا ضيرَ من الإستغناء عن واحدةٍ منها، وإقامةِ إحداها مقامها.

فالنوع الاول من الترخص وهو قطع الحركة الإعرابية ، يدخل تحت ظاهرةِ الوقفِ أو التسكين ولا تكون اعتباطا بل لها أُسُسُها و شروطها[1]، ولها تأثير في المعنى وهي جائزة في الكلمات المفردةِ المتأخرة في الجمل، أما التحريك فيكون للكلمات في داخل الجملةِ و يجوز للمتكلم إبدال التحريكِ بالتسكين إذا ما وجد في ذلك يسرا أو فائدةً في النطقِ.

فالوقف وهو قطعُ النطقِ عن آخر الكلمةِ عما بعدها. إختياراً، أي السكون على آخر الكلمة أو الإسكان المجرد في المتحرك[2].

ولأهمية الوقف وتأثيره في المعنى والاعراب، نجد كثيرا من النحاة والقراء على حدٍ سواء قد كتبوا فيه وبينوا أنواعهُ أو ما يترتب عليهِ من إختلافٍ في المعاني، ودليل أهتمام المسلمينَ هو أنهم قد ساووا بينَ تعلم القرآنِ نفسه و تعلم الوقف، ويروى عن الصحابةِ أنهم كانوا يتعلمون ما ينبغي أن يوقف عليه ، كما يتعلمونَ القرآنَ.

(١) ينظر: اللامات (الزجاجي) : ١٩، شرح المفصل : ٩/٦٦- ٦٧، الاتقان : ١/٩١، حاشية الصبان : ٣/٢٠٢.

(٢) وينظر: مهمات المتون : ٣٤٤ ، منهج الاخفش الاوسط: ٣٤٩

ومن دواعي الترخص في العلامة الإعرابية في حالة الوقف:

١) إتضاح المعنى/ ففي قوله تعالى: ﴿وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا﴾[1] إذا كان الوقفُ على لفظة (أنتَ) كانت (أنت) تأكيدا للضمير الفاعل في (ارحمنا) وكان (مولانا)، منادى بحرفِ نداءٍ محذوفٍ وإذا كان الوقف على (ارحمنا) كانت (انت) في موضعِ ابتداءٍ و كان (مولانا) خبرا، وهذا المثالُ القرآني يبين لنا، أن لكل موضعٍ من موضع الوقفِ وجهاً، من وجوه الإعراب وأن التحمل في مواضع الوقفِ، يؤدي الى التمحل في وجوه الإعرابِ المختلفةِ ويؤكد النحاة القدماءُ، الرابطةَ بين الوقفِ والأعراب، مستخدمين الفصائلَ النحويةَ المزدوجة قياساً بعدم الوقفِ[2]، فلا يصحُّ الوقف على المضافِ دون المضاف إليه، و لا على المنعوتِ دون نعته، و لا على المؤكدِ دون التوكيد، ولا على المعطوفِ دونَ المعطوفِ عليه، ولا على البدلِ دون المبدلِ منهُ.

٢) الضرورة الشعريةُ / قد يعمد الشاعر الى الوقفِ أو التسكين لتحقيق الوزن الشعري والانسجام الصوتي أو الموسيقي لأن الوقفَ يعدُّ من العناصر الصوتية المهمّة ومنه قول امرئ القيس[3]:

فاليومَ أشرب غير مستحقبٍ إثماً من الله و لا واغلِ

فالفعل المضارع (اشرب) معرب فكان ينبغي أن يحرك بالضم لانه مجرد من الناصبِ والجازمِ ولم يتصل به نونا التوكيد ولا نون النسوة ، ومع ذلك جاءَ الفعلُ المضارعَ ساكنا. والعلةُ في ذلك هي الضرورة الشعرية لأن البيت من البحر السريعِ فلو حركَ الفعلَ (اشرب) لاختلَّ الوزن الشعري ، ولما تكونتِ التفعيلة (مستفعلن) اي التفعيلة الثانية في صدر البيتِ، وتحققِ الأوزان العروضيةِ، ينبئ عن المجانسة الصوتية ، التي هي أيضا من الدواعي الضمنية للوقفِ أو قطع الحركة، فاللغة تعمل على تحصيل التشاكل الصوتي، وتحافظ على ان تجري الابوابَ على سننٍ واحدٍ[4]، وسعي اللغة الى تحقيق المناسبة

(١) البقرة: ٢٨٦.

(٢) ينظر: ظاهرة الاعراب في النحو العربي: ٢٠٩ و ما بعدها.

(٣) ديوان امرئ القيس : ١٢٢.

(٤) ينظر : الانصاف: ٧٣٦/١.

الصوتية من خلال نظامها، هي ابرز مظاهر التشاكل، تحققه متى ما استطاعت الى ذلك سبيلاً و لو جاءَ ذلك على حساب العلامة الاعرابية وذلك بإستبدالِ حركةٍ إعرابيةٍ محل أختها وهي النوع الثاني من أنواع الترخصِ في العلامةِ الاعرابية وقد بالغ د.إبراهيم انيس من المحدثين في الاهتمام بالمجانسة الصوتية الى درجة اهمالِ أهمية العلامةِ الإعرابيةِ في توضيحِ المعنى، فأنكر دلالتها المعنوية، نذكر مقتطفاتٍ من اقوالهِ في هذا الصدد فيقولَ: (لم تكن الحركاتُ الاعرابيةُ، تحددُ المعاني في أذهانِ القدماء، كما زعم النحاة بل لا تعدو أن تكون الحركات يحتاج اليها في كثير من الاحيانِ لوصلِ الكلمات بعضها ببعضٍ)[1].

ثم يقول : (نحن إذن نرجحُ أن تحريك أواخر كل الكلمات لم يكن في أصلِ نشأته إلا صورةً للتخلصٌ من إلتقاء الساكنين)[2]. وفي موضع آخر يقول : (إن اواخر الكلمات في الكلام المنثورِ من خطب ورسائل ربما كانت تحركُ في أغلب الاحيان ، لا لدلالة هذه الحركات على الفاعلية أو المفعولية إنما لأن نظام المقاطعِ قد اقتضى ذلك)[3]. فوصل الكلام والتقاء الساكنين، ونظام المقاطع كلها، ظواهر صوتية تشكل البنية الأساسية للمجانسة الصوتية ، وعلى أساس فكرتهِ و توجهه الصوتيِّ فسّر الترخص في العلامةِ الاعرابيةِ، على أنها مسخرة لتحقيق الانسجام الصوتي في الشعر العربي من ذلك تفسيرهُ لقول الهذلي[4]:

أمن المنونِ وريبها تتوجعُ والدهرُ ليس بمعتب من يجزعُ

فقال: (نرجحُ أن تكونَ الكسرةُ في آخر (معتبِ) يُسببُها الانسجام مع الكسرة التي قبلها في أول هذه الكلمة)[5]. ولكن إذا لم يكن للمعاني أثر في أحوالِ أواخرِ الكلم فلماذا اختلفتِ الكلمات في حال الفاعلية والمفعولية. والإضافة في بيت الهذليَ، ولماذا لم يطبق هذا الانسجام الصوتي في البيت الثاني من القصيدة نفسها : إذ يقولُ:

---

(١) من اسرار العربية ، ٢٣٧.

(٢) المصدر نفسه:٢٥٤.

(٣) المصدر نفسه: ٢٦٢

(٤) شرح اشعار الهذليين: ١/٤

(٥) من اسرار العربية: ٢٦٤

قالت أُميمةُ: ما لجسمكَ شاحباً   فقد ابتذلتَ و مثلُ مالك ينفعُ

فحسبَ رأيهِ ينبغي أن تكونَ علامةُ (شاحباً) الكسر تحقيقاً للانسجام الصوتي مع كسرةِ أولِ الكلمة و آخرها في لفظةِ (لجسمك)[1]. فإبراهيم أنيس يضفي على الحركات الإعرابية الدلالة الموسيقية والنغمية فقط، ويجردها من الدلالات المعنوية فيقولُ في تعريفه لها: (حركة فيها حياة و نغم و موسيقا)[2]. وهي زوائد إعرابية يلجأ إليها لأمور فنيةٍ لأن الموسيقى والانسجام الصوتي يستدعيان هذه الزوائد فهي سد للحاجة الصوتية والموسيقية ولوصل الكلمات بعضها ببعض

وفيما يتعلق بتنوع الحركات الإعرابية يرى ان الذي يعين نوع الحركة أي يجعلها ضمة أو كسرةً أو فتحةً احدُ عاملين وهما: (طبيعة الحرفِ الواجبِ تحريكه ، وانسجامِ الحركة مع ما تكتنفها من الحركات)[3].

وفي رأيه هذا كثير من الغموض ، إذ إنه لم يفسر كيف أن طبيعة الحرف تحدد حركتهُ. فهل هذا يعني أن هناكَ حروفا تتحرك بالفتحة فقط وحروفا بالضمة فقط، وأخرى بالكسرة فقط؟ وهذا شيء غير وارد لا في كلام العرب، ولا في مؤلفات القدامى، من علماء اللغة والنحو ، وهل هنالك حركة تنسجم مع أخرى و تنفرُ من حركةٍ أخرى؟ ولم يورد دليلاً لغويا قاطعاً يؤكدُ به صحةَ ما ذهب إليه ، ونحن لا ننكر ان مسألة الانسجام بين الأصوات حقيقة واقعة ومظهر من مظاهر الفنّ في التعبيرِ لكننا لا يمكن ان نتجاهل الحقيقة والواقعَ في دلالةِ أحوالِ الحركات على معانيها[4] فمسألة الانسجام الصوتي في عمومها غير منكرة ولا مستبعدة (فقد تكونُ الحركات في أول وضعها قد جرت على مقتضى الإنسجام بين الأصوات والتناسق بين الحركات من حيث الخفة والثقل)[5] وكشف قراء القرآن الكريم جهودهم لتحقيق هذا المبدأ اللغوي من خلال القراءات القرآنية كما في قراءة الحسن البصري[6]

---

(١) ينظر: مدرسة الكوفة : ٢٥ فصول في فقه اللغة : ٢٧٧.

(٢) الحركات الاعرابية و دلالاتها : ٢٤١.

(٣) راي في الحركات والاعراب : ٥٦

(٤) تجديد النحو : ٣٦

(٥) نحو التيسير : ٣٧.

(٦) ينظر المحتسب : ١/٣٧، اعراب ثلاثين سورة من القرآن : ١٨.

لقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝﴾[1] بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام التالية لها[2]، وقال الفراء في معانيه عن هذه القراءة: (هذه كلمة كثرت على ألسنة العرب حتى صارت كالاسم الواحد فثقل عليهم أن يجتمع في إسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة أو كسرة بعدها ضمة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل (إبل) فكسروا الدالَ ليكون على المثال من أسمائهم)[3].

ونحا إبن جني المنحى نفسه في تفسيره لهذه الظاهرة في المحتسب ، وكذلك ابن خالويه في مصنفه اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، فاللغة ضحت بالعلامة الإعرابية من اجل المناسبة الصوتية ومن الظواهر التي تتجسد فيها المناسبة الصوتية كذلك، ظاهرة المجاورة، فقد تتطابق العلامة الاعرابية للمتجاورين كما في قول العرب: (هذا حجرُ ضبٍّ خربٍ) والاصل هو ضم الصفة (خربُ) لاجرها ولكنها جانست كسرة المضاف اليه قبلها لأن المعنى يتضح بقرينة معنوية هي الصلاحية للاسناد[4].

وقد (اغنت قرينةُ التبعية وهي معنوية عن الحركة الإعرابية اللازمة هنا وهي الضمة، وكان الداعي الى التضحية بالقرينة اللفظية هو سبب جمالي يكمن في التوافق النغمي بين المتجاورين ، وجعلهما متحدين في الحركة)[5]. إذ إنَّ قرينة التبعية تبدى أنَّ الخراب مما يوصف به الحجر ولا يوصف به الضب فلما اتضحت قرينة التبعية وما يتضافر معها من المطابقة والرتبة أهدرت الحركة الإعرابية ليتم بها نوع من المناسبة الصوتية التي عللها النحويون بالجوار وتدخل ضمن المناسبة الصوتية ظاهرة أسماها النحاة الاتباع على اللفظ فليس لهذا النوع من الاتباع مسوغ في القاعدة ولهذا السبب لا يمكن تفسير الاتباع على اللفظ إلا في ضوء المناسبة الصوتية بين صوتين حيث تتضافر القرائن على بيان المحل الإعرابي فيجوز عند نعت المنادى ان نقول[6]: (يا زيد الظريف) بالضم إثباتاً للفظ و(الظريف) بالفتحة اتباعاً للمحل والاول اكثر استخداماً للمناسبة الصوتية

---

(١) الفاتحة. ٢.

(٢) ينظر مجمع البيان . ٥٦/١، الكشاف : ١٠/١ الاشباه والنظائر: ١٠/١

(٣) معاني القران الكريم (الفراء) ٣/١.

(٤) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٧٤.

(٥) الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة . ١٧١.

(٦) شرح قطر الندى : ٢٠٩ الاصول ٤١١/١

بين العلامتين الإعرابيتين المتماثلتين وقد يترخص في العلامة الإعرابية لوجود القرينة المعنوية التي توضح المعنى مثال ذلك:

إن كلاً من الفاعل والمفعول به قد يتخلى عن العلامة الإعرابية الدالة عليه بسبب فهم المعنى العام وعدم الالتباس و ذلك غير مقيس أي يقتصر على النص الذي يأتي فيه وحده وورود ذلك مرتبط بموقعية خاصة بفسر الترخص في حدودها مع مراعاتها نحو قول العرب: (خرقَ الثوبُ المسمارَ) و (كَسَرَ الزجاجُ الحجرَ). فورد الفاعل منصوبا والمفعول به مرفوعا اعتمادا على قرينة الإسناد[1] إذ لا يصح ان يسند الخرق الى الثوب وإنما يسند الى المسمار فعلم ايهما الفاعل وايهما المفعول[2]. ومنه كذلك قول الشاعر[3]:

إن من صاد عقعقا لَمَشُومُ   كيف من صاد عقعقانِ و بومُ

فالقاعدة النحوية توجب نصب المفعول به (عقعقان) لكنه رفع استنادا الى القرينة المعنوية وهي قرينة الإسناد فالمبيح لذلك كله إعتمادهم على إنفهام المعنى وهم لا يجعلون ذلك قياساً و لا يطردونه في كلامهم و تكون القرينة اللفظية الاداة احياناً وسيلة للترخص في العلامة الإعرابية كما في الاستثناء نقول: (ما قام الناسُ إلا زيد وما مَرَرت بأحدٍ إلا زيد)، فواضح ان حق المستثنى في المقام الاول أن ينصب لان المستثنى منه موجود والكلام منفي ولكن لوجود قرينة الاداة (إلا) استغني المتكلم عن نصب المستثنى وعن جره في المثال الثاني لأن الاستثناء مفرغ ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ﴾[4] فوضوح التعاطف بين (الصابئون) وما قبلها قد اغنى عن الحركات الاعرابية اللازمةِ هنا وهي (الياء) فقرينة التبعيةِ مفهومة بينَ هذه المتعاطفات جميعا، و لا يطرقُ ذهن القارئ معنى ايسر من معنى العطف و تتضافرُ مع التبعيةِ من القرائنِ هنا قرينةُ الاداةِ تمثلها واو العطف فأمن اللبس وأهدرت العلامة الاعرابية وربما كان ذلك للتنبيه على عزلِ الصابئينِ عن اصحاب الديانات السماوية

---

(١) ينظر حاشية الصبان : ٦٧/٢.

(٢) الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: ١٧١.

(٣) شرح ابن عقيل (الهامش): ٤٦٢/١.

(٤) البقرة: ٦٢.

الثلاث لأنهم ليسوا منهم[1]. غير ان النحويين القدامى كان اهتمامهم بوجود العلامة كبيرا وذلك لتأثرهم بنظرية العامل، فكانوا إذا وجدوا في نص ما ، أنّ قرينة الاعراب قد أهدرت لجأوا الى التأويلِ والتقديرِ ليستقيم النص مع القواعد التي استقراوها من كلام العرب الفصحاء.

ثانياً/ الترخص في قرينة الزمن

من الحقائق اللغوية المعروفة ، الدلالة الزمنية للأفعال إذ اختصت كل دلالة منها بزمن أو زمنين محددين لا تتجاوزهما الى غيرهما من الازمنة ، فدلالة الماضي الزمنية ماضوية ، ودلالة المضارع الزمنية حالية أو مستقبلية. ومثلها الدلالة الزمنية لفعل الأمر.

ويوضح القدماءُ هذه الدلالة بقولهم: (ان الفعل الماضي هو الفعل الذي تقدمَ وجوده على الإخبار به، نحو: (قامَ زيد) (وإن تقدمَ الأخبار به على وجوده فهو المستقبلُ نحو (سيقوم زيد) وإن كان وجودُ الفعل مقاربا لزمنِ اخبارهِ ، فهو الحال نحو : يقوم زيد الآنَ، وإن أمكنَ اجتماع الاخبارِ والوجود ثبتَ الحالُ)[2]. وخلاصة هذا النص، أن الماضي ما عدم به وجوده والمستقبل ما لم يكن له وجود والحاضر هو الذي ينتهي إليه المستقبلُ.

وقد سبقت الإشارة الى مسألة تضافر القرائن في الجملةِ، و إمكانية الترخص فيها اعتمادا على القرائنِ الأخرى، فالزمن يمكن إهداره أيضا، وحينئذ تتباين الدلالات الزمنية، فقد يحلُّ إحداها محل الأخرى، في الدلالة فالماضي قد يدل على زمن المضارع أو العكس، وفي بعض الأحيان يكون الحديث عن زمن مضى ثم يأخذ الكلام منحى آخر فيؤتى بفعلٍ مضارعٍ ، فيجمعُ بين دلالة المضي والحالِ والاستقبال في جملةٍ واحدةٍ من هنا باستطاعتنا القول إن الترخص الزمني في الجمل العربية ، سار في مسارين تمثل بـ:

أ) الترخص الزمني المفرد / (وتمكنُ الدلالة الزمنية للفعل في الجملة الواحدة، مثال ذلك أنّ الفعل الماضي، يخرج عن دلالته الاصلية المضي الى دلالة زمنية أخرى مغايرة وهي زمن الحال، وهو استعمال شائع في الحكاية يسمى بالحاضر التاريخي، أي ان الماضي يمكن أن يعبر عنه بالحاضرِ، ومصطلح (المضارعُ التاريخي) يطابقُ مصطلحَ (حكاية الحال عند النحاة).[3]

---

(١) ينظر : القرائن النحوية : ٥٥.

(٢) المغني في النحو : ١/١٣٠

(٣) ينظر : الصيغ الزمنية في اللغة العربية: ٧٣

وفيه يجد المثقفون سحرا خاصا: (يقولون بأن الحاضر أكثر تعبيرا أو أبلغ وصفا حتى ليجعل المنظرَ يحيا من جديدٍ أمام عيني القارئ ويرجع بفكرنا الى اللحظة التي دار فيها الحدث)[1] ذلك ان تكرار الاحداث بالزمن الماضي، يدخل المللَ في نفوسِ القراء فالمؤرخ ملزم بأن يتمسك بوجهة النظرِ التالية، ليستطيع ان يستعمل عبارةً رآها أبلغَ تعبيرا أو أدقَّ اناقةً من غيرها، فعلى اللغة أن تمدّه بهذه العبارة ، وفي هذه الحالِ يجب أن يكون ميدانُ الحاضرِ و ميدانُ الماضي غير مغلقينِ أحدهما بالنسبة الى الآخر في إعتبارِ النحو، حتى يمكن الانتقال من احدهما الى الآخر بسهولةٍ ودون خطر على الوضوح الدلالي. وفي هذا المنظار يستعمل العرب الفعل (نفعل في موضع فعلنا)، اي ان يدلّ الفعلُ الماضي المسندُ الى (نا المتكلمين) (فعَلنا) على زمن الفعل المضارع (نفعلُ) اي الحالُ والاستقبالُ و لا باسَ أن تردَ (فعَلَ) على (يفعلُ) و (فعلوا) على (يفعلون). كما في قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[2] ردٌّ يفعلونَ على فعلوا لان معناهما كالواحد في الذي وغير الذي[3] ويطلق عليه النحاة مصطلح (حكاية الحال) فيقدر السامع ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال المتكلم كأنك تحضره للمخاطب، وتصوره، وتأسيساً على هذه الفكرة فسر عمل اسم الفاعل المشبه بالفعل في قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾[4] فاسم الفاعل هنا- وحسب راي بعض النحاة- عامل على الرغم من دلالته على المضي بوصفه حكاية حالٍ ماضية[5].

ويستخدم الماضي مكان المضارع اشارة الى تاكيد وقوع الفعل حتى كأنه قد وقع، و ذلك يكونُ فيما يستعظم من الامور نحو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾[6] فالاتيان بالماضي الدالُ على الحالِ

---

(١) اللغة (فندريس): ١٣٧

(٢) الحج . ٢٥.

(٣) معاني القرآن (الفراء) . ٢/ ٢٢٠، الاتقان : ٢/ ١٠٠.

(٤) الكهف: ١٨.

(٥) ينظر: كشف المشكل في النحو: ٢/ ٢٢٢ ، حاشية الصبان: ٢/ ٢٩٣.

(٦) النمل : ٨٧.

والاستقبال، في هذا الموضع من ايقاع الرهبة في النفوس[1]، لان الفعل كأنه قد تم والقرآن يتحدث عنه، وفي هذا ترخص زمني مركب.

فاختلاف صيغ الأفعال يدل على اختلاف ازمنتها فاذا قام الدليل المقصود على معرفة المقصود من اختلافها وهو الدلالة على الزمن ، جاز وقوع بعضها موقع بعضٍ اذ جاء في التنزيل: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ ﴾[2] اي ينادي[3] فدلَّ الماضي على الحالِ والاستقبالِ[4] وقوله: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾[5] بمعنى ياتي[6] وقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾[7] أي انتم[8] وفيها دلالة الحال رغم صيغتها الماضوية (كأنه قيلَ: وجدتم خير امة)[9].

وقد تدل صيغة الفعل الماضي على الحال، إذا تضمنت معنى الأمر ومنه قول عمر (رضي الله عنه): (إذا وسع الله عليكم فاوسعوا... صلى رجل في إزارٍ ورداء، في إزارٍ وقميصٍ في ازارٍ وقباء) ففي هذا الحديث وردَ الماضي بمعنى الامر وهو (صلى) بمعنى (ليصلِّ) مثله في كلام العرب: (اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليهِ) بمعنى (ليتقِ) وليفعل ولما تضمن الماضي معنى الامر تضمن زمنه ايضا وهو الحال، والقرينة اللفظية الدالة على هذا التضمن الاتيات بجواب مجزومٍ بعده كما ياتي بعد الامر الصريح[10] نحو قوله تعالى على لسان موسى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ لِىٓ أَمْرِى ﴿٢٦﴾ وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِى ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُواْ قَوْلِى ﴿٢٨﴾﴾[11] فالفعل (يفقهوا) مجزوم لانه وقع جوابا للامر الصريح المذكور قبله واكثر مجيء الماضي بمعنى الامر يكون في الدعاء

---

(١) ينظر: الكشاف: ٢/ ٢٨٦.

(٢) الاعراف:٢/١٠٨.

(٣) الكشاف: ٢/١٠٨.

(٤) الصاحبي: ٢١٩ ، علم الدلالة (لوشن): ٨٧.

(٥) النحل: ١

(٦) الكشاف ٢/٥٩٢.

(٧) آل عمران : ١١٠.

(٨) مجمع البيان : ٢/٣٦٣ ، الكشاف : ١/٤٠٠.

(٩) الكشاف: ١/٤٠٠.

(١٠) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح. ١١٧.

(١١) طه : ٢٨.

نحو قولهم : (نصر الله مَن والاكَ وخذل منْ عاداك) أي (لينصر وليخذل) فالانتقال في هذا الاسلوب من صيغة إلى صيغة ليس طلبا للتوسع في أساليب الكلام فحسب بل يقصد اليه تعظيما لحال من اجري عليه الفعل وتفخيما لأمره[1].

وفي مقابل الماضي ، نلحظ المضارع الذي يخرج عن دلالته الزمنية – الحالِ والاستقبال- الى دلالة المضي ، فكثيرا ما نجد الأسلوب القرآني يأتي بالمضارع مكان الماضي، معنى وزمنا (لإحضار صورة الفعل امام السامع حتى لكأنه يشاهده)[2] وليس ذلك مما يثيره الفعل الماضي لان سامعه قد يكدُ ذهنه ليتخيل فعلاً قد مضى، وربما لا يستحضر صورته وتكراره ففعل الحال يكون ماثلا للعيان والاذهان.

ويقول الجرجاني في ذلك: (إذا قلت: (أتفعل؟) و (أانت تفعلُ؟) لم يخل من أن تريد الحال أو الاستقبال فإذا أوردتَ الحال كان المضي شبيها بما مضى في الماضي)[3] فمعنى (أتفعلُ) أو (أانت تفعلُ) أنك فعلتَ في الزمن الماضي، فالاستفسار هنا عن فعلٍ مضى، ومثله قول الشاعر[4]:

ولقد أمر على اللئيم يسبني   فمضيتُ ثُمّت قلتُ لا يعنيني

أي (مررت على اللئيم ، ثم مضيت) فالفعل المضارع (امر) تضمن زمن المضي كما قلنا.

وقوله تعالى:﴿ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ﴾[5] فزمن المضارع (تقتلون) هو زمن الماضي والتقدير (قتلتم)[6] بدليل القرينة اللفظية الزمنية (من قبلُ) و قوله : ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾[7] أي ما تلت الشياطين[8] في الزمن الماضيٌ.

وقد ترد الافعال المضارعة في عدد من النصوص دالة على معنى فعل الامر ، ومن الطبيعي انها تحمل زمنه الى جانب معناه، نحو قولنا : (ليعمل).

(١) المثل السائر : ٢/١٩٥.
(٢) الظاهرة الجمالية في القرآن الكريم : ٢١٢.
(٣) دلائل الاعجاز: ١١٦.
(٤) الخصائص : ٣/٣٣٢- ٣٣٥
(٥) البقرة : ٩١.
(٦)الكشاف: ١- ١٦٥، مجمع البيان : ١- ٢٠٥
(٧) البقرة: ١٠٢.
(٨) الصاحبي: ٢٢٠.

ب) الترخص الزمني المركب (السياقي) :

ويكون هذا النوع من الترخص بإيراد فعلٍ في الجملة بصيغةٍ محددةٍ، ثم إتحافها بصيغةٍ فعليةٍ مغايرةٍ لها، وتكون النتيجة ان الفعل الثاني تنتقل دلالته الزمنية للفعل الاول، ويصبح هو مفرغا من الزمن، لأن وقوع الصيغ المتغايرة في مستوىً تركيبي واحد يعني تفريغ صيغةٍ ما دون غيرها من الزمن إذ تشير الى وجه من وجوه دلالتها الحديثة (ومن هنا يكون من الخطأ اسناد الزمن الى مثلِ هذه الصيغ بوصفها (شكلاً زمنياً) لان الزمن يكتسب من قرائن السياق اللفظية والمعنوية)[1] فالصيغ الزمنية في التركيب الواحد تكون قرائن لفظية تعينُ على فهم الدلالة الزمنية . وتوارد صيغٍ زمنية متغايرةٍ في التركيب الواحد، لا يعني أن كل صيغةٍ دلالتها الزمنية فقد يفرغ بعضها من هذه الدلالة اعتمادا على دلالة الصيغة التي تليها نحو قوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾[2].

فالفعل المضارع (يقدمُ) دلالته مستقبلية[3] (أي كما كان قدوة لهم في الضلال)[4] بدليل القرينة اللفظية (يوم القيامة، النارَ) التي قوت الدلالة الزمنية في الفعل المضارع مما ادى الى تفريغ الفعلِ الماضي المذكور بعدهُ من الزمن وتعدى عليه بزمنه فاصبح مفرّغا من دلالة الزمن الماضي مكتسبا دلالة المستقبل فالفعل (اوردَ) اصبح بمعنى (يورد) وهذا هو التوجه الذي نراه، أما د. مالك المطلبي فيرى ان الفعل المضارع (يقدم) هو ايضا فرغ من الزمن والقرينة اللفظية (يوم القيامة النار) هي التي استحضرت دلالة الاستقبال لذا يقول : (أما الفعل (يقدمُ) فهو مفرغ من الزمن يؤدي بمعنى استحضار صورة حدثه – وهو يقدم (فرعون) قومه يوم القيامة كذا الفعلُ ((أورد)) فعل تام أي تؤدي معنى القطع والتأكيد بوقوع الحدث)[5] فليس شرطا أن تدل الصيغة على دلالتها الزمنية التي وضعت لها، مثال ذلك ان الامور المستقبلية التي ينوّه بها الله في كتابه، لما كانت اخبارا مقطوعا بها،

(١) الصيغ الزمنية في اللغة العربية: ٧٤.

(٢) هود : ٩٩.

(٣) المحرر الوجيز ٢٠٥/٣٠.

(٤) الكشاف : ٤٣٦/٢.

(٥) الصيغ الزمنية في اللغة العربية . ٧٤.

عبّرَعنها بلفظِ المضيِّ، ولو كان الزمن مقصودا إليه من الصيغة لما أحدث هذا التنوع الصيغي، فاللغة غير عاجزةٍ عن أن تمدَّ التركيب بمركبٍ مستقبل في الآية المذكورة.

ويغلب هذا الأسلوب إذا كانَ معنى الفعلِ من الأمورِ الهائلة العظيمة التي تشيع الخوف في النفوس وتزرع المهابة في القلوب مثل الآيات القرآنية التي تعبر عن وقوع الأحداث في الآخرة وجزاء الأعمال التي انجزت أو اقترفت في الدنيا نحو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾[1] فقال (فزعَ) بلفظ الماضي بدلاً من (يَفزعُ) بلفظِ المضارعِ، وذلك لنكتة بلاغيةٍ (وهي أن الفزع عندَ النفخِ في الصور أمر محقق لا شكَّ فيه وحال الخلقِ حالُ خوفٍ و رهبةٍ ، وهذا شئ مقطوع به لا يرقى اليه الظن)[2] فلما كان الأمر محققا لا يصح ان ينازعَ فيه أحد عبر عنه بلفظِ الماضي الذي يدل على ان الامر قد حدث بالفعلِ.

ومن هنا نجد ان من الخطأ الحكم على صيغ الأفعال بدلالات زمنية محددة لأن السياق التركيبي كفيل بإخفاء الدلالة الزمنية لهذه الصيغ الفعليةِ.

فالفعل الذي له الصدارة هو الفعل الذي يمتلك القوة لتفريغ الفعلِ الذي يليه من زمنه ففي الآية السابقة كانت الصدارة للفعل المضارع ، وبرهانا على هذا القول قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِي جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾[3] فالفعل الماضي (كفروا) احتل الصدارة في هذه الاية وتقوت فيه هذه الدلالة الزمنية بدليل القرينة المعنوية لانها حكاية حالٍ ماضيةٍ ، والقرينة اللفظية، الفعل الماضي (جعلناه) ففصلَ بين الفعلين بفعل مضارع، فكانت النتيجة أنه فرغ المضارع من دلالته المستقبلية واكتسب دلالةً زمنيةً جديدةً وهي دلالة المضيِّ ، فالفعل المضارع (يصدون) أتى بمعنى (صدوا) وقد وردت بهذه الصيغة صيغة المضي[4] في آية أخرى من التنزيل في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[5] ومن

---

(١) النحل : ٨٧.

(٢) فن البلاغة: ١٦٤.

(٣) الحج : ٢٥.

(٤) ينظر: الكشاف: ١٥١/٣، مجمع البيان : ٢٤٤/٣.

(٥) النساء: ١٦٧.

كذلك قوله تعالى : ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَحۡيَيۡنَا بِهِ﴾[1] فورد الفعل الماضي (ارسل) اولاً ثم المضارع (تثير) ففرغ من الزمن و اكتسب دلالة زمنية جديدة هي المضي ، فجاء بمعنى الماضي (أثارت)لأن ارسالَ الرياح يكون نتيجة اثارة السحاب[2] وهذه قرينة معنوية ، زيادة على القرائن اللفظية وهي الافعال الماضية التي وردت بعدها (فسقناه) و (فأحيينا به) وعلق إبن الاثير على هذه الآية بقوله: (فإنه إنما قالَ: ((فتثير)) مستقبلاً ، و ماقبلهُ و ما بعده ماضٍ لذلك المعنى الذي اشرنا اليه وهو حكاية الحال التي يقع فيها إثارة الريح السحابَ وإستحضار تلك الصورة البديعة)[3].

ثالثا/ الترخص في قرينة الذكر:

من الظواهر اللغوية التي لها علاقة بتنظيم الجملة ظاهرةُ الحذف وهي نوع من انواع الترخص في القرائن، ويشكل الحذف في السياقات التي يستحسن الحذف فيها رافدا من روافد الإبداع من خلال تنظيم الجملة ، ذلك ان الجملة تشتمل على أجزاء تعبر عن الفكرة، فالمتكلمُ كثيرا ما يحذفُ بعضَ هذه الاجزاء، فيكتفي بكلمةٍ واحدةٍ من الجملة ، والكلمة الواحدة لا تفيد في ايصال اية فكرة مالم ترد في سياقٍ يوحي بهذا الجزء المحذوف ، والايحاء يكون من خلالِ القرائن التي يحتويها السياقُ ، بذلك يكون ا لحذف أحد وسائل الايجازِ والتلميح الى الفكرة بأقصر عبارةٍ ، وفي تحريك الذهنِ والايحاء بالمحذوفِ من خلال السياقِ.

وأدركَ علماؤنا الأوائل اهمية الحذف فادرجوه في مباحث مستقلةٍ في مصنفاتهم فهذا سيبويه يقول عن الحذفِ عندَ العرب : (اعلم أنهم إنما يحذفون الكلمَ وإن كان اصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا)[4] ، ولم يكتف سيبويه بمصطلح الحذف بل ذكرَ مصطلحات مرادفةٍ له نحو: (الإضمارُ)[5] و(الإختزال)[6] و(الاتساع)[7].

---

(1) فاطر: ٩

(2) ينظر : الكشاف: ٦٠١/٣.

(3) المثل السائر: ١٨٦/٢.

(4) الكتاب : ٢٤/١- ٢٥

(5) الكتاب: ٦٩/١- ٧٠.

(6) الكتاب : ٣١٢/١.

(7) الكتاب . ٢١١/١.

فالاقتصاد نوع من تكثيف الكلام واختزاله من غير إخلالٍ ، وهو سمة جوهرية من سمات الكلام العربي، وبتعبير آخر هو ان يكون المعنى المضمرُ على حسب ما يقتضيه المعبرُ عنه في منزلته، وعكس الايجاز، الإطالة والإسهاب، الباعثان على المللِ للسامعِ والمتكلم معا.

فإذا كان الذكر قرينة لفظيةً، فالحذف إنما يكون بقرينة لفظية أيضا ، ولا يكون تقدير المحذوف إلا بمعونة هذه القرينة وأهم القرائنِ الدالة على المحذوفِ الإستلزام وسبقَ ذكره وكلاهما من القرائنِ اللفظيةِ الداخلة في مفهوم التضام، مثال ذلك: استلزام أم المعادلة لهمزة الاستفهام أو همزة التسوية ، فوجود (أم) يوحي بوجود إستفهام محذوفٍ كما في قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾[1] في قراءة من حذف الهمزة وبالعكس توحي همزة التسوية بوجود أم[2] المحذوفة كما في قول الشاعر:

عصيت اليها القلب أني لأمرِها سميع فما أدري أرشد طلابها؟

والتقدير (أم غيٌ) فستلزام الهمزة لـ(أم) و بالعكس كان سبيلا أو قرينة للكشف عن المحذوف، ونظيره المضاف اليه يستلزم مضافا ، وإن ورد منفردا فدليل على محذوفٍ كما في قوله تعالى: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾[3] إنما يريد أهل القرية[4] (فأختصر وعمل الفعلُ كما كان عاملاً في الاهل لو كان ها هنا)[5] فالاتساعُ هنا في وقوع السؤال على القرية بدلاً من وقوعه على أهل القرية ، مما أدى الى وقوعِ الفعلِ على غيرِ ما يقعُ عليه عادة و اجراء الاضافةِ بين ما لا يضاف مثله على هذا الوجه.

فدلالة السياق تدفع المتكلم في كثير من الأحيان الى الاختصار والحذف لبعض عناصر الجملة ، فالمتكلم قد يتوسع في ايقاع العلاقات النحوية – القرائن – فيحذفُ بعضَ عناصرِ الجملةِ اكتفاءً ببعضها الآخرِ ، وكتاب سيبويه يمتلئ بالامثلةِ التي تصلحُ

(١) البقرة ، ٦
(٢) ينظر: الاصول : ٢/٢٢٣، حاشية الصبان: ٣/١٠٢ ، الايجاز في القرآن الكريم: ١٤٦.
(٣) يوسف ، : ٨٢.
(٤) ينظر : الكشاف : ٢/٤٩٦، مجمع البيان : ٥/٤٤٢
(٥) الكتاب : ١/٢١٣

في مجال الحذف ، اذ كان يحتكم دائما الى المعنى في تصحيح اللفظ والى السليقة اللغوية التي تتمثل في اداء كلامي معين وكثيرا ما يقدر النحاة ان في الكلام محذوفا يكون الإعتماد فيه على تقدير المعنى بدلالة المقام أو المقال.

نستدلُ مما ذكر ان هناك مستويين للكلام أحدهما: منطوق و الآخر غير منطوق، ولكن غير المنطوق يتحكم في المنطوق. ويوجه تفسيره لأنه مراد حكما وتقديرا، ولأنه المعولُ على فهم المعنى إذ يؤتى بالالفاظ من اجل التعبير عنه، فاذا فهم هذا المعنى من غير النطق ببعض الالفاظ فإن المتكلم بالخيار في أن يحذفَ هذا اللفظ أو يذكرهُ مادام هناك قرينة لفظية أو حالية في الكلام، وما يلابسه فالمفردات المنطوقة بها العلاقات النحوية التي تقع بينها تعد قرينةً لفظية أو حاليةً تساعد على الحكم بالمحذوف[1].

وفي هذا الباب يقول شارحُ المفصل: (اعلم أن المبتدأ او الخبر جملةً مفيدةً تحصلُ الفائدة بمجموعهما فالمبتدأ معتمد الفائدة ، والخبر محل الفائدة ، فلا بد منهما إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحذفُ لدلالتها عليه لأن الألفاظ إنما يجيء بها للدلالة على المعنى ، فإذا فهم المعنى بغيراللفظ جاز الا تاتي به و يكون مرادا حكما و تقديرا)[2].

وتظل آراءُ سيبويه النحوية الرافدَ الأساس الذي إستمد منه النحاة بعده مادتهم وهم يدّونون ظاهرة الحذف في مصنفاتهم فإبن جني أدرجَ ظاهرة الحذف في باب شجاعة العرب وذكر انواع الحذف في الكلام العربي فقال: (قد حذفتِ العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شيء من ذلك الا عن دليل عليه، والا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته)[3] فنصه متضمن لأنواع الحذف في العربية ، واشتراط القرينة اللفظية و المعنوية الدالة على المحذوف ، وإلا تعذر علينا الفهم ، فأصبحَ الكلام ضربا من التكلف الذي لا طائل منه.

كما أشار الى دلالة الحال على الحذف نحو: حركات المتكلم بشفتيه أو بوجهه أو بالعينينِ أو باليدين معبرا عما يريده مستغنيا عن ذكر بعضِ أركان الجملة، وذلك عندَ الحديث عن القرائنِ الصوتية (التنغيم والنبر).

---

(١) ينظر : النحو و الدلالة : ١٣٦- ١٣٧.

(٢) شرح المفصل: ١/ ٨٢.

(٣) الخصائص: ٢/٣٦٢.

واحسَّ الجرجاني بأهمية الحذف وسيلة من وسائلِ الابداع فقالَ في باب القول في الحذف: (هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمرِ، شبيه بالسحرِ، فإنكَ ترى به ترك الذكرِ أفصحَ من الذكرِ)[1]، نستشعر من نصه الاهمية القصوى لظاهرة الحذف في الكلام ، مع الاشارة الى جمالية النص و دقة تعبيره و دلالته، مع بيان أسراره البلاغية وقيمته في النظم والجدير بالذكر ان المباحث النحوية كانت الرافد الاساس لعبد القاهر وهو ينظر لعلم المعاني ، فجعل الحذف و الذكر مبحثا من مباحثه.

فالحذف عنده – كما يراه سيبويه- نقص في الجملة لغرض في المعنى وتبقى الجملة تحمل معنى يحسن السكوت عليه، فإن سأل أحدهم قائلا: مَن حَضَرَ؟ واجيبَ: خالد. فإن كلمة (خالد) في سياقها تحمل معنى يحسن السكوت عليه ، على الرغم من حذف ركنٍ من اركانها وهو المسند (حَضَرَ) ونظيره في القرآن قوله عز و جل: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾[2] والتقدير خلقهن الله. وهذا ضرب من الايجاز الذي تمتاز به العربية و تسمى الى تحقيقه وهو عنصر من عناصر بلاغة المتكلم[3].

ويؤكد إبن الاثير على المعنى مع الحذف بقوله: (ان مدار النظر في هذا النوع إنما يختص بالمعاني فرب لفظٍ قليل يدل على معنىً كثيرٍ، وربّ لفظٍ كثيرٍ يدل على معنى قليلٍ)[4] فهو يقارن بين النوعية و الكميةِ والكفة راجحة لديه للنوعية – الكلام القليل الدال على معنى كثير- ويؤكدُ أهمية القرائن الدالة على المحذوفاتِ في الجملة بقوله: (والاصل في المحذوفاتِ جميعا على اختلاف ضروبها أن يكون في الكلام ما يدل على المحذوف فأن لم يكن هناك دليل على المحذوف فأنه لغو في الحديث لا يجوز بوجه)[5]، ومثل لذلك بقولنا: (أهلاً و سهلاً) فقرينة الاعراب النصب، دلت على ناصبٍ محذوفٍ، وقد تكون القرينة الدالة على المحذوف معنوية نحو قولنا: فلان يحل و يعقدُ، فالمحذوفُ يظهر بالنظر الى تمام المعنى اي أنهُ يحل الامور و يعقدُها.

---

(١) دلائل الاعجاز: ١٤٦.
(٢) العنكبوت: ٦١.
(٣) ينظر : في نحو اللغة و تراكيبها: ١٣٤.
(٤) المثل السائر : ٢/ ٣٠٢.
(٥) المصدر نفسه: ٣١٦.

ولم يكتف الاوائل من علماء اللغة بشرح ظاهرة الحذف و تفصيلها بل حددوا شروطها للحذف واسباباً فهي لا تكون اعتباطاً فأشترط النحاة لصحة الحذف وجود القرائن اللفظية والمعنوية أو الحالية ، وأن لا يكون في الحذف ضرر معنوي أو صناعي يقتضي عدم صحة التعبير في المعيار النحوي ، فتكون هذه القرائن دالة على الحذف وموضحة له، فالقرينة اللفظية نحو قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ﴾[1] (اي انزل خيرا)[2] والقرينة المقامية الحالية كأن تقول لمن كان يتكلم و سكتَ : حديثكَ : أي أكمل[3].

أما أسباب الحذف فمتنوعة منها:

أ) أسباب لغوية[4] نحو: تخليص الكلام من الحشو في الحالة التي يتعاون فيها طرفان من التركيب اللغوي في إبراز المعنى مثل الإستفهام وجوابه كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ ۝ نَارٌ حَامِيَةُۢ ۝﴾[5] اي هي نار حامية والشرط و جوابه نحو قوله تعالى:﴿مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَاۗ﴾[6] اي فإساءته على نفسه والقول والمقولُ نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَتۡ عَجُوزٌ عَقِيمٞ ۝﴾[7] اي انا عجوز عقيم و قد يكون الحذف مراعاة للوزن و يدخل في باب الضرورة الشعرية لان الشعر محصور في عدد معين من الحركات والحروف والسكنات، تفسده الزيادة والنقصان. والمتكلم فيه غير مختار فاستباحوا فيه مخالفة المناهج المسلوكة)[8] فالحذف ضرب أساسي من أضرب الضرائر الشعرية ومنه حذف المضاف اليه وإقامة المضاف مقامه نحو قول الشاعر[9]:

---

(١) النحل : ٣٠.

(٢) الكشاف: ٢/ ٦٠٣

(٣) ينظر : الجملة العربية تاليفها و اقسامها : ٨٢- ٨٥.

(٤) البلاغة العربية امتدادها و اصولها : ٤٩٦.

(٥) القارعة ١٠ -١١.

(٦) فصلت : ٤٦.

(٧) الذاريات : ٢٩

(٨) الغرة المخفية: ٧٢.

(٩) المقرب: ٢/ ٢٠٤.

عشيةَ فرَّ الحارثيونَ بعدما   قضى نحبه في ملتقى القومِ هو برُ

يريدُ (ابن هَوبَر)

وبالحذف تتحقق جمالية للنص ، فقد كان مصدرا لتغذية البديع والحذف الحاصل في الاية الكريمة الأتية نلحظ فيه غاية الفن والجمالِ ، وهو قوله تعالى:

﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا﴾[1] فحذفت التاء في الفعل الاول (اسطاعوا) لانه عمل خفيف وهو صعود السد الذي صنعه ذو القرنين وابقيت في الثاني (استطاعوا) للنقب لأنه عمل ثقيل و طويل فجاء الحذف للايسر والذكر للاصعب من الأعمال[2].

ب) أسباب مقامية:

تراعى فيها حالة المتكلم من حيث الاقتصاد في الكلام وهو مرتبط بشرط الجهد الاقل[3]، كما في قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[4] اي هي طاعة و هو قول معروف.

واسباب اخرى تراعى فيها الحالة النفسية للمتكلم إذ ربط الجاحظ (ت٢٥٥ هـ)[5]. الحذف بنفسية السامع فقالَ: (إلا أني لا أشك على حالٍ أن النفوس اذا كانت الى الطرائف أحن وبالنوادر اشغف والى قصار الاحاديث أميل) فيرى ان الايجاز في الكلام محمود والاكثار فيه مذموم ويشير د.عبد الفتاح لاشين الى السبب النفسي عند الجرجاني عند حذف المبتدأ[6] وذلك حينما عرض لقول الشاعر:

تثائبَ حتى قلت: واسع نفسه   وأخرج انيابا له كالمعاوِلِ

والاصل (هو واسع نفسه – أي حسبه من شدة التثاؤب و ما بهِ من الجهد يقذفُ نفسه من جوفه، فترى نصبة الكلام ، وهيأته تروم منك أن تنسى هذا المبتدأ لانك تجد حذفه احسن من ذكره واضماره في النفس اولى وآنس من النطق به.

---

(١) الكهف : ٩٧.

(٢) ينظر الكشاف : ٢/٧٤٨، التعبير القرآني : ٧٢

(٣) نصوص النظرية البلاغية : ٢٦٩.

(٤) محمد : ٢١.

(٥) البلاغة عند الجاحظ : ٧٧.

(٦) ينظر : التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية : ١٥٩

(فالانعكاسات النفسية كالقيم الطبيعية لا تخضع للمقاييس الموضوعية، ولا العبارات المعيارية ومن ثم كان من الصعب على المتأخرين من دارسي المعاني ان يستثمروا اشارات المتقدمين ويبنوا عليها النظريات)[1] ، ولا سيما أن الدراسات النفسية لم تكن في ذلك الوقت شيئا مذكورا إذ لم تكن تعدو ان تكون جزءا من الميتافيزيقيا في معسكر الفلاسفة . او من التجارب الفردية في مضارب المتصوفة .

ومن هنا نقول إن دراستنا للحذف بوصفها ظاهرة من ظواهر الجملة العربية توصلنا الى حقيقتين أساسيتين هما[2]:

١) ان التقسيم الذي وصفه النحاة للحذف ليس لغويا و لا نحويا بل مستعار من علم الكلام لأن وظيفة النحو هي تحليل التراكيب بتحديد مواقع الكلمات في الجملة و يشمل العلاقات الداخلية بينها فمهمة الباحث النحوي هي تسجيل هذه الملاحظات دون اية محاولة لاسباغ صفة ما عليها ، ويصرف النظر عن مدى إتساقها أو تناقضها مع المذاهب الفلسفية او المناهج المنطقية أو الاراء الكلامية.

٢) إن الواقع اللغوي ينقض دعوى الحذف والتقدير بأسرها لأن العنصر اللغوي في الجملة مادام غير وارد فإن في تقديره عبثاً باللغة العربية إهدار لمقوماتها، واغفال لخصائصها.

ويرى المحدثون ان ظاهرة الحذف (في حقيقة أمرها انزياحات سياقية)[3].

يرمي فيها المتكلم الى اسلوب غير مألوف من الكلام ، لاسباب منها جلبُ انتباه السامع لامور و صرفها عن اخرى . وينبغي لكل قول جديد ينفلت بطبيعته من قيود القانون اللغوي ان يقدم قرائن نبرهن هذا الانفلات – الحذف- .

أنواع الترخص في قرينة الذكر

يصرح إبن جني في خصائصه[4] ان اصل الكلام. الذكر ولا يحذف منه شيء الا بدليل ويقصد بالدليل القرينة سواء كانت لفظية تقتضيها الصناعة النحوية ام معنوية

(١) الاصول (دراسة ابستمولوجية) : ٣١٦
(٢) اصول التفكير النحوي : ٢٠٤- ٢٠٥.
(٣) بنية اللغة الشعرية : ١٠٩- ١١٢.
(٤) ينظر : الخصائص: ٢/٣٦٢

يقتضيها المعنى. فالحذف كثير في العربية ، توسعت فيه توسعا كبيرا فجرى الحذف فيها في كل نوع من انواع الكلم وفي كل جزء من اجزاء الكلمة ، وفيما يأتي انواعها:

أ)الترخص في ذكر قرينة الأداة:

ويقصد بالأداة (حرف زائد على الكلمة مما به يجيء لمعنى)[1] اي حروف المعنى لأن الشيء انما يجوز حذفه مع صحة المعنى بدونه إذا كان الموضع الذي ادعي فيه حذفه مستعملاً في ثبوته[2] واكثر ما يكون الترخص في حرف استفهام الهمزة وهي اصل ادوات الاستفهام وتحذف مع تقدم (ام) عليها[3]، كقول عمر ابن ابي ربيعة[4]:

بدا لي منها معصم حين جمرت وكف خضيب زينت ببنانِ

فوالله ما أدري وإن كنت داريا بسبعٍ رمينَ الجمر أم بثمانِ؟

والتقدير: أبسبعٍ وقد تحذف الهمزة دون ان تسبق بـ (أم) العاطفة نحو قول الشاعر[5]:

طربتُ و ما شوقاً الى البيض اطربُ ولا لعبا مني ذو الشيب يلعبُ ؟

أراد (أوَ ذو الشيب يلعب).

وقول الآخر :

أحيا وأيسر ما قاسيت ما قتلا والبينُ جار على ضعفي و ما عَدَلاَ

والاصل (أأحيا؟) حذف همزة الاستفهام.

والذي دعا الى هذا الحذف الضرورةُ الشعريةُ ليستقيم الوزن، ولو أخذنا بالحسبان الحالة النفسية للشاعر الذي يسعى الى ايصال الفكرة مباشرة ، وبأقصر الطرق الى السامع، استغنى عن بعض العناصر اللغوية و لاسيما الحروف دون إخلال بالمعنى.

---

(١) الخصائص : ٢/٢٨٣

(٢) ينظر : شواهد التصريح و التوضيح : ٥٩.

(٣) ينظر: شرح المفصل : ٩/١١٠- ١١٤، مغني اللبيب : ١/٢٠.

(٤) ديوان عمر بن ابي ربيعة : ٢٩٩

(٥) الخصائص : ٢/٢٨٣.

وحمل المفسرون على هذا قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾[1] والتقدير (او تلك) وقوله:﴿هَٰذَا رَبِّي﴾[2] والتقدير (اهذا ربي؟).

وكثيرا ما يحذف حرف النفي (لا) من الكلام وهي مرادة ، في جواب القسم قياسا اذا كان الفعل مضارعا[3]، جاء في الكتاب: (وقد يجوز ذلك وهو من كلام العرب ان تحذف (لا) وانت تريد معناها وكذلك قولك: (والله افعل ذلك ابدا تريد والله لا افعل)[4] ، ومنه قول الشاعر:

فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا راسي لديك واوصالي

اي (لا ابرح) وكذلك عندما نقول :(والله ارغب عنك) أي لا ارغب عنك ، فإذا اريد الاثبات جيء باللام ، إذ لا يجوز أن يلتقي القسم في الاثبات بغير اللام فأن لم تذكر اللام علمت انه منفي لا محالة، نحو قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[5] والمعنى (لا تفتا) (فحذف حرف النفي لانه لا يلتبس بالاثبات)[6].

ولو أريد الاثبات لقيل (لتفتان) في الاستقبال أو لتفتا إذا اريد الحال ، وقال الفراء في تفسيره لهذه الآية في معانيه[7] التقدير (لا تزال تذكر يوسف) و(لا) قد تضمر مع الايمان لانها إذا كانت جزءا لا يضمر فيها (لا) لم تكن الا ب (اللام) الا ترى انك تقول (والله لاتيك) و لا يجوز ان تقول: (والله آتيك) الا ان يكون تريد (لا) فلما تبين موضعها وقد فارقت الخبر اضمرت، فعبر الفراء عن الاثبات بمصطلح الخبر.

وتحذف كذلك الواو في الكلام ، وحذفها أكثر من اثباتها (واحسن حذوفها في المعطوف و المعطوف عليه)[8] وفي ذلك ايجاز و بلاغة لان واو العطف تؤذن بانفراد المعطوف

---

(١) الشعراء: ٢٢.

(٢) الانعام: ٧٦.

(٣) المثل السائر . ٢/٢٦٢.

(٤) شرح ابن عقيل: ١/٢٦٥.

(٥) يوسف : ٨٥.

(٦) الكشاف: ٢/٤٩٨.

(٧) معاني القرآن (الفراء) : ٢/٥٤

(٨) المثل السائر : ٢/٢٦٢، اساليب بلاغية : ٢٢٣.

عن المعطوف عليه ، وإذا حذفت صار المعطوف و المعطوف عليه جملةً واحدة[1]، وفي التنزيل أمثلة كثيرة على حذف الواو، وإثباتها فمثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ۝﴾[2] (والأصل: عزل الواو لان الجملة صفة لقرية)[3] ومثال إثباتها قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ ۝﴾[4] والقياس ان يتوسط الواو بينهما ، وانما توسطت لتأكيد لصوف الصفة بالموصوف[5]. ومن خلال استقراء نظائر هذين المثالين يتوضح لنا رسم لغوي نتبعه وهو أن كل اسم نكرة جاء خبره بعد (إلاّ) يجوز اثبات الواو في خبره و حذفها كقولك: (ما رايت طالب علم الا و بيده كتاب) . وان شئت قلتَ: (ما رايت طالب علم إلا بيده كتب) بحذف الواو.

ومن حروف العطف الأخرى التي يعتورها حذف (الفاء) و تدعى بالفاء الفصيحة لانها تفصح عن محذوف نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[6] اي فانطر فَحَذَفت مع فعلها الذي اتصلت به.

ومن الحذف ايضا حذف أدوات تتصدر الجملة لتدل على أسلوبها[7]، وغالبا ما يكون الداعي الاقوى لهذا الحذف تحقيق الوزن المطلوب، او تجنب تكرار مخل ومنه قول امريء القيس[8]:

وقوفا بها صحبي علي مطيهم   يقولون لا تهلك أسىً و تجمل

والتقدير (يا صحبي) و يحذف حرف النداء تخفيفا[9] وبالأخص في المنادى المضاف[10] نحو قوله تعالى: ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[11] اي يافاطر السماوات وفي

---

(١) ينظر: حاشية الصبان: ١١٦/٣
(٢) الشعراء: ٢٠٨.
(٣) الكشاف: ٣٣٩/٢.
(٤) الحجر: ٤
(٥) الكشاف: ٥٧٠/٢ ، المحرر الوجيز ، ٢٥٠/٣،روح المعاني: ١٣١/١٩
(٦) البقرة: ١٨٥
(٧) ينظر: شرح عمدة الحافظ: ١٩٠، الاتقان: ٦٢/٢، نحو منهج جديد: ٥٩.
(٨) شرح المعلقات السبع: ٢٤١.
(٩) ينظر اساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: ٢٤١.
(١٠) ينظر مجمع البيان: ٤٥٥/٥؛ الكشاف ٥٠٦/٢
(١١) يوسف: ١٠١.

نداء الربِّ سبحانه وتعالى للإنبياء كما في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[1] أي يا يوسف[2] (حذفَ منه حرف النداء لانه منادى قريب[3] وقوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾[4] ، وقد علل الزركشي كثرة حذفه في التنزيل بقوله (وأما حكمةُ ذلك فدلالته على التعظيم والتنزيه لأن النداء يشربُ معنى الأمر، لأنك إذا قلتَ: يا زيد فمعناه: (ادعوكَ يا زيدُ) فحذفتَ (يا) من نداء الرب لنزول معنى الامر وتتمحضُ للتعظيم والاجلالِ)[5].

وقد يحذفُ حرف الجر كما في قوله تعالى: ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ ﴿٢١﴾﴾[6] أي الى سيرتها الاولى وقوله: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[7]. والتقدير (من قومهِ) فيكون الاسم بعدَ حرف الجرِّ المحذوفِ منصوباً على نزع الخافضِ وقوله: ﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ﴾[8] أي يسمعون لكم فلا بد من تقديرِ حذفِ المضافِ ليتضح المعنى.

ب) الترخص في ذكر ركني قرينة الإسنادِ/

خلال تفصيلنا لقرينة الاسنادِ ذكرنا ركني الاسناد المحكوم له (المسند اليه) والمحكوم به (المسند) ويحدثُ الترخص في ذكر الركنين كما ياتي:

١) الترخص في ذكر المسند اليه /

أ:- حذف الفاعل / يحذفُ الفاعل في الجملةِ و يكتفى في الدلالة عليه بذكر الفعلِ فالعربُ تقولُ: (أرسلت) أي أرسلت السماء المطرَ فلا يذكرون الفاعل (السماء) أو تقول لمن احسن اليك : كثر خيرك أي كثر الله خيرك[9]، وحذفها حاتم الطائي في قوله[10]:

---

(١) يوسف: ٢٩.
(٢) ينظر مجمع البيان: ٥/٢٩١.
(٣) الكشاف: ٢/٤٦١.
(٤) آل عمران : ٨.
(٥) البرهان في علوم القرآن : ٣/٢٢١.
(٦) طه : ٢١.
(٧) الاعراف : ١٥٥.
(٨) الشعراء: ٧٢
(٩) ينظر : المثل السائر:٢/٣٣١ اصول التفكير النحوي ١٦٩.
(١٠) ديوانه : ٥٠

أماويُّ ما يغني الثراءُ عن الفتى إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدرُ

يريد (النفس) ولم يجر لها ذكر بدليل في رواية اخرى : (إذ أحشرجت نفسي) ومنه قولنا: (انتهيت فلا راد للموت) أي إذا انتهت الحياة ، فلا راد للموت.

اما السبب الموجب لحذف الفاعل، فقد أوجزه صاحب كتاب المغني في النحو في ما يأتي:

إما لعلم به كـ(خلق الكون)، أو الجهلُ به كـ (سرق المتاع) وللتعظيم كـ(قطع اللص) أو للتحقير كـ(شتم السلطان) أو للابهام على السامع كقولك: (قتل زيد)، وانت تعلم من قتله أو لتقويم السجع كقوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٍ تُجۡزَىٰٓ﴾[1] أو لا يثار غرضِ السامع لانه لا يشتهي ذكره أو لان الغرضَ ذكر المفعول، لانه اهم من ذكر الفاعل)[2]، والعلة الاخيرة تعد من اهم العلل التي بسببها يحذفُ الفاعلَ.

فالعرب ينظرون الى مقصود الافادة ، فإذا كان الغرض ذكر المفعول لا غير ، لم يتعرضوا للفاعل واغلب ما يكون في صيغة البناء للمجهول نحو قوله تعالى: ﴿وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ﴾[3] وقوله: ﴿قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ۝﴾[4] فليس الغرض هنا ذكر القاتلِ او الاعنين وانما الغرض في نسبة القتلِ، واللعن الى المذكورين.

ب:- حذف المبتدأ/ يرى إبن جني ان حذف الإسم على أضرب (قد حذفَ المبتدأ تارة نحو :

هل لك في كذا وكذا أي هل لك فيه حاجة أو ارب)[5] ثم مثل لهذا الضرب من الحذف بقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمۡ يَوۡمَ يَرَوۡنَ مَا يُوعَدُونَ لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارِۭ بَلَٰغٌ﴾[6] أي هذا بلاغ أو ذلك بلاغ وهذا كثير في العربية ويفصل شيخ البلاغيين

---

(١) الليل: ١٩.

(٢) المغني في النحو: ٢/ ١٩٤.

(٣) المائدة: ٦٤.

(٤) البروج : ٤.

(٥) الخصائص : ٢/ ٣٦٤.

(٦) الاحقاف: ٣٥.

الجرجاني في حذف المبتدأ ويذكر المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ وهي القطع والإستئناف فيقول: يبدأون بذكر الرجل ويقدمون بعض أمره، ثم يدعون الكلام الأول ويستأنفون كلاما آخر. وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ[1]. ثم مثل بابيات شعرية كثيرة حذف فيها المبتدأ ، ويصف هذا الحذف بقوله: (وان رب حذف هو قلادة الجيد وقاعدة التجويد)[2] ، فكل ما يعلم جائز حذفه ، اكتفاء بدلالة القرائن، والتنزيل ملئ بالشواهد التي جسدت حذف المبتدأ مع الدلالة عليه في اجمل صور الايجاز واكثرها بحذف المبتدا في جواب الاستفهام بـ (كيف) ومنه قول الشاعر:

قيل لي كيف أنت؟ قلتُ عَليلُ ... سهر دائم وحزن طويل

فـ(عليل) خبر المبتدأ المضمر المفهوم من سياق القول أي (انا عليل) والعلة في حذف المبتدأ في اغلب الاحيانِ ، التخفيف وتكثير الفائدة ، فالخبر يكون حكماً أو وصفاً للمبتدأ ، والمتكلم يسعى الى إبراز هذه الصفات – الاخبار – وتكون لها المكانة الاولى في ذهن المتلقي مثلما ، تحتل في ذهنه المكانة الاولى وتقع في نفسه الموقع الاول ، وتكاد هذه الحالة تطرد في الكلام فيما يكون السياق مُدلاً على المسند اليه المحذوف – المبتدأ–

ويرى النحاة أن هنالك مواضع يجب فيها حذف المبتدأ كما في حالة النعت المقطوع الى الرفع نحو قولنا : مررت بزيد الكريمُ والتقديرُ: هو الكريمُ فحذف المبتدأ[3] (هو وجوباً وكذلك إذا كان الخبر مخصوصَ افعال المدح والذم نحو قولنا : (نعم العبدُ زيد) والتقديرُ: هو زيد أي الممدوح زيد ، والموضع الاخر إذا كان الخبر صريحا في القسم نحو قولنا : في ذمتي لافعلنَّ والتقدير: في ذمتي يمين . والموضع الاخير الذي يجب فيه حذفُ المبتدأ إذا كان مصدرا نائباً مناب الفعلِ نحو : (صبرٌ جميل) والتقدير (صبري صبرٌ جميل).

(١) ينظر: المقتضب: ٤/١٢، دلائل الاعجاز: ١٤٧.

(٢) المصدر نفسه: ١٥١.

(٣) ينظر : شرح عمدة الحافظ : ٢٧٩.

٢) الترخص في ذكر المسند /

أ :- حذف الفعل/

اكثر الجمل شيوعا في العربية الجمل الفعلية ، وهي الاساس ، فالفعل الركيزة الاساسية في الجمل العربية لانه يمثل اهم قرينة من قرائن الجملة ، التي بها تقومُ الجملُ، وهي قرينة الاسنادِ، زيادةً على دلالاتهِ والمتنوعة كالدلالة على الحدثِ والفاعلِ، وما سيفعلهُ ودلالته على اساليبِ الكلامِ المتنوعة من إستفهامٍ ونفيٍ وتعجبٍ ......الخ.

وبسببِ ما ذكر يقتضي الامر ان يكون الفعلُ مذكوراً (ولكن مناسباتِ القولِ قد تقتضي أحيانا عدم ذكرهِ ، لا لانه قليل الاهمية بل لكثرة استعمالهِ ودلالة ملابسات القولِ ومناسباته عليه، وتوافر الدلائلِ بذلك عليه،... تجعل من ذكرهِ تطويلاً)[1] فكثير من التعبيرات لا يكون بالمتكلم حاجة الى تقديره لأنه من الوضوح في منزلة لو ذكر معها لكان الكلام حشوا، لا جدوى منه.

وكثيرا ما يكتفي المتكلم بما يدل على الفعل من دلائل و ملابسات في السياق[2]. فدلالة السياق سمحت بحذف اهم جزء من اجزاء الكلام ، والقرائن الدالة على الفعلِ منها قرائن حالية و قرائن معنوية نحو : من يرى هلال العيد أول مرة يقول: (الهلالَ الهلالَ) ويقصد (رأيتُ الهلالَ) بحذفِ الفعلِ واذا راينا رجلاً يسير في الطريقِ وهو غافل عن سيارةٍ توشك ان تصدمهُ نقولُ: (السيارةَ السيارة).

فالمرام هو تحذيره من خطر السيارة ، فهو لم تكن به حاجة الى ان يسمعَ منك لفظَ الفعلِ (احذر) لان المعنى واضح من خلال قرينة الحالِ ، ومتى ما توفرت الدلائل على شئ من الكلام تركَ إظهاره.

والى جانبِ قرينةِ الحالِ والمقام ، هناك القرائن اللفظية والمعنويةُ الدالة على الفعلِ المحذوفِ[3] نحو الاسم المنصوب الذي يقع في بداية الجملة[4]، دون ان يتقدمه فعل. ويتضافرها مع الدلالة السياقة تساعدنا على تقدير المحذوف ، نحو: سياق الدعاء: سقيا

---

(١) في النحو العربي (قواعد وتطبيق) :١٢٥

(٢) ينظر : شرح عمدة الحافظ : ٩٧.

(٣) ينظر: شرح الواهية : ٢١٢ ، دلالة الاعراب لدى النحاة القدماء : ٥٦ ٥٧.

(٤) ينظر: التوطئة: ٣١٤، الحلل في اصلاح الخلل: ٢٩٩ ، المثل السائر : ٢/ ٢٢٣.

هنيئا والحمد نحو : حمدا شكرا والتعجب نحو : بهرا ، عجبا ، أو سياق تحذيرٍ وتنبيهٍ نحو: (إياكَ والكذبَ)، (الكسل الكسل)[1].

واللوم والتقريع نحو قولنا: (أقعودا وقد سار الركبُ ؟ !) وكذلك في المصدر النائب منابَ الفعلِ نحو قول الشاعر:

على حين الهى الناس جل أمورهم   فندلا زريق المال ندل الثعالبِ

أي (اندل ندلا) زيادة على قرينة الاعراب النصبُ ونوعية السياقِ فأن لحذف الفعلِ حالاتٍ اخرى او مواضع ثابتة نحو: حذفه بعد اداة الشرط كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[2].

فالفعل المفسر (استجارك) دلّ على الفعل المحذوف[3]. ويحذف كذلك بعد أدوات خاصة بالفعل نحو: (هلاّ) فتقول: (هلاّ هنداً اكرمتها) ويحذف بعد اسلوب الاستفهام كقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾[4] اي انزل خيرا[5].

ويحذف الفعل كذلك في حالة عدم جواز العطف[6] . فينبغي تقدير فعل محذوف كما في قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[7] لان العطف يكون على نية تكرار العامل[8]، والعامل مختلف (أجمعت امري وجمعت شركائي). ومنه قول الشاعر[9]:

علفتها تبنا و ماءً باردا

أي علفتها تبنا وسقيتها ماء بارداً

(١) ينظر الاتقان: ٥٧/٢ ، اصول التفكير النحوي: ١٧٠

(٢) التوبة : ٦.

(٣) ينظر مجمع البيان : ١٤/٥ ، الكشاف: ٢٨٤/٢.

(٤) النحل: ٣٠.

(٥) ينظر الكشاف: ٦٠٢/٢.

(٦) ينظر : مجمع البيان ٢١١/٤

(٧) يونس: ٧١.

(٨) ينظر : الكشاف: ٣٥٩/٢.

(٩) شرح الاشموني: ٣٨٩/٢.

وقول الشاعر[1] :

إذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجبَ والعيونا

فالعيون لا تزجج وإنما اراد الشاعر كحلن العيونا.

ب:- حذف الخبر / كما يحذف المبتدا إكتفاء بدلالة القرائن – اللفظية و المعنوية – كذلك يحذف الخبر وأكثر إضماره إذا وقع جوابا للسؤال بمن نحو : مَن عندَك؟ فالجواب (زيد) أو (عمرو) وتقديرُ الكلام كما يدل عليه السياق القولِ: (زيد عندي) ، وهناك مواضع يحتملُ ان يكون المحذوف فيها اما المبتدأ. وأما الخبر نحو قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[2] فيحتمل ان يكون المبتدأ محذوفا وتقديره (فامري صبر جميل) ويحتمل أن يكون من باب حذف الخبر وتقديره: (فصبر جميل اجمل)[3] ويفارق الخبر المبتدأ في ميزة الحذف فيه[4] إذ لا يقتصر على المفرد ، كما هو حال المبتدأ : (بل قد يحذف الخبر وهو جملة لان منه ما يأتي جملة)[5] كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّۚ﴾[6] فالخبر هنا محذوف وهو جملة من مبتدأ وخبر والتقدير: واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر[7]، ويحذف الخبر جوازا ، واحترازا عن العبث و قصدا للاختصار مع ضيق المقام نحو قول الشاعر[8]:

نحن بما عندنا وانت بما عندك راضٍ والرأي مختلف

---

(1) حاشية الصبان : ٢/ ١٤٠، شرح الاشموني : ٢/ ٣٩٢

(2) يوسف: ١٨- ٨٣.

(3) اساليب بلاغية : ٢٢٢.

(4) ينظر : مجمع البيان : ٥/ ٤٤٣

(5) المثل السائر : ٢/ ٣٦١

(6) الطلاق: ٤.

(7) ينظر : الكشاف: ٤/ ٥٥٧

(8) المقتضب : ٣/ ١١٢- ٤/ ٧٣

والتقدير نحن بما عندنا راضون ، فحذف الخبر (راضون) والذي جعل حذفه سائغا سهلا دلالة خبر المبتدأ الثاني عليه، ولم يكتفِ النحاة بذكر المواضع التي يجوز فيها حذف الخبر بل مثلوا لحالات يجب فيها حذف الخبر ، كما لو وقع بعد (لو لا)[1] نحو قول جرير[2].

لو لا الحياء لعادني استعبارُ ولزرت قبرك والحبيب يزار

والتقدير (لو لا الحياء موجود) و لا يجوز التصريح بالخبر إذا كان المبتدأ نصا في اليمين نحو قولنا: (لعمرك لا عاقبن المجرم) والتقدير (لعمرك قسمي) فالمحذوف يتعين ان يكون خبرا وكذلك اذا وقع بعد المبتدأ (واو) هي نص في المعية نحو قولنا: (كل رجل وعمله) والتقدير كل رجل وعمله مقترنان ، ويرى بعض النحاة ان هذا كلام تام لايحتاج الى تقدير خبر، وهو مذهب ابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، وكذا إذا وليَ المبتدأ حال ، وهي لا تصلح ان تكون خبرا نحو قولنا: ضربي العبدَ مسيئاً) والتقدير: (إذا كان مسيئاً) فجملة (كان مسيئاً)[3] خبر مقدر.

٢) الترخص في ذكر قرينة النسبة /

أ:- حذف المضاف/

الجدير بالذكر ان المضاف والمضاف اليه من الضمائم في اللغة العربية لذا يمكننا ان ندرجها تحت عنوان الترخص في قرينة التضام فيحذف عنصر من العنصرين المتلازمين الذين يستلزم أحدهما الآخر، فحذف المضاف كثير واسع في العربية، وفيه يقول ابن الاثير: (هذا باب عريض طويل شائع في كلام العرب)[4] ويذكر ابن جني ان بعض النحاة كان لايرى القياس عليه لكثرته ، فهو ضرب من الإتساع ، وحذف المضاف اكثر من حذف المضاف اليه (لان الاتساع بالاعجاز اولى منه بالصدور)[5] ومن قوله تعالى:﴿ وَلَٰكِنَّ

(١) ينظر : الاصول : ٧٥/١.

(٢) ديوانه : ١١١٨/٢

(٣) ينظر : الايضاح في شرح المفصل: ١٣٣/١.

(٤) المثل السائر : ٣٤٤/٢

(٥) الخصائص : ٣٦٤/٢.

ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾[1] والتقدير: (بر من اتقى) وان شئت كان تقديره[2] (ولكن ذا البر من اتقى) والاول اجود، أي حذف المضاف للعلة التي ذكرت سابقا ومنه ايضا قوله تعالى:﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾[3].

أي (أهل القرية)، فحذف المضاف لا يقدم عليه الا عند أمن اللبس[4]، ويكون هذا بدليل القرائن التي تشتمل عليها الجملة، سواء أكانت لفظية ام كانت معنوية. ففي هذه الاية علم ان المسؤولين أهل القرية واهل العير، وهذه قرينة معنوية، أما القرينة اللفظية فهي العلامة الإعرابية للفظة (القرية) وهي الفتحة التي هي حركة المضاف المحذوف (لانه إذا حذف المضاف نقل اعرابه الى المضاف اليه)[5] كما مرَّ. وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف اليه مجرورا، كما كان عند ذكر المضاف ولكن بشرط ان يكون المحذوف مماثلا لما عليه قد عطف كقول الشاعر:

اكلُّ أمرئٍ تحسبينَ امرءاً ... ونارٍ توقد بالليل نارا

والتقدير: (وكل نار) فحذف (كل) المضاف وبقي المضاف اليه (نار) مجرورا لتحقق الشرط لان المضاف المحذوف معطوف على مماثل له ، وهو (كل) في قوله: (اكل امرئ) وتجوز الحالة كذلك ، اذا لم يكن المحذوف مماثلا للملفوظ، ولكن مقابل له كقوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾[6] في قراءة من جرَّ (الآخرة) أو يريد عرض الآخرة فالمحذوف على هذا مماثل للملفوظ به، من غير وجود حرف عطف بينهما. ومنه قول الشاعر[7]:

هل اعفو عن أصول الحق منهم ... اذا عسرت واقتطع الصدورا

---

(١) البقرة: ١٨٩.

(٢) ينظر: مجمع البيان : ٤٨٣/١.

(٣) يوسف: ٨٢.

(٤) ينظر: نصوص النظرية البلاغية : ١٠٨

(٥) القرة المخفية:٢٦١/١.

(٦) الانفال: ٦٧.

(٧) اساليب بلاغية: ٢١٧.

اراد الشاعر ان يقتطع ما في الصدور من الضغائن فحذف المضاف و أقام المضاف اليه مقامه و ذكر القزويني(١)، عدة آيات حذف فيها المضاف لدلالة السياق عليه، والدلالة السياقية هي دلالة معنوية نحو قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾(٢) ، اي تناول الميتة، وعلل التقدير بقوله: (لان الحكم الشرعي، انما يتعلق بالافعال دون الأجرام) وقوله: ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾(٣) اي تناول طيبات احلت لهم، وتقدير التناول أولى من تقدير الأكل ، ليدخل فيه شرب البان الإبل لانها من جملة ما حرمت عليهم، وقوله كذلك: ﴿وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾(٤) حذف المضاف والاصل: منافع ظهورها. وتقدير المنافع اولى من تقدير الركوب لانهم حرموا ركوبها وتحميلها والانعام هنا الحيوانات، التي لا تحتمل الركوب لضعفها، فحرم الله ركوبها رأفة بها، قوله: ﴿لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾(٥) اي رحمة الله ، فالمؤمن بالله لا يستغني عن رجاء رحمة الله في كل آن و زمان ، لانها اساس التوفيق في الحياة ، وقوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم﴾(٦) اي عذاب ربهم لان الخوف ينصب على عذاب الله، لا عليه، وقوله: ﴿نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾(٧) اي انصار دين الله(٨) فالله غني عن ان يكون له نصير بل دينه بحاجة الى انصار ، يؤيدونه.

ب:- حذف المضاف اليه /

يحذف المضاف اليه كما يحذف المضاف ، ولكنه قليل الاستعمال قياسا بالمضاف وذلك أن المضاف يكتسب منه تعريفا و تخصيصا فحذفه يخل بالكلام لذهاب فائدته،

(١) ينظر : الايضاح في علوم البلاغة: ١٠٦- ١٠٧

(٢) المائدة : ٣.

(٣) النساء: ١٦٠.

(٤) الانعام : ١٣٨.

(٥) الاحزاب: ٢١.

(٦) النحل: ٥٠

(٧) الصف ١٤.

(٨) ينظر : الكشاف : ٥٢٨/٤، البرهان في علوم القران : ٢٧٤/٢.

خلاف المضاف نفسه فانه لا يخل حذفه من جهة ان المضاف اليه يذهب بفائدة ويقوم مقامه[1]. ويشير ابن جني في خصائصه[2] الى ان اكثر الحذف يكون في المعرفة ، الواقع موضع المبني على الضم نحو قولنا: (من تحت، من قبل، من بعد) فالبناء على الضم قرينة نحوية على المحذوف الذي هو المضاف اليه ومنه قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[3] أي من قبل ذلك ومن بعده أي (من قبل كونهم غالبين ومن بعد كونهم مغلوبين)[4] وليس هذا شرطا، فقد يحذف المضاف اليه مع (قبل وبعد)، دون بنائها على الضم نحو قول الشاعر[5]:

من قبلُ نادى كلُّ مولى قرابة ... فما عطفت مولى عليه العواطف

فحذف ما أضيف اليه (قبل) وابقاه على حالهِ، كما لو كان مضافا، على الرغم من أنه معرب (منصوب) ذلك أن الظرف هو من العناصر النحوية، المفتقرة الى الدلالة على المعنى بمفرده، ولذا يضاف الى ما بعده ليتضح معناه، فعند وجوده منفردا دل على وجود محذوفه

وكثيرا ما يشبه المضاف اليه المحذوف بالجار والمجرور نحو قولنا: (أبدأ بهذا اول) أي: أول ما يفعل) وإن شئت كان تقديره: (أول من غيره). فشبه هنا المضاف اليه المحذوف بالجار والمجرور لمعاقبة المضاف اليه اياهما وكذلك قولهم: جئت من عل أي من اعلى كذا، واما قول امرئ القيس[6]:

مكر مفر مقبل مدبر معاً ... كجلمود صخر حطه السيل من علِ

فلا يدخل في هذا الباب لأن لفظة (علٍ) نكرة ولذلك اعربه ، فكأنه قال: (حطه السيل من مكان عالٍ) فالبقاء على الضم يجعل المضاف معرفة، والمضاف اليه محذوفا

(١) ينظر: المقتضب : ٢٢٨/٤٠، الاتقان : ٦١/٢.
(٢) ينظر : الخصائص : ٣٦٥/٢.
(٣) الروم: ٤
(٤) الكشاف : ٤٦٧/٣.
(٥) شرح ابن عقيل : ٨٠/٢.
(٦) شرح المعلقات السبع (الزوزني): ٤٠.

فيكون قريناً لما مثل وقياساً على كلام العرب قسم ابن الخباز (ت٦٣٩ هـ) حذف المضاف اليه على نوعين(١):

احدهما/ يؤثر بناء المضاف و ذلك في الغايات نحو (قبل) و(بعد) ، و قد ذكر فيما سلف.

والثاني/ ما يبقى المضاف معه على اعرابه كقوله تعالى: ﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا﴾(٢) وقوله ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾(٣) والمعنى (من كل واحد)(٤) و(فوق بعضهم). ففي الآية الاولى كان التنوين قرينة على المحذوف في (كل) لانه تنوين العوض، كقولنا: (كل قائم) أي: (كل انسانٍ قائم) وفي الاية الثانية، كان ضم ضمير الجمع (هم) في بعضهم دليلاً على ان (بعض) جمع حذف منه المضاف اليه وهو الضمير (هم)، وباستطاعتنا اضافة حالة ثالثة من حالات حذف المضاف اليه زيادة على ما ذكر وهي حالة ذكر الاعداد المفردة المجرورة بحرف الجر، مجردة من معدودها المضاف اليه نحو قوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ﴾(٥) أي بعشر ليالٍ فـ(ليالٍ) هي المضاف اليه المحذوف (المعدود)(٦) ولما كان حذف المضاف اليه قليلا، ادخل النحاة بعض الحالات التي ليست منه والى هذا اشار ابن الاثير عندما انتقد النحاة في تفسيرهم اللغوي لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَابَّةٍ﴾(٧) قيل اراد ظهر الأرض، فحذف المضاف اليه وليس كذلك لأن الهاء والألف قائمة مقام الأرض الا ترى ان قوله: (ظهرها) يريد به الأرض لانه ضمير راجع إليها(٨) والحقيقة ان القرينة اللفظية (الرابط) وهو الضمير هو الذي وضح المعنى

---

(١) ينظر. الغرة المخفية : ٢/ ٣٦١
(٢) فاطر: ١٢.
(٣) زخرف: ٣٢.
(٤) الكشاف:٣/ ٦٠٤
(٥) الاعراف: ١٤٢.
(٦) ينظر الكشاف : ٢/ ١٥١.
(٧) فاطر : ٤٥.
(٨) ينظر: الكشاف : ٣/ ٦١٩، المثل السائر: ٢/ ٣٤٦، اصول التفكير النحوي : ١٧٢.

وربط بين الكلام الاول والثاني ، و اضيفت صفة الايجاز الذي هو اساس البلاغة العربية على السياق فلا حاجة للتقدير الذي قد يخل بالمعنى.

وفي حالات قد يستغنى عن المضاف والمضاف اليه معا وهو نادر، نحو قوله: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾[1] والتقدير: من اثر حافر فرس الرسول (ﷺ)[2]. و لايكاد يوجد الا حيث دلالة الكلام عليه وقد سماه إبن الاثير بـ (المضاف المكرر) ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴿٣٢﴾﴾[3] قدره الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) على ان (معناه من افعال ذوي تقوى القلوب)[4] وقوله: ﴿كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ﴾[5] أي كدوران عين الذي يغشى عليه[6].

ويزاد على المضافين حذف ثلاث متضايفات[7]. نحو قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴿٩﴾﴾[8] والتقدير (كان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين)[9] فحذفت ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها. كذا قدره الزمخشري.

٤) الترخص في ذكر قرينة التخصيص/

اكثر ما يترخص فيه في هذا الباب هو – التعدية- المفعول به فيذكر المتكلم افعالا متعدية من غير ان تستوفي مفاعيلها ، لانه بصدد (اثبات معاني هذه الافعال وفي مثل هذه الحالة ، يتساوى الفعل المتعدي مع الفعل اللازم، وخصص الجرجاني لهذه المسألة بابا واسعا قياسا بالأبواب الأخرى ، فصل فيها وفي انواعها فقال: (اعلم ان

(١) طه : ٩٦.

(٢) ينظر: المثل السائر : ٢/٢٤٦ ، الكشاف : ٢/٨٤.

(٣) الحج : ٣٢.

(٤) الكشاف : ٢/١٥٦.

(٥) الاحزاب: ١٩.

(٦) ينظر: الكشاف : ٢/٥٣٠ ، مغني اللبيب: ٨١٤.

(٧) مغني اللبيب : ٨١٥.

(٨) النجم: ٩.

(٩) ينظر الكشاف: ٤/٤١٩.

اغـراض النـاس تختلـف في ذكـر الافعـال المتعديـة، فهـم يـذكرونها تـارة ومـرادهم ان يقتصروا على اثبات المعـاني الـتي اشـتقت منهـا للمفـاعيلين مـن غـير ان يتعرضـوا لـذكر المفعولين فاذا كان الامر كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلا، انك لا ترى له مفعولاً لا لفظا و لا تقديرا[1] مثال ذلك قول الناس: (فلان يحلّ ويعقدُ ويأمر وينهى ويضر وينفع... والمعنى في جميع ذلك على اثبات المعنى في نفسه للشيء على الاطلاق وعلى الجملة)[2] في هذا النص يشير الى ان حذف المفعول لا يكون اعتباطاً بل يكون لغرضٍ في نفس المتكلم، فكما انه يذكر لسبب يحذف له ايضا، ثم يشير الى ان سبب الحذف هو :

١. الإهتمام بالفاعل و اثبات معنى الفعل له لا لغيره، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ۝ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ۝﴾[3] والمعنى هـو الـذي منـه الاحيـاء والاماتـة والاغنـاء والاقنـاء. لكونهمـا مـن صـفاته عـز وجـل وحـده (فـإن تعديتـه تـنقض الغـرض وتغير المعنى)[4] والقـصد مـن ذكـر الفعـل ان تثبتـه لفاعلـه، لا ان تعلـم التباسـه بمفعولهِ[5].

٢. يحذف لتحقيق مبدأ الإيجاز والاختصار لأن في الكلام حالاً يدل عليه وينقسم الى جلي لا صنعة فيه وخفي تدخله الصنعة. مثال الجلي قولهم: اصفيت اليه وهم يريدون (أذني) أغضيت عليه والمعنى (جفني) (واما الخفـي الـذي تدخلـه الـصفة فيفنن ويتنوع، فنوع منه ان تذكر الفعل وفي نفسك له مفعول مخصوص قد علم مكانه اما لجري ذكره او دليل حاله)[6].

ومثال هذا الخفي قول البحتري[7]:

---

(١) ينظر : المقتضب : ٣/٥٤، الاتقان: ٥٨
(٢) دلائل الاعجاز: ١٥٤.
(٣) النجم : ٤٤، ٤٨.
(٤) دلائل الاعجاز: ١٥٥.
(٥) ينظر الكشاف : ٤/٤٢٨
(٦) المصدر نفسه : وينظر التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية : ١٦١.
(٧) ديوانه : ٢/١٢٤٤.

شجوُ حسادٍ وغيظُ عداهُ ان يرى مبصر و يسمعُ واعٍ

والمعنى لا محالة ان يرى مبصر محاسنه و يسمع واعٍ اخباره واوصافه والخفاء يكمن في قابلية الشاعر على الصنعة والتكلف.

ويمكن إضافة غرض آخر من أغراض الحذف وهو الغرض النفسي فالمتكلم ولا سيما الشاعر يسعى الى تحريك ذهن السامع وتشويقه لمعرفة المحذوف واثارة انتباهه، فيصغى الى كلامه بدقة اكثر مما لو كان المحذوف مذكورا، اياً كان هذا العنصر المحذوف، فاعلاً ام مفعولاً ام مضافا ... الخ فالدلالة المعنوية للسياق كانت قرينة معنوية وضحت المحذوف –المفعول به- وقد ذكر الجرجاني ادلة لفظية او قرائن تفيد في معرفة و تقدير المحذوف، واصطلح على هذا النوع من الحذف (الاضمار على شريطة التفسير) (نحو قولهم: اكرمني واكرمت عبالله) اردت: (اكرمني عبدالله واكرمت عبدالله) ثم تركت ذكره في الاول استغناءً بذكره في الثاني و غالبا ما يكون هذا النوع من الحذف بعد العناصر النحوية التي تحتمل الحذف بعدها نحو : (لو ، لو لا) ومنه قول البحتري[1]:

لو شئت لم تفسد سماحة حاتمٍ كرما ولم تهدم مآثرَ خالدِ

والاصل لو شئت الا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها ثم حذف من الاول استغناء بدلالته في الثاني عليه ، ومجئ المشيئة بعد (لو) وبعد حروف الجزاء ، هكذا موقوفة غير معداة الى شئ كثير شائع كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾[2] والتقدير في ذلك لو شاء الله ان يجمعكم على الهدى لجمعكم[3] الا ان البلاغة في ان يجاء به محذوفا، بعد نفي العلم كما في قوله: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾[4] أي انهم سفهاءُ.

(١) ديوانه: ٥٠٨/١
(٢) الأنعام : ٣٥.
(٣) ينظر : الكشاف : ٠/
(٤) البقرة: ١٢.

ورصد النحاة كذلك -الى جانب البلاغيين- عددا من النقاط التي يكون حذف المفعول به فيها جوازا ثم بينوا المعاني، التي يكون الحذف لها - اضافة الى الايجاز - كالاحتقار والازدراء، ومنها الاستهجان[1]...الخ من المعاني النفسية.

وقد يكون للجانب الصوتي التنغيمي دور في حذف المفعول ، تحقيقا للمجانسة الصوتية ، او لرعاية الفواصل القرآنية[2] كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝﴾[3] وكذلك ورد في التنزيل: (الحَافِظَاتِ) (الذاكرات) فحذف المفعول كان في بعض دلالته الحفاظ على النظم ومراعاة اثره في النفس.

ومن المفسرين[4] ممن ينهب مذهبا عقليا في تفسير حذف المفعول في هذه الصفات الخاصة بالأنثى، فيرون انه تلمس في حذف المفعول فيما ذكر ، اشارة لماحة الى صون هذا المفعول وستره فإنه موطن الحياء من المرأة والمراة اشدُّ تصوناً واكثر حياءً فلمحَ القرآن بحذفه وستره الى جانب من المبالغة في صونه و حفظه.

ومع ذلك فالحذف ليس بجيد في كل موضع و لا مقبول في كل مكان فقد يكون ذكر المفعول في بعض الاحوال احسن من حذفه والى هذا اشار الجرجاني[5] بقوله: وقد يتفق في بعضه ان يكون اظهار المفعول هو الاحسن نحو قول الشاعر:

ولو شئت أن ابكي دما لبكيته   عليه ولكن ساحة الصبرِ اوسع

فقياس هذا لو كان على حدّ قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمۡ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ﴾[6].

ويذكر الجرجاني السبب في حسن ذكر المفعول به في المثالين المذكورين هو ان الحدث كأنه بدع عجيب ان يبكي الانسان دما فلما كان ذلك كان الاولى ان يصرح

(١) في نحو اللغة وتركيبها : ١٤٨.

(٢) ينظر روح المعاني: ٣٠/١٩٥.

(٣) الضحى ١،٢،٣.

(٤) البناء الصوتي في البيان القرآني: ٩٢.

(٥) دلائل الاعجاز: ١٦٤.

(٦) الانعام: ٣٥.

بذكره ليقرره في نفس السامع ويؤنسه به ثم ينتقل الى الآية الكريمة و يوضح حدث المشيئة بأنه امر عظيم أو بديع غريب فكان الاحسن ان يذكر المفعول به و لايضمره.

نستدل مما مثل أن الحذف يكون في الامور الإعتيادية ، اما الامور التي تتصف بالعظمة او الغرابة فالاحسن ذكرها، لتاثيرها في نفسية السامع لفظا اكثر منه تقديرا.

والجدير بالذكر انه لا يخلو تركيب فيه حذف من سر بفتح مجال البحث الواسع امام عقول الباحثين على مر العصور فكما ان الحذف يكون لغرض كذلك الذكر لغرض ، حتى يأتي النظم رائعا و التأليف عجيبا.

٥) الترخص في ذكر قرينة التبعية/

قرينة التبعية كما مرّ بنا في فصل القرائن النحوية ، تشمل اربع موضوعات هي (الصفة ، التوكيد، العطف بنوعيه والبدل) واكثر ما يكون الترخص في القسم الاول منه وهو (الصفة) لذا يقتصر البحث عليه كونه الأغلب.

ويعتري الترخص ركنيه الصفة و الموصوف فيقوم أحدهما مقام الآخر في الدلالة على المحذوف وكما يأتي:

أ:- حذف الصفة / لدى استقرائنا للقرآن الكريم وكلام العرب، نشعر بقلة حذف الصفة الا عند وجود قرينة تدل عليها نحو قوله قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴿٧٩﴾﴾[1] والتقدير: (كل سفينة صالحة)[2] فالقرينة اللفظية الدالة على الحذف قوله تعالى في آية سابقة ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾[3] فإن عيبه إياها دليل على أن المأخوذ من السفن صحيح لا معيوب[4]. ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾[5] والصفة المحذوفة هي كثيرات أي

---

(١) الكهف : ٧٩.

(٢) الايضاح في علوم البلاغة: ١٠٧ ، وينظر . الكشاف: ٧٤١/٢.

(٣) الكهف: ٧٩.

(٤) ينظر : المثل السائر ٢/٢٠-١٠٤ ، حاشية الصبان: ٧٠/٣.

(٥) النساء. ١.

(نساء كثيرات) ، وسبب الحذف ان الصفة تاتي لتبيين الموصوف وتوضيحه، اما بمدحه او بذمه، وفي هذا اسهاب بالكلام ينافي الايجاز، ولذلك يقول إبن الاثير: (إن الصفة تأتي في الكلام اما للتأكيد والتخصيص او للمدح والذم و كلاهما من مقامات الإسهاب والتطويل لا مقامات الإيجاز والاختصار)[1] والايجاز و الاختصار و ونقيض الإسهاب والإطالة.

واكثر ما تكون الصفة المحذوفة بعد النكرات ذلك ان النكرة تكون بها حاجة الى توضيح من خلال التخصيص بالوصف او بالاضافة. ومن هنا توصل النحاة الى قاعدة مفادها ان الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف احوال. ومن امثلته قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ﴾[2] اي الناجين[3] وقوله: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَسۡتُمۡ عَلَىٰ شَيۡءٍ﴾[4] اي شي نافع اي على دينٍ يعتدُ به[5] وقوله: ﴿ٱلۡـَٰٔنَ جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّۚ﴾[6] اي الحق المبين.

فالموصوف النكرة يكون قرينة على الصفة المحذوفة ولذا يقول إبن جني عن حذف الصفة (الا تراك لو قلت وردنا البصرة فأجتزنا بالابلة على رجل أو راينا بستانا وسكتَّ لم تفد بذلك شيئا لان هذا و غيره مما لا يعرى منه ذلك المكان وانما المتوقع ان تصف من ذكرت أو ما ذكرت، فإن لم يفعل كلفت علم ما لم تدلل عليه، وهذا لغو في الحديث وجور في التكليف[7]، يشير إبن جني الى ان لفظتي (الرجل والبستان) نكرتان وعند ذكرهما مجردة دون وصف لا نكون قد افدنا السامع شيئا كان يجهله، اذ لا يستنكر وجودهما، فلو جئنا بصفة لهما نحو: كبيرا، صغيرا، عندئذٍ يكون المعنى صحيحا مفيدا. واشار ابن جني الى حالة أخرى من حالات حذف الصفة ، نقلا عن صاحب الكتاب، فيورد ان الصفة قد تحذف ويدل حال المتكلم عليها، وطريقة نطقه للموصوف

---

(١) المثل السائر: ٢/٣٤٨.

(٢) هود : ٤٦.

(٣) ينظر الكشاف : ١/٦٦٠

(٤) المائدة: ٦٨.

(٥) ينظر مجمع البيان: ٣٠/٢٨٤

(٦) البقرة: ٧١.

(٧) الخصائص:٢/٢٧١

و يدخل هذا ضمن باب التنغيم. نحو قولهم سير عليه ليل و هم يريدون (ليل طويل)، (كان هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلَّ من الحال على موضعها، وذلك انك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقامه)[1] فالتنوع الصوتي التنغيمي كان قرينة على الصفة المحذوفة كما سبق شرحها في مبحث التنغيم في فصل القرائن الصوتية.

ب:- حذف الموصوف/ اذا كان حذف الصفة قليلا فحذف الموصوف اقل منه، لانه ضد البيان فعندما نقول: مررت بطويل (لم يستبن من ظاهر هذا اللفظ، أن الممرور به انسان دون رمحٍ أو ثوبٍ أو نحو ذلك)[2] ولكن إن ورد في كلام العرب موصوف محذوف يكون متى ما قام الدليل عليه أو شهدت الحال به ، وكلما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث.

زيادة على ما قيل فإن هناك حالاتٍ يمتنع فيها حذف الموصوف ذلك أن تكون الصفة جملة نحو قولنا (مررت برجلٍ قام ابوه) أو (لقيت غلاماً وجهه حسن) فلو حذفنا الموصوف لاصبح الكلام مما لا يحسن السكوت عليه.

وقد وردَ حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه في غير موضع من القرآن[3] كقوله: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾[4] أي دروعا سابغات. وقوله: ﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾[5]، (على وجهة النسب أي معها ابصار)[6] (فانه لم يرد ان الناقة كانت مبصرة ولم تكن عمياء، وانما يريد آية مبصرة فحذف الموصوف واقام الصفة مقامه)[7].

وعند استقرائنا لكلام العرب نلاحظ ان اكثر وقوعه يكون في النداء و في المصدر[8] فالنداء كقولهم: يا أيها الظريفُ، وتقديره يا ايها الرجل الظريف. وعليه قوله

(١) الخصائص: ٢/٢٧٢- ٢٧٣.

(٢) الخصائص: ٢/٣٦٨.

(٣) شرح ابن عقيل: ٢/٢٠٥.

(٤) سبأ: ١١.

(٥) الاسراء: ٥٩

(٦) المحرر الوجيز ٣/٤٦٧.

(٧) المحرر الوجيز : ٢/٣٤٩.

(٨) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾[1] وتقديره: يا ايها الرجل الساحر[2]، وقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾[3] والتقدير: يا ايها القوم الذين آمنوا ، وأما المصدر كقوله تعالى: ﴿وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا ﴿٧١﴾﴾[4] وتقديره من تاب و عمل عملاً صالحاً[5].

فالاهتمام بالصفة و شيوعها اغنى عن ذكر الموصوف فلو ذكر في هذه المواضع لكان كالفضلة التي لا حاجة اليها.

٦)الترخص في قرينة الرتبة /

سبق ان تحدثنا و باسهاب عن مرتبة الكلمات داخل الجملة العربية ، وذلك خلال حديثنا عن قرينة الرتبة، ومع هذه القيود المفروضة على رتب المفردات العربية، نلحظ ان الكلمة تتمتع بقدر وافر من حرية الحركة داخل اطار الجملة، والتقديم والتاخير لون من الوان حريتها وخصيصة من من خصائصها[6].

وهذه الحركة هي احد اسباب ثرائها و قدرتها على التعبير عن النظام العام بأكثر من طريقة تكون كل طريقة هي الفضلى في ظرفها واختيار التعبير الافضل والاكثر مناسبة لظروف القول، فلا يستدعي في اللغة العربية ادخال كلمات اضافية اذ يكفي تغيير موقع الكلمة لتحقيق الغرض المطلوب فالقيمة النحوية للكلمة انما تتحدد بموضعها المخصص في الجملة ، فاذا زحزحت عن مكانها خرجت عن صفتها واتخذت لها صفة اخرى يحددها موضعها الجديد.

وسبب حرية النظم في العربية (ان الكلمة تحمل علامة تساعد على معرفة وظيفتها النحوية في الجملة)[7]، فالمفعول به على سبيل المثال منصوب واينما يكن يحمل علامته، الدالة عليه تقدم أو تأخر ومثل ذلك سائر العناصر النحوية.

---

(١) الزخرف: ٤٩.
(٢) ينظر الكشاف: ٢٥٧/٤.
(٣) النساء : ٢٩.
(٤) الفرقان:٧١.
(٥) ينظر الكشاف: ٢٩٥/٣.
(٦) ينظر: شرح عمدة الحافظ: ٧٣.
(٧) نحو منهج جديد : ٤١، العربية (يوهان فك). ١٥- ١٦.

فالعربية تتميز عن اللغات الاخرى بانها لغة معربة، وان الكلمة في اثناء الجملة تحتمل معها ما يدل على صفتها الاعرابية ، ومادام للكلمة مثل هذه الصفة فلها من الحرية في التنقل في اثناء الجملة، ما لم يكن لغيرها من الكلمات في غير العربية.

وحرية النظم لا تعني النظم الإعتباطي[1] ولكن تعني ان الكلمة في العربية تبقى محافظة على علاقاتها المعنوية بالكلمات الاخريات وان تغير موقعها في الجملة . نستدل من هذا ان للغة العربية نظام في تاليف الجملة. (والنظام في الجملة العربية يعني مراعاة العلاقات المعنوية بين الكلمات فاذا تجاوز الفرد النظام او اخترقه صارت جمله الفاظا مرصوفة (لا تعبر عن اية فكرة)[2].

واشار الجرجاني الى هذه الاواصر المعنوية بين العناصر المكونة للجملة العربية بقوله: (لا نظم في الكلمة ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض ، وتجعل هذه بسبب من تلك)[3] فليست اللغة في حقيقة امرها الا نظاما من الكلمات[4] التي ارتبط بعضها ببعض، ارتباطا وثيقا تحتمه قوانين معينة لكل لغة.

ولأهمية الترخص في قرينة الرتبة ، بالغ علماء العربية في العناية به، فلا يكاد يخلو مصنف من مصنفاتهم من هذا المبحث سواء أكان المصنف نحويا ام كان بلاغيا، واول من لمح إلى أهميتها في العربية صاحب الكتاب، الذي أدرك ان نظم الكلمات في التركيب هو قوام النحو. ولذلك اولى مراعاة تاليف الكلام و حسن النظم القائم على توخي معاني النحو عنايته الشديدة فعوّل على التقديم والتأخير في تحديد المستوى الدلالي للتركيب النحوي، لانه يحقق اغراضا كثيرة أهمها: العناية والاهتمام. واكدها بقوله: (كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى وان كان جميعا يهمانهم و يعنيانهم)[5] ، فذكر على سبيل المثال جملة: (ضرب عبدالله زيداً) وحلل الجملة الى مكوناتها الاساسية (فعل ، فاعل مفعول به) اي (فعل واسمان) واشار الى انه ترتيب مطابق لنظام الجملة العربية ، لان الاصل ان يكون الفعل مقدما ، فالمرء يهتم بالحدث

(١) ينظر : الاصول : ٢/ ٢٣٣ - ٢٣٤

(٢) نظام الجملة العربية. ٣٠

(٣) دلائل الاعجاز: ٥٥.

(٤) ينظر :المنهج الوصفي في كتاب سيبويه:٢٨٢.

(٥) الكتاب: ١/ ٣٤

اولاً ثم المحدث ثم ما وقع عليه الحدث ، ويتم إجراء التقديم والتاخير ضمن هذا الترتيب فقال: (وان قدمت المفعول واخرت الفاعل ، جرى اللفظ كما جرى في الاول و ذلك قولك: (ضربَ زيداً عبدالله) ولانك انما اردت به مؤخرا ما أردت مقدما)[1] فوضع ان التغيير الحاصل في ترتيب الجملة وهو تقديم المفعول به على الفاعل ، لم يخل بنظام الجملة العربية ، واسترسل في هذا المبحث فذكر باعثا اخر من بواعث التقديم وهو تنبيه المخاطب و تاكيد الكلام فقال: (فاذا بنيت الفعل على الاسم فقلت (زيد ضربتهُ) فلزمته (الهاء) وانما تريد بقولك: مبني على الفعل انه في موضع (منطلق) اذا قلت: (عبدالله منطلق) فهو في موضع هذا الذي بني على الاول وارتفع به ، فانما قلت : (عبدالله) فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء).[2]

فسيبويه لم يقتصر على دلالة العناية و الاهتمام فقط، بل ذكر غرض التاكيد والتنبيه للسامع والجدير بالذكر أن الجرجاني ، انتقد سيبويه لانه لم يفصل في وجوه العناية واسبابها (من اين كانت تلك العناية و بم كان أهمّ)[3] ، فهذا الباب عنده : (باب كثير الفوائد جمّ المحاسن واسع التصرف ، بعيد الغاية ، لا يزال يفتر لك عن بديعه ويفضي بك الى لطيفه... ثم تنظر فتجد نفس سبب ان راقكَ ولطف عندك ان قدم فيه شئ و حول اللفظ من مكان الى مكان)[4].

والحقيقة أن سيبويه فتح الباب امام العلماء الذين لحقوه و لاسيما البلاغيون منهم، ففصلوا فيه واذا حاولنا ان نمضي مع عبدالقاهر متتبعين دراسته في التقديم والتاخير وجدناه يعتمد على مباحث سيبويه بدرجة اساسية)[5] واذا كان سيبويه قد اتخذ من التقديم والتاخير رمزا للعناية والاهتمام فان الجرجاني لا يقف عند هذا الحد، ويرى ان قصره على العناية والاهتمام يبعده عن ان يكون من عناصر ادراك اسرار التركيب اللغوي ، وفهمه والوصول الى كنهه وتذوق حلاوة ما فيه من المعنى، وهذا دليل على ان التقديم والتاخير عند علمائنا من السلف الصالح ، لأمر يتعلق بالبنية الداخلية المرتبطة بالمعنى في ذهن المتكلم، وليس لغرض يتعلق بالبنية الشكلية، أو بموسيقى الكلام

(١) الكتاب: ٣٤/١
(٢) الكتاب : ٨١/١
(٣) دلائل الاعجاز: ١٠٨، و ينظر سر الفصاحة. ١٥٤
(٤) دلائل الاعجاز: ١٠٦.
(٥) الجذور النظرية لمباحث علم المعاني: ١٥٩.

فترتيب الكلمات في الجملة ، والترخص فيها امرٌ يراد به سر من اسرار العربية ووسيلة يقرب بها المعنى العميق والدلالة البعيدة ، ويظهر هذا المفهوم واضحا في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾[1] و قوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾[2] ففي الآية الاولى قدّم ضمير المخاطبين على الاولاد و في الثانية قدّم ضمير الاولاد على المخاطبين لأن الخطاب في الاولى للفقراء بدليل (من إملاقٌ) الذي يفيد انهم في فقر، فكان رزقهم اهم عندهم من رزق اولادهم لأنهم في حاجة اليه فقدّم الوعد برزقهم على الوعد برزق اولادهم، و الخطاب في الثانية للاغنياء[3] بدليل: خشية املاق فإن الخشية انما تكون في أمر لم يقع بعد، فكان رزق اولادهم في هذا السياق هو موضع الاهتمام دون رزقهم، فرزقهم حاصل، فقدم الوعد برزق الأولاد على رزقهم.

وقد وضع ابن جني فصلاً في كتابه الخصائص للحديث عن التقديم و التأخير بحث في أضربه وما يجوز فيه وما لا يجوز، وقسمه على قسمين، ما يقبله الناس و ما يعمد اليه اضطرارا[4] ونراه ينهج نهج البلاغي الذي يبحث عن المعنى لكنه لا يلبث ان يعود الى المعايير النحوية التي كانت قد تأصلت و ارسيت دعائمها.

والجدير بالملاحظة انه لا يمكننا الفصل بين المنهج البلاغي و المنهج النحوي عند بحثنا في موضوع الترخص في الرتبة فقد اختلط المنهجان عند كثير من علماء هذه الحقبة فغلبت الصفة الشكلية في ابحاث قسم منهم، واستطاع آخرون ان يوازنوا بين اللفظ و ما فيه من قرائن، و المعنى الذي يعتزم المتكلم ان يوصله الى السامع[5] لأن النحو في الاساس هو دراسة المعنى، و هو الاصل و علم البلاغة فرع عليه، و هذا ما اثبته صاحب الكتاب، فجعل نظم الكلام و تأليفه قائماً أساساً على توخي معاني النحو لذلك سنحاول ان نجمع بين المنهجين عند بحثنا في دواعي وبواعث الترخص في قرينة الرتبة في الجملة العربية.

---

(١) الأنعام: ١٥١.
(٢) الاسراء: ٣١.
(٣) ينظر المصدر نفسه: ٢/٦٦٤.
(٤) ينظر: الكشاف: ٢/٧٩
(٥) في نحو اللغة و تراكيبها: ٩٢.

أسباب الترخص في قرينة الرتبة:

في بيان بواعث الترخص في هذه القرينة وقع علماء اللغة في محل تعارض فمنهم من جعل العناية والاهتمام السبب الاساس كما فعل سيبويه ومنهم من ذكر اسباباً آخرى لغوية و نفسية، وفيما يأتي عرض لهذه الاسباب مع توجه العلماء لها:-

أ:- **الأسباب اللغوية/**

١- العناية والإهتمام/ من أهم دواعي التقديم والتي اشار اليها القدماء، العناية والاهتمام بالمقدم فالمقدم يكون هو الفرض المعتمد بالذكر و أن الكلام سيق من أجله، فتكون الحاجة الى ذكره أشد والى العلم به أهم[1]، فيقدم المتكلم الكلمة التي هي محور الحديث على باقي الكلمات، ومن هذا المنطلق قال صاحب الكتاب: (كانهم (إنما) يقدمون الذي بيانه اهم لهم وهم ببيانه أعنى وان كانا جميعاً يهمانهم و يعنيانهم)[2].

واوضح مثال يبين أثر التقديم في المعنى ومدى الاهمية التي يعطيها للتعبير[3] قوله تعالى: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا هَٰذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا مِن قَبْلُ إِنْ هَٰذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾[4] حيث قدم اسم الاشارة (هذا)، و في آية أخرى، أخر اسم الاشارة وذلك في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا هَٰذَا مِن قَبْلُ إِنْ هَٰذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾[5]

والتحليل اللغوي للآية يكشف لنا عن أنه سبحانه و تعالى: (قدم إسم الاشارة المراد به البعث في الآية الاولى لاهمية البعث)[6]، و ان الكلام سبق ان قدّم (نحن و آباؤنا) وأخر (إسم الاشارة) في الآية الثانية لأهمية المبعوث و هم القصد من الحديث وليس البعث.

فالتقديم هو (إبراز عنصر معين في معنى الجملة بابراز جزء من آجزائه)[7] و يتم ذلك بتحويل هذا الجزء من موقعه الاصل الى موقع مقدّم في الجملة، و لا يقصر هذا التقديم

---

(١) ينظر: فخرالدين الرازي بلاغياً: ١٥٤، البلاغة تطور و تاريخ: ١٧١.

(٢) الكتاب: ٣٤/١، و ينظر: ٨١/١، ١٤٣/٢.

(٣) ينظر: دراسات في البلاغة العربية: ٧٧.

(٤) النمل: ٦٨.

(٥) المؤمنون: ٨٣.

(٦) ينظر: الكشاف: ٢٨٠/٣

(٧) دراسات في البلاغة العربية: ٧٧.

على عنصر معين من عناصر الجملة، فكل العناصر يشملها هذا التقديم، حتى و ان كان فضلة، كما في تقديم المفعول به في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾[1] تقدم المفعول به- الفضلة- ويعلق إبن جني على هذا الضرب من التقديم بقوله: (ينبغي أن يعلم ما اذكره هنا و ذلك ان الأصل في وضع المفعول ان يكون فضلة، بعد الفاعل...... فان تظاهرت العناية به قدمه على انه ربّ الجمله و تجاوزوا به حدّ كونه فضلة)[2].

ولا يقف الجرجاني عند حد العناية و الاهتمام فقط، بل يذكر سبب الاهتمام بقوله: (إن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بانسان بعينهِ، ولا يبالون من أوقعه، كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعبث و يفسد، ويكثر به الأذى...... فاذا قتل و أراد الاخبار بذلك، فانه يقدم الخارجي فيقول: (قتلَ الخارجي زيدٌ ولا يقول: قتل زيدٌ الخارجي لأنه يعلمُ انه ليس للناس ان يعلموا القاتل له زيد جدوى و فائدة)[3] فاشارته تظهر العلة من الاهتمام و العناية بلفظ دون غيره: استرضاء الناس لانه يعلم في حال الناس ان الذي هم متوقعون له متطلعون اليه، متى يكون، وقوع القتل بالخارجي المفسد.

واحياناً يكون المقدم ظرفاً فنتصور ان ظرفاً معيناً يقتضي الاسراع في القاء كلمة معينة يشعر المتكلم انها محور جملته فتعينه حرية النظم على تحقيق ذلك، كأن يخبر غيره في ظرف خطر قائلاً (الدارَ أحرقها الصهاينة) فيقدم اللفظ على عامله[4]. (فيحقق بهذا النظم غايته في الاسراع بالقاء الكلمة الاساس في الجملة اولاً)[5]، ويكون في باب تقديم اللفظ على عاملة

٢- الإختصاص/ و هو ان يختص حدث او ظرف او حال لشخص محدّد و نفيه عن غيره. يقول الجرجاني في هذا الصدد: (و هو ان يكون الفعل فعلاً قد أردت ان تنص فيه

---

(١) الأنعام: ١٦٤.

(٢) الخصائص: ٢٩٥/١.

(٣) دلائل الاعجاز: ١٠٧- ١٠٨.

(٤) ينظر: التعبير القرآني: ٤٨

(٥) نظام الجملة العربية: ٤٧، و ينظر: الجملة العربية تاليفها و اقسامها: ٣٥، معاني النحو: ٤٧٦/٢.

على واحد فتجعله له، و تزعم انه فاعله، دون واحد آخر، أو دون كل أحد)[1] فعندما تقول: (أنا كتبت، أنا شفعت) تريد ان تدعي الإنفراد بذلك، والاستبداد به، و تزيل الاشتباه فيه فخصصت الكتابه والشفاعة بك، و ازلتها عن غيرك، اما في مجال النفي فالمعنى يختلف فاذا قلت: ما فعلت هذا، فأنت تنفي عنك فعلاً لم يثبت انه مفعول، واذا قلت: (ما أنا فعلت هذا) فأنت تنفي عنك فعلاً يثبت انه مفعول[2]. ففي المثال الأول تنفي عن نفسك الفعل و لكنك لا تثبته لغيرك، اما في المثال الثاني فأنت أوقعت نفي الفعل عن نفسك و اعترفت بأن هذا الفعل كائن لكنك لم تفعله أنت، وإنما فعله سواك، و قد يكون المخصص المفعول به فيقدم على فعله نحو قولنا: (زيداً ضربته) فالضرب آختص بزيد لا بغيره من البشر ومنه قوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[3] فالعبادة والإستعانة مختصتان[4] بالله فلا يعبد أحد غيره ولا يستعان به وهذا المعنى لا يكون له الا اذا تأخر وسر ذلك (أن الفعل اذا ذكر أبتداءاً فمتعلقاته تحاول أن تنسب إليه، واقدامها مستوية في ذلك لا يتقدم بعضها على بعض إلا بتخصيص المتكلم وليس كذلك فيها أذا ذكر متأخرا)[5] ونظيره قوله تعالى: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾[6] فقدم المفعول به على فعل العبادة لان العبادة مختصة بالله ولو قال: (بل اعبد الله) (لجاز ايقاع الفعل على أي مفعول شاء).[7]

وقد يقدم الخبر على مبتدئه في مثل (قائم زيد) ويفيد الافادة نفسها اذ أصله (زيد قائم) او الظرف والجار والمجرور كما في قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ۝﴾[8] فالمعنى ان الله عز وجل مختص بصيرورة الامور إليه دون غيره، ونظيره قوله تعالى:

---

(١) دلائل الاعجاز: ١٢٨.

(٢) ينظر: البلاغة العربية في ثوبها الجديد: ١٤٦/١، معاني النحو: ٥٩٨/٤، ١٠٤/٣، في البلاغة العربية: ١٥٦.

(٣) الفاتحة :٥.

(٤) ينظر : مجمع البيان: ٦٣/١ ، الكشاف: ١٣/١.

(٥) البرهان الكاشف عن أعجاز القرآن: ٢٣٠.

(٦) الزمر٦٦.

(٧) المثل السائر : ٢٤٠/٢، الكشاف: ١٤٢/٤.

(٨) الشورى ٥٣

﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾[1] أي تنظر إلى ربها خاصة لا إلى غيره[2]، وكذلك يقدم الحال في مثل قولنا (جاء راكباً زيد) فإنه يفيد مجيئه على هذه الصفة مختصا بها من غير سائر صفاته.[3]

نستدل ممّا ورد من الامثلة أن التخصيص هو طريق من طرق القصر[4] عند البلاغيين، وفائدته تكون في لفت النظر وتأكيد المعنى والجمال التعبيري، ولم اجد فرقا يذكر بين الاختصاص والتخصيص عند علماء البلاغة، ومن المحدثين من فرق بينهما بأن التخصيص يكون في حال الكلام المثبت والإختصاص في حال الكلام المنفي، وراي القدماء هو الأصوب.

٣- إفادة العموم/ ويكون في أسلوب النفي ويعني شمول النفي كل فرد من أفراد المسند إليه ويكون عادة بتقديم أداة من ادوات العموم على اداة النفي نحو: (كل أو جميع) كقولنا: (كل انسان لم يقم) نفينا القيام عن كل واحد من الناس، ويطلق عليه اللغويون النص على عموم السلب، أما اذا تقدم أداة النفي على المسند إليه نحو : (لم يقم كل انسان) فلا يدل على الشمول بل يفيد نفي الحكم عن مجموع الأفراد لا عن كل فرد[5]. ولذا يسمى سلب العموم[6] ومنه قول المتنبي[7]:

ما كل ما يتمنى المرء يدركه ... تجرى الرياح بما لا تشتهي السّفن

فهنا نفي لإدراك المرء (كل) ما يتمنى[8] وقد يدرك (بعض) ما يتمنى.

٤- تقوية الحكم/يفيد التقديم أحياناً تقوية الحكم وذلك عند تقديم المسند إليه نحو قولنا:

---

(١) القيامة:٢٣.

(٢) ينظر: الكشاف: ٦٦٢/٤، في النحو العربي (نقد وتوجيه): ٢٤٢.

(٣) البلاغة والاسلوبية: ٢٠٢

(٤) البناء الصوتي في البيان القرآني. ٧٥، فن البلاغة: ٣٢١.

(٥) شرح التلخيص: ٣؟

(٦) البلاغة العربية في ثوبها الجديد: ١٥١.

(٧) شرح ديوان المتنبي: ٣٦٦/٢

(٨) وينظر الايضاح في علوم البلاغة: ١، علم المعاني: ١٢٥.

(سعيد يصدق وزيد يعطي الجزيل) وسبب التقوية هو تكرار للمسند إليه الاسم الظاهر -المبتدأ- المقدم والفاعل الذي هو ضمير مستتر في الفعل (يصدق ، يعطي) يعود على المسند إليه المقدم (فكأنك ذكرت المسند إليه مرتين)[1] زيادة على ان فيه تكرار الاسناد[2]،وتقديم المسند إليه في الجملة التي خبرها جملة فعلية أقوى من قولك : (يعطي زيد الجزيل)و (يصدق سعيد) لان الاسناد لم يحدث الا مرة واحدة (ولهذا قلنا تقديم المسند اليه يقوي الحكم)[3] ومنه قوله تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمۡ لَا يُشۡرِكُونَ﴾[4]، ذكر (هم) ثم كرره من خلال الفاعل في الفعل (يشركون) فيفيد من التأكيد في نفي الأشراك عنهم وإذا قال: (والذين لا يشركون بربهم أو: بربهم لا يشركون) لم يفد ذلك)[5].

ومما يدخل في هذا الحكم تقديم (مثل) و(غير) فالحكم يتقوى فيه لان فيه معنى عام يشمل المخاطب وغيره مما يماثله، يقول الجرجاني: (ومما يرى تقديم الاسم فيه كالازم: (مثل) و (غير)[6] ومنه قول الشاعر:

مثلك يثني الحزن عن صوبه ويسترد الدمع عن غربه

فالشاعر لا يقصد بلفظة (مثل)المخاطب فقط ولكنه يقصد ان كل من كان في مثله في الحال والصفة، كان من مقتضى القياس وموجب العرف والعادة ان يفعل ما ذكر، وفي هذا المعنى توكيد للحكم خلال تقوينه وتقريره.

٥- الترتيب/ تتحكم الرتبة أحيانا في ترتيب عناصر الجملة العربية، فيقدم شيء ويؤخر اخر وفقا لمرتبته أيا كانت نوعية هذه الرتبة ويندرج تحت هذه الرتبة رتبا كثيرة منها:

أ :- تقديم السبب على المسبب : فيكون التقديم بالسببه كما في قول تعالى: ﴿وَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ۝ لِّنُحۡـِۧيَ بِهِۦ بَلۡدَةً مَّيۡتًا وَنُسۡقِيَهُۥ مِمَّا

(١) شرح التلخيص : ٤١ فن البلاغة: ٢٢٥.
(٢) ينظر دراسات البلاغة العربية: ٧٦.
(٣) الايضاح في علوم البلاغة: ٥٩، البلاغة العربية في ثوبها الجديد: ١٥١.
(٤) المؤمنون : ٥٩.
(٥) دلائل الاعجاز:١٣٨.
(٦) المصدر نفسه.

خَلَقْنَآ أَنْعَـٰمًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾[1] فقدم عز وجل حياة الارض لأنها ستكون سببا في حياة الخلق ثم ثنى بعد ذلك بحياة الانعام وذكرها قبل حياة الناس لأن في حياتها فائدة في معيشة الناس وقواما لأحوالهم لما فيها من المنافع في حياتهم اليومية[2].

وفي آيات أخر يتقدم فيها ذكر الإنسان على الأنعام، على أساس تقديم العاقل على غير العاقل كما في قوله تعالى: ﴿لَّكُمْ وَلِأَنْعَـٰمِكُمْ﴾[3].

ب :- تقديم الأعجب على العجيب/ ويكون هذا الترتيب للدلالة على القدرة فيقدم في الكلام الاعجب فالأعجب كما في قول تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾[4] صدر الله كلامه بأنه خالق كل دابة من ماء للدلالة على عظم خلقه فقدم في الذكر ما هو مناسب لذلك، وهو الماشي على بطنه لأنه أدل على باهر القدرة وعجيب الصفة؛ ثم ثنى بعد ذلك بمن يمشي على رجلين لأنه أدخل في الاقتدار على من يمشي على بطنه وذكر بعده من يمشي على أربعة لتعدد آلات المشي[5].

ج :- تقديم الزمن الماضي على الحال والإستقبال/ في كثير من الآيات القرآنية نرى التقديم الزمني مقدماً على التأخير الزمني[6] مثال ذلك، قوله تعالى: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾[7] وقوله : ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ

(1) الفرقان : ٤٨، ٤٩

(2) ينظر المثل السائر: ٢٥٧/٢، الكشاف : ٢٨٥/٢، فن البلاغة :٢١٨، علم المعاني :١٣٢، التقديم والتأخير في القرآن :١٤٥.

(3) عبس: ٣١- ٣٢

(4) النور ٤٥.

(5) ينظر: المعاني في ضوء اساليب القرآن : ٢١٨، التقديم والتأخير في القرآن الكريم: ١٤٦.

(6) ينظر : روح المعاني : ٨٠/٣٠.

(7) الانفطار : ٥.

﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَـْٔخِرِينَ ﴾[1] أي (من استقدم ولادة وموتا ومن تأخر من الاولين والأخرين)[2] وعلى وفق هذا التدرج الزمني. يكون سياق الكلام متدرجاً حسب التقدم والأولوية في الوجود، فيرتب ذكر الكلمات على هذا الأساس فيبدأ بالاقدم ثم الذي يليه نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾[3] فخلق الجن قبل خلق الإنس بدليل قوله تعالى: ﴿وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَـٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ ﴾[4] فذكر الجن ثم ذكر الإس ومنه كذلك تقدم ذكر الوالد على الولد لأن الوالد وجد في زمان لم يكن الولد موجوداً، ويلحظ كذلك المراحل الزمنية للنوم اذ ذكرت في القرآن الكريم حسب تدرجها، فتقدم ذكر الوسن على النوم كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[5] لأن السنة وهي النعاس[6] تسبق النوم، ونظيره تقدم ذكر الليل على النهار نحو قوله تعالى: ﴿يُقَلِّبُ ٱللَّهُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ﴾[7].

وعندما عرض عز وجل الكتب السماوية عرضها عرضاً زمنياً مرتباً في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[8] فترتيب الطوائف جاء على حسب الترتيب الزمني لكتب الله المنزلة، فتدرج من الذين آمنوا بكتب الله المتقدمة، مثل صحف إبراهيم، والذين آمنوا بما نطقت به التوراة وهم اليهود، والذين آمنوا بما أتى

(١) الحجر : ٢٤.
(٢) الكشاف: ٢/٢٧٥.
(٣) الذاريات:٥٦.
(٤) الحجر:٢٧،
(٥) البقرة: ٢٥٥.
(٦) ينظر: مجمع البان: ٢/١٥٨، الكشاف :١/٣٠٠
(٧) النور : ٤٤.
(٨) المائدة:٦٩

به الانجيل وهم النصارى[1]، فالترتيب الزمني واضح لأن صحف إبراهيم قبل التوراة، والتوراة قبل الإنجيل ثم ذكر الصائبين وهم الذين لا يثبتون على دين وينتقلون من ملة إلى ملة[2] إذ لا كتاب لهم فاقتضت البلاغة القرآنية تأخيرهم.

د :- تقديم المفرد على المثنى/ (كتقدم الواحد على الإثنين)[3] على معنى أن التثنية لا تتحقق إلا بعد سابقها كما ان المفرد سابق على المثنى كذلك سابق على الجمع. نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ﴾[4] قدم المفرد على الجمع.

هـ:- تقديم الأكثر على الأقل وبالعكس/ ورد في القرآن الكريم ترتيب يعتمد على كثرة الشيء وقلته، فيبدأ بالكثير وينتهي بالقليل كما في قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[5] فقدم الظالم لنفسه للإيذان بكثرته وإن معظم الخلق عليه، ثم أتى بعده بالمقتصد لانه قليل قياساً بالظالمين ثم أتى بالسابقين وهم أقل من القليل[6]. أعني من المقتصدين. فقدم الأكثر وبعده الاوسط ثم ذكر الاقل أخيراً. وقد يحدث العكس فيتكون التدرج من القلة إلى الكثرة كما في قوله تعالى: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُو۟لَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾﴾[7] فتدرج عز وجل من القلة إلى الكثرة (فبدأ بالنبيين وهم أقل الخلق ثم الصديقين وهم أكثر من الشهداء ثم الصالحين فكل صنف أكثر من الذي قبله فهو تدرج من القلة إلى الكثرة ومن الأفضل إلى الفاضل).[8] وعليه قوله تعالى: ﴿أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ

(١) ينظر. التعبير القرآني :١٥١.
(٢) ينظر: مجمع البيان. ٢/٣٨٤- ٣٨٥، الكشاف: ١/ ٦٦١.
(٣) علم المعاني :١٣٢.
(٤) الكهف: ٤٦
(٥) فاطر : ٣٢
(٦) المثل السائر. ٢/٢٥٣. في البلاغة العربية: ١٥٧.
(٧) النساء: ٦٩.
(٨) التعبير القرآني. ٥٢.

وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴿١٢٥﴾[1] فكل طائفة اقل من التي بعدها فتدرج من القلة الى الكثرة فالطائفون أقل من العاكفين، لأن الطواف لا يكون إلاّ حول الكعبة. والعكوف يكون في المساجد عموما، والعاكفون اقل من الساجدين لان الركوع الى الصلاة تكون في كل ارض طاهرة[2] اما العكوف فلا يكون الا في المساجد والراكعون أقل من الساجدين ذلك أن لكل ركعة سجدتين ثم ان كل راكع لابد أن يسجد وقد تكون سجود ليس له ركوع كسجود التلاوة وسجود الشكر[3].

ب- الأسباب النفسية / (تحاول اللغة ان تعبر عن النفس بوسيليتن، التغيير والإضافة، ولسنا بصدد الإضافة، بل بصدد التغيير، فالتغيير من حيث هو وسيلة للتعبير يتجلى في تغيير وضع الكلمات وترتيبها في داخل الجملة[4]. فإذا أراد العربي يعبر عن انفعاله وحاول ان يغير من الترتيب المألوف للكمات في داخل الجملة. فبامكانه (أن يعبر عن المعنى بدقة وبنفس القدر الكلمات الجملة ووسيلته إلى ذلك تغيير موضع الكلمة فقط)[5]، لأن مجرد تغيير موضع الكلمة عن المعتاد يشير إلى غرض ما في نفس المتكلم . فيستطيع المتكلم ان يعبر عن الأفكار المهمة بوضعها في المقدمة سواء اكان الأهم فعلا أم فاعلا ام مفعولا أم ظرفا.

فلا يمكن إغفال مابين لغة المنطق ولغة الإنفعال من تداخل واختلاط فإحداهما متأثرة بالأخرى وتاخذ منها فالتعبير عن أية فكرة لا تخلو في الواقع من لون عاطفي بذلك: (فالجملة هي مظهر الكلام وهي الصورة النفسية للتأليف الطبيعي ، فالتقديم (عدول يتم من خلال عوامل نفسية تكتنف عملية التخاطب)[6] فالمعاني النفسية التي يعبر عنها بوساطة التقديم هي كالأتي:

---

(١) البقرة:١٢٥.
(٢) ينظر: الكشاف: ١/١٢٥
(٣) التعبير القرآني :٥٥
(٤) المدخل إلى دراسة النحو العربي: ٥٧- ٥٨.
(٥) نظام الجملة العربية:٤٦.
(٦) البلاغة والاسلوبية: ٢٠١

أ:- الشك/ يستخدم التقديم لتحديد موقع الشك أو المشكوك فيه[1]، (أنك إذا قلت ((افعلت ؟)) فبدأت بالفعل ، كان الشك في العمل نفسه وكان غرضك في استفهامك ان تعلم وجوده، وإذا قلت ((أانت فعلت ؟) فبدأت بالاسم، كان الشك في الفاعل من هو، وكان الترديده)[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾[3] فلا شبهة أنهم لم يقولوا ذلك له (ع) وهم لا يريدون ان يقر لهم بأن كسر الاصنام قد كان ولكن ان يقر بأنه منه كان[4] نستدل مما ورد ان المشكوك فيه هو الذي يقدم في الجملة، بصرف النظر عن موقعه ومعناه فيها.

ب:- التشويق/ احيانا يقدم المتكلم بعض عناصر الجملة ويؤخر أخرى بعينها تشويقا للسامع إلى المتأخر نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾[5] فأراد ان يشوق المؤمنين[6]، فتقدم خبر ان على إسمها، واصل الكلام (ان أتقاكم اكرمكم عند الله)، وعادة (يكون إذا كان المتقدم مشعرا بالغرابة)[7]، ونحوه قول الشاعر :

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو إسحق والقمر

وذلك لانه لما قال ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها إشتاقت النفوس إلى معرفتهم لأن في المسند ما يشعر بأنهم ذوو خطر لأن الدنيا تشرق ببهجتهم (فلما أتى بالمسند إليه وقع في النفس موقعا كريما)[8]، ونظيره قول الشاعر :

والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد

(١) ينظر: معاني النحو: ٤/٦٤٣، النظم البلاغي بين النظرية والتطبيق: ٢٨٥.
(٢) دلائل الاعجاز: ١١٠.
(٣) الانبياء: ٦٢
(٤) التراكيب النحوية في الوجهة البلاغية: ١٤٤.
(٥) الحجرات: ١٣.
(٦) علم المعاني: ١٣٢.
(٧) في البلاغة العربية : ١٤٩.
(٨) النظم البلاغي بين النظرية والتطبيق: ٤٠٢.

فأول البيت فيه تشويق للسامع على معرفة كنه هذا الذي حارت الدنيا فيه، فالسامع يتساءل من هو هذا المخلوق ؟ ثم يأتي الجواب متأخرا انه (حيوان مستحدث من جماد)[1]، إذ هو الانسان.

جـ:- التلذذ بذكر المسند إليه متقدما/ ويكون عند وجود أواصر المحبة سواء بين الخالق والمخلوق او بين المحب ومحبوبه، فالمؤمن عادة ما يقدم (لفظ الجلالة) على بقية عناصر الجملة وكذلك المحبوب يتلذذ في ذكر محبوبته فبإسمها ينهي حديثه[2]، فيوهم ان المسند إليه لا يزول عن الخاطر كقولنا: (الله ربي) وكقول الشاعر:

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر؟

ت:- التعجيل بالمسرة أو بالمساءة/ افضل مثال يجسد هذه الحالة النفسية قولنا لمن نجح في الامتحان (الناجح أنت)، فيقدم كلمة التفاؤل التي ينتظرها، ويحب سماعها، أكثر من أنتظاره كلمة (أنت)[3] ويقاس هذا الموقف على المساءة والتشاؤم كذلك .

ث:- الدهشة والتعجب/ يتقدم المسند إليه احيانا، ويحمل في جوهره معنى الدهشة، والاستغراب نحو قولنا: (طائر يتكلم ؟)، (عدوك يحترمك؟)

فالتركيبان اصلهما: ايتكلم طائر؟ أيحترمك عدوك؟ ولكن موضع الدهشة والتعجب لا يبرز واضحا في التركيب الاخير، لانها جملة خبرية خالية من التعجب عكس التركيب الاول .

ومنه قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾[4] فقدم المسند إليه وفي ذلك ضرب من التعجب والانكار لرغبة ابراهيم عن آلهته.

(١) البلاغة العربية في ثوبها الجديد: ١٤٨.
(٢) البلاغة والاسلوبية: ٢٠١.
(٣) معاني النحو : ١/٦٦٤، علم المعاني: ١٣٢ البلاغة العربية في ثوبها الجديد: ١٤٨.
(٤) مريم: ٤٦

نتائج البحث

تمخض البحث في القرائن عن نتائج نجملها فيما يأتي:

★ كثير من الدارسين اكدوا ان مصطلح التعليق او التعلق في النحو العربي، أول ما ورد ذكره كان عند عبدالقاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الاعجاز)، ولكن بعد دراستي للقرائن بأنواعها في كتاب سيبويه، وجدت انه ذكر مصطلح التعليق، عند حديثه عن قرينة الربط بالحروف فقال في ربط اذا الفجائية بفائها: (هذا كلام متعلق بالكلام الاول، كما كانت الفاء متعلقة بالكلام الأول) فعبر سيبويه عن هذه الوسيلة اللغوية المحسوسة بمصطلح التعليق او التعلق، واستبدله النحاة بعده بمصطلح الربط، والذي استنتجته ان عبدالقاهر الجرجاني استخدم ايضا مصطلح التعليق للتعبير عن العلاقات النحوية التي تربط بين العناصر اللغوية في النص، ودلالاتها المعنوية، بمعزل عن العوامل والعلل النحوية.

★ ركز الباحثون قديما وحديثا على القرينتين الصوتيتين (النبر والتنغيم)، ويدخلان ضمن القرائن الصوتية المفردة، وإلى جانب هاتين القرينتين هناك قرائن صوتية أخرى ولكنها قرائن مركبة، لأنها تشمل (التنغيم والنبر) معا، وهما قرينتا الفاصلة القرآنية، والوقف فمن المعلوم أن الآيات القرآنية الكريمة، تنتهي بفواصل منسجمة موسيقياً، وتعتمد هذه الموسيقية على التنغيم: بدليل ان موسيقيتها تتشكل من أصوات اللين الطويلة كالياء نحو : (خبير، سميع، عليم، مجيب) أو الالف نحو: (طه، تشقى، يخشى) لأن الصوائت تعد من المصوتات أو الأصوات الموسيقية في العربية، ويزاد على ذلك، اعتماد الالفاظ القرآنية على النبر، في بعض المقاطع النهائية – المقاطع الصوتية – بذا يجمع بين أكثر من قرينة صوتية. فالفاصلة القرآنية قرينة صوتية مركبة.

وكذلك ظاهرة الوقف ولا سيما الوقف بالبدل الذي يكون بإبدال تنوين الاسماء المنصوبة الفا في نحو قوله تعالى: [إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُبِيناً] فمفردات الآية فيها نبر على

مقاطع متعددة، إلى جانب التنغيم الذي يتجلى في الفتحة التي قلبت ألفا وهو صوت موسيقى كما ذكر.

★ إن قرينة التضام تطلق على العناصر التركيبية التي لا تنفصل عن بعضها ، وتذكر متتابعة دوما، والذي نراه أن استبدال مصطلح التضام بمصطلح الاستدعاء الدلالي أليق بالمعنى واللفظ معا، لأن الوظيفة النحوية الدلالية هي التي تستدعي هذا التلازم الوجودي ولولا لا هذا الاستدعاء الدلالي ما وجد هذا التلازم، ففي وزن التعجب (ما أفعل) (ما) نكرة تامة بمعنى (شيء) وهذا الشيء ويجب ان يوصف بقولنا: (أفعل) وكذلك في عنصري المضاف والمضاف إليه ، فهناك الفاظ في العربية تلزم الاضافة في كل الاوقات لانها تفتقر إلى الدلالة على المعنى بمفردها، فتعول على اسم واقع بعدها ليتضح معناها. ودلالتها.

★ عند الحديث عن مبحث الترخص في قرينة الذكر ، صرح النحاة، إن الدليل على حذف المضاف إليه في الظرفين المبنيين على الضم (قبل وبعد) هو بناؤهما على الضم، في حين (أن في المفردة نفسها دلالة واضحة على الحذف وهي ان الظروف و لاسيما ظروف المكان، تفتقر إلى الدلالة على المعنى بمفردها، سواء أكانت معربة أم مبنية شأنها في ذلك شأن الالفاظ (كل ، بعض ، غير ، سوى).

★ ذكر البلاغيون في مبحث الترخص في قرينة التخصيص -التعدية- أسبابا عديدة لها فيحذف المفعول به للأسباب الآتية: الإيجاز والإختصار، أو الاهتمام بالفاعل، ولكنهم أغفلوا سببا مهماً من أسباب الحذف وهو السبب النفسي فالمتكلم -ولا سيما الشاعر- يسعى إلى تحريك ذهن السامع وتشويقه لمعرفة المحذوف، وإثارة إنتباهه، فيصغي الى كلامه بدقة أكثر مما لو كان المحذوف مذكورا، أيا كان هذا العنصر المحذوف فاعلا أم مفعولا أم مضافا، فيسعى بهذا الاسلوب تحقيق مرامه المذكور.

★ إدعى بعض الباحثين في أثناء حديثهم عن الدلالة الزمنية للأفعال، إن الافعال المتباينة والمتتابعة تفرغ أحداها الاخرى من الزمن، وذلك في الزمن التركيبي، ومن الخطأ الحكم على الزمن من خلال الصيغ، لان التركيب السياقي وما يتضمنه من قرائن حرفية وإسمية هو الذي يحدد الزمن، لا الفعل بمفرده، فالزمن لا يتجلى صيغيا ولكن يتجلى سياقيا.

★ إن اللغة العربية لغة دقيقة واضحة الدلالات، بدليل الضوابط الكثيرة التي تضعها لكل ظاهرة لغوية، ففي باب الترخص في المطابقة النوعية –الجنسية- لا يوصف المذكر بصفة مؤنثة إلا بالتاء المربوطة، للدلالة على اصل استعمالها على الرغم من انها لغة الايجاز والأختصار، في حين لا يشترط ذكر التاء مع الصفات الخاصة بالإناث نحو: (طالق، مرضع، ناشز) لان الدلالة النوعية واضحة، فالصفة ثابتة فيهن، فيستغنى عن علامة التأنيث التاء.

★ ذكر المحدثون ان من اسباب الترخص في قرينة الرتبة، التخصيص والاختصاص، وفرقوا بين السببين، فزعموا ، ان التخصيص يكون في حال الكلام المثبت نحو : (أنا كتبت) والاختصاص في حال الكلام المنفي نحو : (ما انا كتبت) ولم أجد الفرق المذكور عند البلاغيين القدماء من حيث الإصطلاح، أذ أقتصروا على الفرق الدلالي، ففي الكلام المثبت يخصص الحدث بالتكلم لا بغيره، وفي الحالة الثانية تنفي الحدث عن المتكلم وتثبته لغيره مؤكدا ان الحدث قد وقع بالفعل.

★ وقع علماء اللغة – نحويون وبلاغيون – في تعارض عندما بحثوا في مسألة بواعث الترخص في قرينة الرتبة، فمنهم من أكد ان سببه العناية والإهتمام، كما نجده عند سيبويه، وغيره ممن تبعه، ومنهم من يرى في ذلك قصوراً، فعبدالقاهر الجرجاني، لا يكفي عنده القول بالتقديم للعناية فقط، بل يذكر تلك العناية ولم كانت، ويفصل في أسباب العناية نحو التأكيد، الاختصاص، زيادة على العوامل النفسية، ولكن عند تحليلنا لهذه الاراء ونحالات الترخص وجدنا ان الاهتمام والعناية، باعث اساس وتتفرع منه بواعث ثانوية آخرى يزاد على الباعث الأساس، فيقدم العنصر اللغوي للإختصاص، مع انه يضم في ثناياه باعث الاهتمام، لان التقديم لم يكن ليكون إلا على اساس منح المتقدم شيئا من الاهتمام. ويزاد عليه التأكيد أو الحالة النفسية للمتكلم وهي بواعث ثانوية.

★ ترتبط ظاهرة الترخص في قرينة الذكر، أرتباطا وثيقا بالحالة النفسية للمتكلم، لاسيما الشاعر الذي يسعى إلى تحريك ذهن السامع،وتشويقه لمعرفة المحذوف، وأثارة انتباهه فيضفي على كلامه بلاغة بإيجازه له: أكثر مما لو كان المحذوف مذكوراً أيا كان العنصر المحذوف فاعلا أم مفعولا ام مضافاً.... الخ.

★ فصل علماء اللغة في اسباب الترخص في قرينة الرتبة وذكروا اسبابا، ودواعي لاحصر لها. ولكنهم أغفلوا السبب الموسيقي للتقديم والتأخير، والذي نتج عنه تناسق الفاصلة القرآنية كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ لِلْإِنسَانِ مَا تَمَنَّىٰ ◆ فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَىٰ﴾ اذ خالف النظم القرآني الترتيب فقدم الآخر على الاول (تحقيقا للانسجام الصوتي، أو مراعاة للفاصلة القرآنية، المنتهية بالألف المقصورة، ونظائرها كثيرة في الرسم القرآني.

★ إن ملامح نظرية النظم، التي حجرها الاساس القرائن اللغوية، تلمح في بحوث علماء اللغة الذين سبقوا الجرجاني، امثال: الجاحظ،والرماني، ولكن بتعبيرات متباينة وإشارات مختلفة فمصطلح نظرية النظم، لم تتبلور عندهم بل كانت عند الجرجاني الذي أستفاد من لمحات وإشارت لهؤلاء اللغويين، واستطاع بذهنه الثاقب وفكره الواسع، ان يبلور هذه الفكرة، ويصوغها في قالب جديد، يحتويها، وهذا القالب اصطلح عليه نظرية النظم.

★ تمثل القرائن النحوية، موقع الصدارة من القرائن اللغوية، لأنها أهم القرائن وأوسعها والقرائن الصوتية والصرفية كلها تسعى إلى خدمة القواعد والقوانين اللغوية.

فلا تستطيع القرينة الواحدة بمفردها التعبير عن الدلالة المقصودة، إلا بتضافرها مع القرائن الأخرى فالقرائن تتضافر بعضها مع بعض لتوجيه الدلالة ولولا هذا التضافر لكان الكلام الفاظا مرصوفة لا دلالة فيها، ففي جملة:

عاقب الخليفة المذنب عقابا شديدا صباح الجمعة تحقيقا للعدالة.

فالفاعل (المذنب) يرتبط بالفعل بقرينة الإسناد، ويمثلها (الفعل والفاعل) وهما ليسا منفصلين عن القرائن الأخرى، لان المفعول به (قرينة التعدية) يعول على الفعل، لانه هو الذي وقع عليه الحدث وكذلك المصدر (المفعول المطلق) و التابع (النعت) ثم قرينة النسبة (الإضافة) ترتبط بالمسند فتوضح زمن حدوث الفعل، ثم قرينة الغائية (السببية) توضح سبب حدوث الفعل. ثم قرينة النسبة (الجار والمجرور) ترتبط بالغائية، وتتضافر معهما لتوضيح دلالتها. اضافة إلى القرينة الصرفية الصيغة وتشمل بنية الفعل والفاعل والمصدر في هذه الجملة. لذا فالقرائن جميعا لفظيتها ومعنويتها تتضافر، لتبيان المعنى وتوجيه المقصد.

المصادر والمراجع

الكتب

- القرآن الكريم
- أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية، رشيد عبدالرحمن العبيدي، مطابع التعليم العالي، بغداد ١٩٨٨م.
- الإتقان في علوم القرآن، للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الفكر بيروت ١٩٧٩م.
- أثر النحاة في البحث البلاغي، عبدالقادر حسين، دار نهضة مصرللطباعة، القاهرة.
- أحياء النحو، ابراهيم مصطفى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، والنشر القاهرة، ط١، ١٩٥٩م.
- الأراء الراقية الحديثة في تيسير قواعد اللغة العربية وبيان اسرارها، محمد كاظم صادق الملكي مطبعة الاداب، النجف الاشرف ط١ ١٩٥٨م.
- ارتقاء السيادة في علم اصول النحو، الشيخ يحيى الشاوي الجزائري، تحقيق عبدالرزاق عبدالرحمن السعدي، دار الانباء للطباعة والنشر، بغداد ط١ ، ١٩٩٠.
- اساس البلاغة ، جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) دار صادر بيروت ١٩٧٩م.
- اساليب بلاغية (الفصاحة، البلاغة، المعاني) ، أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات، الكويت ط١ ١٩٨٠م.
- اساليب القسم في اللغة العربية، كاظم فتحي الراوي، مطبعة الجامعة، بغداد ط١ ١٩٧٧م.
- اسرار البلاغة ، عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق، هـ. ريتر، دار المسيرة بيروت ط٢ ١٩٨٣م.
- أسس علم اللغة ،ماريو باي، ترجمة أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس ١٩٧٣م.
- الاسلوب (دراسة بلاغية تحليلية لاصول الاساليب الادبية) أحمد الشايب، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ط٦ ١٩٦٦م.
- أسم الفاعل بين الاسمية والفعلية . فاضل مصطفى الساقي، المطبعة العالمية القاهرة.
- الاشباه والنظائر السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق عبد الرؤوف سعد ، ط١ .
- أصوات اللغة، عبدالرحمن أيوب، مطبعة دار التأليف، مصر، ط١، ١٩٦٣م.
- الاصوات اللغوية ، ابراهيم انيس، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ط٤ ١٩٧١م.
- الاصول، ابن السراج (ت ٣١٦هـ) تحقيق عبدالحسين الفتلي، مطبعة النعمان ١٩٧٣م.

- أصول التفكير النحوي، على أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت ط١، ١٩٧٣م.
- الاصول (دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب) تمام حسان، دار الشؤون الثقافة العامة بغداد ط١، ١٩٨٨م.
- أعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالوية (ت٣٧٠هـ)مطبعة منير بغداد.
- أعراب القرآن، المنسوب للزجاج (ت٣١١هـ) تحقيق أبراهيم الابياري، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة القاهرة١٩٦٥م.
- اقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى الساقي، مكتبة الخانجي القاهرة ط١ ١٩٧٧م.
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين الشيخ كمال الدين الانباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد. دار الفكر بيروت ط١.
- أهم المدارس اللسانية، عبدالقادر الفهري، وآخرون، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية تونس ط٢ ١٩٩٠م.
- أوضح المسالك إلى ألفية أبن مالك، أبن هشام الانصاري (ت٧٦١هـ) تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار الندوة الجديدة، بيروت ، ط١ ١٩٨٠م.
- الايضاح في شرح المفصل لابي عمرو بن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ) تحقيق موسى بناي العليلي، مطبعة المجمع العلمي الكردي، بغداد ١٩٧٦.
- الايضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) تحقيق مازن مبارك، دار النفائس بيروت ط٥ ١٩٨٢م.
- الايضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع) الخطيب القزويني، دار الفكر بيروت ط٢، ١٩٦٨.
- البحث النحوي عند الاصوليين، مصطفى جمال الدين دار الرشيد للنشر سلسلة دراسات (٢٢٨) بغداد ط١ ١٩٨٠م.
- البرهان في علوم القرآن، عزالدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت ٧٩٤)، تحقيق محمد ابو الفضل أبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي ط٢.
- البرهان الكاشف عن أعجاز القرآن، كمال الدين عبدالواحد بن عبدالكريم الزملكاني (ت٦٥١هـ) تحقيق خديجة الحديثي واحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد ط١ ١٩٧٤م.
- البلاغة تطور وتأريخ، شوقي ضيف ، درا المعارف، مصر ط٦.
- البلاغة العربية أصولها وامتدادها، محمد العمري منشورات أفريقيا الشرق والمغرب، تونس ط١ ١٩٩٩م.

- البلاغة العربية في ثوبها الجديد (علم المعاني) بكري شيخ أمين دار العلم للملايين بيروت ط١ (١٩٧٩).
- البلاغة العربية (المعاني ، البيان، البديع) أحمد مطلوب ط١ ١٩٨٠م.
- البلاغة عند الجاحظ،أحمد مطلوب ، دار الشؤون الثقافية للنشر بغداد ط١ ١٩٨٣م.
- بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار وآثره في الدراسات البلاغية ،عبدالفتاح لاشين مطبعة دار القرآن ط١ .
- بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، فاضل السامرائي، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان ط١، ١٩٩٩.
- البلاغة والاسلوبية، محمد عبدالمطلب، دراسات أدبية، مصر ط ١.
- البناء الصوتي في البيان القرآني، محمد حسن شرشر، دار الطباعة المحمدية، القاهرة ط١ ١٩٨٨م.
- البنى النحوية، نوم جومسكي، ترجمة يؤيل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ط١ ١٩٨٧م.
- بنية اللغة الشعرية، جان كوهين، ترجمة (محمد الولي، محمد العمري)، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط١، ١٩٨٩.
- البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ،(ت٢٥٥هـ) تحقيق عبدالسلام محمد هارون. مطبعة المدني ط٥ ١٩٨٥م.
- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) تحقيق أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي القاهرة.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق عبدالكريم العزباوي.
- تجديد النحو ، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر ط٤.
- التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه، (دراسة لغوية) محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ط١، ١٩٨٥م.
- التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبدالقاهر الجرجاني عبدالفتاح لاشين دار الجيل للطباعة، مصرط١٩٧٠، ١م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، إبن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ) تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٧م.
- التشكيل الصوتي في اللغة العربية، (فونو لوجيا العربية) ترجمة ياسر الملاح، نشر النادي الادبي الثقافي – جدة، المملكة السعودية ط١ ١٩٨٢م.

- التصريف العربي من خلال علم الاصوات الحديث، الطيب البكوش، تونس ١٩٧٢م.
- التصوير الفني في القرآن ، سيد قطب ، دار الشروق، القاهرة ط١.
- التطريز اللغوي، محمد خليفة الدناع، منشورات جامعة (قاريونس) بنغازي ط١ ١٩٩٧م.
- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبدالتواب مطبعة المدني، مصر، ط١ ١٩٨٣م.
- التطور النحوي للغة العربية، برجستر آسر ،مكتبة الخانجي، القاهرة.
- التعريفات للعلامة، علي بن محمد بن شريف الجرجاني (ت٨١٦ هـ) مكتبة لبنان ، بيروت ١٩٦٩م.
- التعبير القرآني، فاضل السامرائي، جامعة بغداد ، بيت الحكمة ، ١٩٨٩م.
- التفكير اللغوي بين القديم والجديد (الفرقة الرابعة) كمال بشر، دار الثقافة العربية، القاهرة ط١.
- التقديم والتأخير في القرآن الكريم، حميد احمد عيسى العامري، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ط١ ١٩٩٦م.
- التكملة لابي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق كاظم بحر المرجان ١٩٨١م.
- التنغيم اللغوي في القرآن الكريم، سمير أبراهيم وحيد العزاوي، دار الضياء للنشر والتوزيع عمان ، الاردن ، ٢٠٠٠م.
- التوابع في كتاب سيبويه، عدنان محمد سلمان، دار الحكمة للطباعة والنشر بغداد ط١، ١٩٩١م.
- التوطئة لابي علي الشلوبين، تحقيق يوسف احمد المطوع، دار التراث العربي للطبع والنشر القاهرة .
- تيسير العربية، محمد علي كمال الدين، مطبعة الحكيم، بغداد ط١ ١٩٦١م.
- جامع الدروس العربية الشيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ط١١ ١٩٧٢م.
- جماليات المفردة القرآنية في كتب الاعجاز والتفسير، احمد ياسوف، دار المكتبي ط١ ١٩٩٤م.
- الجملة الشرطية عندالنحاة العرب أبو نواس أبراهيم الشمسان ط١ ١٩٨١م.
- الجملة العربية تأليفها واقسامها، فاضل السامرائي، منشورات المجمع العلمي العراقي بغداد.
- الجملة العربية (دراسة لغوية نحوية) محمد أبراهيم عبادة، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٤م.
- جمهرة اللغة، لابي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ) مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد ط١٠ ١٣٤٥هـ.

- الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) تحقيق طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعةوالنشر، جامعة الموصل ١٩٧٦م.
- حاشية الصبان على شرح الاشموني (ت ٩٤٩هـ) على الفية ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، دار احياء الكتب العربية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ط٦.
- الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل، لابي محمد بن عبدالله بن محمد بن السيد البطليوس، (ت ٥٢١هـ) تحقيق سعيد عبدالكريم سعودي، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، سلسلة كتب التراث (٩٤)١٩٨٠م.
- خزانة الادب ولب لباب لسان العرب عبدالقادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨م.
- الخصائص لابي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ط٤ ١٩٩٠.
- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، غانم قدوري الحمد، مطبعة الخلود، بغداد ١٩٨٦م.
- دراسات في الادوات النحوية، مصطفى النحاس، مطابع دار القبس، الكويت ط١ ١٩٧٩م.
- دراسات في البلاغة العربية، عبدالعاطي غريب علام،منشورات جامعة قار يونس، بنغازي ط١ ، ١٩٩٧م.
- دراسات في اصوات العربية ،داؤد عبدة، مؤسسة الصالح، الكويت، ط١.
- دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، دار العلم للملايين بيروت، ط٩.
- دراسات في المعاني والبديع، عبدالفتاح عثمان، مطبعة التقدم ، القاهرة.
- دروس في المذاهب النحوية، عبدة الراجي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٨م.
- دلائل الاعجاز، عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) قراءة محمود شاكر ابو فهر) مطبعة المدني القاهرة.
- دلالة الاعراب لدى النحاة القدماء، بتول قاسم ناصر، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ط١ ١٩٩٩م.
- دلالة الالفاظ، أبراهيم انيس مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٦٣م.
- الدلالة الزمنية في الجملة العربية، علي جابر المنصوري مطبعة الجامعة بغداد، ط١ ١٩٨٤م.
- ديوان الأعشى، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٠م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبوالفضل ابراهيم، ذخائر العرب (٢٤) دار المعارف مصر، ط٤.

- ديوان البحتري، تحقيق حسن كامل الصيرفي، المجلد الاول ، دار المعارف مصر ذخائر العرب (٣٤).
- ديوان جرير تحقيق : نعمان محمد أمين طه، ذخائر العرب (٤٣) دار المعارف مصر.
- ديوان جميل بثينة، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٢م.
- ديوان حاتم الطائي، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٤م.
- ديوان حسان بن ثابت ، بيروت دارصادر ١٩٦٦م.
- ديوان زهير بن ابي سلمى ، دار صادر بيروت، ١٩٦٧م.
- ديوان عمر بن ابي ربيعة، دار صادر ، بيروت ١٩٦٦م.
- ديوان النابغة الذبياني، دار صادر بيروت.
- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ)، تحقيق شوقي ضيف ،دار المعارف، مصر .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للعلامة ابي الفضل شهاب الدين السيد محمد الآلوسي، البغدادي (ت ١٢٧٠هـ) دار الفكر للطباعة والنشر بيروت، لبنان، ١٩٨٧م.
- سر صناعة الاعراب لابي الفتح عثمان ابن جني، (ت٣٩٢هـ) تحقيق حسن هنداوي، دار القلم دمشق ط١ ١٩٨٥م.
- سر الفصاحة (دراسة وتحليل)، لابن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦هـ)، مكتبة الشباب، القاهرة ١٩٨٢م.
- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، قاضي القضاة بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي المصري (ت٧٦٩هـ) تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر مطبعة السعادة مصر ط١٤ القاهرة، ١٩٦٤م.
- شرح اشعار الهذليين ، صنعة ابي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق عبدالستار احمد مطبعة المدني، القاهرة ط٢.
- شرح الاشموني على الفية ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، مكتبة النهضة المصرية ط٢ القاهرة.
- شرح التلخيص في علوم البلاغة، القزويني،دار الحكمة، دمشق، ط١ ١٩٧٠.
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ) الشرح الكبير، تحقيق صاحب ابو جناح ط١ ١٩٨٢م.
- شرح الحدود النحوية، عبدالله بن احمد بن علي الفاكهي (ت٩٧٢هـ) تحقيق زكي فهمي الآلوسي دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ط١ ١٩٨٨.
- شرح ديوان المتنبي، عبدالرحمن البرقوقي دار الكتاب العربي بيروت، لبنان.

- شرح شافية ابن الحاجب للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترآبادي (ت٦٨٦هـ) تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت١٩٧٥م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الانصاري، (ت٧٦١هـ)، مصر، ط١٠ ١٩٦٥م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، جمال الدين ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق عبدالمنعم احمد حريري، ط١.
- شرح الفصيح ابن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ) تحقيق مهدي عبيد جاسم، مطبعة الفنون بغداد، ط١، ١٩٨٨.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة، مصر ط١١ ١٩٦٣م.
- شرح الكافية، الرضي الاسترآبادي (ت٦٨٦هـ) ط٢.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ابن هشام الانصاري، تحقيق هادي نهر، مطبعة الجامعة بغداد ط١، ١٩٧٧م.
- شرح مراح الأرواح في علم الصرف، للمولى شمس الدين احمد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ط٣، ١٩٥٩م.
- شرح المراح في التصريف بدرالدين محمد نن احمد العيني (ت٨٥٥هـ) تحقيق عبدالستار جواد مطبعة الرشيد، بغداد، ١٩٩٠م.
- شرح المعلقات السبع، الزوزني، مكتبة النهضة، بغداد، ط١ ١٩٨٦م.
- شرح المفصل، موفق الدين ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) المطبعة المنيرية، القاهرة ط٤.
- شرح المقدمة المحسبة، طاهر احمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) تحقيق خالد عبدالكريم. الكويت ط١ ١٩٧٦م.
- شرح الوافية نظم الكافية، لابي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦هـ) تحقيق موسى بناي علوان العليلي، مبطعة الآداب، النجف الاشرف ١٩٨٠م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح جمال الدين بن مالك الاندلسي (ت ٦٧٢هـ) تحقيق طه محسن، دار آفاق عربية للطباعة والنشر، بغداد ١٩٨٥م.
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ابو الحسن احمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق مصطفى الشويمي مؤسسة أ. بدران للطباعة، بيروت ١٩٦٤هـ.
- الصرف الواضح، عبدالجبار علوان النايلة، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل العراق ط١.

- الصرف الوافي (دراسة وصفية تطبيقية في الصرف وبعض المسائل الصوتية) هادي نهر مطابع التعليم العالي، بغداد ١٩٨٩م.
- الصوتيات، برتيل مالمبرج ، ترجمة محمد حلمي هليل، عين للدراسات في البحوث الانسانية والاجتماعية مصر ١٩٩٤م.
- الصيغ الافرادية العربية نشأتها وتطورها، محمد سعود المعيني، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٢م.
- ظاهرة الاعراب في النحو العربي و تطبيقاتها في القرآن الكريم، احمد سليمان ياقوت، جامعة الرياض ، المملكة السعودية ط١ ١٩٨١م.
- ظاهرة التنوين في اللغة العربية، عوض المرسي جهلوي، مكتبة الخانجي القاهرة ط١ ١٩٨٢م.
- الظاهرة الجمالية في القرآن الكريم، نذير حمدان، دار المنارة للتوزيع والنشر، جدة السعودية ط١ ١٩٩١م.
- عبدالقاهر الجرجاني بلاغته ونقده احمد مطلوب، وكالة المطبوعات الكويت ط١ ١٩٧٣م.
- العربية (دراسات في اللغة واللهجات والاساليب) يوهان فك، ترجمة رمضان عبدالتواب مكتبة الخانجي مصر ١٩٨١م.
- العربية الفصحى، (نحو بناء لغوي جديد) هنري فليش، تعريب عبدالصبور شاهين، دار المشرق بيروت ط٢ ، ١٩٨٦م.
- العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبداللطيف، مطبوعات الجامعة الكويت، ط١ ١٩٨٤م.
- علم الاصوات العام (أصوات اللغة العربية) بسام بركة، مركز الانماء القومي بيروت ط١.
- علم البيان: (دراسة تأريخية فنية في اصول البلاغة العربية) بدوي طبانة، مطبعة الرسالة ط١.
- علم الدلالة، بيرو جيرور، ترجمة منذر عياش، دار طلاس، دمشق ط١ ١٩٨٨م.
- علم الدلالة (دراسة وتطبيقا) نور الهدى لوشن منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ط١ ١٩٩٥م.
- علم الدلالة ، فـبالمر، ترجمة مجيد الماشطة ، الجامعة المستنصرية، بغداد ١٩٨٥م.
- علم اللغة، حاتم الضامن، مطابع التعليم العالي، الموصل العراق ط١، ١٩٨٩م.
- علم اللغة العام، فردينان دي سوسور، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية للصحافة والنشر ، بغداد. ١٩٨٥م.
- علم اللغة العام، القسم الثاني (الاصوات) كمال محمد بشر، دار المعارف، مصر ط٤ ١٩٧٥م.
- علم المعاني عبدالعزيز عتيق، درا النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٤م.
- علم المعاني قصي سالم علوان مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٥م.

- علم المعاني ومقتضى الحال، اسعد أحمد علي ، مطبعة الاتحاد ، دمشق ط١ ، ١٩٨٨م.
- الفرة المخفهة في شرح الدرة الالفية ، أبن الخباز (ت٦٣٩هـ) تحقيق حامد محمد العبدلي دار الانبار، بغداد ط١.
- فخر الدين الرازي بلاغيا، ماهر مهدي هلال، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٧م.
- فصول في فقه اللغة، رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي القاهرة، ط٢ ١٩٨٣م.
- فعلت وافعلت، لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني، تحقيق د.خليل إبراهيم العطية، مطابع جامعة البصرة، ١٩٧٩م.
- فقه اللغة المقارن إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٨م.
- فقه اللغة (حاتم الضامن) مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر بغداد ط١ ، ١٩٩٠م.
- فقه اللغة وأسرار العربية، ابو منصور الثعالبي (ت٤٣٠هـ) شرحه، ياسين الايوبي، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط٣ ٢٠٠١م.
- فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك ، دار الفكر ، بيروت ط٧ ، ١٩٨١.
- فن البلاغة، عبدالقادر حسين، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة ط١.
- فهرست فقه اللغة، للأمام أبو منصور الثعالبي (ت٤٣٠هـ) مصر.
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب نور الدين عبدالرحمن الجامي (ت٨٩٨هـ) تحقيق اسامة طه الرفاعي، الجمهورية العراقية ، وزارة الاوقاف ط١ ، ١٩٨٣م.
- في النحو العربي (قواعد وتطبيق) د.مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت لبنان ط٢ ١٩٨٦م.
- في النحو العربي (نقد وتوجيه) د.مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط٢ ١٩٨٦م.
- في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، د.نعمة رحيم العزاوي: مطابع دار الشؤون الثقافية بغداد ١٩٩٥م.
- في علم اللغة العام ، عبد الصبور شاهين مؤسسة الرسالة بيروت، ط٢ ١٩٨٠م.
- في الفكر اللغوي، محمد فتح، منشورات دار الفكر العربي القاهرة ط١ ١٩٨٩م.
- في نحو اللغة وتراكيبها، (منهج وتطبيق) خليل احمد عمايرة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع جدة، ط١ ١٩٨٤م.
- القزويني وشروح التلخيص، احمد مطلوب ،مكتبة النهضة ، بغداد ط١.
- قضايا الحداثة عند عبدالقاهر الجرجاني، محمد عبدالمطلب، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، القاهرة ط١ ١٩٩٥م.

- القواعد الاساسية للغة العربية، السيد أحمد الهاشمي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.
- الكامل لابي العباس، محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تعليق محمد ابي الفضل ابراهيم، دار الفكر العربي.
- الكتاب لابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، المطبعة الاميرية الكبرى (ط. بولاق) مصر، ط١، ١٣١٧هـ.
- الكتاب لابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) تحقيق عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب للطباعة والنشر ، بيروت.
- كتاب العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) تحقيق د مهدي المخزومي، ابراهيم السامرائي دار الرشيد للنشر بغداد ١٩٨٠م.
- كتاب الواضح لابي بكر الزبيدي الاشبيلي (ت ٣٧٩هـ) تحقيق عبد الكريم خليفة ط١.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل، في وجوه التاويل جار الله محمود بن محمد الزمخشري (ت٥٣٨هـ) نشر أدب الحوزة.
- كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت٥٩٩هـ) تحقيق هادي عطية المجلد الثاني، مطبعة الرشاد، بغداد، ١٩٨٤م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن ابي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) تحقيق محي الدين رمضان، مطبعة خالد بن الوليد، دمشق ١٩٧٤م.
- الكلام انتاجه وتحليله، عبدالرحمن ايوب، مطبوعات الجامعة، الكويت ط١ ١٩٨٤م.
- اللامات لابي القاسم عبدالرحمن أسحاق الزجاجي، (ت٣٣٧هـ) تحقيق مازن المبارك، المطبعة الهاشمية، دمشق ١٩٦٩.
- لسان العرب، العلامة أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور(ت٧١١هـ)، دار صادر بيروت المجلد الخامس.
- اللسانيات (اللغة العربية نماذج تركيبية دلالية) عبدالقادر الفهري، دار الشؤون الثقافية بغداد.
- اللغة بين العقل والمغامرة ، مصطفى مندور، منشأة المعارف الاسنكدرية .
- اللغة ج- فندريس، تعريب عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص مكتبة الانجلو المصرية.
- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣م.
- اللغة وعلم النفس، موفق الحمداني، مطابع مديرية دار الكتب ، الموصل ، العراق.
- اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، ترجمة عباس صادق الوهاب ، دار الشؤون الثقافية بغداد ١٩٨٧م.

- اللمع في العربية، ابو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق حامد المؤمن، مطبعة العاني بغداد، ط١، ١٩٨٢م.
- مباحث في أعجاز القرآن الكريم، احمد جمال العمري، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٨٢م.
- مباحث لغوية، ابراهيم السامرائي، مطبعة الآداب، النجف الاشرف، ١٩٧١م.
- المبدع في التصريف، لابي حيان الاندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق، عبدالحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة للنشر و التوزيع، الكويت، ط١، ١٩٨٢م.
- المثل السائر في ادب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الاثير، تحقيق احمد الحوفي وبدوي طباعة منشورات دار الرفاعي، الرياض، ط٢، ١٩٨٤م.
- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف مصر ط١٩٦٩، ٢م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن، لابي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، تحقيق لجنة من العلماء والمحققين، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٥م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، لابي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق على النجدي ناصف، وآخرين، دار سزكين للطباعة والنشر، ط٢، ١٩٨٦م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي ابي محمد عبدالخالق بن غالب بن عطية الاندلس (ت٥٤٦هـ) تحقيق عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م.
- المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف مصر، ط٢ ١٩٧٢م.
- مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة، د. مصطفى النماس، مكتبة الفلاح الكويت ط١ ١٩٨١م.
- المدخل إلى دراسة النحوي العربي، على ضوء اللغات السامية، عبدالمجيد عابدين، مطبعة الشبكشي مصر، ط١٩٥١، ١م.
- مدخل إلى علم اللغة، لوريتو تود، ترجمة مصطفى التوني، منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤م.
- مدخل إلى علم اللغة، محمد حسن عبدالعزيز، دار النمر للطباعة، القاهرة، ١٩٨٣م.
- المدخل إلى علم اللغة، ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني القاهرة، ط١، ١٩٨٢م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في النحو واللغة، د.مهدي المخزومي، مطبعة عيسى البابي الحلبي واولاده القاهرة، ط٢ ١٩٥٨م.

- المزهر في علوم اللغة وانواعها، عبدالرحمن جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ) المجلد الاول، دار الفكر، بيروت .
- معالم المنهج البلاغي عند عبدالقاهر الجرجاني، محمد بركات حمدي أبو علي، دار الفكر عمان، ط١، ١٩٨٤م.
- معاني الابنية في العربية، فاضل السامرائي، جامعة بغداد، ط١، ١٩٨١م
- معاني الحروف ، لابي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (ت٣٨٤هـ) تحقيق عبدالفتاح اسماعيل شلبي، دار الشروق جدة، ط٣، ١٩٨٤م.
- المعاني في ضوء اساليب القرآن، عبدالفتاح لاشين، دار المعارف مصر، ط٣، ١٩٧٨م.
- معاني القرآن لابي زكرياء يحي بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ) تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، منشورات ناصر خسرو، طهران.
- معاني النحو، فاضل السامرائي مطبعة التعليم العالي في الموصل، العراق ط١.
- معجم الجملة القرآنية، (القسم الثاني). الدلالة الزمنية للافعال في القرآن الكريم، طالب محمد أسماعيل الزوبعي، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٨م.
- المغني في النحو: تقي الدين ابو الخير منصور بن فلاح اليمني (ت٦٨٠هـ) تحقيق: مازن مبارك وآخرون، دار الفكر بيروت، ط٦، ١٩٨٥م.
- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، جمال الدين بن هشام الانصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق مازن مبارك وآخرون، دار الفكر بيروت، ط٦، ١٩٨٥م.
- مفاتيح الالسنية، جورج مونان، تعريب الطيب البكوش، منشورات الجديد تونس، ١٩٨١م.
- مفتاح العلوم، لابي يعقوب يوسف بن ابي بكر محمد بن علي السكاكي (٦٢٦هـ) مطبعة مصطفى البابي مصر، ط١، ١٩٣٧م.
- مقالات في التربية واللغة والبلاغة والنقد، عبده عبدالعزيز قلقيلة، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة، ١٩٧٤م.
- مقاييس اللغة، لابي الحسن احمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ) مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده، مصر، ط٢، ١٩٧٢م.
- المقتضب لابي العباس محمد محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) تحقيق، محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- مقدمة ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ)، كتاب العبر وديوان المتبدأ والخبر في ايام العرب والعجم والبربر، ابن خلدون مكتبة المثنى، بغداد.

- المقرب ابن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ) تحقيق احمد عبد الستار الجواري، عبدالله الجبوري مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٧٢م.
- الممتع في التصريف، إبن عصفور الإشبيلي، تحقيق د.فخرالدين قباوه بيروت منشورات دار الأفاق الجديدة، ط٤، ١٩٧٩م.
- من أسرار العربية في البيان القرآني، عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطئ) دار الأحد، بيروت، ١٩٧٢م.
- من أسرار اللغة، أبراهيم انيس، مكتبة الانجلو المصرية، ط٥، ١٩٧٥م.
- مناهج البحث في اللغة، تمام حسن، دار الثقافة، المغرب ط١ ١٩٧٩م.
- المنصف، لإبن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق إبراهيم مصطفى، عبدالله آمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ط١٩٥٤،١م.
- منهاج البلغاء وسراج الادباء، لابي الحسن حازم القرطاجني (ت٦٨٤هـ) تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، دار المغرب الاسلامي، ط٣ ١٩٨٦م.
- منهج الاخفش الاوسط في الدراسة النحوية، عبدالامير محمد أمين الورد، مؤسسة الاعلمي للطبوعات، بيروت، ط١٩٧٥، ١م.
- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، علي زوين، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٦م.
- المنهج الصوتي للغة العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي) د. عبدالصبور شاهين مؤسسة الرسالة بيروت، ١٩٨٠م.
- المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، نوزاد حسن احمد، منشورات جامعة، قار يونس بنغازي، ط١، ١٩٩٦م.
- المهذب في علم التصريف، هاشم طه شلاش، وآخرون مطبعة التعليم العالي، في الموصل ١٩٨٩م.
- مهمات المتون، عمر بن محمد النسفي، ط٢ ١٣٦٩م.
- الموطأ، مالك ابن انس، (ت١٧٩هـ) دار النفائس، بيروت، ط٢، ١٩٨١م.
- نحو التيسير، (دراسة ونقد منهجي) احمد عبدالستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٩٨٤م.
- النحو العربي نقد وبناء، ابراهيم السامرائي، دار الصادق، بيروت.
- نحو منهج جديد في البلاغة والنقد (دراسة وتطبيق) سناء حميد البياتي، منشوات جامعة، قار يونس، بنغازي، ط١ ١٩٩٨م.

- النحو الوافي، عباس حسن ،دار المعارف، مصر ، ط٣، ١٩٦٦م.
- النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي)، محمد حماسة عبداللطيف، مكتبة دار العلوم، جامعة القاهرة، ط١، ١٩٨٣م.
- النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، محمد صلاح الدين مصطفى، دار غريب للطباعة، القاهرة .
- نحو وعي لغوي، مازن المبارك مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٩٧٩م.
- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (ت٨٣٢هـ)،مطبعة التوفيق، دمشق، ١٣٤٥م.
- نزهة الطرف في علم الصرف، أحمد بن محمد الميداني (ت ٥١٨هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت ط١، ١٩٨١م.
- النص القرآني من الجملة الى العالم، وليد منير، نشر المعهد العلمي للفكر الاسلامي القاهرة، ط١٩٩٧، ١م.
- نصوص النظرية البلاغية في القرنين الثالث والرابع.
- نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية لعبد القاهر الجرجاني، وليد محمد مراد، دار الفكر ط١ ١٩٨٣م.
- النظم البلاغي بين النظرية والتطبيق، حسن اسماعيل عبدالرزاق، دار الطباعة المحمدية، ط١، ١٩٨٣م.
- النظرية اللغوية العربية الحديثة، جعفر دك الباب، مطبعة اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٦م.
- النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري، د. نعمة رحيم العزاوي ، منشورات وزارة الثقافة والفنون، سلسلة دراسات (١٣٤).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للامام جلال الدين السيوطي، (٩١١هـ) تحقيق عبدالعال سالم مكرم، وعبدالسلام محمد هارون، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٧٥م.
- الوافية في شرح الكافية، ركن الدين، محمد بن شرف العلوي الاسترآبادي، تحقيق عبدالحفيظ شلبي، وزارة التراث القومي، سلطنة عمان، ١٩٨٣م.
- الوجيز في فقه اللغة، محمد الانطاكي، منشورات دار الشرق، ط٢.
- وصف اللغة العربية دلاليا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية (دراسة حول المعنى وظلال المعنى) محمد محمد يونس علي) منشورات جامعة الفاتح، ليبيا ١٩٩٢م.

الرسائل الجامعية

- أثر عبدالقاهر الجرجاني في البلاغة العربية حتى عصر الخطيب القزويني، عبدالرحمن شهاب احمد رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الاداب، ١٩٧٧م.
- أثر المعنى في الدراسات النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، كريم حسين ناصح، رسالة دكتوراه جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٠م.
- اساليب الطلب عند النحويين والبلاغين، قيس اسماعيل الاوسي رسالة دكتوراه، جامعة بغداد كلية الاداب ١٩٨٢م.
- الايجاز في القرآن الكريم، احمد حسن محسن، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب ١٩٨٣م.
- التضمين بين حروف الجر، خليل اسماعيل العاني، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية التربية، ١٩٩١م.
- ابن جني وعلم الدلالة، نوال كريم زرزور، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، كلية الآداب ١٩٨٦م.
- الحمل على المعنى، علي عبدالله حسين العنبكي، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، كلية الآداب، ١٩٨٦م.
- الربط في الجملة العربية، عبدالخالق زغيرعدل، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب ١٩٨٨م.
- الزمن واللغة، مالك يوسف المطلبي، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٤.
- القرينة النحوية في الاسماء المعربة، رسالة ماجستير، دريد عبدالجليل عبدالامير، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، ١٩٩٧م.
- منهج البحث النحوي عند الجرجاني، محمد كاظم البكاء، رسالة ماجستير، جامعة بغداد كلية الآداب، ١٩٨١م.
- نظام الجملة العربية، سناء حميد البياتي، رسالة ماجستير، جامعة بغداد كلية الآداب ١٩٨٢م.
- النظم في المنظور النحوي والبلاغي، هدى محمد صالح الحديثي، رسالة دكتوراه جامعة بغداد كلية الآداب ١٩٩٣م.

البحوث المنشورة في الدوريات

- أحمد بن فارس وعلم الدلالة (كاظم فتحي الراوي، نوال كريم زرزور) مجلة آداب المستنصرية العدد (١٢) ١٩٨٥م.
- التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمته البيانية والتعبيرية، مصطفى النحاس، مجلة اللسان العربي المجلد (١٨) الجزء الاول ، الدار البيضاء، ١٩٨٠م.
- تشومسكي والثورة اللغوية، جون سيرل، مجلة الفكر العربي العدد (٨- ٩)، (١٥كانون الثاني –١٥ آذار)، السنة الأولى ١٩٧٩م.
- التنغيم ودلالات التراكيب، نوزاد حسن احمد، مجلة كلية الآداب والعلوم، جامعة قار يونس، ١٩٩٧م.
- الجذور النظرية لمباحث علم المعاني عبد الرحمن شهاب احمد، مجلة آداب المستنصرية، العدد (١٥)، ١٩٨٧م.
- الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، نعمة رحيم العزاوي، المورد (دراسات في اللغة). دار الشؤون الثقافية العامة، ط١ ١٩٨٦م.
- الحركات الإعرابية ودلالتها، كامل جميل ولويل، المجلة العربية للعلوم الانسانية، جامعة الكويت، العدد (٣١) المجلد (٨)، ١٩٨٨م.
- رأي في الحركات والأعراب، ابراهيم انيس ، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء (١٠) المطبعة الاميرية، القاهرة، ١٩٥٧م.
- راي في بعض انماط التركيب الجملي في اللغة العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، خليل عمايرة، المجلة العربية للعلوم الانسانية، جامعة الكويت، العدد (٨) المجلد (٢)، ١٩٨٢م.
- السياق الموسيقي للجملة العربية واثره في بنائها، احمد نصيف الجنابي مجلة آداب المستنصرية بغداد، دار الحرية للطباعة، العدد (٤) ١٩٧٩م.
- الصيغ الزمنية في اللغة العربية، مالك المطلبي، الموسوعة الصغيرة، (٢١٧)دار الشؤون الثقافية العامة بغداد،
- من الإلتفات في مباحث البلاغيين، جليل رشيد فالح، مجلة آداب المستنصرية، العدد (٩)، ١٩٨٤م.
- في البحث الصوتي عند العرب، خليل ابراهيم عطية، الموسوعة الصغيرة العدد (١٢٤)، دار الجاحظ بغداد، ١٩٨٣م.
- في نقد النثر واساليبه، توفيق عزيز عبدالله ، الموسوعة الصغيرة العدد (٢١٨) دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٦م.

- القرائن النحوية واطراح العامل والأعرابين التقديري والمحلي تمام حسان، مجلة اللسان العربي المجلد (١١) الجزء الأول ، المملكة السعودية ، ١٩٧٤م.
- قضايا صوتية في النحو العربي، طارق عبد عون الجنابي، مجلة المجمع العلمي العراقي الجزء (٢- ٣)، المجلد (٣٨) حزيران ١٩٨٧م
- قواعد النبر في العربية الفصحى، داود عبدة، مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة الكويت العدد (١٢) كانون الاول ، ١٩٧٧م.
- اللغة بين القدماء والمحدثين. زينب عبدالعزيز العمري، مجلة ابحاث اليرموك، المجلد (١) العددان (١- ٢) جامعة اليرموك، الاردن ١٩٨٢م.
- مصطلح التعليق للجرجاني (مفهومه واثره في الدراسات اللغوية الانسانية) راجي رموني، مجلة الفكر العربي، معهد الانماء العربي، العدد(١١٦) (تموز -آب) السنة الثانية ١٩٨٠م.
- مفهوم المعنى عند الجاحظ، ماهر مهدي هلال، مجلة آداب المستنصرية، العدد (١٥) ١٩٧٨م.
- الموازنة بين التذكير والتأنيث، عبدالوهاب محمود الكحلة، مجلة آداب الرافدين، جامعة الموصل ، العدد (١٧) تشرين الثاني ١٩٨٧م.
- نظرية النظم ، حاتم الضامن، الموسوعة الصغيرة، العدد (٤٨) منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الجاحظ، بغداد، ١٩٧٩م.

Coherence in the Arabic Language

Coherence is the verbal and semantic relations that combine the Parts of a single sentence، and that are useful in directing its meaning. Coherence was not studied by the old scientists under this term -AL- Qareena; but it was studied under the term evidence، relation or verse. It has a great importance in explaining and interpreting the meaning. So both the modern and scientists have been concerned with it.

Coherence in the Arabic language is included in all sciences of the Language: Phonetics، Morphology، Grammar and rhetoric. Thus، it is regarded as a wide field for Linguistic studies because it contains many Linguistic rules that help us to know the linguistic norms.

This can be seen clearly through the contextual relation that combines parts of a sentence. Coherence has a contextual function and its importance appears in the structure. But it has no importance outside the system of the linguistic structure.

Among the phonetic coherence، there is the intonation which means raising and lowering the voice level during speech .Each intentional level of the voice has a special linguistic meaning. Its high level indicates the exclamation and question styles. And the lowering level indicates declaration and affirmation. Thus، each level has a fixed linguistic meaning. The levels were studied by the old scientists under the term terms of voice lengthening and valorizing. Sabaweihi was the first person who referred to this in his book. Ibn Jinni an other linguists followed him.

Stress coherence is another phonetic coherence which means stressing a syllable of a word disregarding others. The linguistic-grammatical and morphological meaning is different with the difference of the stressed syllable. In Arabic، stress cannot be studied with the phonological syllables. Modern linguists have established the phonological syllables and stress placement in them. The old scientists studied it under a term different from that of the modern ones. The term is hams corresponding to nabr of the modern scientists.

When studying morphology ،we observe in it coherence which refers to the changes happening in the structure of Arabic words. There is the coherence of the morphological form has a special semantic meaning. Verbs، infinitives، nouns، especially derivative have forms. For examples ،the active participle has its form and meaning. Among morphological coherence، there is agreement coherence which means the agreement of a term with the preceding one in terms of singularity، dual، plurality، masculinity and rendering definite and indefinite، and inflectional relation.

The grammatical coherence includes :

Verbal and semantic coherence

Verbal coherence includes :

1- Coherence of inflectional relation: it means original inflectional vowels (vowel point a، vowel point i and vowel point for u) and secondary marks which include letters، omission of the weak letter، and nun and other secondary marks .

2- Rank coherence: each term in the Arabic sentence has its special rank by forwarding and delaying. For example، the subject before the object، the specified before the specification and the noun referent before the circumstantial phrase. Thus، the position of the words is an evidence on its meaning. There are ranks called preserved ranks that cannot be played with and non-preserved ones that can be played with by forwarding or delaying.

3- Combination coherence: this combines the element of a single sentence with one another. It is a factor of firmness of the sentence. There are verbal combinations like Al rendering definite، demonstrative pronoun، relative nouns and pronouns. There are also semantic combinations which become clear in the structural context.

4- Joining coherence: which means a linguistic element is attached to another one so that the meaning might complete by it. The added needs the governed noun of a genitive construction. With this attachment the meaning is not clear.

5- Instrumental coherence: this includes letters of meaning or particles which go onto the verbs، nouns and add to them new meanings like particles of negation، opocopate form، question and others.

B- Semantic coherence: it includes the following :

1- Ascription coherence: it is an intellectual coherence based on ascribing the event to a person or thing; thus، the person or thing will be the subject and the event will be predicate. Ascription coherence is of several kinds: imperfect، perfect، verbal and semantic ascription.

2- Subordinate coherence: it includes four subjects (attribute، appositional substantive، intensifying apposition، ordering apposition and explicative apposition). These are called subordinate and what follow are called principles. All of the follow what come before them in terms of inflection، rendering indefinite، rendering definite، singularity، dual، plurality، masculinity and

3- Specialization coherence: it includes a group of coherence:

Time coherence، the present company، interpretation، expectation and addition.

In spite of the imponance of these kinds of coherence in explaining the meaning and directing it in the Arabic sentence، there are cares where they are. For example the form coherence and its semantic meaning. The agreement coherence is also conceded; so the word disagrees with what precedes in terms of number، sex and inflection.

Among concessions in the linguistic coherence: concession in inflection coherence and time coherence. There are simple and complex concessions. There is also concession in masculine coherence; some linguistic elements like (letter، particle، verbs، noun) might be omitted linguistic and topical. There is also concession in rank coherence: the element whose right is to be forwarded is delayed and vice versa.

No kind of coherence is free from concession. This concession is not haphazard. But it is for special reasons like brevity and generality. There are also mental reasons like exclamation and forwarding pleasure or displeasure or others.

The best field to study concession in coherence in the holy Quran. It contains incalculable concessions which were cited with interpretation and explanation by the commentators in their commentaries like: Zamahkshari، Al- Tabarsi، Al- Tusi، Al-Alusi and others.

This theme (Coherence) was studied by the old scientists in the themes of rhetorists in the chapters (forwarding، delaying، masculinity، omission، rendering، indefinite and rendering definite). But the Moderns have used many terms like style breaking in addition to concession.